المكتبة اللغوية

نشأة النحو العربي

وتطوره و أتجاهاته



تأليف

الدكتور أحمد محمد عبد الراضي

أستاذ النحو والصرف والعروض

كلية دار العلوم - جامعة الفيوم

الجزء الأول

الناشر

مكتبة الثقافة الدينية

تقديم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين: سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد

فإن لغتنا العربية أعرق اللغات الإنسانية تاريخا ونشأة، وأكثرها خلودا وبقاءا، وذلك لارتباطها بالقرآن الكريم، حيث أنزله الله – تعالى – بها متحديا به أرباب الفصاحة والبلاغة.

وإذا كان الله – تعالى – قد تكفل بحفظ كتابه الكريم، حيث قال – عز وجل: «إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون»، فإن اللغة العربية محفوظة بحفظه، وخالدة بخلوده، وقد قيض الله – تعالى – لهذه اللغة رجالا أخذوا على عاتقهم مسئولية الحفاظ على هذه اللغة أصواتا وألفاظا وتراكيب وبلاغة شعرا ونثرا، حتى يحيطوا كتاب الله – عز وجل – بسياج منيع يحفظه ويصونه من تسرب اللحن والتحريف إلى نصه المحكم المعجِز.

وهكذا تضافرت جهود العلماء منذ فجر التاريخ الإسلامي على وضع العلوم العربية من أصوات وصرف ونحو ومعاجم وبلاغة وأدب، والعلوم الإسلامية من تفسير للقرآن الكريم وعلومه وشرح للحديث الشريف وعلومه، والفقه وأصوله، وكل ذلك من أجل الحفاظ على النص القرآني، وفهمه فهما صحيحا.

أما النحو العربي فكان من طليعة هذه العلوم عناية واهتماما ودراسة منذ نشأته وازدهاره وتطوره على يد علماء البصرة، ثم الكوفة، ثم بغداد، ثم ذاع

أمره، وانتشرت دراساته ومصنفاته عبر الأمصار الإسلامية المختلفة، وأخذت هذه العناية من قبل العلماء تتزايد وتتطور عبر العصور الإسلامية المختلفة، حتى صار صرحا شامخا، وأصبح نظام اللغة العربية ثابتا راسخا صامدا في وجه غزو اللغات الأخرى الذي يستهدف النيل من نظامها وتراكيبها، وذلك بفضل كتاب الله – عز وجل.

ولما كانت مسيرة النحو العربي عبر الأمصار والعصور حافلة بالتأليف والمذاهب والآراء فقد رأيتني مدفوعا برغبة جارفة إلى أن أدلي بدلوي في التأريخ لهذا العلم الذي هو علم النحو العربي في هذا الكتاب الذي أسميته : (نشأة النحو العربي وتطوره واتجاهاته)، ولم أقف فيه على عند نشأة النحو والترجمة لكل نحوي، والتعريف بكل مدرسة من مدارسه، بل تجاوزت ذلك إلى اتخاذه موسوعة نحوية تضم آراء النحاة واتجاهاتهم ومذاهبهم ومشاربهم الفكرية والثقافية، ولعلي بذلك أكون قد تفاديت ما وجدته من نقص عند من سبقوني إلى التأليف في تاريخ النحو العربي، حيث قصروا جهودهم على التعريف بالمدارس النحوية ونشأتها ورجالها، ولم يتوسعوا في البحث عن آراء كل نحوي، والكشف عن انتمائه إلى مدرسة معينة، وإن كان بعضهم قد ذكر أشهر الآراء لأشهر النحاة، مثل الدكتور/ شوقي ضيف في كتابه: (المدارس النحوية)، فإن ذلك لم يشبع نهم القاريء، ولم يسد حاجته إلى المزيد من هذه الآراء والاتجاهات، ولم أقتصر على نقل آراء النحوي، بل عقبت عليها، مبينا موقفي منها، وربما نقلت تعقيبا لغيري من النحاة، وأبديت رأيي فيه.

وهذا الكتاب جاء في جزأين تضمن الجزء الأول التمهيد الذي تناولت فيه نشأة النحو العربي، وما يتصل بها من قضايا تتعلق بالواضع الأول لهذا العلم، وأولياته، كما تناولت فيه مصطلح المدرسة والمذهب من حيث النشأة والاستعمال، كما تناولت موقف الدارسين المحدثين من عرب ومستشرقين من وجود مدارس نحوية في تاريخ النحو أو من وجود بعضها، كما تضمن هذا الجزء ثلاثة فصول تناولت في الفصل الأول المدرسة البصرية ورجالها

ومنهجها في تقعيد النحو، وتناولت في الفصل الثاني المدرسة الكوفية ورجالها ومنهجها في التقعيد، وتناولت في الفصل الثالث المدرسة البغدادية ورجالها ومنهجها في التقعيد.

أما الجزء الثاني فقد احتوى فصلين، تناولت في الفصل الأول الحركة النحوية في بلاد المغرب والأندلس، وتناولت في الفصل الثاني الحركة النحوية في مصر والشام، حتى وصلت إلى المتأخرين من نحاة مصر، ثم أعقبت ذلك بخاتمة بينت فيها أهم النتائج والملاحظات، ثم ثبتا للمصادر والمراجع، ثم فهرسة للموضوعات.

وقد توخيت في عرضي لهذه المدارس والاتجاهات والآراء الدقة في التأريخ لكل نحوي ونقل آرائه والتأصيل لكل رواية، كما حرصت على نقل ما كان يستشهد به النحاة من القرآن الكريم وقراءاته، ومن شعر العرب ونثرهم، وتوضيحه والتعليق عليه، كما عنيت بذكر مؤلفات كل نحوي، والإشارة إلى وجوده أو فقده، وإلى كونه مطبوعا أو مخطوطا ما استطعت إلى ذلك سبيلا.

وبعد فهذا جهد متواضع قصدت به وجه الله تعالى وخدمة اللغة العربية وإعانة مريديها على فهم النص القرآني من خلال فهمها والتعرف على نشأتها وتاريخها، وخاصة النحو العربي.

وأرجو أن يجد كتابي هذا موضعا في المكتبة العربية والإسلامية، وأن يسد فراغا في الحياة الثقافية، كما أسأل الله تعالى أن ينفع به كل من رامه وابتغى منه نفعا، كما أسأله تعالى أن يغفر لي ما وقع مني من سهو أو خطأ أو نسيان، فما كان فيه من صواب ورشد فمن الله تعالى، وما كان فيه من خطأ أو زلل أو نسيان فمني ومن الشيطان.

«ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا»

«وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي الكريم وعلى آله وصحبه وسلم»

الدكتور/أحمد محمد عبد الراضي
٢٢ جمادى الآخرة ١٤٣٤هـ
٢ مايو ٢٠١٣م
إمبابة – الجيزة

تمهيد

يجدر بنا قبل أن نعرض للمدراس النحوية، وخصائص كل مدرسة، وعلمائها- أن نلقي بعض الضوء على مجموعة من القضايا التي ما زالت مثار جدل ومناقشة بين الدارسين، وسوف تظل هكذا؛ لأن الأمر فيها لم يحسم، إذ كل ما قدم حولها من بحوث ودراسات لايعدو عن كونه اجتهادات واستنباطات لم تبلغ درجة اليقين، ولعل من أهم هذه القضايا الخلافية- أول من وضع النحو، وأوليات هذا العلم، وأسباب وضعه، ومصطلح (مدرسة) بين القدماء والمحدثين، وفيما يلي نتناول ذلك بإيجاز.

أول من وضع النحو

حينما نقرأ في كتب التراجم والطبقات- نجد الرواة والمؤرخين قد اختلفوا اختلافا بينا حول واضع النحو، فتضاربت رواياتهم، فيذكر السيرافي أن أكثر الناس على أن أبا الأسود الدؤلي هو أول من وضع النحو، ومنهم من عزا وضعه إلى نصر بن عاصم الدؤلي، أو الليثي، ومنهم من عزا وضعه إلى عبد الرحمن بن هرمز[1].

على أن القائلين بنسبة وضع النحو إلى أبي الأسود الدؤلي اختلفوا أيضا، فمنهم من عزا وضعه إليه وحده، ولم يعزه إلى غيره، وممن قال ذلك ابن النديم[2]، ومنهم من عزا وضعه إليه ولكن بتوجيه وإرشاد من سيدنا علي بن أبي طالب- رضي الله عنه- كما سيأتي، ومنهم من نسب وضعه إلى نصر بن عاصم، فقد روى محبوب البكري عن خالد الحذاء، قال: سألت نصر بن

(١) أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص٣٣.

(٢) الفهرست ص٤٠، وإنباه الرواة ١/ ٤٢، وما بعدها.

عاصم- وهو أول من وضع العربية: كيف نقرؤها ؟ قال: «**قل هو الله أحدُ. الله الصمدُ**»[١]- لم ينون (أحد) عند الوصل، قال: فأخبرته أن عروة ينون، فقال: بئسما قال، وهو للبئس أهل، قال: فأخبرت عبد الله بن إسحاق بقول نصر بن عاصم، فما زال يقرأ بها حتى مات[٢].

فنفهم من هذا النص أن نصر بن عاصم هو أول من وضع العربية، وهم يعنون بها النحو.

وأما نسبة وضع النحو إلى عبد الرحمن بن هرمز، فقد روى ذلك ابن لهيعة عن أبي النضر، حيث قال: كان عبد الرحمن بن هرمز أول من وضع العربية، وكان أعلم الناس بأنساب قريش، وأحد القراء[٣].

فنفهم من هذا النص أن عبد الرحمن بن هرمز هو واضع النحو، وهكذا تعددت الروايات، وتضاربت، ولكن بالنظر في هذه الروايات نجد أكثرها ينسب وضع النحو إلى أبي الأسود الدؤلي، قال ابن سلام الجمحي: «وكان أولَ من أسس العربية، وفتح بابها، وأنهج سبيلها، ووضع قياسها أبو الأسود الدؤلي»[٤].

ولكن كثيرا من الرواة يذكر أن أبا الأسود الدؤلي لم يضع النحو من تلقاء نفسه، وإنما أخذه عن عليّ بن أبي طالب- رضي الله عنه، قال أبو عبيدة: معمر بن المثني: «أخذ أبو الأسود عن عليّ بن أبي طالب العربية، فكان لا يخرج شيئا مما أخذه عن عليّ بن أبي طالب إلى أحد، حتى بعث إليه زياد: اعمل شيئا تكون فيه إماما ينتفع الناس به، وتعرب به كتاب الله، فاستعفاه من ذلك، حتى سمع أبو الأسود قارئا يقرأ قوله تعالى: «**أنَّ الله بريءٌ مِن المشركين**

---

(١) الإخلاص ١، ٢.

(٢) أخبار النحويين البصريين ص٣٨.

(٣) أخبار النحويين البصريين ص٤٠.

(٤) طبقات فحول الشعراء ١/ ١٢.

ورسولُه»[1]- بجر (رسوله) عطفا على (المشركين)- فقال: ما كنت أظن أن أمر الناس صار إلى هذا، فرجع إلى زياد فقال: أنا أفعل ما أمر به الأمير، فليبغني كاتبا لقنا يفعل ما أقول، فأتى بكاتب من عبد القيس، فلم يرضه، فأتى بآخر- قال أبو العباس: أحسبه منهم - فقال له أبو الأسود: إذا رأيتني قد فتحتُ فمي بالحرف فانقط نقطة فوقه على أعلاه، فإن ضممتُ فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف، وإن كسرتُ فاجعل النقطة تحت الحرف، فإن أتبعت شيئا من ذلك غنة فاجعل مكان النقطة نقطتين، فهذا نقط أبي الأسود»[2].

وهو نقط إعراب؛ إذ لا يمكنه نقط آخر الكلمة على هذا النحو إلا إذا أدرك وظيفتها التي تشغلها داخل التركيب أو الجملة، وقد تحولت هذه النقط فيما بعد إلى الحركات التي عرفت بعلامات الإعراب.

وذكر القفطي أن الجمهور من أهل الرواية على أن أول من وضع النحو أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب- كرم الله وجهه، قال أبو الأسود الدؤلي- رحمه الله: «دخلت على أمير المؤمنين عليّ- عليه السلام- فرأيته مطرقا مفكرا، فقلت: فيم تفكر يا أمير المؤمنين ؟ فقال: سمعت ببلدكم لحنا، فأردت أن أضع كتابا في أصول العربية، فقلت له: إن فعلت هذا أبقيت فينا هذه اللغة العربية، ثم أتيته بعد أيام، فألقى إليّ صحيفة فيها: (بسم الله الرحمن الرحيم، الكلام: اسم وفعل وحرف، فالاسم ما أنبأ عن المسمى، والفعل ما أنبأ عن حركة المسمى، والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم، ولا فعل)، ثم قال: تتبعه وزد فيه ما وقع لك، واعلم أن الأشياء ثلاثة: ظاهر، ومضمر، وشيء ليس بظاهر، ولا مضمر، وإنما يتفاضل العلماء في معرفة ما ليس بمضمر، ولا ظاهر .

---

(١) التوبة : ٣.

(٢) أخبار النحويين البصريين ص٣٤، ٣٥.

فجمعت أشياء وعرضتها عليه، فكان من ذلك حروف النصب، فذكرت منها: (إنَّ، وأنَّ، وليت، ولعل، وكأن)، ولم أذكر (لكنَّ)، فقال: لِمَ تركتها ؟ فقلت: لم أحسبها منها، فقال: بلى هي منها، فزدها فيها».

هذا هو الأشهر من أمر ابتداء النحو، يقول القفطي: «رأيت بمصر في زمن الطلب بأيدي الوراقين جزءا فيه أبواب من النحو، يجمعون على أنها مقدمة عليّ بن أبي طالب التي أخذها عنه أبو الأسود الدؤلي»، ثم يقول: «وأهل مصر قاطبة يرون بعد النقل والتصحيح أن أول من وضع النحو عليّ بن أبي طالب- كرم الله وجهه- وأخذ عنه أبو الأسود الدؤلي»[1].

فالقفطي يرجح هذه الرواية بأن عليّا- كرم الله وجهه- هو الذي وضع المبادئ الأولى لعلم النحو، ثم وكَلَ إلى أبي الأسود إتمامه، ولكن كثيرا من الدارسين المحدثين يستبعد هذه الرواية، ومنهم الدكتور شوقي ضيف، والأستاذ علي النجدي ناصف، وغيرهما، يقول الدكتور شوقي ضيف- تعقيبا على رواية القفطي: «فالمسألة لم تقف عند سطور أو بعض أبواب نحوية تذكر مجملة، بل اتسعت لتصبح مقدمة أو رسالة صنفها سيدنا عليّ- كرم الله وجهه - وكأنه لم يكن مشغولا حين ذهب إلى العراق والكوفة بإعداد الجيوش لحرب سيدنا معاوية- رضي الله عنه- ولا كان مشغولا بحرب الخوارج، إنما كان مشغولا بالنحو ووضع رسومه، وأصوله، وفصوله، وطبائع الأشياء تنفي أن يكون قد وضع ذلك، ونفس الرواية السابقة، وما أشبهها من الروايات تحمل في تضاعيفها ما يقطع بانتحالها؛ لما يجري فيها من تعريفات وتقسيمات منطقية لا يعقل أن تصدر عن علي بن أبي طالب- كرم الله وجهه- أو عن أحد من معاصريه، ولعل الشيعة هم الذين نحلوه هذا الوضع القديم للنحو الذي لايتفق في شئ وأولية هذا العلم ونشأته الأولى»[2].

---

(١) إنباه الرواة ١/ ٣٩--٤٢.

(٢) المدارس النحوية ص١٤.

ويقول الأستاذ علي النجدي ناصف: «ولا يتعاظم الإمام أن يضع النحو لو أراده، فعبقريته لا خلاف عليها، لكن الأعباء التي يضطلع بها أثقل من أن تتيح له التفكير في ذلك، إذ كان- كرم الله وجهه- موزع الجهد والفكر لتثبيت دعائم الدولة، وإقامة أحكام الدين، وتدبير شئون الرعية، وإحباط المكايد»[١] .

فالدكتور شوقي ضيف يعلل إنكاره نسبة وضع النحو إلى سيدنا عليّ- رضي الله عنه- بأمرين:

أحدهما- ما يتسم به كلامه في الصحيفة التي دفعها إلى أبي الأسود من تعريفات وتقسيمات منطقية، وهذا لا يتفق مع أولية هذا العلم.

الآخر- أن سيدنا عليًا- رضي الله عنه- كان مشغولا بأعباء الدولة، وحرب معاوية- رضي الله عنه، وحرب الخوارج، وهذا الأمر هو الذي جعل الأستاذ علي النجدي يستبعد أيضا نسبة وضع النحو إلى سيدنا عليّ- غير أنه ألمح إلى عبقريته، وقدرته على وضع النحو لو أراده.

ونحن نرى أن ما ذكره الدكتور شوقي ضيف والأستاذ علي النجدي ناصف من أسباب استبعادهما نسبة وضع النحو إلى سيدنا علي- ليس كافيا لاستبعاد ذلك، فقيامه بأعباء الخلافة، ودخوله في حروب مع الخارجين عليه لا يمنعان من قيامه بوضع البذور الأولى لعلم النحو، لما يتمتع به من عبقرية فذة لا نجدها عند غيره من معاصريه، وكيف نستبعد عليه وضع عدد من الجمل، على حين لا نستبعد عليه ما ورد عنه من خطب وأشعار وحكم، هي غاية في الفصاحة والبلاغة وعمق المعاني، ولعل انشغاله بأمور السياسة هو الذي جعله يسند إلى أبي الأسود إتمام ما بدأه من مقدمات في علم النحو، وهذا الصنيع هو الذي جعل الرواة ينسبون وضع النحو إلى أبي الأسود الدؤلي؛ لأنه هو الذي وضع أسسه، وأقيسته، وأضاف إلى ما وضعه سيدنا

---

(١) تاريخ النحو ص٩.

عليّ- كرم الله وجهه- ما هيأ لتلاميذه من بعده أن يضيفوا إليه ما يعِنُّ لهم من قواعد، فلا مانع من أن يكون أبو الأسود قد أخذ البذور الأولى عن سيدنا عليّ، ثم أخذ عن أبي الأسود نصرُ بن عاصم ثم أبو عمرو بن العلاء، ثم الخليل بن أحمد، ثم سيبويه،... وهكذا، كان كل واحد من هؤلاء يضيف إلى صنيع مَنْ سبقه من الأقيسة والأصول ما يتسع به هذا العلم، فرواية القفطي التي ترفع وضع النحو إلى سيدنا عليّ- هي أصح الروايات[1] فيما يبدو؛ لأنها وفقت بين الروايات المختلفة المتضاربة التي تنسب وضع النحو إلى أبي الأسود تارة، وإلى نصر بن عاصم تارة، وإلى عبد الرحمن بن هرمز تارة، وإلى عيسى بن عمر تارة، فهؤلاء جميعا أخذوا عن أبي الأسود الذي أخذ عن سيدنا عليّ.

أما من حيث تشكيك الدكتور شوقي ضيف في نسبة وضع النحو إلى سيدنا عليّ- رضي الله عنه- بسبب التعريفات والتقسيمات المنطقية التي لا تناسب العصر في نظره، فلا أساس له في الواقع، إذ ليس غريبا من صاحب «نهج البلاغة» أن يتوصل إلى هذه التعريفات والتقسيمات قبل ظهور علم المنطق عند العرب؛ لأن التفكير السليم في حصر الأشياء لا يحتاج إلى دراسة المنطق، بل المنطق هو المستنبط من التفكير المنظم.

وعلى أي حال فإن التوصل إلى الواضع الأول لأي علم ليس من الأمور اليقينية، وإنما هو قائم على الترجيح وأغلب الظن؛ لأن أي علم لا يولد طفرة، وإنما يكون نتيجة جهود جماعية وملاحظات متفرقة، وأفكار متضافرة، غير أنها تبرز على أيدي أناس معينين، فينسب إليهم وضع العلم.

أسباب وضع النحو

وللحديث عن أسباب وضع النحو جوانب مختلفة، فهناك أسباب ترجع إلى المكان، وهناك أسباب ترجع إلى اختلاط العرب بغيرهم، كما أن هناك

---

(١) راجع إنباه الرواة ١/ ٤١، ٤٢.

أسبابا خاصة دعت سيدنا عليًا – كرم الله وجهه – وأبا الأسود الدؤلي إلى وضع النحو.

أما من حيث المكان – فإن البصرة بالعراق كانت المهد الأول لعلم النحو، فقد تكفلت بعلم النحو، وقامت به، ووضعت أسس البحث فيه، وحددت معالمه، وهذا ما عبر عنه أبو عبد الله محمد بن سلام الجمحي في مقدمة طبقاته، وهو يرتب نحاة البصرة، بقوله: «وكان لأهل البصرة في العربية قدمة، وبالنحو ولغات العرب والغريب عناية»(١).

وقال ابن النديم هذه المقالة، وهو يذكر نحاة الكوفة بعد البصريين: «إنما قدمنا البصريين أولا؛ لأن علم العربية عنهم أخذ»(٢).

«وما كان له أن ينشأ في غير البصرة، فهي المدينة التي اشتدت فيها الحاجة إليه قبل غيرها؛ إذ لم تكد تُمَصر، ويتسامع الناس بها، وبوفرة الخيرات فيها حتى انثالت إليها أفواج من العرب، وأخرى من العجم، وعاش أهل البصرة من العرب والعجم كما يعيش أهل الوطن الواحد من أصول مختلفة تجمعهم أواصره، وتدعوهم دواعي العيش فيه إلى التفاهم والمعاملة، ولا يمكن أن يتم تفاهم وتتيسر معاملة إلا باللغة»(٣).

فالموقع الجغرافي المتميز لمدينة البصرة، حيث كانت قريبة من بلاد الفرس، كما كانت المدخل إلى بلاد العراق من بلاد الفرس وغيرها جعلها مناخا ملائما لمولد علم النحو، نتيجة هذه الأخلاط المتعددة من أجناس مختلفة، فلم يكن بد لهذه الأخلاط من اصطناع لغة واحدة، إلى جانب لغاتها المتعددة، فكانت العربية هي هذه اللغة؛ لأنها لغة الدولة القائمة، ولسانها

---

(١) طبقات فحول الشعراء ص١٢١.

(٢) الفهرست ص٩٦، وانظر: مقدمة تحقيق أخبار النحويين البصريين للسيرافي للدكتور/ محمد إبراهيم البنا ص٥.

(٣) تاريخ النحو: علي النجدي ناصف ص٥، ٦.

الرسمي، وهيهات أن تستطيع الجاليات الأجنبية إتقان الفصحى والتحدث بها كما يتقنها ويتحدث بها العرب الخلص.

لذلك أصبحت العربية عربيتين: عربية فصحى يصطنعها العرب، وأخرى يشوبها قليل أو كثير من اللحن والتحريف[١].

وأما من حيث الأسباب التي ترجع إلى اختلاط العرب بغيرهم ممن دخلوا في الإسلام، ولكنهم لا يتقنون العربية كما يتقنها أهلها، فقد ذكرنا أن مدينة البصرة كانت أرضا خصبة لتلاقي هذه الأجناس المختلفة الذي أدى إلى تفشي اللحن على الألسنة، ولا تتمثل خطورة اللحن في استعمال اللغة الفصحى بوجه عام فقط، وإنما تتمثل خطورته في تسربه إلى النص القرآني الذي كانوا يحرصون كل الحرص على الحفاظ عليه كما أنزل، وكما قرأوه على الرسول - صلى الله عليه وسلم.

ويرد الدكتور/ شوقي ضيف أسباب وضع النحو إلى بواعث دينية، وبواعث غير دينية.

أما البواعث الدينية، فإنها تتمثل فيما ذكرناه من الحرص على أداء النص القرآني أداء سليما، وخاصة بعد أن أخذ اللحن يشيع على الألسنة، وكان قد أخذ في الظهور من حياة الرسول – صلى الله عليه وسلم [٢]، فقد رووا أن النبي سمع رجلا يلحن في كلامه، فقال: «**أرشدوا أخاكم فإنه قد ضل**».

ورووا أيضا أن أحد ولاة عمر كتب إليه كتابا لحن فيه، فكتب إليه عمر أنْ قنع كاتبك سوطا[٣].

---

(١) تاريخ النحو: أ/ علي النجدي ناصف ص٦.

(٢) المدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص١١ وما بعدها.

(٣) الخصائص لابن جني ٢/ ٥، وما بعدها.

ثم أخذ اللحن يتسع شيئا فشيئا باتساع رقعة الدولة الإسلامية، ودخول كثير من غير العرب في الإسلام، ولم يلبث اللحن حتى تسرب إلى تلاوة القرآن الكريم مما أزعج أهل العربية، وقد مر بنا رواية السيرافي عن أبي عبيدة: معمر بن المثنى من أن أبا الأسود الدؤلي سمع أعرابيا يقرأ بجر (رسوله) من قوله تعالى: «وأذانٌ من اللهِ ورسولِه إلى الناسِ يوم الحجِّ الأكبر أنَّ اللهَ بريءٌ من المشركين ورسولُه» (١)، فهب أبو الأسود إلى وضع النحو.

وقد ذكر ابن جني رواية أخرى من حديث علي – رضي الله عنه – مع الأعرابي الذي أقرأه المقريء آية التوبة، حتى قال الأعرابي: برئت من رسول الله، فأنكر ذلك علي – رضي الله عنه – ورسم لأبي الأسود من عمل النحو ما رسمه، ما لا يجهل موضعه(٢).

فهذه الرواية تفيد أن عليًا – رضي الله عنه – هو الذي سمع اللحن في الآية الكريمة، فأنكره، ورسم لأبي الأسود ما رسم من مباديء النحو، ولعل في هذه الرواية تقوية لما ذكرناه من التوفيق بين الروايتين اللتين تنسب إحداهما وضع النحو إلى أبي الأسود، وتنسبه الأخرى إلى سيدنا عليّ.

ومما زاد الأمر سوءا أن اللحن في كتاب الله – عز وجل – لم يظهر على ألسنة الأعراب والدخلاء فقط، بل ظهر أيضا على ألسنة مَنْ عُرفوا بالفصاحة والبلاغة، فقد سأل الحجاج بن يوسف الثقفي يحي بن يعمر قائلا له: «أتجدني ألحن ؟ قال: الأمير أفصح من ذلك، قال: عزمتُ عليك لتخبرني، وكانوا يعظمون عزائم الأمور، فقال يحي: نعم، في كتاب الله، قال : ذلك أشنع لي، في أي شيء من كتاب الله؟، قال: قرأتَ: قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم وإخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم وأموال اقترفتموها وتجارة تخشون كسادها ومساكن

(١) التوبة: ٣.

(٢) الخصائص ٢ / ٥، ٦.

ترضونها أحبَّ إليكم من الله ورسوله»[١]، فترفع (أحب)، وهو منصوب، قال: إذن لا تسمعني ألحن بعدها، فنفاه إلى خراسان[٢].

وإذا كان ظهور اللحن في كتاب الله – تعالى – على ألسنة العرب الفصحاء يشكل خطورة فادحة على النص القرآني، فمن باب أولى أن يشيع اللحن بصورة أقبح على ألسنة الشعوب التي فتح المسلمون بلادهم، وتعربوا فظلوا يحتفظون بكثير من عاداتهم اللغوية، مما فسح للتحريف في عربيتهم التي كانوا ينطقون بها، ونفس نازلة العرب في الأمصار الإسلامية أخذت سلائقهم تضعف لبعدهم عن ينابيع اللغة الفصيحة[٣].

قال ابن خلدون: «فلما جاء الإسلام وفارقوا الحجاز لطلب الملك، الذي كان في أيدي الأمم والدول، وخالطوا العجم، تغيرت تلك الملكة بما ألقى إليها السمع من المخالفات التي للمتعربين من العجم، والسمع أبو الملكات اللسانية، ففسدت بما ألقي إليها مما يغايرها، لجنوحها إليه باعتياد السمع، وخشي أهل العلوم منهم أن تفسد تلك الملكة رأسًا ويطول العهد بها، فينغلق القرآن والحديث على المفهوم، فاستنبطوا من مجاري كلامهم قوانين لتلك الملكة مطردة، شبه الكليات والقواعد، يقيسون عليها سائر أنواع الكلام ويلحقون الأشباه بالأشباه، مثل أن الفاعل مرفوع، والمفعول منصوب، والمبتدأ مرفوع»[٤].

وانضمت إلى جانب البواعث الدينية بواعث أخرى بعضها قومي عربي يرجع إلى أن العرب يعتزون بلغتهم اعتزازا شديدا، وهو اعتزاز جعلهم يخشون

---

(١) التوبة: ٢٤.

(٢) أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص٤٠، ٤١.

(٣) المدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص١١، وما بعدها.

(٤) مقدمة ابن خلدون ص٣١٣.

عليها من الفساد حين امتزجوا بالأعاجم، مما جعلهم يحرصون على رسم أوضاعها خوفا عليها من الفناء والذوبان في اللغات الأعجمية[١].

وإلى جانب هذه البواعث السياسية أو القومية هناك بواعث اجتماعية تتمثل في حاجة الشعوب المستعربة لمن يرسم لها أوضاع العربية في إعرابها وتصريفها حتى تتمثلها تمثلا مستقيما، وتتقن النطق بأساليبها نطقا سليما.

وكل ذلك معناه أن بواعث متشابكة دفعت دفعا إلى التفكير في وضع النحو، ولا بد أن نضيف إلى ذلك رقي العقل العربي، ونمو طاقته الذهنية نموا أعده للنهوض برصد الظواهر اللغوية وتسجيل الرسوم النحوية تسجيلا تطرد فيه القواعد وتنتظم الأقيسة انتظاما يهيء لنشوء علم النحو، ووضع قوانينه الجامعة المشتقة من الاستقصاء الدقيق للعبارات والتراكيب الفصيحة ومن المعرفة التامة بخواصها وأوضاعها الإعرابية[٢].

فهذه البواعث الدينية والسياسية والاجتماعية والعقلية تضافرت لتتمخض عن وضع الأسس الأولى للنحو العربي، على أن هناك أسبابا خاصة تتعلق بمن أسهم إسهاما كبيرا مع سيدنا علي – رضي الله عنه – وهو أبو الأسود الدؤلي، وهذه الأسباب تتمثل فيما كان يلاحظه من خطأ على ألسنة مَنْ حوله لا في القرآن الكريم فقط، ولكن في الأحاديث الجارية بينهم، فقد روي أن ابنته قالت له يوما: يا أبت ما أحسنُ السماءِ ؟ قال: أي بنية: نجومُها، قالت: إني لم أرد: أيُّ شيء منها أحسنُ ؟ وإنما تعجبتُ من حسنها، قال: إذًا قولي: ما أحسنَ السماءَ، فحينئذ وضع كتابا[٣].

فقد لاحظ أبو الأسود ضعف السليقة اللغوية على لسان ابنته، فصنع ما صنع حينما غلبت السليقة، ولم تكن نحوية، فكان سراة الناس يلحنون، ووجوه

---

(١) المدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص١٢.

(٢) السابق ص١٢، ١٣.

(٣) أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص٣٦.

الناس، فوضع باب الفاعل والمفعول به، والمضاف، وحروف الرفع والنصب والجر والجزم[١].

وهذه الأسباب الشخصية التي تنسب إلى أبي الأسود وغيره لا يمكن أن تعد وحدها الأسباب الحقيقية لوضع النحو وإن حركت مشاعر الغيرة على اللغة العربية في نفوس العلماء، وإنما الأسباب الحقيقية هي الأسباب الجماعية التي ذكرناها، والتي تتمثل في البواعث الدينية والسياسية والاجتماعية والعقلية أو الثقافية، فلهذا وذاك أهابت العصبية العربية بالعلماء في الصدر الأول الإسلامي أن يصدوا هذا السيل الجارف الذي كاد يكتسح اللغة العربية بما قذف فيها من لحن تسربت عدواه إلى القرآن الكريم والسنة الشريفة، بما هدوا إليه وسموه «علم النحو»[٢].

وقد استبعد الشيخ محمد الطنطاوي أن تكون الحوادث الخاصة التي أوردتها بعض المصادر التاريخية هي الأسباب الوحيدة لوضع النحو، وصوب بعض المصادر التاريخية التي لم تقصر سبب وضع النحو على حادثة خاصة، بل تعده نتيجة لازمة لتلك الحوادث السابق والآتي منها أمثلة ملتفة بعضها على بعض، حيث قال: «وما أشبه هذا الرأي بالصواب، وغير مقبول في النظر أن ينهض العلماء، ويستفرغوا مجهودا جبارا يرهقون فيه عيونهم، ولا يطبقون جفونهم الليالي الطويلة لتأسيس فن خطير خالد الأثر على اللغة العربية وأبناء العروبة من جراء حادثة فردية كان يكفي في درئها إصلاحها وكفى، ومن جهة أخرى أين المؤهلات التي ترجح كفة حادثة جزئية على مثيلاتها؟ وفي ذلك ترجيح بلا مرجح، فالحق الذي لا ينبغي الحيود عنه أن وضع هذا العلم إنما كان لهذه الحوادث متضافرة»[٣].

---

(١) طبقات فحول الشعراء ١/ ١٢.

(٢) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، للشيخ/ محمد الطنطاوي ص٨.

(٣) السابق ص٨.

أوليات هذا العلم

وإذا كان المؤرخ لأي علم من العلوم يجد صعوبة في تحديد واضعه الأول، وفي تحديد نشأته، لما يكتنف مثل هذه الأمور من غموض، ولأن نشأة العلوم لا تتم طفرة واحدة، إنما تولد نتيجة جهود جماعية، ثم تنمو شيئا فشيئا، ثم تزدهر وتبلغ غايتها – فإنه يجد صعوبة أيضا في تلمس الخطوات الأولى لأي علم، ونشأة النحو شأن كل العلوم التي كانت ثمرة عقل جماعي، مهما وردت روايات تنسب وضع مقدماته أو مبادئه الأولى إلى شخص بعينه، ولسنا ننكر الجهود الفردية التي تناقلتها الروايات عن سيدنا علي – رضي الله عنه، وعن أبي الأسود الدؤلي، وعمن أخذوا عنه، فإن هذه الجهود الفردية لها فضل تنظيم الفكر الجماعي، وإخراجه في صورة علم له أصوله وقواعده.

وقد تعددت الروايات حول وضع أوليات هذا العلم، ومنها ما ذكره القفطي من إعطاء سيدنا علي – رضي الله عنه – أبا الأسود الدؤلي صحيفة حينما رآه أبو الأسود مطرقا مفكرا، فلما سأله عن ذلك، أخبره بأنه سمع لحنا في بلادهم – يعني العراق - وكانت هذه الصحيفة تتضمن: «بسم الله الرحمن الرحيم، الكلام: اسم وفعل وحرف، فالاسم ما أنبأ عن المسمى، والفعل ما أنبأ عن حركة المسمى، والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل».

ثم قال له: «تتبعه، وزد فيه ما وقع لك، واعلم أن الأشياء ثلاثة: ظاهر، ومضمر، وشيء ليس بظاهر ولا مضمر، وإنما يتفاضل العلماء في معرفة ما ليس بمضمر ولا ظاهر، فجمع أبو الأسود أشياء وعرضها على سيدنا علي، فكان من ذلك حروف النصب، فذكر منها: (إنَّ – أنَّ – ليت – لعل – كأنَّ)، ولم يذكر (لكنَّ)، فقال له سيدنا علي: لِمَ تركتها؟، فقال أبو الأسود: لم أحسبها منها، قال سيدنا علي: بلى هي منها، فزدها فيها».

وقد عقب القفطي على هذه الرواية بقوله: «هذا هو الأشهر من أمر ابتداء النحو»[1].

ومنها ما ذكره ابن سلام الجمحي من أن أبا الأسود حينما رأى ضعف السليقة النحوية، وشيوع اللحن على ألسنة العامة والخاصة وضع أول ما وضع باب الفاعل، والمفعول به، والمضاف، وحروف الرفع والنصب والجر والجزم[2].

ومنها ما ذكره الهيثم بن عدي المتوفى سنة ٢٠٦هـ من أن أول باب ألفه أبو الأسود في النحو باب التعجب[3].

وهذا الاختلاف في الروايات حول وضع الأبواب الأولى لعلم النحو يدل على غموض هذه البدايات، ويمكن التوفيق بينها بأن أبا الأسود وضع ما وضع في مناسبات مختلفة، فزاد على صحيفة سيدنا علي – رضي الله عنه - بما شاء من أبواب بمناسبة هذه الصحيفة، وفي مناسبة أخرى وضع أبواب الفاعل والمفعول به وحروف الرفع والنصب والجر والجزم والمضاف، وفي مناسبة أخرى وضع باب التعجب حينما أخطأت ابنته فيه، وهكذا كان يضع الأبواب في مناسبات مختلفة، وحسبما يوجهه سيدنا علي – رضي الله عنه؛ لأن كثيرا من الروايات تذكر أن أبا الأسود كان يأخذ النحو عن سيدنا علي، فلم يكن يخرج شيئا مما أخذه عن سيدنا علي إلى أحد، حتى بعث إليه زياد بن أبيه أن اعمل شيئا تكون فيه إماما ينتفع الناس به، وتعرب به كتاب الله، فاستعفاه من ذلك، حتى سمع قارئا يقرأ قوله تعالى: «أن الله بريء من المشركين ورسوله» – بجر (رسوله)، فقال: ما كنت أظن أن أمر الناس صار إلى هذا، فرجع إلى زياد،

(١) إنباه الرواة ١ / ٣٩، وما بعدها.

(٢) طبقات فحول الشعراء ١ / ١٢.

(٣) تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم للقاضي أبي المحاسن التنوخي المعري ص١٧٠.

فقال: أنا أفعل ما أمر به الأمير، فطلب إليه كاتبا لقنا يفعل ما يقول، فأتى بكاتب من عبد القيس، فلم يرضه، فأتى بآخر، فقال له أبو الأسود: إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فانقط نقطة فوقه على أعلاه، فإن ضممت فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف، وإن كسرت فاجعل النقطة تحت الحرف، فإن أتبعت شيئا من ذلك غنة فاجعل مكان النقطة نقطتين، فهذا نقط أبي الأسود[١].

وبذلك يكون أبو الأسود قد وضع أسس الشكل بالفتحة والكسرة والضمة، وهو في الحقيقة إعراب للقرآن الكريم، وبيان للوظائف النحوية للكلمات؛ إذ لا يعرف ضبط الكلمة إلا بعد معرفة وظيفتها وموقعها في الجملة، وأخذ هذا النقط يتطور حتى صار ما نعرفه الآن من الفتحة والكسرة والضمة والتنوين.

يقول الدكتور/ شوقي ضيف: «وكان هذا الصنيع الخطير الذي سمي باسم (رسم العربية) سببا في أن يختلط الأمر فيما بعد على الرواة فتظن طائفة منهم أن أبا الأسود رسم النحو وشيئا من أبوابه، وإنما هو رسم إعراب القرآن الكريم على طريق نقط أواخر الكلمات فيه»[٢].

وحمل هذا الصنيع عن أبي الأسود تلاميذه من قراء الذكر الحكيم، وفي مقدمتهم: نصر بن عاصم، وعبد الرحمن بن هرمز، ويحيى بن يعمر، وعنبسة الفيل، وميمون الأقرن، فكل هؤلاء نقطوا المصحف وأخذ عنهم النقط، وأضافوا إلى ذلك عملا جليلا هو اتخاذ نقط جديد للحروف المعجمة في المصاحف تمييزا لها من الحروف المهملة، فقد أمر الحجاج نصر بن عاصم أو يحي بن يعمر بإعجام حروف المصحف. وبنقط المصحف نقط إعراب، ونقط إعجام، أحاطوا لفظ القرآن الكريم بسياج يمنع اللحن فيه[٣].

---

(١) أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص٣٤، ٣٥.

(٢) المدارس النحوية ص١٦.

(٣) المدارس النحوية ص١٦، ١٧.

وبذلك تضافرت جهود القدماء في إرساء مبادىء العربية وقواعدها وأصولها.

تسمية هذا العلم نحوا

وكما كانت نشأة علم النحو غامضة، وكان وضعه غامضا أيضا، كانت تسميته نحوا غامضة كذلك؛ لأن سنة التطور لا تجري على العلوم في حد ذاتها فقط، ولكنها تجري أيضا على المصطلحات، فلم يستعمل مصطلح (النحو) عند بدايته، وإنما كانوا يطلقون عليه علم العربية باعتباره مشتملا على الأصول والقواعد التي تكمل نظام الجملة العربية، فقد روت كتب التراجم والطبقات على سبيل اليقين أن هذا العلم كان يسمى بالعربية في عصر أبي الأسود، قال ابن سلام: «وكان أولَّ من استن العربية، وفتح بابها، وأنهج سبيلها، ووضع قياسها أبو الأسود الدؤلي»[1].

وظل هذا التعبير يتردد في كتب القدماء، وهم يؤرخون لنشأة النحو، ويترجمون لأوائل النحاة.

أما سبب تسميته (نحوا) فيرجع إلى استعمال هذا اللفظ بمعناه اللغوي، وهو (القصد)، وذلك حينما وضع أبو الأسود كتابا فيه جمل العربية، قال لأصحابه: «انحوا هذا النحو»، أي: اقصدوه، والنحو: القصد، فسمي لذلك نحوا[2].

ثم نقل اللفظ من هذا الاستعمال اللغوي إلى الاستعمال الاصطلاحي، فأطلق على هذا العلم، وصار علما عليه، ولا يخفى ما بين المعنى اللغوي، والمعنى الاصطلاحي من علاقة قوية، وكان المصطلح منذ أن نشأ النحو يطلق على كل ما يتصل بالكلام العربي من نظام وأبنية وأصوات، ولذلك عرفه ابن

---

(١) طبقات فحول الشعراء ١ / ١٢، ونشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ص١٧.

(٢) الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي ص٨٩.

جني بقوله: «هو انتحاء سَمْت كلام العرب في تصرفه من إعراب، وغيره: كالتثنية، والجمع، والتحقير، والتكسير، والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك؛ ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها، وإن لم يكن منهم»[1].

وهكذا ظلت الدراسات النحوية مختلطة بالدراسات الصرفية، والصوتية حينا من الدهر، ثم استقل علم الصرف عن علم النحو بمصنفات خاصة، ثم تشققت العلوم العربية في العصر الحديث، واستقل كل فرع بذاته، فاختص علم الأصوات بدراسة الحروف ومخارجها وصفاتها، واختص علم الصرف بدراسة الأبنية – من حيث أحوالها التصريفية، واختص علم النحو بدراسة نظام الجملة، واختص علم المعاجم بدراسة المعاني الأساسية للكلمات، واختص علم الدلالة بما يطرأ على الكلمة من معان متجددة ومتطورة تساير الظروف الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

وبعد هذا التمهيد الذي عرضنا فيه لبعض القضايا التي لا بد من دراستها قبل الدخول إلى دراسة المدارس النحوية وتوضيح اتجاهات كل مدرسة، وبيان خصائصها، وإلقاء الضوء على أشهر نحاتها ومؤسسيها يجدر بنا أن نعرض لهذه المدارس بادئين بمدرسة البصرة، ثم الكوفة، ثم بغداد، ثم ما صار على نهج البغداديين من المدارس الأندلسية والمصرية، مع التجوز في تسمية ما تلا مدرستي البصرة والكوفة بالمدارس على ما سنبين ذلك – إن شاء الله تعالى.

مصطلح المدارس النحوية بين الرفض والقبول

نتناول في هذه العجالة مصطلح المدارس النحوية من جهتين:

الأولى: من جهة نشأة هذا المصطلح، وشيوعه بين الدارسين العرب.

---

(١) الخصائص ١/ ٤٥.

والثانية: من جهة ما دار حوله من خلاف بين المؤرخين للنحو العربي، حيث انقسموا إلى مؤيد لوجود مدارس نحوية، ورافض لها، ومؤيد لبعضها دون الآخر.

أما من حيث نشأة هذا المصطلح وشيوعه بين الدارسين العرب، فإن العرب لم يكونوا يستعملون مصطلح (مدرسة) على طائفة من النحاة يتفقون فيما بينهم على منهج واحد لتأسيس قواعد اللغة العربية، بل كانوا يطلقون على هذه الطائفة مذهبا، وما زال هذا المصطلح معروفا حتى اليوم، ولكن مصطلح (المدارس النحوية) أخذ ينتشر لدى الدارسين المحدثين فيستعملونه بمعنى الاتجاهات النحوية لطائفة من علماء النحو العربي تنتمي إلى بلد معين، فيقولون مثلا: مدرسة البصرة النحوية، ويعنون: الاتجاهات النحوية لنحاة البصرة، بل وضعت كتب بعنوان: المدارس النحوية، ويذكر الدكتور/ مصطفى السنجرجي في كتابه: (المذاهب النحوية) نقلا عن الدكتور/ عبد الحميد الشلقاني في كتابه: (رواية اللغة) أن استعمال هذا المصطلح منقول عن الغرب، فالباحثون في حقل الدراسات اللغوية من الغربيين قد سبقونا إلى هذا الاستعمال، منهم على سبيل المثال المستشرق (فلوجل)، حيث ألف كتابا في مدارس العرب النحوية طبع سنة ١٨٦٢م[١].

ثم انتقل استعمال هذا المصطلح إلى الدارسين العرب، ومن الرواد في استعماله الأستاذ/ أحمد أمين في كتابه: (ضحى الإسلام)، وذلك من خلال حديثه عن نشأة النحو، حيث قال: «وبدأت من ذلك الحين مدرسة الكوفة تناظر مدرسة البصرة»[٢].

ثم شاع هذا الاستعمال، فرأينا عدة بحوث تتناول بالدراسة هذه الاتجاهات النحوية ويطلق على كل منها كلمة (مدرسة)، مثل: (مدرسة الكوفة

---

(١) المذاهب النحوية ص١١٥.

(٢) ضحى الإسلام ٢/ ٢٩٤.

ومنهجها في دراسة اللغة والنحو) للدكتور/ مهدي المخزومي، و(مدرسة البصرة النحوية) للدكتور/ عبد الرحمن السيد، و(المدرسة النحوية في مصر والشام) للدكتور/ عبد العال سالم مكرم، و(المدارس النحوية) للدكتور/ شوقي ضيف، كما تردد هذا المصطلح في مؤلفات تناولت أعلام النحاة، ومن ذلك: (أبو علي الفارسي ومذهبه النحوي) للدكتور/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي)، و(أبو زكريا الفراء ومذهبه النحوي) للدكتور/ أحمد مكي الأنصاري.

ويرى الدكتور/ مصطفى السنجرجي أن استعمال كلمة (مدرسة) بهذا المعنى عندنا جاء بديلا لكلمة (مذهب) التي كانت شائعة في هذا المعنى من قبل، ولا يزال كثير من المحدثين يؤثرون استعمالها؛ لأصالتها في هذا المعنى[1].

ومها يكن من أمر فلا بأس من استعمال مدرسة أو مذهب، فإن المصطلحين يؤديان معنى واحدا، وهو انتماء مجموعة من علماء النحو إلى خصائص منهجية معينة تتسم بها دراستهم لقواعد العربية.

واما من حيث مواقف الدارسين المحدثين من وجود مذاهب أو مدارس للنحو، فقد تباينت مواقفهم، فمنهم من يرفض وجود مدارس نحوية مطلقا، ومن هؤلاء المستشرق (كارل بروكلمان) حيث قال: «قد افترض العرب فيما بعد استنادا إلى روايات التاريخ الأدبي أن الخلاف كان قائما بين مذهبين لغويين هما مذهب البصرة ومذهب الكوفة، وأن هذا الخلاف لم يسوَّ إلا بعد أجيال عندما اندمج المذهبان وتوحدا في مدرسة بغداد، ولكن الذي يظهر لنا أن المنافسات بين علماء هاتين المدرستين: البصرة والكوفة قد بولغ فيه إلى حد لا مبرر له»[2].

---

(١) المذاهب النحوية ص١١٥.

(٢) تاريخ الآداب العربية ٢/ ٢٨.

فيتضح من هذا النص إنكار بروكلمان لهذه المدارس أو المذاهب النحوية والغض من شأنها وتأثيرها على تطور الدرس النحوي.

كما أنكر بعض الدارسين المحدثين من العرب وجود هذه المدارس، ومنهم: الأستاذ/ سعيد الأفغاني في كتابه: (من تاريخ النحو)، والدكتور/ كمال بشر في كتابه: (دراسات في علم اللغة)، والدكتور/ أحمد مختار عمر في كتابه: (البحث اللغوي عند العرب).

ومن الدارسين من لا يعترف إلا بوجود مدرسة واحدة للنحو، وهي مدرسة البصرة، وقد تمثل هذا الموقف في المستشرق (جوتلد فايل)؛ إذ قال في مقدمة كتاب (الإنصاف) لابن الأنباري: «ومع عظيم الإجلال لمناقبهم – يعني الكوفيين – في غير ذلك من النواحي، فإنهم لم يؤسسوا مدرسة نحوية خاصة»[1]، وأن خلافات نحاتها وخاصة الكسائي والفراء مع الخليل وسيبويه إنما هو امتداد لما سمعاه من أستاذهما البصري: يونس بن حبيب، الذي نص القدماء على أن له قياسا في النحو خاصا به، ومذاهب ينفرد بها.

واستدل على ذلك بأن جميع المواضع التي ذكر ابن الأنباري اسمه فيها بكتابه يذكر معه فيها الكوفيين متابعين له في آرائه، وهي لا تعدو أربعة آراء، واستدل أيضا بأن الزمخشري قرن به الكوفيين في خمس مسائل بكتابه (المفصل)، وقد عقب الدكتور/ شوقي ضيف على هذا الاستدلال بأنه واضح الضعف[2]، وهذا دأب المستشرقين في الغض من شأن التراث العربي.

وهذا الموقف مخالف لما أجمع عليه أكثر الدارسين من الإقرار بوجود مدرستي البصرة والكوفة لما تتسم به كل مدرسة من خصائص منهجية تميزها عن الأخرى، وممن تناولوا هاتين المدرستين – حيث أبرزوا خصائص كل مدرسة ومنهجها في التقعيد النحوي – الأستاذ/ أحمد أمين في كتابه: (ضحى

(١) المذاهب النحوية د/ مصطفى السنجرجي ص١٤١.

(٢) المدارس النحوية ص١٥٥.

الإسلام)، والأستاذ/ مصطفى السقا في مقدمته لكتاب الدكتور/ مهدي المخزومي (في النحو العربي: نقد وتوجيه)، والأستاذ/ أمين الخولي في كتابه: (الاجتهاد في النحو)، والدكتور/ تمام حسان في كتابه: (الأصول)، والشيخ/ محمد الطنطاوي في كتابه: (نشأة النحو)، والدكتور/ عبد الرحمن السيد في كتابه: (نحو ابن مالك بين البصريين والكوفيين)، والدكتور/ عبد الحميد طلب في كتابه: (المدارس النحوية)، والدكتور/ محمد حسين آل ياسين في كتابه: (الدراسات اللغوية عند العرب).

ولم يعترف هؤلاء الدارسون وغيرهم بمدرستي البصرة والكوفة فقط، بل أقروا أيضا بوجود المدرسة البغدادية وأبرزوا خصائصها ومنهج نحاتها في دراسة النحو العربي، ومنهم الدكتور/ إبراهيم محمد نجا في بحث له بعنوان: (رسالة في المذهب البغدادي)، والدكتور/ مهدي المخزومي في كتابه: (مدرسة الكوفة)، والدكتور/ عبد الرحمن السيد في كتابه: (مدرسة البصرة النحوية)، والدكتور/ أمين علي السيد في كتابه: (الاتجاهات النحوية في الأندلس)، والدكتور/ عبد العال سالم مكرم في كتابه: (القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية)، والدكتور/ شوقي ضيف في كتابه: (المدارس النحوية)، والدكتور/ عبده الراجحي في كتابه: (دروس في المذاهب النحوية)، والدكتور/ أحمد مكي الأنصاري في كتابه: (أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة).

وهذا الموقف المؤيد لوجود مدرسة بغدادية إلى جانب مدرستي البصرة والكوفة يقابله موقف رافض للمدرسة البغدادية مكتف بوجود مذهبين فحسب في النحو العربي، وممن يمثلون هذا الموقف الدكتور/ عبد الفتاح شلبي في كتابه (أبو علي الفارسي)، والأستاذ/ علي النجدي ناصف في كتابه: (تاريخ النحو)، وسوف نفصل القول في رأيه، وتوضيحه لمفهوم المدرسة عند حديثنا عن المدرسة البغدادية، والدكتور/ فاضل صالح السامرائي في كتابه: (الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري)، والأستاذ/ محمد حسين آل ياسين في كتابه: (الدراسات اللغوية عند العرب).

وقد دافع الدكتور/ مصطفى السنجرجي عن المدرسة البغدادية في مواجهة هؤلاء الرافضين، ولكن بشيء من التحفظ؛ إذ يقول: «وأرى أن هناك من الاتجاهات والسمات التي كانت تتحقق بين النحويين البغداديين ما يبرر إطلاق كلمة (مدرسة) او (مذهب) عليها، نعم: إن هذه السمات لم تكن من القوة والأصالة على نحو ما رأينا في مدرسة البصرة، أو الكوفة، ولهذا يمكن أن نقول: إن استعمال كلمة (مدرسة بغداد النحوية) أو (مذهب البغداديين) فيه شيء من التسامح، ومثل ذلك يمكن أن يقال في (مدرسة الأندلسيين النحوية)، و(المدرسة النحوية في مصر)»[1].

كما اعترف كثير من الدارسين المحدثين بوجود المدرسة الأندلسية في النحو، ومن هؤلاء الدكتور/ أمين علي السيد في بحثه: (الاتجاهات النحوية في الأندلس)، والدكتور/ أحمد كحيل في بحثه: (النحو في الأندلس)، والشيخ الطنطاوي في كتابه: (نشأة النحو)، والدكتورة/ خديجة الحديثي في كتابها: (أبو حيان النحوي)، والأستاذ/ طه الراوي في بحثه: (نظرة في النحو)، والدكتور/ شوقي ضيف في كتابه: (المدارس النحوية)، والأستاذ/ عبد القادر رحيم الهيتي في بحثه: (خصائص مذهب الأندلس النحوي)، والدكتور/ عبده الراجحي في كتابه: (دروس في المذاهب النحوية).

أما خامس المذاهب النحوية – وهو مذهب النحويين المصريين – فقد قال به كثير من اللغويين المعاصرين، نذكر منهم الدكتور/ عبد العال سالم مكرم في كتابه: (المدرسة النحوية في مصر والشام)، والشيخ/ محمد الطنطاوي في كتابه: (نشأة النحو)، والدكتور/ شوقي ضيف في كتابه: (المدارس النحوية)، والدكتور/ أحمد نصيف الجنابي في كتابه: (الدراسات اللغوية والنحوية في مصر)، والدكتور/ عبد الكريم محمد الأسعد في بحثه: (أبو العرفان محمد بن علي الصبان)، والدكتور/ عبده الراجحي في كتابه: (دروس في المذاهب النحوية).

---

(١) المذاهب النحوية ص١٥٥.

وقد رفض القول بهذا المذهب بعض الباحثين، نذكر منهم: الأستاذ/ طه الراوي، والأستاذ/ محمد طلب، مع اعترافهما بوجود مدرسة نحوية في الأندلس[1].

وبعد، فإن تباين هذه المواقف من الاتجاهات النحوية في كل من البصرة والكوفة وبغداد والأندلس ومصر والشام مما أطلق عليه (مدارس)، أو (مذاهب) نحوية يرجع إلى اكتمال وضع قواعد النحو على يد البصريين، ثم على يد الكوفيين من بعدهم، مع اختلاف بين الفريقين في المنهج: كالسماع والقياس، والمصطلحات، والعوامل، ثم جاء البغداديون فلم يأتوا بقواعد جديدة أو أقيسة مبتكرة، بل جمعوا بين المذهبين، واختاروا وانتخبوا من كليهما ما رأوه راجحا مع البسط والتفصيل في المسائل والأبواب، وسار على نهجهم نحاة الأندلس ونحاة مصر والشام، مع التوسع والتعمق في شرح القضايا النحوية والصرفية، ومع كثرة الاستشهاد بالقرآن والحديث والشعر، ولذا نرى بعض الدارسين لا يقر إلا بمدرستي البصرة والكوفة، ويعد ما عدا ذلك من المدارس توفيقا وتلفيقا بين الآراء، غير أن كثيرا من الدارسين يعد ما بذله البغداديون من جهود لغوية، وما بذله الأندلسيون والمصريون ونحاة الشام جديرا بأن يطلق عليه مدارس، أو مذاهب.

ونرى أن الاتجاهات الجديرة بإطلاق (مدارس) عليها بالمفهوم العلمي للمدرسة هي: اتجاهات البصرة والكوفة وبغداد، اما ما تلا هذه الاتجاهات أو هذه المذاهب أو المدارس فهو امتداد للمدرسة البغدادية التي قامت على الاختيار والانتخاب من آراء المدرستين البصرية والكوفية مع التوسع في التعليل وتفريع المسائل والأبواب وكثرة الاستشهاد بالقرآن الكريم وكلام العرب، والإتيان بآراء جديدة انفردوا بها، ومن ثم لا ينبغي أن نطلق على الأندلس أو مصر والشام (مدارس)، بل هي اتجاهات ونشاطات نحوية

---

(١) راجع تفصيل هذه المواقف في كتاب: (المذاهب النحوية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة) للدكتور/ مصطفى السنجرجي ص١١٣، وما بعدها.

اعتمدت على آراء البصريين والكوفيين والبغداديين، وجمعت بين هذه الآراء وفاضلت بينها، وظل هذا الاتجاه سائدا إلى العصر الحديث.

الفصل الأول
مدرسة البصرة

عرفنا مما سبق أن البصرة هي التي كانت مولد علم النحو، كما عرفنا أسباب وضع النحو، واختلاف الروايات في ذلك، كما عرفنا اختلاف الروايات حول الواضع الأول لهذا العلم، وقد رجحنا ما تناقلته بعض الروايات من أن سيدنا عليًا - كرم الله وجهه - هو الذي وضع المقدمات الأولى له، وعهد إلى أبي الأسود الدؤلي إتمامها، وشاركه تلاميذه في تحمل هذا العبء، أمثال نصر بن عاصم، وعبد الرحمن بن هرمز، ويحي بن يعمر، وعنبسة الفيل، وميمون الأقرن، وبذلك تولت البصرة تأسيس علم النحو، وتعهدته بالرعاية قرابة قرن كانت فيه الكوفة منصرفة عنه بما شغلوا به من رواية الأشعار، والأخبار والميل إلى التندر بالطرائف من الملح والنوادر(١)، كما كانت الكوفة منصرفة أيضا إلى قراءات القرآن الكريم، وقلما نظرت في قواعد النحو إلا ما سقط إلى بعض أساتذتها من نحاة البصرة؛ إذ كانوا يتتلمذون لهم، ويختلفون إلى مجالس محاضراتهم وإملاءاتهم(٢)، وعليه فإن البصرة هي التي استأثرت بالطور الأول من أطوار نشأة النحو العربي، وهو طور الوضع والتكوين.

ولما كانت البصرة سابقة إلى التفكير في وضع هذا العلم فقد ربط بعض المستشرقين بين نشوء النحو في البصرة والنحو السرياني واليوناني والهندي، غير أنه لا يمكن إثبات شيء من ذلك إثباتا علميا، وخاصة أن النحو العربي يدور على نظرية العامل وهي لا توجد في أي نحو أجنبي، ويحاول الدكتور/ شوقي ضيف أن يفسر سبق البصرة إلى وضع النحو بأنهم ربما عرفوا أن لبعض

---

(١) نشأة النحو ص١٩.

(٢) المدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص٢٠.

اللغات الأجنبية نحوا، فحاولوا أن يضعوا نحوا للعربية راجعين في ذلك إلى ملكتهم العقلية التي كانت قد رقيت رقيا بعيدا بتأثير ما وقفوا عليه من الثقافات الأجنبية، وخاصة الفلسفة اليونانية، وما يتصل بها من المنطق، مما دعم عقولهم دعما قويا، وجعلها مستعدة لأن تستنبط قواعد النحو وعلله وأقيسته.

ويظهر أنه كفل للبصرة من الصلة بهذه الثقافات في القرن الثاني للهجرة ما لم يكفل للكوفة، فقد كانت مرفأ تجاريا للعراق على خليج العرب، فنزلتها عناصر أجنبية كثيرة أعدت في سرعة لوصلها بثقافاتها المختلفة، وأيضا فإنها كانت أقرب من الكوفة إلى مدرسة جُنْديسابور الفارسية التي كانت تدرس فيها الثقافات اليونانية والفارسية والهندية، مما جعل جداول من تلك الثقافات تصب فيها، وبذلك نفهم السر في أن عقل البصرة كان أدق وأعمق من عقل الكوفة، وكان أكثر استعدادا لوضع العلوم؛ إذ سبقتها إلى الاتصال بالثقافات الأجنبية وبالفكر اليوناني[1].

وهذا التأثر بالثقافات الأجنبية لا يعني أن النحو العربي من العلوم الدخيلة على العرب، بل النحو العربي من ثمرة تفكير علماء المسلمين، ولا مانع من إفادتهم من العلوم الأجنبية، وتأثرهم بها في طريقة الاستنباط، وترتيب الأفكار؛ لأن التأثير والتأثر من الظواهر الإنسانية التي لا بد منها.

منهج البصرة في التقعيد النحوي

عرفنا أن البصرة هي التي وضعت النحو، وحينئذ كانت أسبق إلى هذا العلم من الكوفة، وذلك لما تهيأ للبصرة من عوامل النضج العقلي والفكري، ولأنها كانت ملتقى الثقافات الأجنبية المختلفة، فانعكس ذلك على منهج علمائها في تأسيس وتأصيل القواعد النحوية، وإن كان أبو الأسود الدؤلي قد أرسى مباديء النحو آخذا عن سيدنا علي – رضي الله عنه، فإن تلاميذه أقبلوا

---

(١) المدارس النحوية ص٢٠، ٢١.

عليه يأخذون عنه، ثم يأخذ تلاميذهم عنهم من بعده، وهكذا جعل النحاة يتتابعون مع الأيام طبقات يأخذ اللاحقون منهم عن السابقين[١].

وتقتضي طبيعة الأشياء أن يكون ما وضعه أبو الأسود من النحو مجرد ملاحظات يسيرة هدي إليها بالنظر في الأساليب واستقرائها على قدر الطاقة في المقامات المتنوعة، وتيسر له بفضلها أن يستنبط منها ضوابط لا تبلغ مبلغ القواعد التي تقرر الأحكام في اطراد وشمول[٢].

ومعروف أنه لكي يصاغ علم صياغة دقيقة لا بد له من اطراد قواعده وأن تقوم على الاستقراء الدقيق، وأن يُكفل لها التعليل وأن تصبح كل قاعدة أصلا مضبوطا تقاس عليه الجزئيات قياسا دقيقا، وكل ذلك نهض به ابن أبي اسحاق وتلاميذه البصريون[٣].

وإذا كان البصريون يحرصون على اطراد القاعدة – فإن ذلك جعلهم يستقرون كلام العرب فيستنبطون منه قواعد كلية تقاس عليها الجزئيات، ومما اتسم به منهجهم في استقراء كلام العرب أنهم كانوا لا يروون إلا عن العرب الخلص الضاربين في أعماق الصحراء، ولا يقبلون الشاهد إلا إذا وثقوا به، لهذا نرى سيبويه يردد لفظ الثقة ومشتقاته فيما يروي وما يسمع من الشواهد كأنما يريد أن يطمئن أصحابه إلى أنه آخذ على الطريقة التي يتوارثونها، بل لم يكن يفوته أن ينبه على المصنوع من الشواهد أيضا[٤].

وهكذا فقد رحل البصريون إلى أعماق نجد وبوادي الحجاز وتهامة يجمعون المادة التي يستقون منها قواعدهم من ينابيعها الصافية التي لم تفسدها الحضارة، وبعبارة أخرى : رحلوا إلى القبائل المتبدية المحتفظة بملكة اللغة

(١) تاريخ النحو/ علي النجدي ناصف ص١٣.

(٢) السابق ص١١.

(٣) المدارس النحوية ص١٨.

(٤) تاريخ النحو/ علي النجدي ناصف ص٣١، ٣٢.

وسليقتها الصحيحة، وهي قبائل: تميم، وقيس، وأسد، وطيء، وهذيل، وبعض عشائر كنانة[١].

وانطلاقا من حرص البصريين على اطراد القاعدة والتشدد في ذلك، فإنهم وضعوا الأحكام وقعدوا على أساس الأمثلة الكثيرة المروية عن العرب، فكلما وجدوا قدرا كافيا من الأمثلة واعتقدوا أن هذا القدر يسوغ وضع قاعدة عامة وضعوها وأسسوها[٢]، فهم يقيسون على الأغلب الأعم في اللغة، ولا يقيسون على القليل أو النادر، بل يعدونه شاذا، أو لغة، أو ضرورة، وقد لخص أبو عمرو بن العلاء موقف البصريين من القياس حين سأله سائل قائلا: أخبرني عما وضعتَ مما سميته عربية أيدخل فيه كلام العرب كله، قال أبو عمرو: لا، قال السائل: فماذا أنت صانع فيما خالفتك فيه العرب وهي حجة؟ قال أبو عمرو: أعمل على الأكثر، وأسمي ما خالفني لغات (أي: لهجات)[٣].

فيبين أبو عمرو منهج البصريين في الأخذ عن العرب، فإنهم يضعون قواعدهم على الأغلب الأعم، أما ما خالف قواعدهم من كلام العرب فربما عدوه لغات، وربما أوَّلوه بما يرده إلى القياس، وربما عدوه قليلا، أو نادرا، أو شاذا، وربما عدوه ضرورة لا يجوز إلا في الشعر.

أما موقف البصريين من القرآن الكريم وقراءاته فإنهم اتخذوه أصلا أساسيا للتقعيد النحوي، فلم يكونوا أقل من الكوفيين في تحمل القرآن الكريم، ورواية الشعر، غير أن الكوفة آثرت العافية، وقنعت بما حفظت، واستمرأت الانقطاع للمعاودة والتكرار، أما البصرة فقد أتيح لها الحفظ ووضع النحو فظفرت بالحسنيين[٤].

---

(١) المزهر للسيوطي ١/ ٢١١، والمدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص١٨، ١٩.

(٢) من أسرار اللغة د/ إبراهيم أنيس ص٢٠.

(٣) طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص٤٣، وانظر: من أسرار اللغة ص٢٠.

(٤) تاريخ النحو أ/ علي النجدي ناصف ص٣٣.

وقد ذكر الدكتور/ شوقي ضيف أن القرآن الكريم وقراءاته كان مددا لا ينضب لقواعدهم، وتوقف نفر منهم إزاء أحرف قليلة في القراءات لا تكاد تتجاوز أصابع اليد الواحدة وجدوها لا تطرد مع قواعدهم، بينما تطرد معها قراءات أخرى آثروها، وحاول الدكتور/ شوقي ضيف أن يدافع عن البصريين في مواجهة من رموهم بتضعيف القراءات والطعن فيها، حيث توسع في وصف ذلك بعض المعاصرين، فقالوا: إنهم كانوا يردون بعض القراءات ويضعفونها، كأنما ذلك كان ظاهرة عامة عند نحاة البصرة، مع أنه لا يوجد في كتاب سيبويه نصوص صريحة مختلفة تشهد لهذه التهمة الكبيرة، ويشير إلى أن الأخفش الأوسط قد سبق الكوفيين المتأخرين إلى التمسك بشواذ القراءات والاستدلال عليها من كلام العرب وأشعارهم، ثم يقول: «وفي الحق أن بصريي القرن الثالث هم الذين طعنوا في بعض القراءات، وهي أمثلة قليلة لا يصح أن نتخذ منها ظاهرة خاصة ولا عامة، وقد كانوا يصفونها بالشذوذ ويؤولونها ما وجدوا إلى التأويل سبيلا»[1].

والحق أن في كلام الدكتور/ شوقي ضيف تعميما للأحكام يحتاج إلى نظر ومناقشة، كما أن في كلامه أيضا تفريقا بين البصريين الأوائل، والمتأخرين، مع أن منهج علماء النحاة البصريين في التشبث بالقياس واطراد القاعدة لم يتغير، ولا فرق في تضعيف القراءة، أو ردها بين التصريح بذلك، وتأويلها بما يردها إلى القياس، ووصفها بالقلة أو الندرة أو الشذوذ، فلا يكون رد القراءة بتعبير واحد، بل قد يكون بأساليب مختلفة، ومعروف أن البصريين لم يكونوا يستشهدون إلا بالقراءة التي توافق القياس، أما ما يخالف القياس منها فإنهم كانوا يؤولونه على وجوه توافق القياس، وقد يصفونه – كما قلنا – بالقلة أو الندرة، أو الشذوذ، أو الضعف، أو بأنه لغة، أما الأخفش الأوسط فإنه كان يوافق الكوفيين في كثير مما ذهبوا إليه، فيمكن أن نعده قد تخلى قليلا أو كثيرا

(١) المدارس النحوية ص١٩.

عن منهج البصريين في القياس على الأغلب الأعم، ومال إلى مذهب الكوفيين في القياس على القليل والنادر.

أما موقف البصريين من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف فإنهم كانوا لا يحتجون بالحديث النبوي الشريف، ولا يتخذونه إماما لشواهدهم وأمثلتهم؛ لأنه روي بالمعنى؛ إذ لم يكتب ولم يدون إلا في المائة الثانية للهجرة، ودخلت في روايته كثرة من الأعاجم، فكان طبيعيا أن لا يحتجوا بلفظه وما يجري فيه من إعراب، وتبعهم نحاة الكوفة[١]، قال أبو حيان منكرا على ابن مالك استشهاده بالحديث : «قد أكثر هذا المصنف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيت أحدا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره، على أن الواضعين الأولين لعلم النحو المستقرئين للأحكام من لسان العرب: كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل، وسيبويه من أئمة البصريين، والكسائي، والفراء، وعلي بن المبارك الأحمر، وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك، وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد وأهل الأندلس»[٢].

وقد وضح السيوطي العلة في عدم الاحتجاج بالأحاديث، فقال: «أما كلامه – صلى الله عليه وسلم – فيستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي، وذلك نادر جدا، إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلة أيضا، فإن غالب الأحاديث مروي بالمعنى، وقد تداولتها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها، فرووها بما أدت إليه عبارتهم، فزادوا ونقصوا، وقدموا وأخروا، وأبدلوا ألفاظا بألفاظ، ولهذا ترى الحديث الواحد عن القصة الواحدة مرويا على أوجه شتى بعبارات مختلفة»[٣].

---

(١) المدارس النحوية ص١٩.

(٢) الاقتراح في علم أصول النحو ص٢٩، ٣٠.

(٣) الاقتراح في أصول النحو ص٣٠.

على أن البصريين لم يعرضوا عن الاستشهاد بالحديث إعراضا تاما، ولكنهم استشهدوا بالحديث على قلة، فهذا هو سيبويه - وهو إمام المدرسة البصرية - يستشهد في كتابه بثمانية أحاديث[١]، أشار إليها الأستاذ عبد السلام هارون في تحقيقه، وقد توصل بعض الدارسين المحدثين إلى أن سيبويه استشهد في كتابه بأكثر من هذا إلا أنه لم يكن يصرح بأنه حديث، وإنما كان يكتفي باجتزاء بعض عباراته، وهكذا فإن الناظر في مؤلفات البصريين من بعد سيبويه لا يعدم استشهادا بالحديث، ولعل قول أبي حيان وغيره يعني به أن البصريين لم يتخذوا الحديث أصلا من أصولهم، ولم يبنوا عليه قاعدة، وذلك لا يمنع من التمثيل به في بعض المواضع.

وإذا كان البصريون متشبثين بالقياس متوسعين فيه إلى أبعد حد، بمعنى أنهم يجعلون القاعدة مطردة عامة تنطبق على الأغلب الأعم من الظاهرة - فإنهم توسعوا أيضا في العلل النحوية، حيث يلتمسون لكل ظاهرة علة، وربما لم يكتفوا بالعلة الأولى، بل يبحثون عن العلة الثانية والثالثة، ومثال ذلك أنهم يقولون في علة نصب (زيدا) في قولهم: (إنَّ زيدًا قائم): إنه نُصب بـ (إنَّ)، وهذه العلة الأولى سميت فيما بعد بالعلة التعليمية، وهي التي يعرف بها كلام العرب، ثم يقولون في علة وجوب نصب (زيدا) بعد (إنَّ): إنها تشبه الفعل المتعدي إلى مفعول، فحُملت عليه، فالمنصوب بها يشبه المفعول به لفظا، والمرفوع بها يشبه الفاعل لفظا، فهي تشبه من الأفعال ما قدم مفعوله على فاعله، وهذه العلة الثانية سميت فيما بعد بالعلة القياسية، ثم يقولون: ولِمَ أشبهت (إنَّ) الفعل؟ وكذا ما يليها من العلل، وقد سميت هذه العلل فيما بعد بالعلل الجدلية النظرية، وعلى هذه الأوجه الثلاثة مدار علل النحو[٢].

وقد سئل الخليل بن أحمد عن العلل التي يعتل بها في النحو، فقيل له: عن العرب أخذتَها أم اخترعتها من نفسك، فقال: «إنَّ العرب نطقت على

---

(١) الكتاب ١/ ٧٤، ٣٢٧-٢/ ٣٢، ٨٠، ٣٩٣-٣/ ٢٦٨-٤/ ١١٦.

(٢) راجع: الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص٦٤، ٦٥، ٦٦.

سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإنْ لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه، فإن أكن أصبت العلة، فهو الذي التمست، وإن لم تكن هناك علة له، فمَثَلي في ذلك مَثَل رجل حكيم دخل دارا محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة، والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال : إنما فعل هكذا لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا، سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك، فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها».

وقد عقب الزجاجي على كلام الخليل بقوله: «وهذا كلام مستقيم، وإنصاف من الخليل – رحمة الله عليه»[1].

وبذلك يكون الخليل قد وسع من مجال العلل، وترك بابها مفتوحا لكل من يلتمس العلل حسبما يتراءى له، ولا يقتصر على ما ورثه من علل المتقدمين؛ لأن العلل هي مجال الاجتهاد والاختلاف، أما النصوص اللغوية الواردة قطعا عن العرب فلا تقبل الاجتهاد، ولذلك فإننا نجد كثيرا من النحاة المتأخرين، وخاصة البغداديين وأوائل نحاة الأندلس ونحاة مصر والشام قد توسعوا في العلل النحوية توسعا كبيرا مما جعل ابن مضاء الأندلسي يثور عليهم وينكر العلل الثواني والثوالث، ولا يجيز إلا العلل الأولى التي يعرف بها كلام العرب – كما سبق، وسوف نوضح ذلك عند حديثنا عنه – إن شاء الله تعالى.

(١) الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص٦٥، ٦٦.

ومن أصول البصريين أيضا أنهم يقدمون السماع على القياس إذا تعارضا، يقول ابن جني: «إذا تعارضا نطقتَ على ما جاء عليه، ولم تقسه في غيره، وذلك نحو قول الله تعالى: «اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ»[1]، فهذا ليس بقياس لكنه لا بد من قبوله؛ لأنك إنما تنطق بلغتهم وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم»[2].

وفي ذلك يخالفهم الكوفيون، فربما جعلوا كلمة القياس هي العليا، وإن لم يعززه شاهد، فقد منعوا تقدم الخبر على المبتدأ مطلقا، لئلا يتقدم الضمير الذي فيه على مرجعه، ففي (قائم) مثلا من قولنا: (قائمٌ زيد)- ضمير (زيد)، ولم يأبهوا لتأخر الخبر رتبة، وإنْ تقدم لفظا، ولا للمأثور من الشواهد[3].

فنلاحظ من كلام ابن جني أن البصريين كانوا أميل إلى السماع، وقد بنى الأستاذ على النجدي ناصف على ذلك هذا المبدأ، وهو تقديمهم السماع على القياس، واستنتج من مذهب الكوفيين في عدم جواز تقديم الخبر على المبتدأ أنهم يقدمون القياس على السماع؛ لأن القياس يقتضي عود الضمير على متقدم - كما بينا.

ولقد ناقش الدكتور/ إبراهيم أنيس هذه القضية قائلا: «فإذا تساءلنا أي المدرستين كان اتجاهها أميل إلى القياس، وجب أن نقرر أن المدرسة البصرية هي التي كانت أميل إلى القياس، لا كما يقال لنا: إنَّ الكوفيين هم الذين كانوا أميل إلى القياس، فكثير من الدارسين يظنون أن الكوفيين لأنهم وضعوا الأحكام في بعض الأحيان على الشاهد الواحد فهم لهذا أميل إلى القياس.

والحقيقة أن الكوفيين إن صح أنهم قاموا بهذا، لم يكن هذا المسلك منهم نوعا من القياس ولا شيئا من القياس، وإنما هو مظهر اعتزازهم بالنص، وعدم التفريط في هذا النص الموروث.

---

(١) المجادلة: ١٩.

(٢) الخصائص ١/ ١١٧.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ١ / ٦٥، وما بعدها، وتاريخ النحو أ/ علي النجدي ناصف ص٣٤.

بِمَ نسمي إذن موقفهم؟ إنه في رأيي أقرب إلى السماع منه إلى القياس؛ لأنهم يعتزون بما سمعوا، ويستمسكون به، لا ليضعوا له قاعدة عامة، ولكن ليحولوا بين من يقول إن هذا النص ضعيف، أو شاذ، وغير ذلك من النعوت التي خلعها البصريون على نصوص اللغة.

ثم يضرب الدكتور/ إبراهيم أنيس مثلا يوضح فيه اتجاه كل من المدرستين، وهو أن البصريين حينما وجدوا (فَعْلا) يجمع على (فُعُول) في أمثلة كثيرة مما روي عن العرب وضعوا القاعدة على هذا الأساس، وحكموا على ما جمع من ذلك على (أفعال) بأنه شاذ، وعليه فجمع (حَمْل) على (أحمال) في قوله تعالى: «وأولاتُ الأحمالِ أجَلَهُنَّ أنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ»[1] شاذ لا يقاس عليه، في حين لم يصفه الكوفيون بالشذوذ.

وينتهي الدكتور/ إبراهيم أنيس من هذه المناقشة ببيان ثمرة هذا الخلاف، فيقول: «وثمرة الخلاف بين المدرستين قد تظهر في أمرين:

١- أن الكوفيين أكثر احتراما للنص القديم، لا يصفونه بالنعوت المألوفة لدى البصريين، حين يكون قليلا أو نادرا.

٢- إذا لم يرد للظاهرة اللغوية إلا شاهد واحد أو شاهدان كان البصريون لا يأبهون له، ولا يرونه مما يستحق أن توضع له قاعدة، في حين أن الكوفيين كانوا يرون وضع القاعدة لها الشاهد المنفرد».

ثم قرر أن البصريين والكوفيين قد يتفقون في وضع القاعدة على الأمثلة الكثيرة إذا وردت للظاهرة هذه الأمثلة الكثيرة وخالفتها أمثلة قليلة أو نادرة[2].

---

(١) الطلاق: ٤.

(٢) من أسرار اللغة ص٢٤ - ٢٦.

والحق أن ما ذكره الدكتور/ إبراهيم أنيس من احترام الكوفيين للنصوص اللغوية الواردة، وقياسهم على كل ظاهرة لغوية قلت أو كثرت لا يختلف عما قرره الدارسون من القدماء والمحدثين، إلا أنه نظر إلى ذلك من زاوية تشبثهم بالمسموع، والاعتداد به، وعدم وصف القليل منه بالشذوذ، فعدهم أميل إلى السماع، ومن نظر إلى تعدد القياس عندهم حيث يقيسون على الشاهد أو الشاهدين، ويبنون على ذلك قاعدة عدهم أميل إلى القياس، وكذلك الأمر عند البصريين، فمن نظر إلى طريقتهم في استقراء النصوص العربية الواردة عن العرب واستنباط القاعدة من الأغلب الأعم منها عدهم أميل إلى السماع، ومن نظر إلى تشبثهم باطراد القاعدة وسلامة القياس، واستبعادهم لما خرج عن ذلك واصفين إياه بالشذوذ أو الندرة أو القلة عدهم أميل إلى القياس، ومن ثم لا يمكن لنا أن نحكم بأن إحدى المدرستين أكثر احتراما للنص المروي، فكلا المدرستين بَنَتْ القواعد النحوية على المروي عن العرب.

وبعد هذا العرض يمكن تلخيص منهج المدرسة البصرية في النقاط الآتية:

١- الاستيثاق والتثبت من المادة اللغوية المروية عن العرب، بحيث لم تؤخذ إلا عن القبائل الضاربة في أعماق الصحراء التي لم تختلط بغير العرب.

٢- الحرص على اطراد القاعدة، وسلامة القياس.

٣- بناء القواعد على الأغلب الأعم من كلام العرب، وما خالف الأغلب الأعم عدوه شاذا أو قليلا أو نادرا أو لغة.

٤- اعتدادهم بالقرآن الكريم، وقراءاته في وضع القواعد، وما خالف القياس من القراءات القرآنية فإنهم يؤولونه على الأوجه التي ترده إلى القياس.

٥- عدم جعلهم الحديث النبوي الشريف أصلا أساسيا من أصولهم إلا في حدود ضيقة، حيث كان الحديث الشريف يروى بالمعنى في معظم الأحيان، لا

باللفظ، وأنه كان على ألسنة الأعاجم والمولدين، كما أنه لم يدون إلا بعد منتصف القرن الثاني الهجري.

٦- العناية بالعلة النحوية، حيث كانوا يلتمسون لكل ظاهرة نحوية علة، ولم يكونوا يقفون عند العلة الأولى، بل كانوا يلتمسون أيضا العلل الثواني والثوالث، كما أنهم لم يقفوا عند ما أثر عن العرب، بل توسعوا واجتهدوا في التماس العلل النحوية.

أوائل نحاة البصرة

عرفنا مما مضى أن البصرة هي واضعة النحو العربي، وأن أبا الأسود الدؤلي هو الذي وضع النحو في أكثر الروايات، وقد رجحنا أن الواضع الأول لمباديء هذا العلم هو سيدنا علي – كرم الله وجهه، وأمر أبا الأسود أن يكمل ما بدأه، ثم أخذ عن أبي الأسود جيل من المتقدمين، وهم قراء القرآن الكريم، وفيما يلي نلقي الضوء على أوائل النحاة في البصرة مبرزين دورهم في إرساء قواعد هذا العلم.

١-أبو الأسود الدؤلي.

هو ظالم بن عمرو بن سليمان بن عمرو بن حلس بن نفاثة بن عدي بن الدئل بن بكر بن كنانة، وكان من سكان البصرة، وكان ممن صحب عليًا – رضي الله عنه، وكان من المتحققين بمحبته، ومحبة ولده، وفي ذلك يقول:

يقول الأرذلون بنو قشيرٍ ... طوال الدهر لا تنسى عليًّا
أحبُّ محمدا حبًّا شديدًا ... وعباسًا وحمزةَ والوصيًّا
فإنْ يكُ حبُّهم رَشَدًا أصبه ... ولستُ بمخطيء إنْ كان غيًّا

وكان نازلا في بني قشير بالبصرة.

وقد أخذ عنه جماعة منهم: يحي بن يعمر، وميمون الأقرن، وعنبسة بن معدان الفيل، ويقال: إن نصر بن عاصم أخذ عن أبي الأسود[(١)].

قال الأستاذ علي النجدي ناصف: «ولسنا نعرف من نحوهم شيئا، ولا تجد لهم ذكرا في كتاب سيبويه، ولا عنهم رواية فيه»[(٢)].

وكان من أفصح الناس، قال قتادة بن دعامة السدوسي: «قال أبو الأسود الديلي: إني لأجد للحن غَمَرًا كغَمَرِ اللحم»[(٣)].

وكان فطنا سريع الجواب، فلما قال – فيما قال – يرد على بني قشير إنكارهم عليه حب آل البيت:

فإنْ يكُ حبهم رشدا أصبه ولست بمخطيء إن كان غيًا

قالت له بنو قشير: شككت يا أبا الأسود في قولك: (فإنْ يك حبهم)، فقال: أما سمعتم قول الله – عز وجل: «**وإنَّا أو إياكم لعلى هُدى أو في ضلالٍ مبين**»[(٤)].

وإليه ينسب كثير من الرواة وضع النحو، كما أنه أول من ضبط المصحف، حيث نقطه نقط إعراب، وقد وردت عنه بعض القراءات، فقد قرأ: «**ألا إنَّهم تَثْنَوْنِي صدورُهم**»[(٥)] – بتاء مفتوحة، وسكون الثاء، وفتح النون، وسكون الواو، وكسر النون – على (تَفْعَوْعِلُ)[(٦)]، ورفع (صدورهم).

---

(١) أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص٣٣، ٣٤، ٤٠.

(٢) تاريخ النحو ص١٥.

(٣) أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص٣٦، غَمَر اللحم: ريحه، وما يعلق باليد من دسمه.

(٤) سبأ:، وانظر: إنباه الرواة للقفطي ١/ ٥٢.

(٥) هود: ٥.

(٦) المحتسب لابن جني ١/ ٣١٨، ٣١٩.

كما قرأ: «قالتْ هَيْتِ لك»[(١)] - بفتح الهاء، وكسر التاء[(٢)].

ومات أبو الأسود بالبصرة سنة تسع وستين للهجرة، وهو ابن خمس وثمانين سنة، في طاعون جارف، ويقال: مات قبل الطاعون سنة اثنتان وسبعين للهجرة[(٣)].

٢-نصر بن عاصم.

هو نصر بن عاصم بن أبي سعيد الليثي البصري المقريء النحوي، أول العلماء في علم النحو، ونسب بعضهم إليه وضع النحو، وهو أول من أخذه عن أبي الأسود، وكان تابعيًا، وروى عن عمرو بن دينار، قال: اجتمعت أنا والزهري ونصر بن عاصم، فتكلم نصر، فقال الزهري: إنه ليفلق بالعربية تفليقا.

وقد أخذ عنه أبو عمرو بن العلاء والناس، وأخذ القراءة عنه عبد الله بن أبي اسحاق الحضرمي البصري[(٤)].

وتذكر بعض كتب التراجم أن له كتابا في النحو، وهو من القراء، حيث نسبت إليه بعض القراءات، ومن ذلك: «قل هو اللهُ أحدُ اللهُ الصمد»[(٥)] - بترك تنوين (أحد) عند الوصل[(٦)].

ويقال: إنه أول من نقط المصحف نقط إعجام؛ لتمييز الحروف المتشابهة بعضها عن بعض مثل الباء، والتاء، والثاء، والجيم، والحاء، والخاء... إلخ،

---

(١) يوسف: ٢٣.

(٢) المحتسب ١ / ٣٣٧.

(٣) إنباه الرواة ١ / ٥٥.

(٤) أخبار النحويين البصريين ص٣٩، وإنباه الرواة ٣ / ٣٤٣، ٣٤٤.

(٥) الإخلاص: ١، ٢.

(٦) تاريخ العلماء النحويين للتنوخي المعري ص١٥٧ - ١٥٩.

وذلك بأمر من الحجاج بن يوسف الثقفي[١]، ومات نصر بن عاصم سنة تسع وثمانين للهجرة[٢].

٣-عنبسة الفيل.

هو عنبسة بن معدان الفيل المهري، ولقب بالفيل؛ لأن أباه كان يروض فيلا للحجاج، فغلب عليه اللقب، ثم انتقل منه إليه، ولم نقف على تاريخ وفاته إلا أننا نعرف أنه عاصر الفرزدق، فلعل وفاته كانت حول المائة الأولى من الهجرة[٣].

ويعده القفطي من نحاة الطبقة الثالثة؛ لأنه يروي عن أبي الأسود، وأبو الأسود عن علي – كرم الله وجهه، ويضم إلى هذه الطبقة ممن أخذوا عن أبي الأسود ميمون المعروف بالأقرن، وعطاء بن أبي الأسود، وأبو نوفل بن أبي عقرب، ويحي بن يعمر، وقتادة بن دعامة السدوسي، وعبد الرحمن بن هرمز، فكل هؤلاء أخذوا عن أبي الأسود، وتفاوتت مقاديرهم في العلم بهذا النوع من العربية[٤].

وعدُّ القفطي هؤلاء من الطبقة الثالثة مبني على ما رجحه من أن عليًا – كرم الله وجهه – هو الواضع الأول لعلم النحو، ثم أخذ عنه أبو الأسود، ومن ثم يعد علي – كرم الله وجهه – ممثلا للطبقة الأولى، ثم أبو الأسود ممثلا للطبقة الثانية، ثم هؤلاء يمثلون الطبقة الثالثة.

---

(١) التصحيف والتحريف لأبي أحمد العسكري ص١٠، والمدارس النحوية ص١٦، ١٧.

(٢) بغية الوعاة ٢ / ٣١٣، ٣١٤.

(٣) أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص٤١، ٤٢، ونشأة النحو للشيخ الطنطاوي ص٤١، ٤٢.

(٤) إنباه الرواة ٢ / ٣٨١، ٣٨٢.

وقد صنفهم الشيخ محمد الطنطاوي في الطبقة الأولى على الرغم من أخذهم عن أبي الأسود[١]، ولعله لا يعد أبا الأسود صاحب الطبقة الأولى؛ لأنه هو واضع النحو كما يرجح، ونحن نرى أن هؤلاء يمثلون الطبقة الثالثة اتباعا للقفطي باعتبارهم آخذين عن أبي الأسود الذي أخذ عن علي – كرم الله وجهه.

٤-ميمون الأقرن.

وهو ممن أخذوا عن أبي الأسود، وكان يقال : إن أول من وضع النحو أبو الأسود الدؤلي، ثم ميمون الأقرن، ثم عنبسة الفيل، ثم عبد الله بن أبي إسحاق، وعبد الله بن أبي إسحاق ليس من هذه الطبقة إلا أنه أدرك آخر عصرهم[٢].

وذكر السيوطي أنه أخذ النحو عن عنبسة، وقيل: عن أبي الأسود، وأن عنبسة أخذ عنه[٣].

ولم تذكر كتب التراجم تاريخ وفاته.

٥- عطاء بن أبي الأسود.

هو عطاء بن أبي الأسود الدؤلي، عالم بالنحو والعربية، وهو الذي اتفق بعد موت أبيه هو ويحي بن يعمر على بسط النحو، وتعيين أبوابه، وبعج مقاييسه، ولما تولى أبوه البصرة من قِبل علي وابن عباس – رضي الله عنهم – كان على شرط أبيه ولم يعقب، ولما استوفى هو ويحي بن يعمر جزءا متوفرا من أبواب النحو نسب بعض الرواة إليهما أنهما أول من وضع النحو، وتوفي سنة مائة وتسع للهجرة[٤].

---

(١) نشأة النحو ص٤١، ٤٢.

(٢) إنباه الرواة / ٣٣٧، ٣٣٨.

(٣) بغية الوعاة ٢ / ٣٠٩.

(٤) إنباه الرواة ٢ / ٣٨٠، ٣٨١.

٦-عبد الرحمن بن هرمز.

هو عبد الرحمن بن هرمز بن أبي سعد المدني المقريء النحوي: أبو داود الأعرج، قال أهل العلم: إنه أول من وضع علم العربية، وهو مدني تابعي، أخذ عنه نافع بن أبي نعيم القراءة في جماعة من أهل المدينة، وكان أخذ القراءة عن عبد الله بن العباس – رضي الله عنهما، وأبي هريرة، ومات بالاسكندرية، ودفن بها سنة مائة وسبع عشرة للهجرة [١].

وقد مر بنا أنه من الذين نسب إليهم وضع النحو، كما نسب وضعه إلى أبي الأسود، وإلى نصر بن عاصم[٢].

وهو من القراء، ومن قراءاته: «صِراطَ الذينَ أنعمتَ عليهم» [٣] – بضم الهاء، وبضم الميم مشبعة[٤].

ومن قراءاته أيضا: «لَمَّا آتيناكم مِنْ كِتابٍ وحكمة» [٥] – بفتح اللام وتشديد الميم في (لما)، وبالنون وألف بعدها في (آتيناكم) [٦].

٧-يحي بن يعمر التابعي.

وهو رجل من عدوان بن قيس بن عيلان بن مضر، وكان عداده في بني ليث من كنانة، وكان مأمونا عالما، قد روى عنه الحديث، ولقي ابن عمر وابن عباس وغيرهما، وسمع عن جابر وأبي هريرة، وأخذ النحو عن أبي الأسود، وروى عنه قتادة وغيره.

---

(١) إنباه الرواة ٢ / ١٧٢، ١٧٣، وبغية الوعاة ٢ / ٩١.

(٢) راجع: أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص٤٠.

(٣) الفاتحة: ٧.

(٤) المحتسب لابن جني ١ / ٤٤.

(٥) آل عمران: ١٨.

(٦) المحتسب ١ / ١٦٤.

ويروى أن الحجاج بن يوسف سأل يحي بن يعمر: أتجدني ألحن، قال: الأمير أفصح من ذلك، قال: عزمتُ عليك لتخبرني، وكانوا يعظمون عزائم الأمور، فقال يحي: نعم، في كتاب الله، فقال الحجاج: في أي شي من كتاب الله، قال: قرأت: «قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم وإخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم وأموال اقترفتموها وتجارة تخشون كسادها ومساكن ترضونها أحب إليكم من الله ورسوله»[1]، فترفع (أحب)، وهو منصوب، قال: إذًا لا تسمعني ألحن بعدها، فنفاه إلى خراسان.

وتوفي يحي سنة مائة وتسع وعشرين للهجرة[2].

وهو أيضا من القراء، ومن قراءاته: «**اشتروِا الضلالةَ**»[3] – بكسر الواو وصلا[4]، وقوله تعالى: «**تمامًا على الذي أحسنُ**»[5] – بالرفع[6].

فهولاء أوائل نحاة البصرة الذين أخذوا عن أبي الأسود، فأسهموا في تأسيس صرح النحو، وهم جميعا من قراء القرآن الكريم، وقد رويت عنهم قراءات كثيرة تناقلتها كتب الشواذ، وكتب التفسير.

وقد ذكرنا أن بعض المترجمين عدهم من الطبقة الأولى، وعد بعضهم تلاميذ أبي الأسود الطبقة الثالثة بناء على أن سيدنا عليًا – كرم الله وجهه – يمثل الطبقة الأولى، وأن أبا الأسود يمثل الطبقة الثانية.

---

(١) التوبة: ٢٤.

(٢) أخبار النحويين البصريين ص٤٠، ٤١.

(٣) البقرة: ١٦.

(٤) المحتسب ١/ ٥٤.

(٥) الأنعام: ١٥٤.

(٦) المحتسب ١ / ٢٣٤.

الطبقة الثانية من نحاة البصرة

وهنا نتناول الجيل الذي تلا من ذكرناهم من أوائل النحاة، ويعد هذا الجيل هو المؤسس الحقيقي لعلم النحو، قال الدكتور/ شوقي ضيف: «يعد ابن أبي اسحاق الحضرمي أول النحاة بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة، ويتبعه في هذه الأولية المبكرة جيل من تلاميذه في مقدمتهم: عيسى بن عمر، وأبو عمرو بن العلاء، ويونس بن حبيب»[(١)].

وفيما يلي نخص كلا من هؤلاء بكلمة نبين فيها دوره في بناء النحو العربي.

١-عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي.

قال ابن سلام عنه: «ثم كان من بعدهم عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، وكان أول من بعج النحو، ومد القياس والعلل»[(٢)].

وقد أخذ عن يحي بن يعمر، ونصر بن عاصم، وهو إلى جانب تفريعه للنحو، وإعمال القياس فيه درس الهمز، وله فيه كتاب، وقد عاصره عيسى بن عمر الثقفي، وأبو عمرو بن العلاء، لكنه مات قبلهما، ويقال: إن ابن أبي إسحاق كان أشد تجريدا للقياس، وكان أبو عمرو أوسع علما بكلام العرب، ولغاتها، وغريبها، وقد جمع بينهما بلال بن أبي بردة، وهو حينئذ عامل على البصرة من قِبل خالد بن عبد الله القسري أيام هشام، فقال أبو عمرو بن العلاء: فغلبني ابن أبي اسحاق يومئذ بالهمز، فنظرت فيه بعد ذاك، وبالغت فيه، وسئل يونس بن حبيب عن ابن أبي إسحاق وعلمه، فقال: هو والنحو سواء، أي: هو الغاية.

(١) المدراس النحوية ص٢٢.

(٢) طبقات فحول الشعراء ص١٤، وما بعدها.

وكان يكثر الرد على الفرزدق، والتعنت له، فلما قال الفرزدق في قصيدة يمدح فيها يزيد بن عبد الملك:

مستقبلين شمالَ الشام تضربُنا ... حاصبٍ كنديفِ القطن منثورِ
على عمائمنا يلقى وأرحلنا ... على زواحفَ تُزجى مخها ريرُ

فألح عليه ابن أبي إسحاق وعابه بخفض البيت الأول ورفع البيت الثاني، فغيره الفرزدق فقال:

على زواحفَ تزجيها محاسيرِ

ويعده ابن سلام الواضع الأول لعلم النحو؛ إذ يجعله أول من اشتق قواعده، وأول من طرد فيها القياس، بحيث يحمل ما لم يسمع عن العرب على ما سمع عنهم، ويروى أن يونس بن حبيب سأله عن كلمة (السويق)، وهو الناعم من دقيق الحنطة، هل ينطقها أحد من العرب (الصويق) بالصاد؟ فأجابه نعم قبيلة عمرو بن تميم تقولها، ثم قال له: وما تريد إلى هذا؟ عليك بباب من النحو يطرد وينقاس، وهو لم يعن بالقياس على قواعد النحو فحسب، بل عني أيضا بالتعليل للقواعد تعليلا يمكن لها في ذهن تلاميذه، وقد جعله تمسكه الشديد بتلك القواعد المعللة، والقياس عليها قياسا دقيقا بحيث لا يصح الخروج عليها يخطيء كل من ينحرف في تعبيره عنها، وقد ذكرنا مثالا لتخطئته الفرزدق.

وكان ابن أبي إسحاق من قراء الذكر الحكيم، وقد رويت له قراءات كثيرة، ولم يكن يجد بأسا في مخالفته جمهور القراء في بعض قراءاتهم تمسكا بالقياس النحوي، ومن ذلك قراءته بنصب (السارق والسارقة) في قوله تعالى: «والسارقَ والسارقةَ فاقطعوا أيديهما»[1]، في مقابل قراءة الجمهور بالرفع على

(١) المائدة: ٣٨.

الابتداء[١]، وكأنه رأى النصب أقيس من الرفع؛ لأن الرفع يقتضي الإخبار بالجملة الطلبية، وهو قليل، ولذلك رجح النحاة في مثل هذا النصب على الاشتغال.

ومن قراءاته أيضا: «**فأجمِعوا أمركم وشركاؤكم**»[٢] – بكسر الميم، وقطع الهمزة في (أجمعوا)، ورفع (شركاؤكم)[٣].

ولم يؤثر عنه كتاب في النحو، بل ذكرت كتب التراجم أن له كتابا في الهمز، ويبدو أنه عالج فيه مسألة رسمها حين توصل وحين تقطع وحين تسهل وحين تدخل على همزة أخرى وحين تتصل بحروف العلة، مما يتصل بالدقة في كتابة الذكر الحكيم؛ إذ كان من القراء النابهين في موطنه.

وتوفي سنة مائة وسبع عشرة للهجرة[٤].

٢- عيسى بن عمر الثقفي:

وهو من طبقة أبي عمرو بن العلاء، وهذا من أهل البصرة، وليس بعيسى بن عمر الهمداني الذي هو من أهل الكوفة، من موالي آل خالد بن الوليد، نزل في ثقيف، فنسب إليهم، إمام في النحو والعربية والقراءة، مشهور، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء، وعبد الله بن أبي إسحاق، وروى عن الحسن البصري، والعجاج بن رؤبة، وجماعة، وعنه روى الأصمعي وغيره، وعنه أخذ الخليل بن

---

(١) انظر: تفسير البحر المحيط ٣/ ٤٩٣.

(٢) يونس: ٧١.

(٣) المحتسب ١ / ٣١٤.

(٤) راجع ترجمته في: أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص٤٢ – ٤٤، ومراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ص١٢، وإنباه الرواة للقفطي ٢/ ١٠٤ – ١٠٨، والمدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف ٢٣ – ٢٥، وتاريخ النحو للأستاذ علي النجدي ناصف ص١٥.

أحمد، وله كتابان في النحو: سمى أحدهما: (الجامع)، والآخر: (الإكمال)، وفيهما يقول تلميذه الخليل:

بَطَلَ النحو جميعًا كلُّه ... غير ما أحدث عيسى بن عُمَرْ

ذاك إكمالٌ، وهذا جامعٌ ... فهما للناسِ شمسٌ وقَمَرْ

قال السيرافي: «وهذان الكتابان ما وقعا إلينا، ولا رأيت أحدا يذكر أنه رآهما»، ويقال: إن له نيفا وسبعين مصنفا ذهبت كلها.

وكان عيسى بن عمر شديد التمسك بالقياس كأستاذه ابن أبي إسحاق، كما كان غيره من نحاة البصرة يقيس على الأغلب الأعم في اللغة، ويعد ما خالف ذلك لغات، قال محمد بن سليمان لعيسى يوما: أخبرني عن هذا الذي وضعت، أيدخل فيه كلام العرب كله؟، قال: لا، قال: فمن تكلم بخلافك، واحتذى ما كانت العرب تتكلم به، تراه مخطئا؟ قال: لا، فقال: فما ينفع كتابك ؟

وكان عيسى بن عمر فصيحا، ويروى عنه أشياء كثيرة من القراءات[1]، فمن قراءاته: «حتى إذا أخذتْ الأرضُ زُخرفها وأزْيَنَتْ»[2] – بقطع الهمزة، وسكون الزاي، وتخفيف الياء[3].

ومن قراءاته أيضا: «هؤلاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرَ لَكُم»[4] – بنصب (أطهر)[5].

---

(١) أخبار النحويين البصريين ٤٩، ٥٠، وإنباه الرواة للقفطي ٢/ ٣٧٤–٣٧٧، وبغية الوعاة ٢ / ٢٣٧، ٢٣٨.

(٢) يونس: ٢٤.

(٣) المحتسب لابن جني ١ / ٣١١.

(٤) هود: ٧٨.

(٥) المحتسب ١ / ٣٢٥.

ومن آرائه النحوية ما حكاه سيبويه من أنه كان يقيس نصب (مطرا) في قول الأحوص:

سلامُ اللهِ يامطرًا عليها ... وليس عليك يا مطرُ السلامُ

على نصب (رجلا) في قولهم: (يا رجلا)، فجعله كالنكرة غير المقصودة، قال سيبويه معقبا على ذلك: «ولم نسمع عربيا يقوله، وله وجه من القياس إذا نون وطال كالنكرة»[1].

توفي عيسى بن عمر سنة مائة وتسع وأربعين للهجرة قبل أبي عمرو بن العلاء بخمس أو ست سنوات، وقيل: سنة مائة وخمس وأربعين للهجرة[2]، وذلك بعد أن خلف مادة نحوية هيأت لتلاميذه من بعده، وعلى رأسهم الخليل بن أحمد تشييد صرح النحو.

٢- أبو عمرو بن العلاء

هو أبو عمرو بن العلاء بن عمار بن عبد الله المازني النحوي المقريء، أحد القراء السبعة المشهورين.

وقد اختلفوا في اسمه على واحد وعشرين قولا ذكرها السيوطي، أصحها عنده: (زبان)، وقيل: لا اسم له غير أبي عمرو، وذكر المبرد أنه من بني مازن بن مالك بن عمرو بن تميم، فهو حينئذ عربي خالص.

أخذ أبو عمرو عن جماعة من النابغين، وقرأ القرآن على سعيد بن جبير، ومجاهد، وروى عن أنس بن مالك، وأبي صالح السمان، وعطاء وطائفة.

وقد قرأ عليه اليزيدي، وعبد الله بن المبارك، وخلق كثير، وأخذ عنه الأدب وغيره أبو عبيدة والأصمعي، وخلق.

(١) الكتاب ٢ / ٢٠٣.

(٢) إنباه الرواة ٢ / ٣٧٤ – ٣٧٧، وبغية الوعاة للسيوطي ٢ / ٢٣٨.

وكان مقدما في القراءة، وهو من أئمة القراءات السبع المتواترة، قال سفيان بن عيينة: رأيت النبي ﷺ في النوم، فقلت: يا رسول الله قد اختلفت عليَّ القراءات، فقراءة مَنْ تأمرني؟ فقال: بقراة أبي عمرو بن العلاء.

كما عرف أبو عمرو في عصره بنبوغه في اللغة والنحو والأدب والرواية عن العرب، نقل عنه الأصمعي قوله: لقد علمت من النحو ما لم يعلمه الأعمش، وما لو كتب لما استطاع أن يحمله.

وقال الأصمعي: سألت أبا عمرو بن العلاء عن ألف مسألة، فأجابني منها بألف حجة، وقال أبو عبيدة: كان أبو عمرو أعلم الناس بالعرب، والعربية، وبالقرآن والشعر، وكان رأسًا في حياة الحسن بن أبي الحسن البصري مقدمًا في عصره، وكانت داره خلف دار جعفر بن سليمان.

وكانت كتبه التي كتبها عن العرب الفصحاء قد ملأت بيتا له إلى قريب من السقف، ثم إنه تغير، فأحرقها كلها، وكانت عامة أخباره عن أعراب قد أدركوا الجاهلية، قال الأصمعي: سألت أبا عمرو بن العلاء عن قوله تعالى: «**فَعَزَّزنا بثالثٍ**»[1] – مثقلة، فقال: شددنا.

وقد توفي أبو عمرو سنة مائة وأربع وخمسين للهجرة، وقيل: سنة مائة وتسع وخمسين للهجرة[2].

وقد عده الشيخ محمد الطنطاوي ثالث نحوي من نحاة الطبقة الثانية التي تبدأ بعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، ثم عيسى بن عمر الثقفي، وقد رجح ما صححه ياقوت من أن اسمه (زبان)، لما روى أن الفرزدق جاء معتذرا إليه من هجوٍ بلغه عنه، فقال له أبو عمرو:

---

(١) يس: ١٣.

(٢) أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص٤٦، وإنباه الرواة للقفطي ٤ / ١٣١ – ١٣٩، وبغية الوعاة ٢ / ٢٣١، ٢٣٢.

هجوتَ زبَّانَ ثم جئت معتذرًا   من هجو زبَّانَ لم تَهْجُ ولم تَدْعِ

فاعتذر إليه الفرزدق، ومدحه بمقطوعة منها قوله:

ما زلت أفتح أبوابًا وأغلقها   حتى أتيتُ أبا عمرو بن عمَّارِ

وقد أخذ أبو عمرو النحو عن نصر بن عاصم وغيره، واشتهر بالقراءات، والعربية، وأيام العرب، ولهجات القبائل.

وقد روي أن عيسى بن عمر الثقفي جاءه متعجبا من تجويزه رفع (المسك) في قولهم: (ليس الطيبُ إلا المسكُ)، فقال له أبو عمرو: نمت يا أبا عمرو وأدلج الناس، ليس في الأرض تميمي إلا وهو يرفع، ثم أرسل اليزيدي وخلفا الأحمر للتثبت من العرب، فكان كما أخبر أبو عمرو بن العلاء، فأخرج عيسى خاتمه من يده، وقال: ولك الخاتم، بها والله فقتَ الناس[١].

فهذه الرواية تدل على تفوق أبي عمرو بن العلاء على غيره في العلم بلغات العرب ولهجاتها، فضلا عن تفوقه في النحو، إلا أن تفوقه في اللغة ولهجات العرب وأيامها وأشعارها كان أبرز من تفوقه في النحو، ولذلك لم يكن النحو هو الجانب الذي شغله، ولعل ذلك هو السبب في أن سيبويه لم يرو عنه، ولا عن تلاميذه شيئا مهما له في النحو ومسائله، إنما روى عنه بعض الشواهد اللغوية، ولم يأخذها عنه مباشرة، إنما أخذها عن تلميذه يونس بن حبيب، وكأنه لم يلقه ولم يجلس إليه[٢].

ومنهج أبي عمرو في التقعيد النحوي يعكس اتجاه المدرسة البصرية في بناء القواعد على الأغلب الأعم من كلام العرب، ومما يدل على ذلك أن

(١) نشأة النحو للشيخ محمد النطاوي ٤٤، ٤٥.

(٢) المدارس النحوية ص٢٧.

بعض معاصريه قال له: أخبرني عما وضعت مما سميته عربية، أيدخل فيها كلام العرب كله؟ فقال: لا، فقال له: كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة، قال: أعمل على الأكثر، وأسمي ما خالفني لغات.

وقد أوردت كتب النحو آراء قليلة منسوبة إلى أبي عمرو، ومن ذلك ما ذهب إليه من أن المنصوب بعد (حبذا) في نحو قولهم: (حبذا محمد رجلا) تمييز مطلقا[1].

وقد نقل الدكتور شوقي ضيف عن المغني أن أبا عمرو يرى أن المنصوب بعد (حبذا) حال لا تمييز[2]، وقد رأينا أن ابن هشام يذكر في المغني ما يخالف ذلك.

ومن ذلك أيضا منعه صرف كلمة (سبأ) في قوله تعالى: «وجئتكَ مِنْ سبأ بنبأٍ يقين»[3]، فقد قرأ بعدم تنوينها مجرورة بالفتحة[4]، على جعلها اسما للأرض، أو للمدينة، أو للقبيلة.

وكان أبو عمرو يجيز رفع (المسك) في قولهم: (ليس الطيبُ إلا المسكُ)؛ وذلك اتباعا للغة تميم، حيث يحملون (ليس) التي انتقض نفيها بـ (إلا) على (ما) في الإهمال[5].

وقد ذكرنا سابقا ما دار بين عيسى بن عمر الثقفي الذي كان ينكر الرفع، وأبي عمرو بن العلاء الذي كان يجيزه من حوار حول هذه المسألة.

---

(١) مغني اللبيب ٢ / ٤٦٣.

(٢) المدارس النحوية ص٢٨.

(٣) النمل ص٢٢.

(٤) حجة القراءات لأبي زرعة ص٥٢٥.

(٥) التذييل والتكميل لأبي حيان ٤/ ٣٠٠.

هـذه بعـض الآراء النحويـة التـي تناقلتهـا كتـب النحـو عـن أبـي عمـرو بـن العلاء، ولا تعني قلة هذه الآراء أنه كان قليل العناية بالنحو، بل ربما رجع ذلك إلى إحراق ما وضعه من كتب، ومن ثم ضاعت آراؤه، كما يرجع ذلك إيضا إلى أن اشتغاله بقراءات الذكر الحكيم جعله يعنى بالنقل والرواية أكثر من عنايته بالاجتهاد والرأي.

الطبقة الثالثة من نحاة البصرة

وفي هذه الطبقة يطالعنا عدد ممن عرفوا في كتب الطبقات بالنحو واللغة، ومن هؤلاء: حماد بن سلمة بن دينار النحوي اللغوي، وتذكر كتب التراجم أنه كان إمامًا فاضلا قديم العهد، وقد أخذ عنه يونس بن حبيب، قيل ليونس: أيكما أسن، أنت أم حماد بن سلمة؟ قال: هو أسن مني، ومنه تعلمت العربية، وكانت رواية الحديث هي الغالبة على حماد، غيرأنه كان أيضا معنيًا بالنحو، وكان يرى أن تعلم النحو ضرورة لمن يشتغل بالحديث، وفي ذلك يقول: «مَثَلُ الذي يطلب الحديث ولا يعرف النحو مَثَلُ الحمار عليه مخلاة ولا شعير فيها»، وكان له حلقة يعلم فيها النحو، قال يونس بن حبيب: كان حماد رأس حلقتنا، ومنه تعلمت العربية[1].

ويذكر الدكتور/ شوقي ضيف أن كتب النحو لم ترو له أنظارًا نحوية، ولذلك يخرجه من دائرة النحاة الحقيقيين[2].

ولا ينبغي أن نخرجه من دائرة النحاة بناء على عدم ورود آراء نحوية له في كتب النحو، فليس هذا مقياسا لعنايته بالنحو، فشأنه في ذلك شأن النحاة المتقدمين الذين ضاعت آراؤهم، ويمكن أن يكون له آراء نسبت إلى تلاميذه من بعده، وكيف نخرجه من دائرة النحاة، وقد أخذ عنه كبارهم، مثل: يونس بن حبيب، وسيبويه، وتروي كتب الطبقات أن سيبويه سأله، فقال: أحدثك هشام

---

(١) إنباه الرواة ١/ ٣٦٤، ٣٦٥.

(٢) المدارس النحوية ص٢٢.

بن عروة عن أبيه في رجل رُعِف في الصلاة؟ فقال حماد: أخطأت يا سيبويه، إنما هو: رَعَف، فانصرف سيبويه إلى الخليل شاكيًا ما لقيه من حماد، فقال الخليل: صدق حماد، أمثله يُلقى بمثل هذا؟ وتوفي حماد سنة مائة وسبع وستين للهجرة [1]

ومنهم الأخفش الأكبر: أبو الخطاب عبد الحميد عبد المجيد مولى قيس بن ثعلبة من أهل هجر، أول الأخافشة الثلاثة المشهورين، والثاني الأخفش الأوسط: أبو الحسن سعيد بن مسعدة تلميذ سيبويه، والثالث الأخفش الصغير: علي بن سليمان.

أخذ الأخفش الأكبر عن أبي عمرو بن العلاء وطبقته، وأخذ عنه يونس بن حبيب وسيبويه، وهو من أئمة اللغة والنحو، وله ألفاظ لغوية انفرد بنقلها عن العرب، وتوفي سنة مائة وسبع وسبعين للهجرة.

يقول الدكتور/ شوقي ضيف: «وليست له في النحو آراء موروثة، وقد أكثر سيبويه من الرواية عنه في كتابه »[2].

ومن هذه الطبقة يونس بن حبيب، والخليل بن أحمد الفراهيدي، وفيما يلي نخص كلا منهما بكلمة نوضح فيها دوره في تطوير الدرس النحوي.

١- يونس بن حبيب

هو: أبو عبد الرحمن الضبي النحوي، مولى لهم، أي: لبني ضبة، وكان من أهل جَبُّل – بفتح الجيم، وضم الباء المشددة، وهو المكان الذي نشأ فيه.

ولد ما بين تسع وسبعين للهجرة، وخمس وتسعين، على خلاف بين الرواة، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء، وحماد بن أبي سلمة، وكان النحو أغلب

(١) إنباه الرواة ١/ ٣٦٤، ٣٦٥.

(٢) المدارس النحوية ص٢٢.

عليه، قال السيرافي عنه: «أما يونس بن حبيب فإنه بارع في النحو، من أصحاب أبي عمرو بن العلاء»[١]، وقد سمع من العرب كما سمع مَنْ قبله، وقد روى عنه سيبويه وأكثر، وله قياس في النحو، ومذاهب يتفرد بها، وقد سمع عنه الكسائي والفراء، وكانت حلقته بالبصرة ينتابها أهل العلم، وطلاب الأدب، وفصحاء الأعراب والبادية، رُوى أن رجلا سأل الكسائي بحضرة يونس بن حبيب: أي شيء يشبه (أي) من الكلام، فقال الكسائي: (ما)، و(مَنْ)، فقال له السائل: فكيف تقول: لأضربنَّ مَنْ في الدار؟ قال الكسائي: لأضربنَّ مَنْ في الدار، قال: فكيف تقول: لأركبنَّ ما تركب؟ قال: لأركبنَّ ما تركب، قال له: فكيف تقول: ضربت مَنْ في الدار؟ قال: ضربت مَنْ في الدار، قال: فكيف تقول: ركبت ما ركبت، قال: ركبتُ ما ركبتَ، قال: فكيف تقول: لأضربنَّ أيُّهم في الدار، قال: لأضربن أيُّهم في الدار، قال: فكيف تقول: ضربت أيُّهم في الدار؟ قال: لا يجوز ذلك، قال: لِمَ؟ قال: (أيٌّ) كذا خلقت، فغضب يونس، وقال: تؤذون جليسنا ومؤدب أمير المؤمنين.

وهذه الرواية تدل على أن مجلس يونس بن حبيب كان حافلا بالعلماء وما يدور بينهم من مناظرات، وقد ذكرت كتب التراجم بعض المصنفات منسوبةً إليه، ولكن لم يصل إلينا منها شيء، ومنها: معاني القرآن، واللغات، والنوادر الكبير، والأمثال، والنوادر الصغير، وتوفي سنة مائة واثنتين وثمانين للهجرة، ما بين السبعين والثمانين من عمره[٢].

وقد اكثر سيبويه من النقل عن يونس، حيث تردد اسمه كثيرا في كتابه، ولكن غالبا في شواهد اللغة لا في الآراء النحوية، وقد فسر الدكتور/ شوقي ضيف ذلك بأن سيبويه لم يكن يُعجب بآرائه، بل كان مغرمًا بآراء الخليل النحوية، ومن ثم كان يونس أمة وحده في نحوه وأقيسته التي تفرد بها[٣].

(١) أخبار النحويين البصريين ص٥١، ٥٢.

(٢) أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص٥١، ٥٢، إنباه الرواة للقفطي ٤/ ٧٤ – ٧٨.

(٣) المدارس النحوية ص٢٨.

وقد تناولت كتب النحو بعض الآراء النحوية التي خالف فيها يونس جمهور النحاة، ومن ذلك رأيه في حقيقة (أي) الواردة في قوله تعالى: «ثُمَّ لَنَنْزِعنَّ من كُلِّ شيعةٍ أيُّهم أشدُّ على الرحمن عِتيًا ﴾[١]، فقد رأى سيبويه أن (أيهم) اسم موصول بمعنى (الذي) مبني على الضم في محل نصب مفعولا به للفعل: (لننزعن)، ورأى الخليل أنها اسم استفهام مرفوع على الابتداء، وخبره (أشد)، أما مفعول (لننزعن) فهو محذوف، والتقدير: (لننزِعنَّ من كل شيعة الفريق الذي يقال فيهم أيهم أشد)، أما يونس فقد وافق الخليل في كون (أيهم) اسم استفهام معربا مرفوعا على الابتداء، وخبره: (أشد)، إلا أنه يخالفه في مفعول (لننزعن)، فليس محذوفا عنده، بل هو جملة الاستفهام، وقد علق الفعل عن العمل في لفظها، وعمل في محلها النصب[٢].

ومن آراء يونس النحوية ما نقله عنه سيبويه من جواز إلغاء (إذن) حين تقع بعد حرف عطف كالفاء أو الواو مثلا، ومن ثم يجوز في المضارع بعدها الرفع والنصب، وقد استحسن سيويه رأي يونس، وهو الغاؤه، قال سيبويه: «وهذا قول يونس، وهو حسن »[٣].

ومن آراء يونس التي استحسنها سيبويه تصغيره لكلمة (أَحْوَى) على (أُحَيّ) مانعا إياها من الصرف قياسا على (أحْمَر) وأمثالها، وقد فضل سيبويه هذا الرأي على رأي عيسى بن عمر، حيث صغرها على (أُحَيٍّ) – مع التنوين، وقد وصف سيبويه رأي عيسى هذا بالخطأ، كما فضل رأي يونس أيضا على رأي أبي عمرو بن العلاء، حيث صغرها على (أُحَيِّ)، وكأنه يعاملها معاملة المنقوص، مثل: (قاضٍ)، ووصف سيبويه رأي أبي عمرو بأنه مخالف للقياس،

---

(١) مريم: ٦٩.

(٢) راجع مغني اللبيب ١/ ٧٧.

(٣) الكتاب ٣/ ١٥.

قال سيبويه: «وأما يونس فقوله: (هذا أحَيٌّ) – كما ترى، وهو القياس والصواب »[١].

كما استحسن سيبويه ما ذهب إليه يونس من جواز دخول نوني التوكيد على الفعل المضارع المسبوق بأداة العرض أو التحضيض قياسا لهما على الاستفهام، قال سيبويه: «وزعم يونس أنك تقول: (هلا تقولنَّ)، و(ألا تقولنَّ)، وهذا أقرب لأنك تعرض، فكأنك قلت: (افعل)؛ لأنه استفهام فيه معنى العرض»[٢].

إلى غير ذلك من الآراء التي استحسنها سيبويه فضلا عما نقله سيبويه، ولم يستحسنه.

ومما تفرد به يونس أنه كان يرى أن تاء (أخت)، و(بنت) ليست للتأنيث؛ لأن ما قبلها ساكن صحيح، ولأنها لا تبدل عند الوقف هاء[٣].

وهكذا نجد آراء يونس النحوية والصرفية التي تفرد بها مبثوثة في كتاب سيبويه، وما جاء بعده، وقد رأينا سيبويه قد أعجب ببعض آرائه، ورجحها على آراء غيره، مما يجعلنا نعيد النظر فيما ذكره الدكتور/ شوقي ضيف من أن سيبويه لم يحفل بآراء يونس النحوية، لعدم إعجابه بها.

وإن كان يونس يخالف الخليل وسيبويه في بعض الآراء، فإن ذلك لا يجعلنا نستبعده من قائمة النحاة الذين أسهموا في تطوير الدرس النحوي، وقد رتب الدكتور/ شوقي ضيف على تفرد يونس بمجموعة من الآراء الصرفية والنحوية وقوع يونس بعيدا عن تطور نظرية النحو على شاكلة ما انتهت إليه في

---

(١) الكتاب ٣/ ٤٧٢، وراجع: يونس البصري: حياته وآثاره ومذاهبه للدكتور/ أحمد مكي الأنصاري ص١٤٢.

(٢) الكتاب ٣/ ٥١٤، وراجع يونس البصري ص١٤٣.

(٣) شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري ١/ ٧٤.

الكتاب عن سيبويه مبينا أن النحاة الذين يوضعون بحق في تطورها هم: ابن إسحق، وعيسى بن عمر، ثم الخليل بن أحمد، وسيبويه[١].

٢- الخليل بن أحمد.

هو الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري الأزدي: أبو الرحمن.

تلقى عن أبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر الثقفي، وغيرهما، وروى عن أيوب وعاصم الأحول، وغيرهما.

وقد أخذ عنه سيبويه والأصمعي والنضر بن شميل، غير أن سيبويه أكثر من النقل عنه، وعامة الحكاية في كتابه عن الخليل، فكلما قال سيبويه: (وسألته)، أو: (قال) من غير أن يذكر قائله فهو الخليل[٢]، حتى بلغ ما نقله عنه أكثر من خمسمائة نقل[٣]، مما يدل على ملازمته إياه، وكثرة أخذه عنه.

وكان الخليل خير ممثل لمنهج المدرسة البصرية في تحري الدقة فيما ينقله عن العرب، والبحث عن الموثوق بهم، فساح في بوادي الجزيرة العربية، وشافه الأعراب في الحجاز ونجد وتهامة إلى أن ملأ جعبته، ثم آب إلى مسقط رأسه: البصرة، واعتكف في داره دائبا على العلم ليله ونهاره، هائما بلذته الروحية، فنبغ في العربية نبوغا لم يسبق إليه، وبلغ الغاية في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو[٤].

---

(١) المدارس النحوية ص٢٩.

(٢) أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص٥٤ : ٥٦، بغية الوعاة ١/ ٥٥٧ – ٥٦٠، ونشأة النحو للشيخ الطنطاوي ص٤٦.

(٣) تاريخ النحو أ/ علي النجدي ناصف ص١٧.

(٤) نشأة النحو للشيخ الطنطاوي ص٤٦.

آتاه الله حسًا لغويًا مدربًا، وذهنًا رياضيًا بارعًا، وذوقًا موسيقيًا مرهفًا، فبلغ الغاية في النحو، واخترع العروض وخرج به على الناس علمًا كاملًا، فاستخرج من هذا علم العروض، واستنبط منه، ومن علله ما لم يستخرج أحد، ولم يسبقه إلى مثله سابق من العلماء كلهم[1]، حيث حصر الخليل أشعار العرب واستنبط منها ما وضعه من علمي العروض والقافية، وقيل: إنه دعا بمكة أن يُرزَق علمًا لم يسبقه إليه أحد، ولا يؤخذ إلا عنه، فرجع من حجه ففتح عليه بالعروض[2].

كما أنَّ للخليل فضل السبق إلى علم المعاجم، حيث حصر علم اللغة بحروف المعجم، وسماه كتاب (العين)، وهو كتاب معروف مشهور، به يتهيأ ضبط اللغة[3]، وله علم بالإيقاع، ومعرفته بالنغم ومواقعها أحدث له علم العروض[4]، فهو يحمل في تضاعيفه ما يشهد بتمثله تمثلا رائعا للنغم، وعلم الإيقاع ومواضعه، كما يحمل علم العروض أيضا ما يشهد بإتقانه لنظريات العلوم الرياضية في عصره علما وفقها وتحليلا، وخاصة نظريتي المعادلات، والتباديل والتوافيق، ولم يستغل الخليل نظرية التباديل والتوافيق الرياضية في وضعه علم العروض فحسب، فقد استغلها أيضا في وضع منهج قويم لمعجم العين المشهور، إذ بناه على تقليب كل الصيغ الأصلية، بحيث تندرج فيه مع كل كلمة الكلمات الأخرى التي تجمع حروفها وتختلف في ترتيبها بتقديم بعض منها على بعض، فـ (كتب) مثلا يوضع معها (كبت)، و(تكب)، و(تبك)، و(بكت)، و(بتك)، وبذلك حصر في المعجم جميع الكلمات التي يمكن أن تقع في العربية مميزا دائما بين ما استعملته العرب منها وما أهملته ولم تنطق به، قياسا على ما ميز في العروض بين الأوزان المستعملة والأخرى المهملة، ورأى أن يكون ترتيب الكلمات في المعجم على مخارج الحروف ومواقعها

---

(١) تاريخ النحو أ/ علي النجدي ناصف ص١٦، ١٧.

(٢) طبقات فحول الشعراء لابن سلام ١/ ٢٢.

(٣) أخبار النحويين ص٥٤.

(٤) إنباه الرواة للقفطي ١/ ٣٧٦.

من الجهاز الصوتي، وهو: الحلق، واللسان، والفم، والشفتان، بادئًا بحرف العين، وبه سماه، وهي في معجمه مرتبة على هذا النحو: العين، الحاء، الهاء، الخاء، الغين، القاف، الكاف، الجيم، الشين، الضاد، الصاد، السين، الزاي، الطاء، الدال، التاء، الظاء، الذال،الثاء، الراء، اللام، النون، الفاء، الباء، الميم، الياء، الواو، الألف[1].

وهذا الترتيب المخرجي لحروف العربية ابتداء من أبعد مخرج إلى أقرب مخرج من جهاز النطق لا يختلف كثيرا عما قرره علماء الأصوات في العصر الحديث، ولسنا بصدد التعرض للفرق بين صنيع الخليل وصنيع علماء اللغة المحدثين فيما يتعلق بمخارج الحروف، فإن ذلك مجاله علم الأصوات، ولكن ما نريد بيانه هو أن الخليل أرسى قواعد المعاجم العربية كما أسس علم الأصوات.

وتجدر الإشارة إلى أن معجم العين للخليل مطبوع بتحقيق الدكتور/ عبد الله درويش – رحمه الله تعالى – ثم قام الدكتور/ مهدي المخزومي، والدكتور/ إبراهيم السامرائي بتحقيقه، وقد صدر الجزء الأول والثاني والثالث والرابع في الكويت سنة ١٩٨٠م[2].

وللخليل منظومة في النحو حققها الدكتور/ أحمد عفيفي، وقد وثق نسبتها إليه، كما أن له أيضا (معاني الحروف)، و(جملة آلات الإعراب)، و(تفسير حروف اللغة)، و(العروض)، و(النقط والشكل)، و(النغم والإيقاع)،

---

(١) المدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص ٣١، ٣٢.

(٢) المعاجم العربية المجنسة د/ محمد عبد الحفيظ العريان ص٥٣.

و(الشواهد)، وكتاب (فائت العين)، و(المُعَمَّى)، وكتاب (شرح صرف الخليل)، و(كتاب التفاحة في النحو)[١].

وإن كان كثير من هذه المؤلفات منسوبًا إلى غير الخليل، ومن ذلك (التفاحة في النحو)، فقد حققه (كوركيس عواد) ونشره ببغداد سنة ١٩٦٥م منسوبًا إلى أبي جعفر النحاس النحوي المصري المتوفى سنة ٣٣٨هـ، وقد نسبته اللجنة المصرية الموفدة إلى بلاد اليمن في أواخر سنة ١٩٥١م برئاسة الدكتور/ خليل يحي نادي، وعضوية الأستاذ/ فؤاد سيد وغيره للبحث عن المخطوطات العربية فيها إلى الخليل بن أحمد، ولكن المحقق ذكر أنه لم يجده في مؤلفات الخليل، بل وجده منسوبا إلى أبي جعفر النحاس[٢].

كذلك نسب بعضهم كتاب (العين) إلى الليث بن رافع بن نصر[٣]، غير أنهم اتفقوا على أن الخليل هو الذي رسم له منهجه، لما لاحظوه من التقاء منهجه بمنهج علم العروض الذي رسمه، وقيام المنهجين جميعا على أساس نظرية التبادل والتوافيق الرياضية[٤].

وإذا ذهبنا إلى ما تركه الخليل من مؤلفات صرفية ونحوية فإننا لا نجده قد خلف مؤلفا جامعا، بل ذكر له المترجمون بعض الأعمال الصغيرة: كرسالة له في معنى الحروف، وثانية في جملة آلات الإعراب، وثالثة في العوامل، ويظن القفطي أنها منتحلة عليه، ورابعة لعلها من عمل غيره؛ إذ تسمى (شرح صرف الخليل)، وإذا كان الخليل لم يترك في النحو والصرف كتابا كبيرا مأثورا يضم

---

(١) الأعلام للزركلي ٢/ ٣١٤، دائرة المعارف الإسلامية ٨/ ٤٣٦، مكانة الخليل في النحو العربي د/ جعفر نايف ٣١ – ٣٥، الخليل بن أحمد، عباس أبو السعود ص١٥١، ومقدمة المنظومة النحوية للدكتور/ أحمد عفيفي ص٢٢، ٢٣.

(٢) التفاحة في النحو، المقدمة ص٣.

(٣) المزهر في علوم اللغة للسيوطي ١/ ٧٧.

(٤) المدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص٣٢.

فروعهما وشعبهما الكثيرة، فإن تلميذه سيبويه سجل في كتابه كثيرا من بحوثه النحوية والصرفية[١].

ويبدو أن الخليل كان مشغولا إلى حد كبير عن وضع المصنفات بحلقات العلم والدرس، حيث يفد إليه طلابه ومريدوه يأخذون عنه ما يلقيه إليهم، وما يمليه عليهم، وعدم وضعه لمصنف كبير في النحو والصرف لا يغض من قدره، ولا يقلل من أثره الواضح على مَنْ أخذوا عنه، قال الزُّبيدي: «وهو الذي بَسط النحوَ، ومَدَّ أطنابَه، وسبَّب عِلَلَه، وفَتَق معانيه، وأوضحَ الحِجاج فيه، حتى بلغ أَقْصى حدودِه، وانتهى إلى أبعدِ غاياته، ثم لم يرضَ أن يؤلِّف فيه حرفًا أو يَرْسمَ منه رَسْمًا؛ نَزَاهَةً بنفسه، وتَرَفُّعا بقَدْرِه؛ إذ كان قد تقدّم إلى القول عليه والتأليف فيه؛ فَكَرِهَ أن يكونَ لمن تقدّمه تاليًا، وعلى نظَرِ مَن سَبَقهُ مُحْتَذِيا، واكتفى في ذلك بما أَوْحَى إلى سيبويه من عِلْمِه، ولقَّنه من دقائقِ نَظره، ونتائج فِكره، ولطائفَ حِكمته؛ فحَمل سيبويه ذلك عنه وتقلّده، وألَّف فيه الكتاب الذي أعجَزَ من تقدَّم قبلَه، كما امتنع على مَنْ تأخَّرَ بعده»[٢].

وبذلك يكون الخليل قد أسهم إسهاما كبيرا في تطوير الدرس اللغوي بوجه عام، والنحوي بوجه خاص.

وكان الخليل عفيف النفس لا يختار صحبة الملوك والأمراء، وقيل: لم يكن بعد الصحابة أذكر من الخليل ولا أجمع لعلم العرب منه، ويروى أنه «اجتمع الخليل وابن المقفع ليلة بطولها يتذاكران، وافترقا، فسُئِل الخليل: كيف رأيت ابن المقفع، فقال: رأيت رجلا علمه أكثر من عقله، وقيل لابن المقفع: كيف رأيتَ الخليل، فقال: رأيت رجلا عقله أكثر من علمه»[٣].

---

(١) المدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص٣٤.

(٢) المزهر للسيوطي ١/ ٨٠، ٨١.

(٣) إنباه الرواة ١/ ٣٧٦ - ٣٨٢.

ويتضح مما قاله كل من الخليل وابن المقفع عن الآخر أن الخليل كان يعمل عقله وفكره أكثر من اعتماده على النقل والرواية، وهذا يدل على ذكائه وحكمته، فقد نقل الأصمعي عنه قوله: «العلوم أربعة : فعلم له أصل وفرع، وعلم له أصل ولا فرع له، وعلم له فرع ولا أصل له، وعلم لا أصل له ولا فرع، فأما الذي له أصل وفرع فالحساب ليس بين أحد من المخلوقين فيه خلاف، وأما الذي له أصل ولا فرع له فالنجوم ليس لها حقيقة يبلغ تأثيرها في العالم، وأما الذي له فرع ولا أصل له فالطب أهله منه على التجارب إلى يوم القيامة، وأما العلم الذي لا أصل له ولا فرع فالجدل»، قال أبو بكر الصولي: يعني الجدل بالباطل.

فهو يقسم العلوم قسمة عقلية إلى أربعة أقسام – من حيث أصالتها وفرعيتها – فلا خامس لها، كما قال الخليل: «أربع تعرف بهن الآخرة، الصفح قبل الاستقالة، أي: طلب الصفح، وتقديم حسن الظن قبل التهمة، والبذل قبل المسألة، ومخرج العذر قبل العُتْب »[1].

ولم يكن الخليل ذكيًا حكيما إلى أبعد حد فقط، بل كان أيضا من الزهاد في الدنيا والمنقطعين إلى العلم، فيروى عنه أنه قال: إن لم تكن هذه الطائفة – يعني أهل العلم – أولياء الله، فليس لله ولي، ومما يدل على زهده، وعزوفه عن عرض الدنيا أن سليمان بن علي، وقيل: سليمان بن حبيب المهلب قد وجه إليه من الأهواز – وكان واليها – يلتمس منه الشخوص إليه، وتأديب أولاده، ويرغبه، وكان الخليل بالبصرة، فأخرج الخليل إلى رسول سليمان بن علي خبزا يابسا، وقال: ما عندي غيره، وما دمت أجده فلا حاجة لي في سليمان، فقال الرسول: فماذا أبلغه عنك، فأنشأ يقول:

أبلغ سليمان أني عنك في سعة وفي غنى غير أني لست ذا مالِ
سخًى بنفسيَ أني لا أرى أحدًا يموت هُزْلا ولا يبقى على حالِ

---

(١) إنباه الرواة للقفطي ١/ ٣٨١، ٣٨٢.

وكان يقول الشعر: البيتين والثلاثة ونحوها في الآداب، كمثل ما يروى له:

لــو كنــتَ تعــرف مــا أقــول   أو كنــتُ أجهــلُ مــا تقــولُ
لكنْ جهلتَ مقالتي فعذلتني   وعلمتُ أنك جاهلٌ فعذرتْكا

كما يروى له في الزهد قوله:

وقبلك داوى المريضَ الطبيبُ   فعاش المريضُ ومات الطبيبُ
فكــن مــستعدًّا لــداعي الفنــاءِ   فــإن الــذي هــو آتٍ قريــبُ[1]

وقد كان مولد الخليل سنة مائة، وكانت وفاته سنة مائة وخمس وسبعين، وتروي كتب التراجم أن سبب وفاته أنه قال: «أريد أن أقرب نوعًا من الحساب تمضي به الجارية إلى البياع فلا يمكنه ظلمها، ودخل المسجد وهو يعمل فكره في ذلك، فصدمته سارية وهو غافل عنها بفكره، فانقلب على ظهره، فكانت سبب موته، وقيل: بل كان يقطع بحرًا من العروض، والله أعلم أيُّ الأمرين كان »[2].

موقفه من نظرية العامل.

لا شك أن نحاة البصرة الأوائل هم الذين بنوا قواعد النحو العربي على نظرية العامل والمعمول، حيث يلتمسون لكل مرفوع أو منصوب أو مجرور أو مجزوم في الجملة العربية عاملا عمل فيه الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم، فالفاعل مرفوع بالفعل مثلا، أو بما يشبهه، والمفعول به مثلا منصوب بالفعل، أو بما يشبهه، وإذا لم يجدوا من العوامل الظاهرة: كالفعل، أو حروف الجر، أو حروف النصب، أو الجزم أخذوا يبحثون عن عوامل معنوية أو مقدرة، فمن العوامل المعنوية مثلا رفع المبتدأ بالابتداء، ومن العوامل المقدرة رفع الفاعل

---

(١) أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص٥٤ – ٥٦.
(٢) إنباه الرواة للقفطي ١/ ٣٨٠، ٣٨١.

بفعل محذوف، أو نصب المفعول به بفعل محذوف، أو جزم الفعل المضارع بأداة شرط مقدرة، وهكذا نجد ظاهرة الإعراب في النحو العربي تخضع لهذا العامل لفظيا كان أو معنويا أو مقدرا، وقد دفعهم التماس هذا العامل إلى التقدير والتأويل.

ولقد أخذت نظرية العامل صورتها واستقرت أصولها وفروعها على يد الخليل، وليس هذا بغريب عليه، فهو من نحاة البصرة الذين أرسوا قواعد النحو، وتوسعوا في وضع نظرياته وعلله وأقيسته، مما يتفق مع منهج المدرسة البصرية في طرد القواعد، والتماس العلل، واستقامة القياس، والمتتبع لما نقله سيبويه في كتابه عن أستاذه الخليل يجد عناية الخليل بالعامل النحوي كبيرة، ومن ذلك ما رواه سيبويه عنه فيما يتعلق بعمل الفعل الرفع والنصب، وعمل بعض الحروف الرفع والنصب أيضا، والمقارنة بين العملين، يقول سيبويه مقارنًا بين عمل (إنَّ وأخواتها) النصب والرفع فيما بعدها، وعمل الفعل الرفع والنصب فيما بعده: «وزعم الخليل أنها عملت عملين: الرفع والنصب كما عملت (كان) الرفع والنصب حين قلت: (كان أخاك زيدٌ)، إلا أنه ليس لك أن تقول: (كأنَّ أخوك عبدَ الله)، تريد: (كأن عبدَ الله أخوك)؛ لأنها لا تتصرف تصرف الأفعال، ولا يضمر فيها المرفوع كما يضمر في كان، فمن ثم فرقوا بينهما كما فرقوا بين (ليس)، و(ما)، فلم يجروها مجراها ولكن قيل هي بمنزلة الأفعال فيما بعدها وليست بأفعال»[1].

فهو لا يقف عند بيان عمل هذه الحروف الناسخة النصب والرفع فيما بعدها فقط، بل يبين علة عملها بأن شبهوها بالأفعال، ولا يقف عند هذا الحد أيضا، بل يقارن بينها وبين الأفعال في طريقة العمل، فعلى حين يجوز تقديم منصوب الأفعال على مرفوعها لا يجوز تقديم مرفوع هذه الحروف على منصوبها.

---

(١) الكتاب ٢/ ١٣١.

وهذه العناية بالعوامل والموازنة بينها نجدها فيما نقله عنه سيبويه واضحة جلية، وقد ذكرنا سابقا أن البحث عن العامل دفع البصريين وعلى رأسهم الخليل إلى التقدير والتأويل، حتى تسلم لهم القاعدة وتطرد، ومن مظاهر ذلك عند الخليل أنه كان يذهب إلى إعراب (أي) حال إضافتها وحذف صدر صلتها، ولم يقل ببنائها على الضم، كما ذهب إلى ذلك سيبويه، يقول سيبويه: «وسألت الخليل - رحمه الله - عن قولهم: (اضربْ أيُّهم أفضل)، فقال: القياس النصب، كما تقول: (اضرب الذي أفضلُ)؛ لأن (أيًّا) في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة الذي، كما أن (مَنْ) في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة (الذي)»[(١)].

ولما كان الخليل يقول بإعراب (أيهم)، وحينئذ تكون منصوبة بالفعل اضطر إلى التقدير والتأويل في قوله تعالى: « **ثُمَّ لننزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعةٍ أَيُّهم أشَدُّ على الرحمن عِتِيًّا**»[(٢)]، حيث قرأ الجمهور بضم (أيُّهم)، وكان حقها على مذهبه النصب؛ لأنها مفعول به للفعل (لننزِعن)، فذهب إلى أنها على قراءة الضم مبتدأ، و(أشد) خبره، وهي استفهامية، والجملة محكية بقول مقدر، والتقدير: (لننزِعنَّ من كل شيعة مقولٍ فيهم: (أيهم أشد)، واستشهد بقول الشاعر:

ولقد أبيتُ من الفتاة بمنزلٍ ... فأبيت لا حرِجٌ ولا محرومُ

قال: تقديره: (فأبيت يقال فيّ: لا حَرِجٌ ولا محرومُ)[(٣)].

فهنا نجد الخليل لا يوافق الجمهور على أن (أيهم) في الآية الكريمة موصولة؛ إذ لو كانت موصولة لوجب فيها النصب، ومن ثم يتفق مذهبه في

(١) الكتاب ٢/ ٣٩٨.
(٢) مريم: ٦٩.
(٣) الكتاب ٢/ ٣٩٨، ٣٩٩، والدر المصون ٧/ ٦٢.

جعلها موصولة معربة مع قراءة طلحة بن مُصَرِّف، ومعاذ بن مسلم الهراء أستاذ الفراء، وزائدة عن الأعمش (أيَّهم) – بالنصب، مما جعل السمين الحلبي يذهب إلى القول بجواز بنائها على الضم، وإعرابها، قال: «فعلى هذه القراءة والتي قبلها – يعني قراءتي النصب والضم – ينبغي أن يكون مذهب سيبويه جواز إعرابها وبنائها، وهو المشهور عند النقلة عنه »[1].

ولعل في كلام سيبويه ما يشير إلى جواز الأمرين، قال: «وحدثنا هارون أن ناسا – وهم الكوفيون – يقرءونها: (ثم لننزعن من كل شيعة أيَّهم أشد على الرحمن عتيا)، وهي لغة جيدة، نصبوها كما جروها حين قالوا: امرر على أيِّهم أفضلُ »[2].

ومثل هذا كثير في كتاب سيبويه مما نقله عن الخليل من آراء تدل على إرسائه لنظرية العامل، والتوسع في تثبيتها، وعلى هذا النهج سار سيبويه ومن جاءوا بعده من بصريين وكوفيين على حد سواء، مما جعل ابن مضاء الأندلسي يثور على النحاة في تشبثهم بنظرية العامل النحوي والمعمولات، والحرص على تثبيت هذه النظرية وما يترتب عليها من كثرة التقدير والتأويل، وسوف نناقش هذه القضية عند دراستنا لابن مضاء – إن شاء الله تعالى.

موقفه من أصول النحو.

أما موقف الخليل من الأصول التي استقى منها القواعد النحوية والصرفية فإننا نجده واضحا من خلال روايات سيبويه عنه أيضا، ونحن نعلم أن أصول النحو العربي تتمثل في السماع، والقياس، والتعليل، ويتمثل السماع في القرآن الكريم وقراءاته، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب من شعر ونثر، ويتمثل القياس في إلحاق فرع بأصل بجامع العلة بينهما[3].

---

(١) الدر المصون ٧/ ٦٢٤.

(٢) الكتاب ٢/ ٣٩٩.

(٣) لمع الأدلة لابن الأنباري ص٩٣.

أما من حيث السماع فقد اعتمد الخليل في تأصيل قواعده على النقل عن القراء للذكر الحكيم، وكان هو نفسه من قرائه وحملته، كما اعتمد على الأخذ عن أفواه العرب الخلص الذين يوثق بفصاحتهم، ومن أجل ذلك رحل إلى مواطنهم في الجزيرة يحدثهم ويشافههم ويأخذ عنهم الشعر واللغة(١).

ولم يعتمد الخليل في الاستشهاد على الحديث النبوي الشريف، يقول الدكتور/ شوقي ضيف: «ويظهر أنه هو الذي ثبت فكرة عدم الاستشهاد بالحديث النبوي؛ لأن كثيرين من حملته كانوا من الأعاجم، وهم لا يوثق بهم في الفصاحة، واللحن يدخل على ألسنتهم»(٢).

والمتتبع لآراء الخليل في كتاب سيبويه يجده كثيرا ما يستشهد بالقرآن الكريم في تأصيل القواعد، ومن ذلك قول سيبويه: «وسألت الخليل - رحمه الله - عن (ما أحسنَ وجوههما) فقال لأن الاثنين جميع، وهذا بمنزلة قول الاثنين: (نحن فعلنا ذاك)، ولكنهم أرادوا أن يفرقوا بين ما يكون منفردا وبين ما يكون شيئا من شيء، وقد جعلوا المفردين أيضا جميعا قال الله جل ثناؤه: **«وهَلْ أتاكَ نبأ الخَصْمِ إذ تسوَّروا المحرابَ.إذ دخلوا على داودَ فَفَزِعَ منهم قالوا لا تخفْ خَصمانِ بغى بعضُنا على بعضٍ»**(٣) »(٤).

فهو يستشهد بهذه الآية الكريمة على جواز عد الاثنين المنفردين جمعا، وحينئذ عاد عليهما ضمير الجمع في قوله تعالى: «خَصمان بغى بعضنا على بعض»، وكان قد أجاز ما سأله عن سيبويه من إضافة الجمع إلى ضمير المثنى في قولهم: (ما أحسنَ وجوهَهما)، وذلك لأن المضاف جزء من المضاف إليه.

---

(١) إنباه الرواة ٢/ ٢٥٨.

(٢) المدارس النحوية ص٤٧.

(٣) ص: ٢٢ - ٢٣.

(٤) الكتاب ٢/ ٤٨.

ولا يستشهد الخليل عند تأصيل القاعدة بالقرآن الكريم فقط، بل يستشهد أيضا بما سمعه عن العرب من شعر ونثر، ومن ذلك ما رواه عنه سيبويه من جواز نصب الاسم بفعل محذوف مدلول عليه بالسياق، يقول سيبويه: «ومثل ذلك فيما زعم الخليل :

إذا تَغَنَّى الحَمامُ الوُرقُ هَيَّجَني ... ولو تغرَّبتُ عنها أُمَّ عَمّارِ

قال الخليل -رحمه الله : لمّا قال (هَيّجني) عُرف أنّه قد كان ثَمّ تَذَكُّرٌ لتَذكرةِ الحمام وتَهْيِيجه، فألْقَى ذلك الذى قد عُرف منه على أمّ عمّارٍ كأنه قال هيَّجنى فذكَّرنى أمَّ عمّار »[1].

وهكذا لا يترك الخليل ظاهرة نحوية أو صرفية يقررها ويؤصلها دون أن يستشهد على صحتها بالقرآن الكريم، وما سمعه عن العرب الخلص من شعر أو نثر.

أما موقف الخليل من القياس – وهو كما ذكرنا – حملُ فرعٍ على أصل لعلة جامعة بينهما – فإنه كان يتشبث به إلى أبعد حد، حيث يقيس الظاهرة اللغوية على ما يماثلها ليعطيها حكم هذا المماثل، ومن ذلك: قياسه لزوم الرفع في صفة (أي) الواقعة منادى في نحو قولهم: (يا أيها الرجلُ)، و(يا أيها الرجلان)، و(يا أيها المرأتان) على لزوم رفع الصفة إن كانت صفة لـ (هذا) الواقعة منادى أيضا، يقول سيبويه: «فـ(أيُّ) ههنا فيما زعم الخليل - رحمه الله – كقولك: (يا هذا)، و(الرجل) وصف له كما يكون وصفا لـ(هذا)، وإنما صار وصفه لا يكون فيه إلا الرفع؛ لأنك لا تستطيع أن تقول: (يا أى)، ولا (يا أيها) وتسكت؛ لأنه مبهم يلزمه التفسير فصار هو والرجل بمنزلة اسم واحد كأنك قلت: (يا رجلُ)»[2].

---

(١) الكتاب ١/ ٢٨٦.

(٢) الكتاب ٢/ ١٨٨.

فهو يبين أن صفة (أي) في النداء واجبة الرفع، كما أن صفة (هذا) في النداء واجبة الرفع أيضا، ثم بيَّن العلة في وجوب رفع صفتهما أنهما من الأسماء المبهمة التي لا تستقل بالنداء، فلا بد لها من صفة تفسرها، فصار المنادى وصفته كالكلمة الواحدة.

كما قاس نصب المنادى المضاف، ونصب النكرة غير المقصودة الموصوفة على نصب (قبل)، و(بعد) المضافتين، وبناء المنادى المفرد على الضم على بناء (قبل)، و(بعد) المقطوعتين عن الإضافة، يقول سيبويه: «وزعم الخليل - رحمه الله - أنهم نصبوا المضاف نحو: (يا عبدَ الله) و(يا أخانا) والنكرة حين قالوا: (يا رجلا صالحا) حين طال الكلام، كما نصبوا (هو قبلَك) و(هو بعدَك)، ورفعوا المفرد كما رفعوا (قبلُ) و(بعدُ) وموضعهما واحد وذلك قولك: (يا زيدُ ويا عمرو)، وتركوا التنوين في المفرد كما تركوه في (قبل) »[1].

فهو هنا يقيس إعراب المنادى المضاف، ومثله الشبيه بالمضاف، والنكرة غير المقصودة الموصوفة على إعراب (قبلك)، و(بعدك) في حال إضافتهما، ويبين علة ذلك بطول الكلام في كل من الظاهرتين، ولذلك إذا جاء المنادى مفردا بني على الضم، ومنع التنوين، كما فعل ذلك بـ (قبلُ)، و(بعدُ) في حال قطعهما عن الإضافة، والاكتفاء بنية معناها.

ولا يقف الخليل عند قياس الظاهرة على مثيلتها وبيان العلة، بل يتجاوز ذلك إلى بيان الشاذ عن القياس، ورفضه لأن العرب لم تتكلم به، وهذا متسق مع منهجه في وضع علم العروض، حيث بين المستعمل والمهمل من الأوزان، وفي مؤلفه: (معجم العين)، حيث وضح المستعمل والمهمل من صور الكلمة المقلوبة، وهكذا ما فعله أيضا في تأصيله للظواهر النحوية والصرفية، حيث يبين الموافق للقياس، والشاذ عنه، ومن ذلك منعه إلحاق الألف والهاء بصفة المندوب، فلا يقال: (وازيدُ الظريفاه)، بل يقال: (وازيدُ الظريفُ)، أو (الظريفَ)

(١) الكتاب ٢/ ١٨٢، ١٨٣.

– برفع الصفة أو نصبها، بخلاف إلحاق الألف والهاء بما أضيف إليه المندوب، فهو جائز، فيقال: (وا أمير المؤمنيناه)، و(وا عبد قيساه)، ويعلل لذلك بأن المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة، فهما مقصودان بالندبة، أما الصفة فليست مقصودة بالندبة، بل المقصود بالندبة هو الموصوف فقط، يقول سيبويه: «وزعم الخليل – رحمه الله – أنه منعه من أن يقول: (الظريفاه) أن (الظريف) ليس بمنادى، ولو جاز ذا لقلت: (وازيدُ أنت الفارس البطلاه)؛ لأن هذا غير منادى كما أن ذلك غير نداء، وليس هذا كقولك: (وا أمير المؤمنيناه)، ولا مثل: (واعبدَ قيساه) من قبل أن المضاف والمضاف إليه بمنزلة اسم واحد منفرد، والمضاف إليه هو تمام الاسم ومقتضاه ومن الاسم، ألا ترى أنك لو قلت: عبدا أو أميرا وأنت تريد الإضافة لم يجز ذلك، ولو قلت هذا زيد كنت في الصفة بالخيار إن شئت وصفت وإن شئت لم تصف، ولست في المضاف إليه بالخيار؛ لأنه من تمام الاسم، وإنما هو بدل من التنوين، ويدلك على ذلك أن ألف الندبة إنما تقع على المضاف إليه كما تقع على آخر الاسم المفرد ولا تقع على المضاف، والموصوف إنما تقع ألف الندبة عليه لا على الوصف، وأما يونس فيلحق الصفة الألف فيقول: (وازيدُ الظريفاه)، (وَاجُمْجُمَتَيَّ الشامِيَّتَيْناه)، وزعم الخليل – رحمه الله – أن هذا خطأ»[1].

وأما موقف الخليل من العلل النحوية فإنه استنبط من علل النحو ما لم يستنبطه أحد، وما لم يسبقه إلى مثله سابق[2].

وقد رأينا أن كل رأي ينقله عنه سيبويه في كتابه لا بد أن يبين علته، وأن كل أقيسته لا بد أن يبين فيها العلة الجامعة بين المقيس عليه – وهو الأصل، والمقيس – وهو الفرع، وقد ذكرنا سابقا عند حديثنا عن منهج البصرة في التقعيد النحوي أن الخليل حينما سئل عن هذه العلل الكثيرة التي يعتل بها في النحو، أمن اختراعه أم أخذها عن العرب، قال: «إن العرب نطقت على

---

(١) الكتاب ٢/ ٢٢٥، ٢٢٦.

(٢) المدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص٤٨، نقلا عن كلام الزبيدي.

سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها وقام في عقولها علله وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه، فإن أصبت العلة فهو الذي التمست، وإنْ تكن هناك علة أخرى له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارًا محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال : إنما فعل هذا كذا لعلة كذا وكذا وبسبب كذا وكذا سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك، فإنْ سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأتِ بها»[١].

فهو في هذا النص يفرق بين ما نطقت به العرب على سجيتها وسليقتها من نصوص مقطوع بصحتها لا تقبل الاجتهاد، وبين ما يلتمس لهذه النصوص من علل قابلة للاجتهاد، فقد يلتمس للظاهرة الواحدة أكثر من علة وكله صحيح، وبذلك يكون الخليل قد فتح باب الاجتهاد في التماس العلل النحوية، مما جعل النحاة من بعده يتوسعون فيها توسعا كبيرا، وقد عقب الزجاجي على هذا النص بقوله: «وهذا كلام مستقيم، وإنصاف من الخليل – رحمة الله عليه »[٢].

ومظهر الإنصاف عند الخليل أنه لم يحجر على مجتهد أن يلتمس لظاهرة نحوية أو صرفية علة تخالف ما يلتمسه مجتهد آخر، وبذلك يكون قد فتح باب التعليل النحوي لكل مجتهد، مما جعل النحاة من بعده يتوسعون في التعليل، بل لا يقفون عند العلة الأولى للظاهرة، وإنما يتجاوزونها إلى الثانية، والثالثة، وهذا ما ثار عليه ابن مضاء أيضا، فأنكر ما سماه بالعلل الثواني والثوالث.

---

(١) الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص٦٥، ٦٦.

(٢) المرجع السابق ص٦٦.

والناظر في كتاب سيبويه يجد تعليل الخليل مصاحبا دائما لكل رأي من آرائه، ولعلنا نلمس ذلك جليا فيما ذكرناه من الآراء التي نقلها عنه سيبويه، كما نرى ذلك واضحا أيضا فيما تناقلته عنه كتب النحو التي تلت كتاب سيبويه.

ومن تعليلات الخليل أن الأسماء المبنية إنما بنيت لشبهها بالحروف، لأن الأصل فيها الإعراب، وأن الفعل المضارع إنما أعرب لشبهه بالأسماء؛ لأن الأصل في الأفعال البناء، يقول الزجاجي: «قال الخليل وسيبويه وجميع البصريين: المستحق للإعراب من الكلام الأسماء، والمستحق للبناء الأفعال والحروف، هذا هو الأصل، ثم عرض لبعض الأسماء علة منعها من الإعراب، فبنيت، وتلك العلة مشابهة الحروف، وعرض لبعض الأفعال ما أوجب لها الإعراب، فأعربت، وتلك العلة مضارعة الأسماء، وبقيت الحروف كلها على أصولها مبنية؛ لأنه لم يعرض لها ما يخرجها عن أصولها»[1].

ومن ذلك تعليله لجزم المضارع في جواب الطلب – أي: الأمر، والنهي، والاستفهام، والتمني، والعرض – بأنه مجزوم بـ (إنْ) مقدرة، قال سيبويه: «وزعم الخليل أن هذه الأوائل – يعني ما ذكره سيبويه في بداية الباب من المواضع التي ينجزم فيها الجواب: كجواب الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض - كلها فيها معنى (إنْ) فلذلك انجزم الجواب؛ لأنه إذا قال: (ايتني آتك) فإن معنى كلامه: (إنْ يكن منك إتيانٌ آتك)، وإذا قال: (أين بيتُكَ أزرْكَ) فكأنه قال: (إنْ أعلم مكان بيتك أزرْك) »[2].

ومن ذلك أيضا تعليله لعدم إلحاق نون الوقاية باسم الفاعل المضاف إلى ياء المتكلم، وإلحاقها بالفعل المتصل بياء المتكلم، وكسر آخر الفعل المبني على السكون عند وقوعه قبل ساكن، يقول سيبويه: «وسألته - رحمه الله - عن (الضاربي) فقال: هذا اسم ويدخله الجر، وإنما قالوا في الفعل: (ضربني

(١) الإيضاح في علل النحو ص٧٧.

(٢) الكتاب ٣/ ٩٤.

ويضربني) كراهية أن يدخلوا الكسرة في هذه الباء كما تدخل الأسماء فمنعوا هذا أن يدخله كما منع الجر، فإن قلت: قد تقول (اضربِ الرجل) فتكسر فإنك لم تكسرها كسرا يكون للأسماء إنما يكون هذا لالتقاء الساكنين »[١].

فهو يبين علة إلحاق نون الوقاية بالفعل المتصل بياء المتكلم في نحو: (ضربني)، و(يضربني)، وعدم إلحاقها باسم الفاعل المتصل بياء المتكلم أيضا في نحو: (الضاربي) – بأن الفعل لا يدخله الكسر، ولذلك كان في حاجة إلى هذه النون وقاية له من الكسر، في حين لا يحتاج اسم الفاعل إلى هذه النون؛ لأن الكسر يدخل الأسماء، ثم يبين علة كسر آخر الفعل المبني على السكون في نحو قولهم: (اضربِ الرَّجلَ) خشية أن يظن ظان بأن القاعدة ليست مطردة، وأن الكسر يدخل الفعل في مثل هذا الموضع – بأن كسر آخر الفعل هنا يختلف عن دخول الكسر في الأسماء، يريد أنه كسر عارض لالتقاء الساكنين.

وهكذا لا يكاد الخليل يتعرض لمسألة نحوية أو صرفية إلا وهو يبين العلة فيها مما يحدو بنا إلى القول بأن التعليل النحوي من أصول المدرسة البصرية، ومن أسس منهجهم في التقعيد النحوي، وذلك لأنه مرتبط ارتباطا شديدا بالقياس، فلا تقاس ظاهرة على ظاهرة إلا لوجود علة جامعة بينهما، ولقد توسع الخليل في القياس والتعليل توسعا بلغ به إلى افتراض الأمثلة التي لم تنطق بها العرب، ليستنبط منها ما شاء من الأقيسة والتعليلات.

ويرى الدكتور/ شوقي ضيف أن الخليل وسيبويه هما اللذان فتحا باب التمارين غير العملية على مصراعيه؛ حيث نرى سيبويه يتوقف في كتابه مرارا يسأل أستاذه عن تطبيق قاعدة في مثالٍ لم يأتِ عن العرب، وعمَّم النحاة ذلك فيما بعد واتسعوا فيه؛ إظهارا لمهارتهم، وقد يكون بعض ذلك لمحاولة تدريب ناشئة النحاة على الدقة في التطبيق[٢].

---

(١) الكتاب ٢/ ٣٦٩.

(٢) المدارس النحوية ص٥٥.

فمن ذلك ما ذكره سيبويه من أنه سأل الخليل عن رجل سمي (أولو) من قوله – عز وجل: ((نَحْنُ أُوْلُوا قُوَّةٍ وَأُولُوا بَأْسٍ شَدِيدٍ))[1] أو سمي (ذوو) من قولهم: (ذوو عزة)، وكيف يجري إعرابها حسب مواقع الكلام، فقال: ((أقول: (هذا ذوون)، و(هذا أُلُون)؛ لأني لم أضف (أي: لم أتبعهما المضاف إليه)، وإنما ذهبت النون في الإضافة))[2].

وليس صنيع الخليل هذا غريبا على منهج المدرسة البصرية التي تعنى بالقياس وبطرد القاعدة على الأغلب الأعم من التراث اللغوي.

ونختم حديثنا عنه بما ذكره الدكتور/ شوقي ضيف من أن الخليل يعد بحق واضع النحو العربي في صورته المركبة، سواء من حيث عوامله ومعمولاته الظاهرة والمقدرة، أو من حيث ما يجري فيه من شواهد ومن علل وأقيسة، ونصٍ على العبارات المهملة والأخرى الشاذة وإحداث ما سرى فيه من تمارين غير عملية يُقصَد بها إلى التمرين والتدريب، ومد ذلك في علم الصرف والفقه بأبنية الكلم واشتقاقاتها وتصريفاتها وصورها الممدودة والمقصورة والممالة والمصغرة والمنسوبة وما يداخلها من قلب وإعلال[3].

الطبقة الرابعة من نحاة البصرة

وبعد أن تناولنا النحاة الذين يمثلون عند كثير من الدارسين الطبقة الثالثة، وكان الخليل بن أحمد الفراهيدي على رأس هذه الطبقة، حيث تطور الدرس النحوي واللغوي على يديه تطورا كبيرا، بل ظهر على يديه بعض العلوم التي لم يعرفها سابقوه: كعلمي العروض والقافية، ولذلك نعده الحلقة التي ختمت بها الطبقة الثالثة، وبدئت بها الطبقة الرابعة؛ لأن ما خلفه من نظرات في علوم اللغة والنحو والصرف والعروض والقافية – إنما تجلى وآتى أكله على يد نحاة

(١) النمل: ٣٣.

(٢) الكتاب ٣/ ٢٨٢.

(٣) المدارس النحوية ص٥٦.

الطبقة الرابعة ومَنْ تلاهم، وأبرز هذه الطبقة على الإطلاق هو (سيبويه)، فبعد أن تناولنا طبقة الخليل ومَنْ عاصرهم يجدر بنا أن نعرض لبعض نحاة الطبقة الرابعة، ولعل أبرز مَنْ يمثلون هذه الطبقة: سيبويه، و يحي بن المبارك اليزيدي، وفيما يلي نلقي الضوء على حياة كل منهما، وعلمه وفضله، ودوره في تطوير الدرس النحوي.

سيبويه

هو: عمرو بن عثمان بن قَنْبر، مولى بني الحارث بن كعب بن عمرو بن علة، وكنيته أبو بحر، وقيل: أبو الحسن، ولقبه: (سيبويه)، وهي كلمة فارسية معناها بالعربية: (رائحة التفاح)؛ لأنها مركبة من كلمة (سيب) بمعنى: التفاح، وكلمة: (وَيْه) بمعنى: الرائحة، وقد اشتهر بهذا اللقب، يقول الأستاذ/ عبد السلام هارون: «وأما لقبه فقد سار مسير الشمس، وعرف به منذ قديم الزمان، لم يلقب به أحد قبله، وهو (سيبويه)»[1].

وهو فارسي الأصل، ولد بقرية من قرى شيراز تسمى (البيضاء)، وفيها أو في شيراز تلقن دروسه الأولى، وطمحت نفسه للاستزادة من الثقافة الدينية، فقدم البصرة وهو لا يزال غلاما ناشئا، والتحق بحلقات الفقهاء والمحدثين، ولزم حلقة حماد بن سلمة بن دينار المحدث المشهور حينئذ، ولكن حدث بين سيبويه وحماد بن سلمة نقاش حول أحد الأحاديث عن الرسول – صلى الله عليه وسلم – فجعله يشتغل بعلم النحو، ويتردد على حلقات النحاة الكبار، فقد ذكر نصر بن عليّ أن سيبويه كان يستملي على حماد، فقال حماد يوما: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم : ((ما أحدٌ من أصحابي إلا وقد أخذتُ عليه، ليس أبا الدرداء))، فقال سيبويه: ليس أبو الدرداء، فقال حماد: لحنتَ يا سيبويه، فقال سيبويه: لا جَرَم لأطلبن علما لا تُلَحِّنِّي فيه أبدا، فطلب النحو، ولزم الخليل، فكان أستاذَه.

---

(١) مقدمة الكتاب ص٣.

كما أخذ النحو أيضا عن يونس بن حبيب، وعيسى بن عمر الثقفي، وغيرهما، وأخذ أيضا اللغات عن أبي الخطاب الأخفش الكبير وغيره، ولكن أخذه عن الخليل كان يفوق أخذه عن غيره بكثير، حيث أخذ منه كل ما عنده في الدراسات النحوية والصرفية، مستمليا ومدونا، واتبع في ذلك طريقتين: طريقة الاستملاء العادية، وطريقة السؤال والاستفسار، مع كتابة كل إجابة وكل رأي يدلي به، وكل شاهد يرويه عن العرب، وبذلك احتفظ بكل نظراته النحوية والصرفية، قال أبو عبيدة: قيل ليونس بعد موت سيبويه: إن سيبويه صنف كتابا في ألف ورقة من علم الخليل، فقال: ومتى سمع سيبويه هذا كله من الخليل ! جيئوني بكتابه، فلما رآه قال: يجب أن يكون صَدَقَ فيما حكاه عن الخليل كما صدق فيما حكاه عني.

وكان سيبويه علَّامة، حسن التصنيف، وكان شابا نظيفا جميلا، وكان في لسانه حبسة، وقلمه أبلغ من لسانه، ((ولم تذكر كتب التراجم أنه رحل إلى البادية في طلب اللغة والسماع عن العرب ومشافهتهم، غير أن ما يتردد في كتابه من مثل قوله: (سمعنا بعض العرب يقول)، و(سمعنا العرب تنشد هذا الشعر)، و(سمعنا من العرب)، و(عربي كثير)، و(قد سمعناهم)، و(قال قوم من العرب ترضى عربيتهم)، و(سمعنا من العرب مَنْ يوثق بعربيته) يدل دلالة قاطعة على أنه رحل إلى بوادي نجد والحجاز مثل أستاذه الخليل، والكتاب يفيض بسيول من أقوال العرب وأشعارهم، لا يرويها عن شيوخه، وهي بدورها تؤكد، بل تحتم أنه رحل إلى ينابيع اللغة والنحو يستمد منها مادة وعتادا فصيحا صحيحا بشاراته في النطق وهيآته))[1].

وكان الخليل يؤثره على سائر تلاميذه، فقد قال بعضهم: كنت عند الخليل، فأقبل سيبويه، فقال: مرحبا بزائر لا يُمَلُّ، قال: وما سمعت الخليل يقولها لغيره، وبعد موت الخليل خلفه سيبويه في حلقته، حيث قام بتدريس النحو، وقد نجم من أصحابه أبو الحسن: الأخفش الأوسط، وقطرب، وهو: أبو علي

---

(١) المدارس النحوية، د/ شوقي ضيف ص٥٨.

محمد بن المستنير، وأكبَّ حينئذ على تصنيف الكتاب، وسرعان ما أخذ نجمه يتألق لا في البصرة دار النحو فحسب، بل أيضا في بغداد، ورحل إليها طامحا إلى الشهرة في حاضرة الدولة، وحدث أن التقى بالكسائي مقرئ الكوفة ومؤدب الأمين بن الرشيد، وكان ذلك في دار يحي البرمكي، وقيل: بل في دار الرشيد، ويقال: إنه لقيه قبل الكسائي بعضُ أصحابه: الأحمر وهشام والفراء، ليوهنوا منه، ولم يلبث صاحبهم أن تعرض له بالسؤال في (المسألة الزنبورية)، إذ قال له: كيف تقول: (قد كنتُ أظن أنَّ العقرب أشد لسعةً من الزنبور فإذا هو هي)، أو (فإذا هو إياها)، فقال سيبويه: (فإذا هو هي)، ولا يجوز النصب، قال الكسائي: لحنتَ، العرب ترفع ذلك كله وتنصبه، فدفع سيبويه قوله، وطال بينهما الجدال، وكان بالباب نفر من عرب الحطمة النازلين ببغداد، ممن ليسوا على درجة عالية من الفصاحة، فطلب الكسائي سؤالهم، ولما سئلوا تابعوه في رأيه، فاستكان سيبويه، وقال: أيها الوزير، سألتك إلا ما أمرتَهم أن ينطقوا بذلك، فإن ألسنتهم لا تجري عليه، وكانوا إنما قالوا: الصواب ما قاله هذا الشيخ، فقال الكسائي ليحي: أصلح الله الوزير !! إنه قد وفد إليك من بلده مؤملا، فإن رأيت ألا ترده خائبا، فأمر له بعشرة آلاف درهم، فخرج إلى فارس.

ولم تطل مدة سيبويه بعد ذلك، ومات بالبيضاء، وقيل بشيراز، وقيل غمًّا بالذِّرَب (المرض الذي لا برء منه) سنة ثمانين ومائة، قال الخطيب: وعمره اثنتان وثلاثون سنة، وقيل: نَيَّف على الأربعين، وقيل: مات بالبصرة سنة إحدى وستين ومائة، وقيل: سنة ثمانٍ وثمانين ومائة، وقال ابن الجوزي: مات بساوة سنة أربع وتسعين ومائة[1].

---

(١) راجع ترجمة سيبويه في: أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص٥٩، وما بعدها، وإنباه الرواة للقفطي ٢/ ٣٤، وما بعدها، وبغية الوعاة للسيوطي ٢/ ٢٢٩، وما بعدها، ومقدمة تحقيق الكتاب للأستاذ/ عبد السلام هارون ص٣، وما بعدها.

الكتاب

من المعروف عند المؤرخين للنحو العربي أن سيبويه لم يترك إلا مصنفا واحدا في النحو، ولم يطلق عليه اسما يعرف به، ولم يقدم له بما يكشف عن فحواه ومنهجه، كذلك لم يضع له خاتمة يلخص فيها ما وصلت إليه الدراسة، وهذا شأن المؤلفات الرائدة التي لم تسبق بمؤلفات تحتذيها؛ إذ إن مصنف سيبويه أول مصنف في النحو والصرف يضم بين دفتيه مادة علمية مكتملة، ويعلل بعض الدارسين عدم تسميته، وعدم وضع مقدمة وخاتمة له بأن سيبويه كان ينوي العودة إليه بتنقيحه وتهذيبه وإكماله، يقول الأستاذ/ علي النجدي: «ولعله كان على نية العود إليه لبعض الأمر، لكن عائقا حال دون ما كان ينويه»[1].

ولما ترك سيبويه مصنفه هذا بلا تسمية فقد تولى مَن جاء بعده تسميته، فأطلقوا عليه الكتاب، فكان كتابه عَلَمًا عند النحويين، فكان يقال بالبصرة: قرأ فلان الكتاب، فيعلم أنه كتاب سيبويه، وقرأ نصف الكتاب، ولا يشك أنه كتاب سيبويه[2].

وقد حاول بعض القدماء أن يشكك في نسبة الكتاب إليه؛ حيث قيل: إنه أخذ كتاب عيسى بن عمر المسمى (الجامع)، وبسطه، وحشّى عليه من كلام الخليل وغيره، وأنه كان كتابه الذي اشتغل به، فلما استكمل بالبحث والتحشية نُسِب إليه، واستدل هذا القائل بما نقل عن سيبويه من أنه لما فارق عيسى بن عمر ولازم الخليل سأله الخليل عن مصنفات عيسى بن عمر، فقال له سيبويه: قد صنف نَيِّفا وسبعين مصنفا في النحو، وأن بعض أهل اليسار جمعها، وأتت عليها عنده آفة فذهبت، ولم يبق منها في الوجود سوى تصنيفين، أحدهما

(١) تاريخ النحو ص١٨.

(٢) أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص٦٥، والمدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص٥٧، وما بعدها، وتاريخ النحو للأستاذ/ علي النجدي ناصف ص١٨، وما بعدها.

اسمه (الكامل)، والآخر (الجامع)، وهو هذا الكتاب الذي أشتغل فيه عليك، وأسألك عن غوامضه، فأطرق الخليل ساعة ثم رفع رأسه، وقال: رحم الله عيسى، ثم أنشد ارتجالا:

ذهب النحو جميعا كله غيرَ ما أحدثَ عيسى بن عمرْ

ذاكَ إكمالٌ وهذا جامعٌ فهما للناس شمسٌ وقمرْ

وقال ابن إسحاق النديم في كتابه: «قرأت بخط أبي العباس ثعلب: اجتمع على صنعة كتاب سيبويه اثنان وأربعون إنسانا منهم سيبويه، والأصول والمسائل للخليل»[(١)].

وينبغي ألا نسلم بهذا التشكيك؛ فقد يكون بدافع الحقد عليه، وخاصة أنه من جانب الكوفيين الذين كانوا في تنافس دائم مع البصريين، ولا شك أن سيبويه قد اعتمد في جمع مادته العلمية على جهود مَنْ سبقوه؛ إذ لا يأتي عمل علمي ضخم مثل كتاب سيبويه من فراغ، ولم يكن سيبويه ينكر فضل من سبقوه، ومن تتلمذ عليهم وأخذ عنهم عليه، بل كان ينسب إليهم ما نقله عنهم تلميحا أو تصريحا، وحسبه من الفضل والعلم ما بذله من جَهْدٍ في جمع مادته، وترتيبها والتعليق عليها وإبداء الرأي فيها.

ولقد أحاط الناس من بعده كتابه بالإجلال والتقدير، فكان المبرد إذا أراد مريد أن يقرأ عليه كتاب سيبويه، يقول له: هل ركبتَ البحرَ ؟ استعظاما له، واستصعابا لما فيه، وكان المازني يقول: «مَنْ أراد أن يعمل كتابا في النحو بعد كتاب سيبويه فليستحي»[(٢)]، وقال السيرافي: «وعمل كتابه الذي لم يسبقه إلى مثله أحد قبله، ولم يلحق به من بعده»[(٣)]، وقال الجاحظ: «لم يكتب الناس في

(١) إنباه الرواة ٢/ ٣٤٧.

(٢) أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص٦٥.

(٣) المرجع السابق ص٦٤، ٦٥.

النحو كتابا مثله، وجميع كتب الناس عليه عيال »[١]، كما قال الجاحظ: «أردتُ الخروج إلى محمد بن عبد الملك الزيات، ففكرت في شيء أهديه إليه فلم أجد شيئا أشرف من كتاب سيبويه، فقلت له: أردت أن أهديَ إليك شيئا ففكرت فإذا كل شيء عندك، فلم أرَ أشرف من كتاب سيبويه، وهذا كتاب سيبويه اشتريته من ميراث الفراء، فقال: والله ما أهديتَ إليّ شيئا أحب إليّ منه[٢]، وقال ابن سلام الجمحي: «كان سيبويه النحوي غاية الخلْقِ في النحو، وكتابه هو الإمام فيه، وكان الأخفش أخذ عنه، وكان أفهم الناس في النحو »[٣]، وقال الزجاج: «إذا تأملتَ الأمثلة من كتاب سيبويه تبينتَ أنه أعلم الناس باللغة »[٤].

ومن المؤكد أن سيبويه بدأ تأليف كتابه بعد وفاة الخليل؛ إذ نراه في بعض المواضع يُعَقِّبُ على ذكره لاسمه بكلمة (رحمه الله)[٥]، ولم يقدر له أن يقرأ الكتاب على أحد أو أن يقرأه عليه أحد، وإنما قرأه الناس بعده على أبي الحسن الأخفش[٦]، فقد ورث – رحمه الله – علم سيبويه، وكان طريق الناس إليه، كما حمل سيبويه علم الخليل، وكان طريق الناس إليه[٧]، وذلك لأن الأخفش كان أكثر تلاميذه ملازمة له وأخذا عنه، قال أبو العباس المبرد: ((كان الأخفش أكبر سنا من سيبويه، وكانا جميعا يطلبان، قال: فجاءه الأخفش يناظره بعد أن برع، فقال له الأخفش: إنما ناظرتك لأستفيد لا لغيره، فقال سيبويه: أتراني أشك في هذا))[٨].

---

(١) إنباه الرواة للقفطي ٢/ ٣٥١.

(٢) السابق ٢/ ٣٥١.

(٣) السابق ٢/ ٣٥٥، ٣٥٦.

(٤) إنباه الرواة ٢/ ٣٥٨.

(٥) المدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص٥٩.

(٦) أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص٦٦.

(٧) تاريخ النحو للأستاذ/ علي النجدي ناصف ص٢٣.

(٨) أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص٦٥.

وبعد، فلا تعرف العربية كتابا حفل به الناس وأفادوا منه على تعاقب الأجيال ككتاب سيبويه، فقد ألفوا عنه كتبا، وأداروا حوله دراسات لا تحصى كثرة.

ألفوا في شرحه، والتعليق عليه، والتمهيد له، وترتيب مسائله، وحل مشكلاته، وتوضيح غريبه، وشرح شواهده، وتجريد أحكامه، اختصروه، واختلفوا فيه: مابين متعصب عليه، ومتعصب له، وانتصر لهؤلاء أنصار ومؤيدون ومنهم من انقطع له حتى حفظه، أو أتقن فهمه وتخصص فيه[1].

فمن ذلك تعليقات الأخفش عليه، وشرح أبي بكر محمد بن علي إسماعيل: مبرمان ولم يتمه، وشرح ابن درستويه، وشرح أبي سعيد السيرافي، وهو مشهور طبعت منه عدة أجزاء، وتعليقة أبي علي الفارسي، وشرح الرماني، وشرح أبي العلاء المعري، ولم يتمه، وشرح ابن خروف، وهو المسمى: (مُفَتِّح الأبواب في شرح غوامض الكتاب)، وشرح الصفَّار، وشرح أبي حيان الأندلسي، وهو تلخيص لشرح الصفار.

ومنهم من شرح مشكلاته ونكته وأبنيته، ومن هؤلاء أبو عمر الجرمي، فله (تفسير أبنية الكتاب)، و(غريب سيبويه)، والزيادي، فله: (شرح نكت الكتاب)، والمبرد، فله: (المدخل إلى كتاب سيبويه)، وثعلب، فله (تفسير أبنية الكتاب)، والأعلم الشنتمري، فله: (النكت في كتاب سيبويه).

ومنهم من شرح أبياته: كابن السيرافي، والأعلم الشنتمري، وغيرهما.

هذا إلى جانب ما أُلِّف حوله من مختصرات، واعتراضات عليه، ورد هذه الاعتراضات[2].

---

(١) تاريخ النحو أ/ علي النجدي ناصف ص٢٢.

(٢) راجع مقدمة الأستاذ/ عبد السلام هارون لتحقيق الكتاب ١/ ٣٧، وما بعدها.

مادته العلمية

لـم يـضع سيبويه كتابـه فـي علـم النحـو فقـط، أي: بمفهومـه فـي الـدرس النحوي الحديث، حيث يستقل بدراسة الجملة أو التركيب، وإنما كان مفهوم النحو عنده، وعند غيره من شيوخه وتلاميذه يعني علوم العربية من أصوات وصرف ونحو وغيرها من مسائل لغوية تتفرع عن هذه العلوم، وانطلاقا من هذا المفهوم فإن كتاب سيبويه جاء مسجلا وجامعا لهذه العلوم الثلاثة، وهي التي تمثل مستويات الدرس اللغوي الحديث من أصوات وصرف ونحو إلا أن سيبويه بدأ كتابه بما يتعلق بالنحو أو التركيب، فعالج كل ما يتصل بذلك من قضايا الإعراب والبناء، والمسند والمسند إليه، والفاعل، والمفعول به، والفعل المتعدي واللازم، والحال إلى آخر ما يتعلق بقضايا النحو، ثم انتقل إلى قضايا صرفية مختلفة، فبسط القول في دقة شديدة في مباحث الصرف محيطا بكل تفاصيلها واصلا لها بمادة صوتية واسعة من مثل الحديث عن الإمالة والوقف والروم والإشمام والإشباع، وما إلى ذلك، كما تحدث عن الإدغام ومخارج الحروف، وعددها: أصولا وفروعا، وصفاتها من مجهور، ومهموس، وشديد، ورخو[1].

على أن كتاب سيبويه لم يعالج ما يتصل بعلوم الأصوات والصرف والنحو فقط، بل تعرض في ثنايا ذلك كله لكثير من قضايا اللغة من دلالة وبلاغة وغيرهما، ومن ذلك تعرضه للعلاقة بين اللفظ والمعنى، فقسم الألفاظ – من حيث معانيها إلى ثلاثة أقسام:

الأول- اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، مثل: جلس وذهب.

الثاني- اختلاف اللفظين، والمعنى واحد، مثل: ذهب وانطلق.

---

(١) المدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص٦٠، ٦١، وتاريخ النحو للأستاذ/ علي النجدي ناصف ص٢١، ٢٢.

الثالث- اتفاق اللفظين، والمعنى مختلف، مثل: (وجدت عليه من الموجدة، ووجدت إذا أردت وجدان الضالة)[١].

وهذا ما تعرض له علماء اللغة قديما وحديثا في علم الدلالة، حيث درسوا المشترك اللفظي، والتباين، والترادف.

ومن المباحث البلاغية التي تعرض لها سيبويه ونقلها عنه علماء البلاغة: (استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام، والإيجاز والاختصار)[٢]، حيث نقل عبد القاهر الجرجاني من هذا الباب في كتابه: (أسرار البلاغة)، ومنها: (باب من النكرة يجري مجرى ما فيه الألف واللام من المصادر والأسماء)[٣]، و(باب ما يحسن عليه السكوت في هذه الأحرف الخمسة)[٤]، يعني (إنَّ وأخواتها)، فإن عبد القاهر نقل من هذين البابين في كتابه: (دلائل الإعجاز)، ومنها: (باب مجاري أواخر الكلم في العربية)[٥]، فإن الثعالبي نقل من هذا الباب في كتابه: (أسرار العربية).

وهكذا فإن كتاب سيبويه يحوي مادة علمية غزيرة في علوم العربية، مما يتصل بالأصوات والصرف والنحو والدلالة والبلاغة، وغيرها، بحيث يجد كل باحث في علم من هذه العلوم بغيته في الكتاب.

منهج الكتاب

سبق أن ذكرنا أن سيبويه لم يضع بين يدي كتابه مقدمة، ولا في آخره خاتمة، ويعلل كثير من الدارسين ذلك بأن الأجل لم يمهله حتى يتم تنقيحه

---

(١) الكتاب ١/ ٢٤.
(٢) الكتاب ١/ ٢١١، وما بعدها.
(٣) السابق ١/ ٣٣٠.
(٤) الكتاب ٢/ ١٤١، وما بعدها.
(٥) الكتاب ١/ ١٢، وما بعدها.

وتهذيبه والتقديم له، ووضع خاتمة، بل عاجلته المنية، ولعل ما يرجح ذلك أنه لم يصنف الكتاب إلا بعد وفاة الخليل، وقد رأينا أن سيبويه لم يعش بعد الخليل إلا خمس سنوات، حيث مات الخليل سنة خمس وسبعين ومائة، ومات سيبويه سنة ثمانين ومائة على الأرجح، وهذه المدة ليست كافية لتصنيف هذه المادة الغزيرة، وترتيبها ودراستها، وإحصاء ما رواه عن العرب من شعر ونثر، ولا يستطيع تحقيق ذلك في هذه المدة الوجيزة إلا رجل مثل سيبويه، ثم إن المنهجية في تصنيف الكتب كما نعرفها الآن، والتي تقتضي مراعاة الدقة في الترتيب، وضم النظير إلى النظير، ووضع المقدمات والخواتم لم تكن قد نضجت بعد، وخاصة أن كتاب سيبويه أول موسوعة لغوية يعرفها تاريخ النحو العربي.

وليس معنى هذا أنه لم يتبع منهجا سديدا يسير عليه في ترتيب الموضوعات، أو في معالجتها، بل صنفه تصنيفا محكما، ورتب موضوعاته ترتيبا جيدا من حيث الموضوعات الرئيسية، فنجده يبدأ الحديث عن تقسيم الكلمة العربية إلى اسم وفعل وحرف تحت عنوان: (هذا باب علم ما الكلم من العربية)[1]، ثم ينتقل مباشرة إلى الحديث عن أنواع الإعراب والبناء تحت عنوان: (هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية)[2]، وهذه بداية منطقية قبل الدخول إلى تناول شتى المسائل النحوية، وقد ذكرنا سابقا أنه بدأ بما يتصل بالنحو، ثم عالج مسائل الصرف، ثم ساقته المسائل الصرفية إلى معالجة القضايا الصوتية، وهذا ترتيب محكم ومنهج سديد في تصنيف العلوم الثلاثة، حيث بدأ بالجملة، ثم الكلمة، ثم الحرف، وكأنه يحلل التراكيب أولا، ثم يحلل الكلمة المفردة التي يتكون منها التركيب، ثم يحلل الحرف من حيث حقيقته ومخرجه وصفته، الذي تتكون منه الكلمة، ولم يبعد علماء اللغة

---

(١) الكتاب ١/ ١٢.

(٢) الكتاب ١/ ١٣.

المحدثون عن هذا التصنيف كثيرا، غير أنهم عكسوا التصنيف، فبدءوا بتحليل الصوت، ثم الكلمة، ثم التركيب.

وبعد هذا الترتيب المحكم للأبواب الرئيسية لا يضره بعد ذلك أن يستطرد إلى مسائل فرعية ليست داخلة في الباب؛ كأن يتحدث في بعض أبواب النحو عن مسائل صرفية، وكأن يتعرض لبعض صيغ ليست من الباب كتعرضه لبعض صيغ الحال في حديثه عن النعت، وقد يتحدث عن باب في موضعين على نحو ما صنع بجموع التكسير[1]، وقد يذكر بعض الأبواب في غير المواقع التي لا تجانسها، فوضع القَسَم وحروفه بين التصغير ونوني التوكيد، وهو بعد هذا يشقق الموضوعات المتشعبة، ويفرقها على عدة أبواب، فعرض الاستثناء في سبعة عشر بابا، والترخيم في اثني عشر بابا[2]، ولكن يأتي كل هذا في إطار الترتيب الكلي للأبواب.

وأسلوب سيبويه يكتنفه الغموض كثيرا، وخاصة العناوين، فقد تجد عنوانا مطولا غامضا لا تكاد تفهمه إلا بعد أن تقرأ سطورا مما تحته، فتجده يعني بهذا العنوان وظيفة نحوية معينة عُبِّر عنها فيما بعد بكلمة واحدة، كأن يقول: ((هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به وما كان نحو ذلك))[3]، وهو ما أطلق عليه النحاة بعد ذلك التنازع، مثل: (كلمتُ وكلمني محمد)، وغير هذا كثير في الكتاب.

ويغلب على عبارة الكتاب التلاحم والانسياب، حتى ليقل أن تمر فيها بمقطع يحسن الوقوف عليه إلا حين يصرف القول عن وجهه إلى شاهد يرويه، أو سؤال يسأله، أو حوار يديره، وهي واضحة بينة حسنة، وغامضة مبهمة حينا آخر، ولا يلتزم الذهاب بها إلى معناها قصدا، فربما طاب له الاستطراد إلى غير

(١) المدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص٦٠.
(٢) تاريخ النحو أ/ علي النجدي ناصف ص٢٢.
(٣) الكتاب ١/ ٧٣، وما بعدها.

ما يكون فيه من مقام كاستطراده من القول في الاشتغال إلى القول في صيغ المبالغة[١].

ولم يسرف سيبويه في استرسال العبارة وانسيابها، والاستطراد، والخروج من الباب إلى مسائل فرعية فقط، بل أسرف أيضا في كثرة العناوين، يقول الشيخ محمد الطنطاوي: ((والإسراف في عناوين أبوابه جاوز الحد فقد بلغت عشرين وثمانمائة، مع الغموض الذي لا يفصح عن المقصود لأول وهلة))[٢].

أما المصطلحات النحوية والصرفية التي استعملها سيبويه فهي تتفق في كثير منها مع استعمال النحاة من بعده حتى اليوم، ويمكن أن نقول بصفة عامة: إن الكثرة من المصطلحات النحوية والصرفية التي لا تزال شائعة على كل لسان في عصرنا كان لكتابه الفضل الأول في إشاعتها وإذاعتها طوال العصور، ولم يضيفوا إليها إلا ما يميزها، أو يبين المقصود منها، أو يضيفون مصطلحات جديدة لغرض الدقة في التوضيح، فقد جرت على لسانه مصطلحات الفاعل، والمفعول، والحال، والنعت، والبدل، والتوكيد، والعطف، ويريد به عطف البيان، وقد يسمي النعت صفة، وقد يسمي عطف البيان نعتا، وقسم التوكيد قسمين: قسما مكررا، وقسما غير مكرر، وسماها خالفوه: التوكيد اللفظي، والتوكيد المعنوي، وكان يسمي عطف النسق الشركة، ويسمي حروفه مثل الواو والفاء: حروف الإشراك، وقد يصف الظاهرة اللغوية بما يميزها دون أن يضع لها مصطلحا خاصا، مثل قوله: ((هذا باب نظائر ضربته ضربة، ورميته رمية))[٣]، وهو ما أطلق عليه الصرفيون (اسم المرة)، وقد يضع عنوان الصيغة الصرفية بما يبين خصائصها دون أن يضع لها مصطلحا خاصا أيضا، مثل قوله: ((هذا باب ما عالجت به))[٤]، ويعني به اسم الآلة، وقد يعبر عن الصيغة بطريقة

---

(١) تاريخ النحو أ/ علي النجدي ناصف ص٢٠.

(٢) نشأة النحو ص٤٩.

(٣) الكتاب ٤/ ٤٥.

(٤) الكتاب ٤/ ٩٤، ٩٥.

اشتقاقها من الثلاثي، مثل قوله: ((هذا باب اشتقاقك الأسماء لمواضع بنات الثلاثة التي ليست فيها زيادة من لفظها))[١]، ويعني به اسم المكان المشتق، مثل: (مَجْلِس)، و(مَحْبِس)[٢].

وإذا كانت المصطلحات عند سيبويه لم تأخذ الشكل الذي تعارف عليه النحويون من بعده، بل اضطربت وتعددت أشكالها، وإذا كانت عباراته وأسلوبه وعناوينه يكتنفها الغموض فإن عذره في ذلك ظهور كتابه في عصر لم يبلغ فيه التأليف درجة عالية من التقدم، ولم تكن المصطلحات النحوية والصرفية قد نضجت وأخذت صورتها النهائية، قال ابن كيسان: ((نظرنا في كتاب سيبويه فوجدناه في الموضع الذي يستحقه، ووجدنا ألفاظه تحتاج إلى عبارة وإيضاح؛ لأنه كتاب ألف في زمان كان أهله يألفون مثل هذه الألفاظ، فاختصر على مذاهبهم))[٣].

وإذا كان الناس في عهد ابن كيسان لا يألفون أسلوب سيبويه وألفاظه، كما كان الناس يألفونه في زمانه، فما بال الناس في زماننا هذا، كما يرجع الغموض في كتاب سيبويه أيضا إلى أنه كان يضع قوانين النحو والصرف وضعا مفصلا متشعبا لأول مرة، فطبعي أن يتصعب عليه التعبير أحيانا وأن يداخله من حين إلى حين شيء من الإبهام والالتواء، وكثيرا ما يوجز في موضع يفتقر إلى شيء من البسط[٤].

وسيبويه لا يقرر في الكتاب قواعد، ولا يشترط للأحكام شروطا، ولا يلتزم تعريف المصطلحات، ولا ترديدها بلفظ واحد، وإنما الكتاب فيض غزير من الأساليب والمفردات، وبعض الأساليب مأثور، وبعضها محدث يعرضها

---

(١) الكتاب ٤/ ٨٧، وما بعدها.

(٢) راجع المدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص٦١، وما بعدها.

(٣) مقدمة الأستاذ/ عبد السلام هارون للكتاب ص٣١.

(٤) المدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص٦٢.

سيبويه ليدرسها ويحللها، ثم يقضي قضاءه فيها صحة أو خطأ، حسنا أو قبحا، كثرة أو قلة، وهكذا[١].

ولم يكن جماعا لآراء السابقين فحسب، بل له شخصية قوية ظهرت في ابتداع بعض القواعد، وفي ترتيب الكتاب، حاويا عناصر الفن كلها، وتبويبه واضعا كل شيء وما يتصل به معه، وحسن التعليل للقواعد، وجودة الترجيح عند الاختلاف، واستخراج الفروع من القياس الذي امتلأ به الكتاب، فكثيرا ما يقول: ((والقياس كذا))، أو ((القياس يأباه))، ويقول: ((سألت الخليل عن قول العرب: (ما أُمَيْلِحَهُ)، فقال: لم يكن ينبغي أن يكون في القياس؛ لأن الفعل لا يُحَقَّر، وإنما تحقر الأسماء[٢]، كما ظهرت شخصيته في الحرص على الاعتزاز بالشواهد الوثيقة لدعم الأحكام التي قررها[٣].

وهو في أثناء ذلك يعرض صنوفا من سماعه، وكثيرا من آراء شيوخه، ولا سيما الخليل، فينقدها، أو يعلق عليها، أو يجعل منها تماما للمسألة التي يدرسها، أو تأييدا لها، وكذلك يزجي كثيرا من لغات العرب، وفيضا من الشواهد المتنوعة، بعضها آيات من القرآن الكريم، وعدتها ثلاثمائة وثلاثة وسبعون شاهدا، ولا يفوته أن يذكر قراءاتها عند الحاجة إليها، وبعضها الآخر من الشعر، وعدتها ثمانمائة وواحد وسبعون بيتا، ومن الرجز، وعدتها مائة وتسعون رجزا، ولا يفوته أن يصحح نسبة الشواهد التي يرى أنها منسوبة إلى غير أصحابها[٤]،على أن بعض هذه الشواهد الشعرية لم ينسبه سيبويه إلى قائليه.

---

(١) تاريخ النحو أ/ علي النجدي ناصف ص١٩.

(٢) الكتاب ٣/ ٤٧٧..

(٣) نشأة النحو للشيخ/ محمد الطنطاوي ص٤٩، ٥٠.

(٤) تاريخ النحو أ/ علي النجدي ناصف ص١٩.

أما موقفه من الحديث النبوي الشريف فشأنه في ذلك شأن أستاذه الخليل، فلم يحفل بها، ولم يكثر من الاستشهاد بها، ولذلك لم يذكرها بما يدل على أنها أحاديث، فلم يقدم لها بقوله: (قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم)، وإنما كان يذكرها وكأنها تمثيل، وقد استشهد بسبعة أحاديث فقط[١]، وذلك لانعدام الثقة في نقل الحديث بلفظه الوارد عنه – صلى الله عليه وسلم، لتصريح العلماء بجواز الرواية بالمعنى؛ إذ لو وثقوا بلفظه لجرى مجرى القرآن الكريم في القواعد الكلية، ثم صارت سنة جارية بعده في المتقدمين والمتأخرين لم يبتدع، ولكن النحاة بعد ذلك اختلفوا في الاستشهاد بالحديث، فأجازه ابن خروف وابن مالك والرضي، ومنعه ابن الضائع وأبو حيان، وأجاز الشاطبي الاستشهاد ببعضه، ومنع الاستشهاد ببعضه الآخر[٢].

وقد أشرنا من قبل إلى أن بعض الدارسين المحدثين نبه إلى أن سيبويه استشهد من الأحاديث بأكثر مما ذكره الأستاذ/ عبد السلام هارون في فهارس الكتاب، غير أن سيبويه كان يجتزيء من الحديث موضع الشاهد دون التنبيه على أنه حديث.

كما استشهد من نثر العرب بالحِكَم والأمثال، وقد بلغ عدد الأمثال التي استشهد بها واحدا وأربعين مثلا[٣]، فضلا عن استشهاده بالأقوال المأثورة والعبارت الشائعة في عصره، والحكايات عن العرب الفصحاء، هذا إلى جانب الأمثلة المصنوعة الكثيرة التي يطبق عليها القاعدة، وكثيرا ما كان يستغني بالشواهد والأمثلة في توضيح القاعدة عن التعريف، مثل ما فعل في باب التنازع، حيث قال: ((هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما

---

(١) الكتاب ١/ ٧٤، ٣٢٧–٢/ ٣٢، ٨٠، ٣٩٣–٣/ ٢٦٨–٤/ ١١٦.

(٢) نشأة النحو ص٥٠، وما بعدها.

(٣) الكتاب ٥/ ٣٠، ٣١.

يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به، وما كان نحو ذلك، وهو قولك: (ضربتُ وضربني زيدٌ)، و(ضربني وضربتُ زيدا)))[1].

وقد يعمد إلى توضيح الباب عن طريق التقسيم، مثل قوله: ((الكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل))[2]، وكأنه في كل ذلك آثر المنهج التحليلي الذي يُعنى في تصوير الموضوع ببيان أقسامه، وتفريعاته مباشرة، وقد يعمد إلى المنهج العقلي المجرد، فيحاول أن يَحُدَّ بعض ما يتحدث عنه من أبواب عن طريق التعريف الكلي الجامع، من ذلك تعريفه للفعل في السطور الأولى من الكتاب؛ إذ يقول: ((وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع))[3].

وهو تعريف دقيق؛ إذ جمع فيه بين دلالة الفعل على الحدث، أي: المصدر، ودلالته على أحد الأزمنة الثلاثة، وهي: المضي والاستقبال والحال، وبذلك شمل التعريف أقسام الفعل الثلاثة: الماضي، والأمر، والمضارع، وتضمن التعريف مسألة دقيقة طال الجدل بعده فيها بين خالفيه من البصريين والكوفيين، وهي مسألة: أيهما هو الأصل: المصدر أم الفعل، وواضح من قول سيبويه: ((أما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء أن المصدر في رأيه هو الأصل، وأن الفعل مشتق منه[4].

أما موقفه من نظرية العامل والمعمول فليس مختلفا عن الخليل، حيث بنى قواعده النحوية على نظرية العامل، وعلى أساسها رتب الموضوعات

---

(١) الكتاب ١/ ٧٣.

(٢) الكتاب ١/ ١٢.

(٣) الكتاب ١/ ١٢.

(٤) المدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص٦٣، ٦٤.

والمسائل، فالعامل عنده يحمل مذكورا أو محذوفا، لفظيا أو معنويا يحكم كل نظام الجملة[١].

كما أنه لا يشذ عن منهج المدرسة البصرية التي ينتمي إليها في اعتماده على السماع والقياس والتعليل، حيث اعتمد على النقل عن القراء وعلماء اللغة الموثوق بهم والعرب الذين يوثق بفصاحتهم، واستن بمدرسته في قلة الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف – كما ذكرنا سابقا.

أما القراءة فقد ذكر ابن الجزري أنه أخذها عن أبي عمرو بن العلاء[٢]، ويرجح الدكتور/ شوقي ضيف أنه لم يأخذ القراءة عن أبي عمرو مباشرة، وإنما أخذها عن بعض تلاميذه؛ لأنه لا يذكر له مسألة إلا من طريق الرواية عن بعض تلاميذه، وخاصة يونس بن حبيب، مما يدل على أنه لم يلقه، ويظن الدكتور/ شوقي ضيف ظنا أنه حمل قراءة الذكر الحكيم عن هارون بن موسى النحوي[٣]، الذي يتردد ذكره في الكتاب مع بعض القراءات التي يرويها، وكذلك عن أستاذه الخليل وغيره من أئمة القراءات في البصرة في عصره، مثل: يعقوب بن إسحاق الحضرمي، وهو أحد أئمة القراءات العشر، وذكر الدكتور/ شوقي ضيف أنه لم ينكر القراءات التي تخالف القياس، بل لم يكن عادة يعرض لها، ومما وقف عنده قوله تعالى: ((**وإذا قَضَى أَمْرًا فإنَّما يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ**))[٤]، فقد تعرض لقراءة الجمهور برفع الفعل المضارع: (فيكون)، ولم يتعرض لقراءة ابن عامر بالنصب[٥]، فقد ساق سيبويه هذه الآية في معرض حديثه عن وجوب رفع الفعل المضارع الواقع بعد الفاء في الكلام الواجب، فليس الفعل المضارع جوابا لـ (كن)؛ لأن الكلام الأول وجوابه جميعا من كلام

(١) راجع المدارس النحوية ص٦٤، وما بعدها.

(٢) غاية النهاية في طبقات القراء ١/ ٦٠٢.

(٣) راجع ترجمته في إنباه الرواة ٣/ ٣٦١، ٣٦٢.

(٤) البقرة: ١١٧.

(٥) تقريب النشر لابن الجزري ص٩٣.

واحد، غير منقطع أحدهما من الآخر، ولم يرد الله – عز وجل – أنه يقول للشيء: كن فيكون، وكن فيكون مقولان للشيء، والذي قيل للشيء: كن فحسب، ثم أخبر عنه أنه يكون، فصار (يكون) كلاما منفردا مستأنفا، ودخلت عليه الفاء؛ لأنه عطف جملة على جملة[1]، وساق الدكتور/ شوقي ضيف أمثلة أخرى لم يتعرض فيها سيبويه لما ورد بها من قراءات تخالف القياس، وفسر الدكتور / شوقي ضيف ذلك بأنه لا ينكرها، كما أسلفنا[2].

والحق أن سيبويه لم يكن يتعرض لمثل هذه القراءات إلا لإنكارها، فكأنه يتجاهلها، ولا يعبأ بها، لأنها تخالف القياس، بدليل أنه لا يوجب في الفعل: (فيكون) إلا الرفع الذي جاءت به قراءة الجمهور، ومعنى ذلك أنه ينكر النصب، وهذا الموقف متسق مع منهج المدرسة البصرية في التشبث بالقياس على الأغلب الأعم، وما خالفه عدوه شاذا أو ضعيفا أو قليلا أو ضرورة، وقد جمع الدكتور/ أحمد مكي الأنصاري القراءات التي ضعفها سيبويه ورد عليه في كتابه: (سيبويه والقراءات).

ويتردد في كتاب سيبويه سماعه عن علماء اللغة الموثوق بهم في موطنه وفي مقدمتهم أستاذه الخليل، فقد نقل عنه أكثر من غيره، ويليه يونس بن حبيب، وقد نقل عنه سبعة وأربعين نقلا، ثم أبو عمرو بن العلاء، وقد روى عنه أربعا وأربعين رواية، ثم عيسى بن عمر، ومجموع نقوله عنه اثنتان وعشرون مرة، ثم ابن أبي إسحاق، وقد نقل عنه أربع مرات، وهو لا ينقل عنه ولا عن أبي عمرو بن العلاء مباشرة[3].

---

(١) الكتاب ٣/ ٣٨، ٣٩، مع هامش (٢) ص٣٩.

(٢) راجع المدارس النحوية ص٨٠، وما بعدها.

(٣) سيبويه إمام النحاة للأستاذ/ علي النجدي ناصف، والمدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص٨١.

وقد ينقل سيبويه عن الثقة من أهل اللغة دون أن يصرح باسمه، فقد ذكر السيوطي أن أبا زيد النحوي قال كالمفتخر بنفسه بعد موت سيبويه: ((كل ما قاله سيبويه: وأخبرني الثقة – فأنا أخبرته))، ومات أبو زيد بعد سيبويه بنيف وثلاثين سنة[١]، وتكررت الرواية في الكتاب عن هذا الثقة تسع مرات، ونقل أيضا عن الكوفيين بعض وجوه القراءات لا تتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة[٢].

ولا يخرج سيبويه عن منهج البصريين في كثرة التعليل أيضا، فلا يتعرض لقاعدة دون أن يتبعها بعلة، سواء أكانت هذه القاعدة مطردة، أم شاذة، ومعنى ذلك أنه يعلل للمقيس المطرد، كما يعلل للأمثلة الشاذة الخارجة عن القياس، ومن تعليلاته للمقيس المطرد تعليله لعدم دخول الجر على الفعل المضارع بينما يدخله النصب والرفع والجزم، فيقول: ((والنصب في المضارع من الأفعال: (لن يفعلَ)، والرفع: (سيفعلُ)، والجزم: (لم يفعلْ)، وليس في الأفعال المضارعة جر كما أنه ليس في الأسماء جزم؛ لأن المجرور داخل في المضاف إليه معاقب للتنوين، وليس ذلك في هذه الأفعال))[٣]، فهو يبين العلة في عدم دخول الجر على الفعل المضارع، ودخوله على الأسماء، وفي المقابل يبين العلة في دخول الجزم على الفعل المضارع، وعدم دخوله على الأسماء، ولم يقف عند هذا الحد في حديثه عن الأحوال الإعرابية للفعل المضارع، بل يبين أيضا علة إعرابه دون أخويه: الماضي والأمر، فيقول: ((وإنما ضارعتْ أسماءَ الفاعلينَ أنّك تقول: (إنَّ عبد الله لَيَفعلُ) فيوافِقُ قولَك: (لفاعل) حتَّى كأنّك قلت: (إنَّ زيدًا لفاعلٌ) فيما تُريد من المعنى، وتلحقه هذه اللام كما لحقت الاسمَ، ولا تلحق (فَعَل) اللامُ، وتقول: (سيفعلُ ذلك)، و(سوفَ يفعل ذلك) فُتلحِقهُا هذين الحرفين لمعنى كما تَلحق الألف واللام الأسماءَ للمعرفة))[٤].

---

(١) أخبار النحويين البصريين ص٦٤.
(٢) المدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص٨١.
(٣) الكتاب ١/ ١٤.
(٤) الكتاب ١/ ١٤.

فهو يبين أن الأفعال المضارعة معربة؛ لمضارعتها أسماء الفاعلين في الاستعمال.

ولا يعلل سيويه لما اطرد من القواعد والأمثلة والشواهد فقط، بل يعلل أيضا – كما قلنا – لما شذ عن القياس، أو لما عده بعيدا، ومن ذلك تعليله لنصب (قِعْدَة) على الحال في قولهم: (مررتُ بماءٍ قِعْدَةَ رجلٍ)، فيقول: ((وزعم يونس أن ناسا من العرب يقولون: (مررت بماء قعدة رجل) والجر الوجه، وإنما كان النصب هنا بعيدا من قِبَل أن هذا يكون من صفة الأول، فكرهوا أن يجعلوه حالا كما كرهوا أن يجعلوا (الطويل) و(الأخ) حالا حين قالوا: (هذا زيد الطويل)، و(هذا عمرو أخوك)، وألزموا صفة النكرة النكرة كما ألزموا صفة المعرفة المعرفة))[١].

فنجده في هذا النص يستبعد نصب (قعدة) على الحال، ويبين علة البعد بأن صاحب الحال نكرة تامة لا مسوغ لها من عموم أو خصوص، أو اعتماد على نفي أو استفهام لمجيء الحال منها، ولذلك يقرر أن الوجه في مثل هذا هو الجر على النعت.

وهكذا لا يترك سيبويه أمرا من قواعد النحو والصرف يقرره أو يستبعده أو يضعفه أو يحكم عليه بالشذوذ أو القلة أو الندرة أو القبح أو الخطأ دون أن يذكر علته.

ومن تعليلاته الصرفية تعليله لمجيء مصدر (فَعَّل) بتضعيف العين على التفعيل بأنهم ((جعلوا التاء التي في أوله بدلًا من العين الزائدة في (فعَّلت)، وجعلوا الياء بمنزلة ألف الإفعال، فغيروا أوله كما غيروا آخره، وذلك قولك كسَّرته تكسيرًا وعذبّته تعذيبًا))[٢]، وقد علل بذلك عدول العرب عن القياس في مصدر (فَعَّل) بالتضعيف، وهو (الفعَّال) – بتضعيف العين أيضا.

---

(١) الكتاب ٢/ ١١٢، ١١٣.

(٢) الكتاب ٤/ ٧٩.

وبذلك ثبت سيبويه جذور التعليل في النحو والصرف ومدها في جميع قواعدهما ومسائلهما، فليس هناك شيء لا يعلل، بل لكل شيء علته يمسك بها في يمينه، وتنتشر هذه التعليلات في أكثر صفحات الكتاب[١].

وأما موقف سيبويه من القياس فلا يختلف عن غيره من أعلام مدرسته، حيث يبنون قواعدهم النحوية والصرفية عليه، ومن ثم كثر القياس في كتابه كثرة مفرطة، وهو يعتمد عنده في أكثر الأمر على الشائع في الاستعمال على ألسنة العرب، كما يقوم على المشابهة بين استعمالاتهم في الأبنية والعبارات المختلفة، ومن ذلك أننا نراه يقيس حذف العائد في النعت على حذفه في الصلة متمثلا بقول جرير:

أبحتَ حمى تهامةَ بعد نجدٍ ... وما شيءٌ حميتَ بمستباحِ

يريد حذف الهاء، أي: حميته، وقول الحارث بن كلدة:

فما أدري أغيّرهم تناءٍ ... وطولُ العهد أم مالٌ أصابوا

يريد: أصابوه، يقول: ((وإنّما شبّهوه بقولهم: (الذى رأيتُ فلانٌ) حيث لم يَذكروا الهاء، وهو فى هذا أحسن؛ لأن (رأيتُ) تمامُ الاسم: به يَتِمُّ، وليس بخبرٍ ولا صفةٍ، فكَرهوا طولَه حيث كان بمنزلة اسمٍ واحدٍ كما كرِهوا طولَ (اشْهِيبابٍ) فقالوا: (اشْهِباب)، وهو فى الوصف أمثلُ منه فى الخبر وهو على ذلك ضعيفٌ))[٢].

فهو هنا يقيس حذف العائد في جملة الصفة على حذفه من جملة الصلة، وإن كان يرجح حذفه من جملة الصلة، ويعلل ذلك بأن جملة الصلة متممة لاسم الموصول، فكأنهما شيء واحد، بخلاف جملة الصفة، كما أنه يفضل حذفه من جملة الصفة على حذفه من جملة الخبر.

---

(١) المدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص٨٦، وما بعدها.

(٢) الكتاب ١/ ٨٦ – ٨٨، وراجع المدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص٨٧، وما بعدها.

ونراه في عرضه للقواعد يحتكم دائما إلى القياس في ترجيح مسألة على أخرى، أو في تضعيف ظاهرة، ومن ذلك قياسه عمل (ما) الحجازية على عمل (ليس)، وعلى الرغم من ذلك فإنه يذهب إلى قياسية إهمالها عند بني تميم؛ لأنها لا تشبه (ليس) من كل الوجوه، يقول: ((هذا باب ما أُجْرى مجْرى (لَيْسَ) في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثم يَصيرُ إلى أصله، وذلك الحرفُ (ما)، تقول: (ما عبدُ الله أخاك)، و(ما زيدٌ منطلقًا)، وأمّا بنو تميم فيجرونها مجرى (أمَا) و(هل)، أي: لا يعملونها في شئ، وهو القياس؛ لأنه ليس بفعل، وليس (ما) كـ(ليس)، ولا يكون فيها إضمار، وأما أهلُ الحجاز فيشبَهونها بـ(لَيْسَ)؛ إذ كان معناها كمعناها))[1].

فهو هنا يتحدث عن (ما) عند الحجازيين الذين يعملونها عمل (ليس)، وعند التميميين الذين يهملونها، ويبين أن الحجازيين يشبهونها بـ (ليس)، وأن التميميين يشبهونها بـ (أمَا)، و(هل)، ويقر اللغتين أو المذهبين، ثم يعرضهما على القياس، فيذهب إلى أن إهمالها عند بني تميم هو القياس؛ لأنها حرف، وليست فعلا؛ ولأنها لا تشبه (ليس) من جميع الوجوه، حيث يضمر اسم (ليس)، ولا يضمر اسمها.

وقد سبق أن ذكرنا أن سيبويه يستعمل لفظ (القياس) كثيرا عقب كل مسألة، فيقول: (والقياس كذا)، أو (القياس يأباه)، وقد ذكرنا ما نقله عن الخليل فيما يتعلق بسؤاله إياه عن قول العرب: (ما أُمَيْلِحَه)، فيصغرون فعل التعجب من قوله: ((لم يكن ينبغي أن يكون في القياس؛ لأن الفعل لا يحَقّر، وإنما تحقر الأسماء))[2].

وكما أن النحو بناه سيبويه على الأقيسة فإن الصرف كله عنده أقيسة، وقد أظهر في حصر أبنية الأفعال والأسماء المجردة والمزيدة وما يقابلها من

---

(١) الكتاب ١/ ٥٧.

(٢) الكتاب ٣/ ٤٧٨.

التفاعيل ذكاءً منقطع النظير، وخاصة أبنية الأسماء؛ إذ أورد لها ثلاثمائة مثال (تفعيلة)، وثمانية أمثلة[١]، وهو في كل مثال يبحث عن نظائره في اللغة، فإن لم يجد لكلمة مثالا أو تفعيلة ردها إلى مثال آخر قاسها عليه، من ذلك (عِزْويت)، أي: قصير، فإنه لم يجد لها في اللغة نظيرا في صيغتها، فأبى أن يضع لها مثالا على وزنها، وهو (فِعْوِيل)، وحملها أو بعبارة أخرى قاسها على (فِعْلِيت) لوجود النظير في هذا المثال، وهو (عِفْريت)، و(نفريت)[٢]، وأساس ذلك عنده أن القاعدة لا توضع لمثال واحد شاذ، وإنما توضع لأمثلة كثيرة، وإذا وجد مثال شاذ حمل على غيره، ودخل في قياسه[٣].

وقد توسع سيبويه في قياس القواعد الصرفية توسعا كبيرا بلغ حد افتراض الفروض والأمثلة غير المستعملة، ليجري عليها القياس[٤].

وهكذا فإن القياس عند سيبويه هو الأساس في بناء القواعد النحوية والصرفية، ولعلنا نلاحظ أن القياس عنده يعني أمرين:

الأول- يعني اطراد القاعدة على الأغلب الأعم مما نطقت به العرب، فإن خالف شيء هذا الاطراد كان خارجا عن القياس.

الثاني- أنه يعني إلحاق ظاهرة بظاهرة، أو تشبيه ظاهرة بظاهرة، مثل قياس عمل (إنَّ) وأخواتها على الفعل، وقياس عمل (ما) الحجازية على عمل (ليس)...إلى غير ذلك.

وبهذا الحس المرهف وما سنده من ملكات عقلية باهرة رسم سيبويه أصول العربية وصاغ لها قوانينها الإعرابية والصرفية، وفيه يقول ابن جني:

---

(١) المزهر في علوم اللغة للسيوطي ٢/ ٤.

(٢) الكتاب ٤/ ٣١٥، ٣١٦.

(٣) المدارس النحوية ص٨٩، ٩٠.

(٤) انظر: الكتاب ٤/ ٤٠٦، وما بعدها، ٤/ ٤٢٧، وما بعدها.

((ولمّا كان النحويُّون بالعرب لاحقين وعلى سَمْتِهِم آخذين وبألفاظهم متحلّين ولمعانيهم وقُصوُدهم آمّين جاز لصاحب هذا العلم الذي جمع شَعاعه وشرع أوضاعه ورسم أشكاله ورسم أغفاله وخلج أشطانه وبعج أحضانه وزم شوارده وأفاء فوارده أن يرى فيه نحوا مما رأوا ويحذوه على أمثلتهم التي حذَوا، وأن يَعتقد في هذا الموضع نحوا مما اعتقدوا في أمثاله لا سيّما والقياس إليه مُصْغٍ وله قابل وعنه غير متثاقل))(١).

وبعد، فإن سيبويه ما زال ولن يزال رمزا للعربية بأصولها وأساليبها، وكلما ذكر سيبويه ذكرت اللغة العربية، ولذلك فإن اسمه يثير حفيظة الحاقدين على لغتنا، الذين يريدون هدمها والقضاء عليها؛ لأن في حياتها حياة للقرآن الكريم، وفي الحفاظ على نظمها حفاظا على القرآن الكريم، ولذلك سيظل سيبويه غرضا لسهام الأعداء ينفذون من الطعن فيه إلى الطعن في العربية، وما إليها، ولن يستطيع أحد منذ أن كان سيبويه ومنذ أن وضعت قواعد العربية ومرورا بهذه العصور الزاخرة بالمؤلفات العربية والإسلامية أن ينال طرفة عين منه ولا ممن سار على نهجه حتى يرث الله الأرض ومن عليها، فاللغة العربية بأصواتها وصرفها ونحوها كالطود العظيم لا تنال منه عاديات الزمن ولا الرياح العاتية مهما اشتدت، وسوف يرد الله تعالى كيد الكائدين في نحورهم، وعاشت اللغة العربية، وعاش قرآنها، وأهلك الله الظالمين، ((فأمَّا الزَّبَدُ فيَذْهَبُ جفاءً وأمّا ما ينفعُ الناسَ فيَمْكُثُ في الأرضِ كذلك يَضْرِبُ اللهُ الأمثالَ))(٢).

٢-يحي اليزيدي.

هو: أبو محمد يحي بن المبارك بن المغيرة بن عدي، نشأ بالبصرة، وتلقى عن أبي عمرو بن العلاء، وابن أبي إسحاق، والخليل، ويونس وغيرهم، ثم اشتهر فضله فيها، وعرف باللغة والنحو وأخبار الناس، وعرضت فتنة بالبصرة

---

(١) الخصائص ١/ ٢٦٣، ٢٦٤.

(٢) الرعد: ١٧.

اقتضت اختفاءه ثم ظهر بعد ذلك في بغداد عند يزيد بن منصور الحميري، خال المهدي، فأدب أولاده، ونسب إليه، ولقب باليزيدي من هذا الحين، وسرى هذا اللقب في أولاده وأحفاده من بعده، ولم يلبث أن وصله اليزيد بالرشيد، فاختصه بتأديب المأمون كما كان الكسائي يؤدب الأمين، وصار اليزيدي يدرس في مساجد بغداد كما يدرس الكسائي، فتولدت بين الشيخين المنافسة، وتطلع كل منهما لغلب الآخر، فحدثت المناظرات بينهما، وكان اليزيدي مظفرا في أغلبها، وكان اليزيدي مع علمه باللغة والنحو أديبا شاعرا، وله شعر في مدح النحاة البصريين، وهجاء الكوفيين.

وله مؤلفات في متنوع العلوم: منها مختصر في النحو، وقد بورك له في نسله، فكان العلم والأدب والفضل في أبنائه، وحفدته، وكان متعصبا للبصريين، وكان إلى اللغة أميل منه إلى النحو، ولذلك لم يعده كثير من المترجمين من طبقة الخليل وسيبويه والأخفش في النحو، وإن كان قد تأخر موته، حيث توفي سنة ٢٠٢ للهجرة[١].

(١) أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص٥٦، وإنباه الرواة ٤/ ٣١ – ٣٩، ونشأة النحو للشيخ الطنطاوي ص٦٢.

الطبقة الخامسة من نحاة البصرة

ومن أهم أعلام هذه الطبقة الأخفش الأوسط، وقطرب، وفيما يلي نخص كلا منهما بكلمة.

١-الأخفش الأوسط.

وهو: أبو الحسن سعيد بن مسعدة، مولى بني مجاشع بن دارم (بطن من تميم)، وهو أحد الأخافشة الثلاثة المشهورين في النحو، وهم: أبو الخطاب الأخفش الأكبر: شيخ سيبويه، وقد سبق الحديث عنه، والأخفش الصغير: علي بن مهران، وسيأتي الحديث عنه – إن شاء الله تعالى، وهو تلميذ المبرد وثعلب، ولكن أشهر الثلاثة هو الأخفش الأوسط تلميذ سيبويه، ولذلك ينصرف الذهن إليه حينما يذكر في كتب النحو مجردا من الوصف، فإذا قالوا: ذهب الأخفش إلى كذا، فإنهم يعنون الأخفش الأوسط، فإذا أرادوا غيره نعتوه بالأكبر أو الأصغر.

ولد ببلخ، وأقام بالبصرة لطلب العلم، وتلقى مع سيبويه عن معظم شيوخه سوى الخليل، ثم أخذ عن سيبويه على الرغم من كبر سنه عنه، فكان أنحى تلاميذ سيبويه، وهو طريق الناس إلى كتاب سيبويه، حيث لا نعلم أحدا قرأه على سيبويه ولا قرأه عليه سيبويه، ولما مات سيبويه قريء الكتاب على الأخفش، وكان ممن قرأه عليه أبو عمر الجرمي، وأبو عثمان المازني، قال الأخفش: ((جاءنا الكسائي إلى البصرة، فسألني أن أقرأ عليه أو اقرئه (كتاب سيبويه) ففعلت، فوجه إليَّ خمسين دينارا))، وقال عنه ثعلب: ((كان الأخفش أوسع الناس علما، وله كتب كثيرة في النحو والصرف والقوافي))[1].

وبعد مناظرة سيبويه للكسائي وجه سيبويه إلى الأخفش فعرَّفه خبره، ومضى إلى الأهواز، وودعه، ثم ورد الأخفش بغداد، فرأى مسجد الكسائي،

(١) أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص٦٦.

فصلى الغداة خلفه، فلما فرغ الكسائي من صلاته، وقعد وبين يديه الفراء والأحمر وبن سعدان، سلم عليه، وسأله عن مائة مسألة، فأجاب بجوابات خطأه في جميعها، فأراد أصحابه الوثوب عليه، ولكن الكسائي منعهم عنه، ولم يقطعه ذلك من مواصلة حديثه، فلما فرغ قال له الكسائي: بالله أنت أبو الحسن سعيد بن مسعدة، فقال: نعم، فقام الكسائي إليه وعانقه، وأجلسه إلى جواره، ثم قال: لي أولاد أود أن يتأدبوا بك، ويتخرجوا عليك، وتكون معي غير مفارق لي، فأجابه إلى ذلك، فلما اتصل الاجتماع به سأله أن يؤلف له كتابا في معاني القرآن، فألف كتابا في المعاني، فجعله إمامه، وعمل عليه كتابا في المعاني، وعمل الفراء كتابا في ذلك عليهما.

قال المبرد: أحفظ من أخذ عن سيبويه الأخفش، ثم الناشيء، ثم قطرب، كما قال: كان الأخفش أعلم الناس بالكلام، وأحذقهم بالجدل.

ومن مصنفات الأخفش: (الأوسط في النحو)، و(معاني القرآن)، و(المقاييس في النحو)، و(الاشتقاق)، و(المسائل)، و(الكبير)، و(الصغير)، و(العروض)، و(القوافي)، و(الأصوات)، وغير ذلك.

توفي الأخفش سنة مائتين وعشر للهجرة، وقيل مائتين وخمس عشرة، وقيل مائتين وإحدى وعشرين[١].

مذهبه النحوي

يعد الأخفش أكبر نحاة البصرة بعد سيبويه، ولكنه خالف سيبويه في كثير من المسائل الصرفية، يقول الدكتور/ شوقي ضيف: ((وفي رأينا أنه هو الذي فتح أبواب الخلاف عليه، بل هو الذي أعد لتنشأ فيما بعد مدرسة الكوفة، ثم المدارس المتأخرة المختلفة، فإنه كان عالما بلغات العرب، وكان ثاقب الذهن،

(١) بغية الوعاة للسيوطي ١/ ٥٩٠، ٥٩١.

حاد الذكاء، فخالف أستاذه الكبير سيبويه في كثير من المسائل، وحمل ذلك عنه الكوفيون، ومضوا يتسعون فيه، فتكونت مدرستهم))[1].

فنفهم مما ذكره الدكتور شوقي ضيف أن الكوفيين هم الذين تأثروا بآراء الأخفش، فكانت آراؤه التي خالف فيها سيبويه نواة لمدرستهم، على حين يذكر الشيخ الطنطاوي غير ذلك، حيث ربط بين إقامة الأخفش في كنف الكوفيين وخاصة الكسائي، وبين تغير عصبيته للبصريين، فقال: ((وقد تغيرت لذلك عصبية الأخفش حتى وافق الكوفيين كثيرا في آرائهم، فكان أكثر البصريين موافقة للكوفيين))[2].

ويبدو أن رغبة الأخفش في مخالفة أستاذه سيبويه - وهذا أمر طبيعي تقتضيه سنة التطور والتوسع في الآراء - وإقامته في رحاب الكوفيين تضافرا معا على تكوين شخصية الأخفش، فليست مخالفته لسيبويه كافية وحدها لاتباع الكوفيين في كثير من آرائهم؛ إذ خالف سيبويه غيرُه أيضا من البصريين: كالمبرد، ومع ذلك لا نجده منساقا وراء الكوفيين: كالأخفش، فلا شك أنه تأثر بمنهج الكوفيين في الأخذ بالظواهر اللغوية القليلة، والقياس عليها، ولذلك لا نكاد نجد في كتب النحو رأيا خاصا بالكوفيين إلا كان الأخفش معهم، ومن ذلك موافقته الكوفيين في إعراب فعل الأمر، وجزمه بلام مقدرة على أنه مقتطع من المضارع المجزوم بها، قال ابن هشام: ((وزعم الكوفيون وأبو الحسن أن لام الطلب حذفت حذفا مستمرا في نحو: (قم)، و(اقعد)، وأن الأصل: (لتقم)، و(لتقعد)، وحذفت اللام للتخفيف، وتبعها حرف المضارعة))[3].

---

(١) المدارس النحوية ص٩٥.

(٢) نشأة النحو ص٦٤.

(٣) مغني اللبيب ١/ ٢٢٧.

ومن ذلك موافقته إياهم في جواز رفع الوصف فاعلا ظاهرا دون اعتماده على نفي أو استفهام، وكذا الظرف، قال الرضي: ((والأخفش والكوفيون جوزوا رفع الصفة للظاهر على أنه فاعل لها من غير اعتماد على استفهام أو نفي، نحو: (قائم الزيدان)، كما يجيزون في نحو: (في الدار زيد)، أن يعمل الظرف بلا اعتماد))[١].

ومن ذلك أيضا موافقته لهم في جواز زيادة (من) بعد الإيجاب، وقبل المعرفة في مقابل رأي البصريين الذين يشترطون لزيادتها شرطين: أن تقع بعد نفي أو شبهه، وأن تدخل على نكرة، وقد استدل الأخفش والكوفيون على صحة مذهبهم بقوله تعالى: ((يَغْفِرْ لَكُم مِنْ ذُنُوبِكُم))[٢].

وقد أشرنا من قبل إلى أن الأخفش لم يتمثل تأثره بالكوفيين في موافقتهم لكثير من آرائهم، بل تمثل تأثره أيضا بهم في اتباع منهجهم الذي يقتضي القياس على القليل أو النادر أو الشاذ عند البصريين، بل اختط لنفسه قياسا نظريا خاصا خالف فيه الفريقين.

ومما انفرد به من أقيسة: تجويزه وقوع (أنَّ) المفتوحة المشددة بعد (لعل) قياسا لها على (ليت)، قال الزمخشري: ((وقد أجاز الأخفش (لعل أنَّ زيدا قائم)، قاسها على (ليت)))[٣].

ومن ذلك تجويزه رفع الفعل المضارع بعد (حتى) المسبوقة بنفي في نحو قولهم: (ما سرتُ حتى أدخلُها)، على أن يكون أصل الكلام إيجابا، ثم أدخلت أداة النفي على الكلام بأسره، لا على ما قبل (حتى) خاصة، وذلك في مقابل

(١) شرح الكافية ١/ ٢٢٦.
(٢) نوح: ٣، وشرح الكافية ٢/ ١٠٨.
(٣) شرح المفصل للزمخشري ٨/ ٨٦.

رأي الجمهور وهو منع الرفع؛ لعدم تسبب الفعل عما قبل (حتى)؛ إذ لا يتسبب الدخول عن عدم السير[١].

ومن ذلك منعه: (أرمل) من الصرف على الرغم من تأنيثه بالتاء، وذلك قياسا على نحو (أحمر)، قال الأشموني: ((وأجاز الأخفش منعه لجريه مجرى (أحمر)؛ لأنه صفة على وزنه))[٢].

ومن ذلك أيضا قياسه مجيء اسم فعل الأمر من الرباعي على وزن (فعلال)، على حين لم يأت اسم فعل الأمر عند الأكثرين على (فعلال) إلا في لفظين، وهما: (قرقار)، أي: صَوِّت، و(عرعار)، أي: تلاعبوا بالعرعرة، قال الرضي: (((فعلال) أمرا من الرباعي قياس))[٣].

ومما انفرد الأخفش بقياسه: تصغيره (اللاتي)، و(اللائي) على لفظهما، قال الرضي: ((وقد صغرهما الأخفش على لفظهما قياسا لا سماعا، وكان لا يبالي بالقياس في غير المسموع، فقال في تصغير (اللاتي): (اللَّوَيْتا) – بقلب الألف واو كما في الجمع، أي: (اللواتي)، وقال في تصغير (اللائي): (اللوَيئا) – بفتح اللام فيها))[٤]، وبذلك يخالف الأخفش ما قرره سيبويه من استغنائهم في التصغير بجمع (اللَّتيَّا) على (اللَّتيَّات) عن تصغير (اللاتي)، و(اللائي)[٥].

ومما قاسه الأخفش غير معتمد على السماع كسره الميم وصلا في قوله تعالى: ((ألمِ. الله لا إله إلا هو الحيُّ القيُّومُ))[٦]، وذلك على أصل حركة التخلص من التقاء الساكنين، قال الرضي: ((وأجاز الأخفش الكسر أيضا في

(١) راجع مغني اللبيب ١/ ١٢٦.
(٢) شرح الأشموني ٣/ ٢٣٥.
(٣) شرح الكافية ٢/ ٧٦.
(٤) شرح الشافية ١/ ٢٨٨.
(٥) الكتاب ٣/ ٤٨٩.
(٦) آل عمران: ١، ٢.

(ألِم اللهُ) قياسا لا سماعا، كما هو عادته في التجرد بقياساته على كلام العرب الذي أكثره مبني على السماع، وهذا من الأخفش بناء على أن الحركة للساكنين وليست للنقل، وبه قرأ عمرو بن عبيد))[١].

وتجدر الإشارة إلى أن كسر الميم وصلا يقتضي ترقيق لام لفظ الجلالة.

وكما توسع الأخفش في القياس وقدمه على السماع نجده يعنى أيضا بالتعريفات والتعليلات.

فمن تعريفاته قوله في تعريف الاسم: ((الاسم ما جاز فيه (نفعني وضرني)، يعني ما جاز أن يخبر عنه، وإنما أراد التقريب على المبتدئ))[٢].

ولم يكن يقف عند اتباع أستاذه سيبويه في تعليل الظاهرة، كما علل عدم دخول الجر في الأفعال بأن الجر من خصائص المضاف إليه، وأن الأفعال لا يضاف إليها، فلم يقف عند هذا الحد، بل علل ذلك أيضا بأن الأفعال أدلة على غيرها، فالفعل يدل على الفاعل، وعلى الحدث، وعلى الزمن، وعلى المفعول به، والجر لا يدخل على الأدلة، وإنما يدخل على الشيء المدلول عليه، قال الزجاجي شارحا قول الأخفش: ((وأما قوله: ليس الجر في الأفعال، لأنها أدلة، فهو كما ذكرناه أولا من أن الأفعال عبارة عن حركات الفاعلين، فهي أدلة على فاعليها، وفي أبنيتها دليل على الزمان، وفي المتعدي منها دليل على المفعول، وليست الأدلة بالشيء الذي تدل عليه))[٣].

ولما كان الأخفش موافقا للكوفيين في كثير من آرائهم، وفي منهجهم عده الدكتور/ شوقي ضيف المؤسس الحقيقي للمدرسة الكوفية، وأن الكوفيين هم الذين تابعوه في آرائه التي خالف بها سيبويه والخليل، لا لأن إمامهم الكسائي،

---

(١) شرح الشافية ٢/ ٣٦.

(٢) الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص٤٩.

(٣) الإيضاح في علل النحو ص١١٠.

وتلميذه الفراء تتلمذا عليه فحسب، بل أيضا لأنهما تابعاه في كثير من آرائه التي حاول بها نقض طائفة من آراء سيبويه والخليل، وقد مضيا هما وغيرهما من أعلام النحاة في الكوفة يتخذون من آرائه قبسا للاهتداء به فيما نفذوا إليه من آراء أعدت لقيام المدرسة الكوفية[1].

وهكذا نفهم من كلام الدكتور شوقي ضيف أن مدرسة الكوفة نشأت على أسس آراء الأخفش، وقد ذكرنا من قبل أن الشيخ/ محمد الطنطاوي أشار إلى أن الأخفش هو الذي تأثر بالكوفيين نتيجة إقامته في كنف الكسائي، والحق أن مخالفته لأستاذه سيبويه، وأن إقامته في رحاب الكوفيين بالإضافة إلى سعة اطلاعه ومعرفته بلغات العرب، وعقليته التي كانت تنزع إلى الفلسفة والمنطق حيث كان حاذقا في الجدل وعلم الكلام، لأنه معتزلي عوامل تضافرت على تكوين شخصيته النحوية واللغوية، وليس من المعقول أن يكون سببا في نشأة المدرسة الكوفية لمجرد مخالفته لسيبويه والخليل دون أن يكون هناك من العوامل والظروف الفكرية والثقافية واللغوية ما يهيىء المناخ الملائم لتكوين المدرسة الكوفية.

٢-قطرب.

هو: محمد بن المستنير أبو علي المعروف بقطرب النحوي اللغوي، أحد العلماء بالنحو واللغة، وهو بصري المولد والنشأة، وقد أقبل منذ صغره على تعلم النحو واللغة، وقد لزم سيبويه، كما أخذ النحو واللغة عن جماعة من علماء البصرة، ويقال: إن سيبويه هو الذي لقبه قطربا؛ حيث كان يلقاه دائما في وقت السحر، فقال له: ما أنت إلا قطرب ليل، والقطرب دويبة تدب ولا تفتر، وقد نزل ببغداد، وسُمع منه بعض مؤلفاته، وروى عنه محمد بن الجهم السمري، وكان قطرب موثقا فيما يمليه، وحينما نزل قطرب ببغداد ذاع سيطه، فاتخذه الرشيد مؤدبا لولده الأمين، كما قربه منه أبو دُلف العجلي أحد قواد

---

(١) المدارس النحوية ص٩٦.

الرشيد والمأمون النابهين، فاتخذه مؤدبا لأولاده، وظل يعنى بتأديبهم إلى أن توفي سنة مائتين وست للهجرة.

وقد ترك قطرب مصنفات كثيرة في النحو واللغة وغيرهما، منها: (معاني القرآن)، و(الاشتقاق)، وكتاب (القوافي)، وكتاب (النوادر)، وكتاب (الأزمنة)، وكتاب (المثلث)، وكتاب (الفرق)، وكتاب (الأصوات)، وكتاب (الصفات)، وكتاب (العلل في النحو)، وكتاب (الأضداد)، وكتاب (خلق الفرس)، وكتاب (خلق الإنسان)، وكتاب (غريب الحديث)، وكتاب (الهمز)، وكتاب (فَعَل وأفعَل)، و(الرد على الملحدين في متشابه القرآن)[1].

مذهبه النحوي

ويعد منهج قطرب في دراسة النحو واللغة امتدادا لمنهج البصريين بوجه عام، ومنهج أستاذه سيبويه بوجه خاص، من حيث موقفه من السماع والقياس والعلل، غير أن لقطرب آراء خاصة عرف بها في تاريخ النحو العربي، وهذا أمر طبعي تقتضيه سنة التطور؛ إذ ليس من الضروري أن يتفق التلميذ مع أستاذه في كل شيء، وإن اتفق معه في الخطوط العريضة للمنهج والدراسة.

وقد أوردت كتب النحو آراء منسوبة إلى قطرب خالف فيها جمهور النحاة، منها تعليليه لظاهرة الإعراب في الكلام، فقد علل النحاة ظاهرة الإعراب ببيان الفرق بين المعاني، أما هو فقال: ((لم يعرب الكلام للدلالة على المعاني، والفرق بين بعضها وبعض؛ لأنا نجد في كلامهم أسماء متفقة في الإعراب مختلفة المعاني، وأسماء مختلفة الإعراب متفقة المعاني، فمما اتفق إعرابه واختلف معناه قولك: (إنَّ زيدا أخوك)، و(لعل زيدا أخوك)، و(كأن زيدا أخوك)، اتفق إعرابه واختلف معناه، ومما اختلف إعرابه واتفق معناه قولك: (ما زيد قائما)، و(ما زيد قائم)، يعني أن الأول في لغة الحجازيين، وأن الثاني في

---

(١) إنباه الرواة ٣/ ٢١٩، ٢٢٠، وبغية الوعاة ١/ ٢٤٢، والمدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص١٠٨.

لغة بني تميم، فقد اختلف الإعراب فيهما، ولم يختلفا في المعنى، ومثله: (ما رأيته منذ يومين)، و(منذ يومان)، و(لا مالَ عندك)، و(لا مالٌ عندك)، و(ما في الدار أحد إلا زيد)، و(ما في الدار أحد إلا زيدا)، ومثله: (إنَّ القومَ كلَّهم ذاهبون)، و(إنَّ القومَ كلُّهم ذاهبون)، ومثله قوله تعالى: ((قُلْ إِنَّ الأَمْرَ كُلَّهُ لِلهِ))[1]، و ((إِنَّ الأَمْرَ كُلُّهُ لِلهِ)) وقد قرىء بالوجهين، ومثله: (ليس زيد بجبان ولا بخيل)، و (ولا بخيلا)، ومثل هذا كثير جدا، وقال: فلو كان الإعراب للفرق بين المعاني لوجب أن يكون لكل معنى إعراب يدل عليه لا يزول إلا بزواله، ثم يفسر قطرب ظاهرة الإعراب عند العرب بقوله: وإنما أعربت العرب كلامها؛ لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضا لكان الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقبا للإسكان، ليعتدل الكلام، ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن، أو متحركين وساكن، فلم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة، ولا في حشو بيت، ولا بين أربعة أحرف متحركة؛ لأنهم في اجتماع الساكنين يبطئون، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون، فتذهب المهلة في كلامهم، فجعلوا الحركة عقب الإسكان، فإن قيل له: فهلا لزموا حركة واحدة لأنها مجزئة لهم إذا كان الغرض هو حركة تعتقب سكونا، فقال: لو فعلوا ذلك لضيقوا على أنفسهم فأرادوا الاتساع في الحركات، وألا يحظروا على المتكلم الكلام إلا بحركة واحدة[2].

فاختلاف الحركة في أواخر الكلم لا يدل عنده على اختلاف مواقع الكلمة الإعرابية في إطار الجملة، وإنما هو توسع منهم في الكلام تفاديا لإسكان أواخر الكلمات كلها، ولسنا بصدد مناقشة قطرب فيما ذهب إليه، فذلك أمر يحتاج إلى بحوث خاصة، وقد اعتمد بعض الدارسين المحدثين

.

(١) آل عمران: ١٥٤.

(٢) الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص٧٠، ٧١.

على مذهب قطرب هذا في الإعراب، واتخذوه ذريعة للتقليل من شأن الإعراب وأهميته.

وكما أنه علل لاختلاف حركات الإعراب بالاتساع في الكلام علل أيضا ظاهرة الترادف في اللغة بالاتساع، فقال: ((إنما أوقعت العرب اللفظين على المعنى الواحد؛ ليدلوا على اتساعهم في كلامهم، كما زاحفوا في أجزاء الشعر، ليدلوا على أن الكلام واسع عندهم))[(١)].

ومن آرائه التي خالف فيها الجمهور ذهابه إلى أن حركات الإعراب هي نفسها حركات البناء، وأن الخلاف لفظي؛ لأنه عائد إلى التسمية فقط، فهو يسوي بين ألقاب الإعراب، وهي الرفع والنصب والجر والجزم، وبين علامات البناء، وهي الضم والفتح، والكسر، والسكون، فالمرفوع عنده مضموم، والمضموم مرفوع دون تفرقة بين المصطلحات[(٢)].

ومن ذلك أيضا أنه كان يرى أن المثنى وجمع المذكر السالم يعربان بالحروف نفسها، لا بالحركات المقدرة فيما قبل هذه الحروف، خلافا للأخفش، ولا بالحركات المقدرة في هذه الحروف خلافا لسيبويه والخليل[(٣)].

ومن ذلك أيضا أنه كان يرى أن الواو العاطفة تفيد الترتيب[(٤)]، وكان يرى أيضا أن (إنْ) في قوله تعالى: ((فَذَكِّرْ إِنْ نَفَعَتِ الذِّكرى))[(٥)] بمعنى (قد)[(٦)].

---

(١) المزهر في اللغة للسيوطي ١/ ٤٠٠.

(٢) راجع الهمع ١/ ٢٠.

(٣) الهمع ١/ ٤٧.

(٤) الهمع ٢/ ١٢٩.

(٥) الأعلى: ٩.

(٦) انظر: المغني ١/ ٢٦.

وكان يرى أن (لا) في قوله تعالى: ((لا جَرمَ أنَّ لهم النارَّ))[١]، رد لما قبلها، أي: ليس الأمر كما وصفوا، وأن (جَرَمَ) فعل بمعنى (وجب)، وما بعده فاعل له[٢].

وهكذا نجد كتب النحو تنسب إلى قطرب كثيرا من الآراء النحوية والصرفية التي يتميز بها.

الطبقة السادسة من نحاة البصرة

وبعد هذه الطبقة التي كان الأخفش وقطرب أشهر نحاتها نشأت طبقة من نحاة البصرة يمثلها أبو عمر الجرمي، وأبو عثمان المازني، وإليهما انتهى علم النحو في زمانهما، وفي عصرهما التوزي والزيادي، والرياشي، وأبو حاتم السجستاني[٣]، ولكن سنخص هنا كلا من أبي عمر الجرمي وأبي عثمان المازني بكلمة.

١-أبو عمر الجرمي.

هو: أبو عمر صالح بن إسحاق مولى بني جرم من قبائل اليمن، نشأ بالبصرة، وتعلم على شيوخها النحو واللغة، وسمع من يونس والأخفش الأوسط، ولم يلق سيبويه، وعاصره أبو عثمان المازني، وإليهما انتهت الرياسة في علم النحو، ولهما الفضل في إظهار كتاب سيبويه، حيث قرآه على الأخفش، قال المبرد: كان أبو عمر الجرمي أغوص على الاستخراج من المازني، وكان المازني أحدَّ منه، وإن كان الجرمي قد أخذ النحو عن الأخفش وقرأ عليه كتاب سيبويه، فإنه أخذ اللغة عن أبي عبيدة، وأبي زيد، والأصمعي، وطبقتهم.

(١) النحل: ٦٢.
(٢) انظر: المغني ١/ ٢٣٨.
(٣) أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص٨٣.

وقد روى الحديث عن محدثي البصرة، وكان الجرمي ذا دين وأخا ورع[١]، وكان فقيها عالما بالنحو واللغة ديِّنا ورعا حسن المذهب صحيح الاعتقاد.

وقدم الجرمي بغداد وناظر الفراء، وإليهما انتهى علم النحو في زمانهما، وله من التصانيف: (التنبيه)، وكتاب (السير)، وكتاب (الأبنية)، وكتاب (العروض)، ومختصر في النحو، و(غريب سيبويه)، وغير ذلك.

توفي الجرمي سنة مائتين وخمس وعشرين للهجرة[٢].

وكان الجرمي كثير المناظرة للنحاة واللغويين حتى إنهم لقبوه بالنباح لارتفاع صوته عند المناظرة، فقد روى أنه اجتمع بالأصمعي، فقال له الأصمعي: يا أبا عمر كيف تنشد قول الشاعر:

قد كُنَّ يخبأن الوجوه تسترا ... فاليوم حين بَدَيْنَ للنظار

أو (بدأن)، فقال الجرمي: بل (بدأن)، فقال الأصمعي: أخطأت فإنما هو: (بَدَوْن)، أي: برزن، وظهرن، فقال له الجرمي: يا أبا سعيد، كيف تصغر (مختارا)، فقال الأصمعي: مخيتير، فقال له الجرمي: اخطأت، إنما هو (مُخَيْر)؛ لأن التاء فيه زائدة.

ولما اجتمع الجرمي وأبو زكريا الفراء في بغداد حدثت بينهما مناظرة قوية حول عامل الرفع في المبتدأ.

فقال الفراء للجرمي: أخبرني عن قولهم: (زيد منطلق): لِمَ رفعوا (زيد)، فقال له الجرمي: بالابتداء، فقال له الفراء: وما معنى الابتداء، فقال الجرمي: تعريته عن العوامل اللفظية، فقال الفراء: أظهره، فقال: لا يظهر، يريد أنه عامل معنوي، فقال الفراء: فمثِّله، قال الجرمي: لا يتمثل، فقال الفراء: ما رأيت

---

(١) أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص٤٣، ونشأة النحو للطنطاوي ص٦٦.

(٢) إنباه الرواة ٢/ ٨١، ٨٢.بغية الوعاة ٢/ ٨، ٩، والأعلام للزركلي ٣/ ١٨٩.

كاليوم عاملا لا يظهر ولا يتمثل، فقال الجرمي: أخبرني عن قولهم: (زيد ضربته)، بِمَ رفعتم (زيد)؟ قال الفراء: بالهاء العائدة على زيد؛ لأن الخبر عنده إذا لم يكن اسما رفع المبتدأ الضمير المتصل بالفعل، فقال الجرمي: الهاء اسم، فكيف يرفع الاسم؟ فقال الفراء: نحن لا نبالي من هذا، فإنا نجعل كل واحد من المبتدأ والخبر عاملا في صاحبه في نحو: (زيد منطلق)، فقال له الجرمي: يجوز أن يكون كذلك في: (زيد منطلق)؛ لأن كل واحد من الاسمين مرفوع في نفسه، فجاز أن يرفع الآخر، وأما الهاء في (ضربته) فهي في محل نصب، فكيف ترفع الاسم؟ يريد أن فاقد الشيء لا يعطيه لغيره، فقال الفراء: لم نرفعه به وإنما رفعناه بالعائد، أي: الضمير بصفته عائدا عليه لا بصفته منصوبا، فقال له الجرمي: وما العائد؟ فقال الفراء: معنى، فقال الجرمي: أظهره، فقال: لا يظهر، فقال له: مثله، فقال: لا يتمثل، فقال له الجرمي: لقد وقعتَ فيما فررت منه، وبذلك أسكته))[1].

وحينئذ يكون الفراء قد انتهى إلى ما انتهى إليه الجرمي من أن العامل في المبتدأ عامل معنوي بفضل قوة الحجة عند الجرمي.

مذهبه النحوي

وإن كان أبو عمر الجرمي يدور في فلك المدرسة البصرية من حيث المنهج فإن له في كتب النحو آراء كثيرة تدل على تميز مذهبه، وعمق فكره، ومن ذلك ذهابه إلى أن الإعراب في المثنى وجمع المذكر السالم معنوي لا لفظي، فهما يعربان ببقاء الألف والواو رفعا، وانقلابهما نصبا وجرا، وهو بذلك مخالف للخليل وسيبويه اللذين يذهبان إلى أن المثنى والجمع يعربان بحركات مقدرة على الحروف، ومخالف للأخفش القائل بأن الحروف فيهما دوال على الإعراب، وليست هي الإعراب[2].

---

(١) نزهة الألباء ص١٤٥، والمدارس النحوية ص١١٢، ١١٣.

(٢) الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص١٤١، والهمع ١/ ٤٨.

وذهب المذهب نفسه في إعراب الأسماء الخمسة، حيث رأى أنها تعرب بالتغيير، أي: ببقاء الواو رفعا، وانقلابها ألفا في حالة النصب، وياء في حالة الجر[(١)].

وكان الجرمي يرى أن المفرد مع (لا) التي لنفي الجنس معرب لا مبني، وحذف التنوين تخفيفا لا بناء، خلافا لسيبويه القائل ببنائه[(٢)].

وكان الجرمي يشترط في المفعول له أن يكون نكرة، وإذا جاء مضافا كانت الإضافة على نية الانفصال، فتقدير (ادخاره) من قول الشاعر: (وأغفرُ عوراءَ الكريمِ ادخارَه): (ادخارا له)، وإذا كان مقترنا بـ (أل) كانت زائدة، فتقدير: (الجبن) من قول الشاعر: (لا أقعدُ الجبنَ عن الهيجاءِ): (جبنا)[(٣)].

وكان الجرمي ينكر دلالة الفاء على الترتيب في الأماكن والمطر، مستدلا على عدم دلالتها على الترتيب في الأماكن بقول امرئ القيس:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسَقْطِ اللِّوى بين الدَّخولِ فَحَوْمَلِ

واستدل على عدم دلالتها على الترتيب في المطر بقولهم: (مُطرنا فكان كذا وكذا) – وإن كان وقوع المطر فيهما في وقت واحد[(٤)].

وكان يرى موافقا للكسائي وأصحابه أن الفعل المضارع بعد (أو) الواقعة موقع (إلى أنْ)، أو (إلا أنَّ) ليس منصوبا بـ (أنْ) مضمرة كما ذهب سيبويه، وإنما هو منصوب بـ (أو) نفسها[(٥)].

---

(١) الهمع ١/ ٣٩.
(٢) الهمع ١/ ١٤٦.
(٣) أسرار العربية لابن الأنباري ص١٨٨، والهمع ١/ ١٩٥، والمدارس النحوية ص١١٤.
(٤) الهمع ٢/ ١٣١.
(٥) الهمع ٢/ ٢١٠.

ويرى الرأي نفسه في الفعل المضارع الواقع بعد واو المعية، وفاء السببية في جواب النفي والطلب، حيث يذهب إلى أنه منصوب بالواو نفسها، وبالفاء نفسها؛ لأنهما خرجتا عن باب العطف خلافا لسيبويه وجمهور البصريين، فهو منصوب عندهم بـ (أنْ) مضمرة[١].

ومنع الجرمي التنازع في الأفعال المتعدية إلى اثنين أو ثلاثة، وخصه في المتعدي إلى واحد؛ إذ لم يسمع عن العرب في ذوات الثلاثة، وباب التنازع خارج عن القياس، فيقتصر فيه على المسموع[٢].

ونلاحظ أن آراء الجرمي النحوية تتجه إلى السهولة واليسر، وعدم التعقيد، والبعد عما يستلزم التقدير والتأويل، فإن في ذلك تكلفا وإيغالا في تمرينات لا تفيد في تعلم العربية، وإن كان النحاة لم يستمعوا إلى رأيه فقد مضوا يطبقون الباب في ظن وأخواتها، وأعلم وأخواتها، مما كان سببا في أن يحمل عليهم ابن مضاء في كتابه: (الرد على النحاة) حملة شعواء[٣].

ولم تنقل كتب النحو والصرف عن الجرمي آراء نحوية فقط، بل تناقلت عنه بعض الآراء الصرفية التي خالف فيها جمهور البصريين، ومن ذلك رأيه في أن التاء في (كلتا) زائدة، وليست أصلية كما ذهب سيبويه، ومن تبعه من البصريين، وعليه يكون وزنها عند الجرمي: (فِعْتَل)، على حين وزنها عند البصريين: (فِعْلَى)، قال ابن جني: ((وأما قول أبي عمر: إن التاء في (كلتا) زائدة، وإن مثال الكلمة بها (فِعْتَل) فمردود عند أصحابنا؛ لما قد ذكر في معناه من قولهم: إن التاء لا تزاد حشوًا إلا في (افتعل) وما تصرف منه، ولا تزاد لغير ذلك))[٤].

---

(١) الإنصاف ٢/ ٥٥٤ – ٥٥٧، المسألتان رقم: ٧٥، ٧٦.

(٢) الهمع ١/ ١١١.

(٣) المدارس النحوية ص١١٤.

(٤) الخصائص ١/ ١٨٠.

ومن ذلك رأيه في أن كلمة (اطمأن) ليست مقلوبة عن (طمأن) كما ذهب سيبويه، وإنما كلمة (طأمن) هي المقلوبة عن (اطمأن)[١].

إلى غير ذلك من الآراء النحوية والصرفية التي تدل على دقة نظره، وعمق فكره، وسعة اطلاعه.

٢-أبو عثمان المازني

هو: بكر بن محمد، من بني مازن شيبان بن ذهل بن ثعلبة بن عكابة بن صعب بن علي بن بكر بن وائل.

وهو من أهل البصرة، روى عن أبي عبيدة، والأصمعي، وأبي زيد الأنصاري، ومحبوب بن الحسن، إذ كان عثمان المازني مع علمه بالنحو متسعا في الرواية، وقد أكب منذ صباه على حلقات النحاة واللغويين البصريين، كما أكب على حلقات المتكلمين، ولزم الأخفش، وأخذ عنه كتاب سيبويه، وبعد وفاة الأخفش والجرمي أصبح المازني علم البصرة المفرد في النحو والتصريف، وقد روى عنه الفضل بن محمد اليزيدي، والمبرد، وعبد الله بن سعد الوراق.

وورد بغداد فروى عنه أهلها، وروى عنهم، منهم الحارث بن أبي أسامة، ومحمد بن جهم السمري، وموسى بن سهل، وكان ذلك في عهد المعتصم، ثم عاد إلى موطنه البصرة.

قال عنه القاضي بكار بن قتيبة: ما رأيت نحويا قط يشبه الفقهاء إلا حِبَّان بن هلال، والمازني، يعني أبا عثمان، وقرأ القرآن على يعقوب بن إسحاق الحضرمي، وكان على صلة بالخليفة الواثق، ويروى أن جارية غنت الواثق:

أظليمُ إنَّ مصابَكم رجلًا ... أهدى السلامَ تحيةً ظُلْمُ

(١) الخصائص ٢/ ٧٦.

فرد بعض الناس عليها نصب (رجلًا) وظن أنه خبر (إنَّ)، وإنما هو مفعول المصدر، و(مصابكم) في معنى (إصابتكم)، و(ظلم) خبر (إنّ)، فقالت: لا أقبل هذا أو لا أغيره، وقد قرأته كذي على أعلم الناس بالبصرة أبي عثمان المازني، فتقدم بإحضاره.

وكان التوزي عند الواثق، وكان التوزي حينما يقرأ البيت يرفع كلمة (رجل) على أنه خبر (إنَّ)، فلما حضر المازني، قال للتوزي: كيف تقول: (إنَّ ضربَكَ زيدا ظلمٌ)، فقال التوزي: حسبي، وفهم، فأدرك أن (رجلا) منصوب على أنه مفعول به للمصدر الميمي: (مصابكم)؛ لأنه بمعنى (إصابتكم)، وهنا ظهرت براعة أبي عثمان المازني، وتفوقه، ثم انصرف المازني إلى البصرة، وكتب الواثق إلى عاملها أن يرسم له مائة دينار كل شهر، واتصلت أسباب المازني بعد الواثق بالمتوكل، ونال جوائزه، وطلب إليه المتوكل أن يتناقش مع ابن السكيت في مسألة نحوية، فسأله المازني: ما وزن (نكتل) الواردة في سورة يوسف: ((فَأَرْسِلْ مَعَنَا أخانا نَكْتَل))[1]، فأجاب ابن السكيت متسرعا: وزنها (نفعل)، فقال المازني: اتئد وانظر، فقال ابن السكيت بعد تفكير: وزنها (نفتعل)، فقال المازني: (نكتل) أربعة أحرف، و(نفتعل) خمسة أحرف، فكيف تقدر الرباعي بالخماسي، فبهت ابن السكيت، فقال المتوكل: فما تقول يا مازني، قال: وزنها في الأصل: (نفتعل)؛ لأنها (نكتيل)، فلما تحرك حرف العلة، وهو الياء، وانفتح ما قبلها قلبت ألفا، فصارت (نكتال)، ولما دخل الجازم صارت (نكتل)، فقال المتوكل: هذا هو الحق، وانخذل ابن السكيت، ووجم، وظهر ذلك عليه، وهذا يدل على براعته في علم التصريف، ويجمع القدماء على أنه كان أعظم النحاة في عصره.

وقد عاش يدرس لطلابه كتاب سيبويه، وصنف حوله تعليقات وشروحا فيها تفاسير كتاب سيبويه، والديباج في جوامع كتاب سيبويه، وألف في عللْ النحو كتابا، وخص التصريف بكتاب شرحه ابن جني سماه (المنصف)، وقد

---

(١) يوسف: ٦٣.

طبع بالقاهرة، ومن مصنفاته كتاب (ما يلحن فيه العامة)، وكتاب (الألف واللام)، وكتاب (العروض)، وكتاب (القوافي).

وكان المازني فطنا ذكيا، ومناظرا ألمعيا، عقد له الواثق والمتوكل مناظرات بينه وبين علماء عصره ظهر فيها فضله، ورجاحة عقله، وقوة ذهنه، وملكاته، مما جعله يفحم مناظريه دائما بالحجج القاطعة، ويقال: إن الواثق جمع بينه وبين جماعة من نحاة الكوفة، فبادرهم سائلا: ما تقولون في قوله تعالى: ((وَمَا كانت أُمُّكِ بَغِيًّا))[1]، لِمَ لم يقل: (بغية)، وهي صفة لمؤنث، فأجابوا إجابات غير مرضية، ولما عجزوا عن الإجابة، قال: لو كانت (بغي) على تقدير (فعيل) بمعنى (فاعلة) للحقتها الهاء، مثل: (كريمة)، و(ظريفة)، ولو كانت بمعنى (مفعولة) منعت الهاء، مثل: (امرأة قتيل)، و(كف خضيب)، غير أن (بغي) ليست على وزن (فعيل)، وإنما هي على وزن (فعول)، والهاء لا تلحقه إذا كان وصفا لمؤنث، مثل: (امرأة شكور)، وأصل (بغي): (بَغُوي)، قلبت الواو ياء، وأدغمت في الياء، فصارت ياء ثقيلة، مثل: (سيِّد)، و(ميِّت).

وتوفي المازني بالبصرة سنة مائتين وتسع وأربعين للهجرة، وقيل: مائتين وست وثلاثين، وقد رجح الدكتور شوقي ضيف أن تكون وفاته في سنة مائتين وتسع وأربعين[2].

مذهبه النحوي

ولم يخرج المازني عن منهج مدرسته في دراسة النحو واللغة، وله آراء نحوية تناقلتها كتب النحو تدل على براعته وسعة اطلاعه، وقوة حجته، ودقة ملاحظته، وسداد نظره، ومن ذلك موافقته للأخفش على أن الواو في نحو:

---

(١) مريم: ٢٨.

(٢) أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص٨٥ – ٩٥، وإنباه الرواة ١/ ٢٨١ – ٢٩١، والمدارس النحوية ص١١٦.

(الرجال قاموا) ليست ضميرا، وحينئذ ليست هي الفاعل، وإنما هي حرف يدل على الجمع، والفاعل مستتر[١].

كذلك رأى الرأي نفسه في ألف الاثنين، في نحو قولهم: (اللذيان قاما)، فالألف عنده ليست اسما وليست ضميرا، وإنما هي حرف، والفاعل مستتر[٢].

كما يرى أيضا موافقا الأخفش وتبعهما المبرد أن الألف والواو والياء في المثنى وجمع المذكر حروف دليل إعراب، وليست بإعراب، ولا حروف إعراب[٣].

وكان المازني والجرمي وتبعهما المبرد وابن مالك يجيزون تقديم التمييز على فعله بشرط أن يكون متصرفا؛ لوروده في قول الشاعر: (وما كان نفسًا بالفراقِ تَطيبُ[٤]).

وكان المازني ينكر النكرة غير المقصودة في النداء، مثل قول الأعمى: (يا رجلا خذ بيدي)، ويرى أن ما جاء منونا منها إنما هو للضرورة[٥].

وكان المازني يجيز نصب تابع (أي) في النداء، في نحو قولهم: (يا أيها الإنسانَ)، وذلك حملا على موضع (أي)[٦]، وهو بذلك مخالف لرأي الجمهور وسيبويه؛ إذ لا يجيزون إلا الرفع، وكان يرى أن أسماء الأفعال مثل: (هيهات)،

---

(١) المغني ٢/ ٣٦٥.

(٢) المغني ٢/ ٣٧٠.

(٣) الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص١٣٠.

(٤) الهمع ١/ ٢٥٢.

(٥) الهمع ١/ ١٧٣.

(٦) الهمع ١/ ١٧٥.

و(شتان) في محل نصب بأفعال مضمرة خلافا للجمهور القائلين بأنها لا محل لها من الإعراب[١].

وكان يذهب إلى وجوب بناء جمع المؤنث السالم الواقع اسما لـ (لا) النافية للجنس على الفتح[٢].

وكان يرى أن الأسماء الستة معربة بالحركات التي قبل الحروف، والحروف إشباع لهذه الحركات، فكلمة (أبوه) في نحو قولهم: (حضر أبوه) مرفوعة بالضمة الظاهرة، والواو إشباع، وكلمة (أباه) في نحو قولهم: (أكرمت أباه) منصوبة بالفتحة الظاهرة، والألف إشباع لها، وكلمة (أبيه) في نحو قولهم: (مررت بأبيه) مجرورة بالكسرة الظاهرة، والياء إشباع لها[٣].

وكان يرى أن جزم الفعل المضارع ليس إعرابا، وإنما هو قطع الإعراب؛ لأن الفعل المضارع عنده وعند جميع البصريين إنما يعرب إذا وقع موقع اسم، فـ (مررت برجلٍ يقوم) تقديره: (مررت برجل قائم)، وكذلك: (محمد ينطلق) تقديره: (محمد منطلق)، فإذا قلت: (زيد لم يقم) فقد وقع الفعل موقعا لا يقع فيه الاسم، فرجع إلى أصله، وهو البناء[٤].

وكان يذهب موافقا الخليل إلى أن الياء والكاف والهاء في (إياي)، و(إياك)، و(إياه) ليست حروفا لواحق تبين حال الضمير كما ذهب إلى ذلك سيبويه، وإنما هي أسماء مضمرة أضيف إليها الضمير الذي هو (إيا)[٥].

---

(١) الهمع ١/ ١٧.
(٢) الهمع ١/ ١٤٦.
(٣) الهمع ١/ ٣٨.
(٤) الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص٩٤.
(٥) الهمع ١/ ٦١.

وكان المازني يرى أن (أل) الداخلة على الوصف الصريح في نحو قولهم: (قد أفلح المتقي ربَّه) ليست اسم موصول كما ذهب الجمهور، وليست حرف تعريف كما ذهب الأخفش، وإنما هي موصول حرفي، وقد رد رأيه بأنها لا تؤول بمصدر[١].

وإذا كانت جهود المازني في علم النحو كبيرة احتل بها الصدارة في عصره، فإن جهوده الصرفية فاقت ذلك بكثير، حيث إنه أول من جمع مسائل الصرف، ونظمها، وعالجها معالجة علمية دقيقة في كتاب استقل بهذا العلم سماه: (التصريف)، وشرحه ابن جني في كتاب سماه: (المنصف)، يقول الدكتور: شوقي ضيف عن كتاب المازني (التصريف): ((وهو كتاب نفيس جمع فيه موضوعات التصريف المتناثرة في كتاب سيبويه، ونظمها لأول مرة، وصاغها صياغة علمية متقنة إلى أبعد حدود الإتقان))[٢]، ويرى الدكتور شوقي ضيف أنه هو الذي فتح باب التمارين غير العملية في الصرف على مصاريعه: كأن يقال ابنِ من (ضَرَبَ) على مثال: (جعفر)، فيقال: (ضَرْبَب)، أو ابن منها على مثال: (قِمَطْر)، فيقال: (ضِرَبّ)، أو ابن منها على مثال: (سَفَرْجَل)، فيقال: (ضَرَبَّب)[٣].

وكان المازني ممن يدفعهم تشبثهم بالقياس إلى رد ما لا يطرد من لغة العرب، بل إلى رد بعض القراءات السبعية، فقد رد قراءة نافع بهمز (معايش) في قوله تعالى: (**(وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُم في الأرْضِ وجَعَلْنَا لَكُم فيها مَعَايش قليلا ما تشكرون)**)[٤]، والقياس أن لا تهمز؛ لأنها أصلية، والذي يهمز المدة الزائدة في المفرد مثل: (رسالة ورسائل)، و(صحيفة وصحائف)، و(عجوز وعجائز)، يقول: ((فأما قراءة مَنْ قرأ من أهل المدينة (معائش) بالهمزة فهي خطأ، فلا

(١) الهمع ١/ ٨٤.

(٢) المدارس النحوية ص١١٨.

(٣) المنصف ١/ ١٧٣، ١٧٥، وراجع المدارس النحوية ص١١٩.

(٤) الأعراف: ١٠.

يلتفت إليها، وإنما أخذت عن نافع بن أبي نعيم، ولم يكن يدري ما العربية، وله أحرف يقرؤها لحنا نحوا من هذا))[(١)].

وقد أودع المازني في كتابه: (التصريف) كثيرا من الآراء الصرفية والتي خالف بها سيبويه، وأستاذه الخليل، ومن ذلك أنه كان يذهب إلى أن (خطايا) - وهو جمع (خطيئة) - أصله: (خطائئ) على وزن (فعائل) - بقلب حرف المد الزائد في المفرد همزة، ثم قلبت الهمزة المتطرفة - وهي لام الكلمة - ياء، فصار: (خطائي)، ثم فتحت الهمزة تخفيفا، فصار (خطاءَي)، فتحركت الياء وانفتح ما قبلها، فصارت ألفا، فصار: (خطاءا)، ثم قلبت الهمزة ياء، فصار (خطايا)، وهو بذلك مخالف للخليل، والذي كان يرى أن بالجمع قلبا مكانيا، حيث قدمت اللام - وهي الهمزة - على الياء، فالجمع: (خطائي) على وزن (فعالي)، ثم فتحت الهمزة وقلبت الياء ألفا، وقلبت الهمزة ياء[(٢)].

وكان سيبويه يرى أن المحذوف من الكلمة لا يرد عند تصغيرها، فتصغر كلمة (هار) - وهو البئر - على (هوير)، وتصغير (يضع) اسما لرجل: (يُضَيْع)، أما المازني فيرى أن المحذوف يرد عند التصغير، فيقول: (هويئر)؛ لأن أصله: (هائر)، و(يويضع)، لأن أصله (يوضع)[(٣)].

إلى غير ذلك من الآراء الصرفية المبثوثة في كتابه (التصريف)، وفي كتب النحو والصرف واللغة التي تدل على براعته في هذا العلم، وسعة اطلاعه على لغات العرب، وشدة تمسكه بالقياس، وهو الذي نظم قواعده ومسائله، وفصله بعد أن كان مخلوطا بمسائل النحو في كتاب سيبويه، وأقامه علما مستقلا بأبنيته، ويسرها للباحثين من بعده أمثال أبي علي الفارسي، وابن جني، وكأنما

(١) المنصف ١/ ٣٠٧.
(٢) المنصف ٢/ ٥٤، ٥٧.
(٣) الخصائص ٣/ ٥٠.

سخرت له اللغة ليتمم صنيع الخليل وسيبويه في صياغة قواعد التصريف صياغة تبنى على الضبط الدقيق وسلامة التطبيق[١].

الطبقة السابعة من نحاة البصرة

وعلى رأس هذه الطبقة: أبو العباس محمد بن يزيد الأزدي الثمالي المعروف بالمبرد، قال أبو سعيد السيرافي: «انتهى علم النحو بعد طبقة الجرمي والمازني إلى أبي العباس المبرد»[٢].

أخذ النحو عن الجرمي والمازني وغيرهما، إلا أن أخذه عن المازني كان أكثر من أخذه عن الجرمي، ويقال: إنه بدأ بقراءة كتاب سيبويه وختمه على المازني، قال عنه إسماعيل بن إسحاق القاضي – وهو أقدم مولدا منه: ما رأى محمد بن يزيد مثل نفسه، وقال عنه أبو بكر بن مجاهد: ما رأيت أحسن جوابا منه في معاني القرآن فيما ليس فيه قول لمتقدم، وقال عنه نفطويه: ما رأيت أحفظ للأخبار بغير أسانيد منه، وكان مولده في سنة عشر ومائتين للهجرة[٣].

والذي لقبه بالمبرد هو أبو عثمان المازني، وذلك حينما صنف كتابه: (الألف واللام) سأل المبردَ عن دقيقه وغويصه، فأجابه بأحسن جواب، فقال له: قم فأنت المبرِّد – بكسر الراء، أي: المثبت للحق، وكان الكوفيون يقولون: المبرَّد، وذلك حطًّا من شأنه، وقد انتقل المبرد إلى (سُرَّ من رأى) سنة مائتين وست وأربعين للهجرة؛ تلبية لاستدعاء المتوكل ووزيره: الفتح بن خاقان له، ليفتي الفتوى الصحيحة في بعض المسائل اللغوية والنحوية، وكانا يبذلان له العطاء، وبعد وفاتهما سنة مائتين وسبع وأربعين للهجرة كتب محمد بن عبد الله بن طاهر صاحب شرطة بغداد يحث في إشخاصه إليه، فقدم إلى بغداد، وأجرى عليه محمد بن طاهر راتبا، فلما توفي تابع أخوه: عبيد الله - الذي

---

(١) المدارس النحوية ص١٢٢.

(٢) أخبار النحويين البصريين ص١٠٥.

(٣) أخبار النحويين البصريين ص١٠٥.

خلفه على شرطة بغداد - إجراء الرواتب عليه، وقد ظل يحاضر الطلاب ببغداد في النحو واللغة، وفيها اصطدم بثعلب زعيم مدرسة الكوفة لعصره، وكثرت بينهما المناظرات، وكان التفوق فيها حليف المبرد؛ لقدرته على الجدل، وقوة حجته، وحسن بيانه، مما جعل كثيرين من تلاميذ ثعلب يتحولون إلى حلقته، وما زال مقصد الطلاب في بغداد حتى وفاته.

ويعد المؤرخون للنحو المبرد آخر أئمة المدرسة البصرية، وله تصانيف كثيرة في اللغة والأدب والنحو، والأخبار، منها: (الكامل)، و(الفاضل)، و(المقتضب)، و(نسب قحطان وعدنان)، و(ما اتفق لفظه واختلف معناه في القرآن المجيد)، وهذه المصنفات مطبوعة، وذكرت له التراجم مصنفات أخرى لم تصل إلينا، منها: كتاب (الاشتقاق)، و(معاني القرآن)، وكتاب (التصريف)، و(المدخل إلى سيبويه)، وكتاب (شرح شواهد سيبويه)، و(معنى كتاب الأوسط للأخفش)، و(إعراب القرآن)، و(الرد على سيبويه)، وقد رد ابن ولاد المصري على المبرد بكتاب سماه (الانتصار لسيبويه).

وتوفي المبرد سنة مائتين وخمس وثمانين للهجرة[1].

مذهبه النحوي

ولم يخرج المبرد في أصوله عن أئمة البصرة، فهو يعنى بالتعريف بالعوامل والمعمولات، وبالسماع والقياس والتعليل، وإن كان لا يتقيد بآراء المذهبين: البصري والكوفي متى بدا له رأي آخر، وقد ذكرنا أنه خطأ سيبويه في بعض المسائل في كتابه: (الرد على سيبويه)، ولذلك انفرد المبرد ببعض الآراء النحوية التي خالف بها كلا من البصريين والكوفيين.

---

(١) أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص١٠٥، وما بعدها، وإنباه الرواة ٣/ ٢٤١ - ٢٥٢، وبغية الوعاة ١/ ٢٦٩ - ٢٧١، والمدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص١٢٣، ونشأة النحو لنطنطاوي ص٦٨.

ومن ذلك إنكاره جواز تقديم خبر (ليس) عليها، وقد أجاز تقديمه سيبويه والأخفش: أبو الحسن، وكافة أصحابهما والكوفيون أيضا[(١)].

ومن ذلك أيضا تجويزه ظهور (كان) بعد (أمَّا) في نحو قولهم: (أمَّا أنت منطلقا انطلقت)، حيث منع النحاة ظهور (كان)؛ لأن (ما) الداخلة على (أنْ) المصدرية عوض عنها، أما هو فيجيز ظهورها على أن (ما) زائدة، وليست عوضا عنها، قال أبو حيان: ((وزعم المبرد أن (ما) ليست عوضا فيجوز الجمع بينها وبين الفعل، تقول: (أمَّا كنتَ منطلقا انطلقتُ معك)))[(٢)].

ومن ذلك إنكاره وقوع ضمير الجر بعد (لولا) في نحو قولهم: (لولاي)، و(لولاك)، و(لولاه)، مخالفا بذلك البصريين والكوفيين، قال أبو علي الفارسي: ((اتفق أئمة الكوفيين والبصريين كالخليل وسيبويه والفراء والكسائي على رواية (لولاك) عن العرب، فإنكار المبرد هذيان))[(٣)].

وقد حفلت كتب النحو بعزو كثير من الآراء النحوية إلى المبرد، سواء انفرد بها أم وافق فيها بعض النحاة من البصريين والكوفيين، ومن ذلك مذهبه في أن العامل في النعت وعطف البيان والتوكيد هو العامل في المتبوع ينصب عليهما إنصبابة واحدة، وتابعه في ذلك ابن كيسان، وابن السراج[(٤)].

كما ذهب المبرد موافقا لسيبويه وصححه ابن مالك إلى أن العامل في المستثنى في نحو قولهم: (قام القومُ إلا زيدًا) هو (إلا) نفسها، ويرى رأيا آخر، وهو أن العامل فعل مقدر وهو (أستثني)، وتابعه الزجاج[(٥)].

---

(١) الخصائص ١/ ١٧١.

(٢) ارتشاف الضرب من لسان العرب ٢/ ١٠٠.

(٣) ارتشاف الضرب ٢/ ٤٦٩، ٤٧٠.

(٤) الهمع ٢/ ١١٥.

(٥) الهمع ١/ ٢٢٤.

وكان يذهب موافقا الكوفيين إلى أن المجرور بعد الواو ليس مجرورا بـ (رُبَّ) مضمرة بعد الواو، كما ذهب إلى ذلك البصريون، وإنما هو مجرور بالواو نفسها(١).

وكان يعبر عن اسم (كان) بأنه فاعل، لشبهه به، ويعبر عن خبرها بأنه مفعول به؛ لشبهه به أيضا(٢).

وكان يرى أن (كان) الناقصة وأخواتها لا تدل على الحدث، فلا تعمل في ظرف ولا مجرور، وتابعه ابن السراج والفارسي، وابن جني، وابن برهان، وهو ظاهر مذهب سيبويه، مخالفا بذلك المشهور عنهم بأنها تدل على الحدث والزمن(٣).

وإذا وقعت (أنَّ) المفتوحة المشددة بعد (لو) كما في قوله تعالى: «وَلَو أَنَّهم صَبَرُوا حتَّى تَخْرُج إليهم لَكانَ خَيْرًا لَهُم»(٤) فإن سيبويه والبصريين يذهبون إلى أنها في تأويل مصدر مرفوع على الابتداء، والخبر محذوف لا يجوز إظهاره، كحذفه بعد (لولا)، وذهب الكوفيون والمبرد وتابعهم الزجاج والزمخشري وابن الحاجب إلى أنها في تأويل مصدر مرفوع على الفاعلية بفعل مقدر تقديره: (ثبت)(٥).

وكان سيبويه يقدر (كان) بصيغة الماضي، فتكون عاملا في المفعول معه في نحو قولهم: (ما أنت وزيدا)، ويقدرها بصيغة المضارع في نحو قولهم: (كيف أنت وزيدا)، فالتقدير عنده في الأول: (ما كنت وزيدا)، وفي الثاني: (كيف تكون وزيدا)، وقد رد المبرد على سيبويه بأن كلا من الماضي

---

(١) ارتشاف الضرب ٢/ ٤٦٢.

(٢) الهمع ١/ ١١١.

(٣) ارتشاف الضرب ٢/ ٢٧٥، والهمع ١/ ١١٣.

(٤) الحجرات: ٥.

(٥) الهمع ١/ ١٣٨.

والمضارع يصلح تقديره في كل من المثالين، ثم رد ابن ولاد على المبرد قائلا: ((لا يجوز إلا ما قدره سيبويه؛ لأن (ما) دخلها معنى التحقير والإنكار؛ إذ يقال لمن أنكر عليه مخالطة (زيد) أو ملابسته: (ما أنت وزيدا)، لا لمن لم يقع منه ذلك، ولا ينكر إلا ما ثبت واستقر، وأما (كيف) فعلى بابها من الاستفهام[1].

وذهب المبرد وتابعه ابن السراج والفارسي إلى أن (مذ)، و(منذ) إذا وقع بعدهما اسم مرفوع كما في نحو قولهم: (مذ يومان)، و(منذ يومان) مبتدآن وما بعدهما خبر، ومعناهما الأمد - إن كان الزمان حاضرا أو معدودا، وأول المدة - إن كان ماضيا، وهو بذلك مخالف للأخفش حيث كان يرى أنهما ظرفان مخبر بهما عما بعدهما، ومعناهما (بينه وبين) مضافين، فمعنى (ما لقيته منذ يومان): (بيني وبين لقائه يومان)، وقد ضعف ابن هشام هذا المذهب، فقال: «ولا خفاء بما فيه من التعسف»[2].

وذهب المبرد وتابعه المتأخرون إلى أن (غير) في قولهم: (قبضت عشرة ليس غيرُ) مبنية على الضم، وليست معربة؛ لأنها شبهت بالغايات، كـ (قبل)، و(بعد)، فعلى هذا يحتمل أن تكون اسم (ليس) في موضع رفع، وأن تكون خبرها في موضع نصب، وهو بذلك مخالف للأخفش، حيث كان يرى أن ضمتها ضمة إعراب لا بناء، ولم تنون؛ لأن لفظ المضاف إليه منوي، وذلك لأنها ليست اسم زمان مثل (قبل)، و(بعد)، وليست اسم مكان مثل: (فوق)، و(تحت)، وإنما هي بمنزلة (كل)، و(بعض)، وعلى هذا فهو الاسم، وحذف الخبر[3].

وذهب المبرد وتابعه الفارسي إلى أن (عسى) التي اتصل بها ضمير في نحو: (عساي)، و(عساك)، و(عساه)، وكما في قول الشاعر:

---

(١) الهمع ١/ ٢٢١.

(٢) المغني ١/ ٢٣٥.

(٣) المغني ١/ ١٥٧، ١٥٨.

فقلتُ عساها نارُ ليلى وعلَّها

باقية على إعمالها عمل (كان)، ولكن قلب الكلام، فجعل المخبر عنه خبرا، والخبر مخبرا عنه، وهو بذلك مخالف لسيبويه إذ كان يرى أنها أجريت مجرى (لعل) في نصب الاسم ورفع الخبر[١].

وذهب المبرد إلى أن المثنى وجمع المذكر السالم بعد (لا) النافية للجنس معربان، وليسا مبنيين؛ إذ لم يعهد فيهما التركيب مع شيء آخر، بل ولا وجد في كلام العرب مثنى وجمع مبنيان، وقد عقب السيوطي على مذهبه بقوله: ((ونقض بأنه قال ببنائهما في النداء، فكذا هنا))[٢].

وذهب المبرد إلى أن الضمير المستكن في (حاشا)، و(وخلا)، و(عدا) إذا نصب الاسم بعدها عائد على (مَنْ) المفهوم من معنى الكلام المتقدم، فإذا قلت: (قام القوم) علم المخاطب وحصل في نفسه أن (زيدا) بعض من قام، فإذا قلت: (عدا زيدا)، فالتقدير: عدا هو، أي: (مَنْ قام زيدا)، على حين كان سيبويه وجمهور البصريين يذهبون إلى أنه عائد على البعض المفهوم من الكلام، فالتقدير في قولهم: (قام القوم عدا زيدا): (عدا هو)، أي: (بعضهم)[٣].

وذهب المبرد وتابعه ابن السراج والفارسي واختاره ابن مالك إلى جواز الجمع بين التمييز وفاعل (نعم وبئس) الظاهر، كما في قول الشاعر:

نعم الفتاةُ فتاةً هندُ لو بذلت   ردَّ التحية نطقا أو بإيماءِ

على حين كان سيبويه يمنع الجمع بينهما[٤].

(١) المغني ١/ ١٥٣.
(٢) الهمع ١/ ١٤٦.
(٣) الهمع ١/ ٦٢.
(٤) الهمع ٢/ ٨٦.

وخرج المانعون كلمة (فتاة) في البيت على أنها مؤكدة كما خرجوا كلمة (زادا) في قول الشاعر:

تَـزَوَّدْ مثـلَ زادِ أبيـك فينـا فـنعم الـزادُ زادُ أبيـك زادا

على أنها معمول لـ (تزود): إما مفعول مطلق - إن أريد به التزود، أو مفعول به - إن أريد به الشيء الذي يتزود منه[1].

وقد عقب الدكتور شوقي ضيف على رأي المبرد بأنه أدق وأصح[2].

وذهب المبرد موافقا للأخفش إلى أن المصادر في قولهم: (أتيته ركضا)، أو (مشيا)، أو (عدوا)، و(لقيته فجأة) مفاعيل مطلقة لفعل مقدر من لفظها، وذلك الفعل هو الحال، أي: (أتيته أركض ركضا)، على حين ذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أنها مصادر في موضع الحال مؤولة بالمشتق، أي: (أتيته راكضا)[3].

وكان المبرد يرى أن (إذ ما) الشرطية ظرف خلافا لسيبويه، حيث كان يرى أنها حرف بمنزلة (إنْ)[4].

وكان يرى أن (إذا) الفجائية في نحو قولهم: (خرجت فإذا الأسد بالباب) ظرف مكان خلافا للأخفش، فإنه كان يراها حرفا، وخلافا للزجاج فإنه رآها ظرف زمان[5].

وذهب المبرد إلى أن (حقا) في نحو قول الشاعر:

---

(١) المغني ٢/ ٤٦٣، ٤٦٤

(٢) المدارس النحوية ص١٢٨.

(٣) الهمع ١/ ٢٣٨.

(٤) المغني ١/ ٨٧.

(٥) المغني ١/ ٨٧.

أحقًّا أنَّ جيرتنا استقلوا فنيتُنا ونيتهم فريقُ

منصوب على المصدرية لفعل محذوف، تقديره: (أحق حقا)، و(أنَّ) وصلتها في تأويل مصدر مرفوع على الفاعلية لهذا الفعل المحذوف، والتقدير: (أحق حقا استقلالُ جيرتنا).

وهو بذلك مخالف لسيبويه حيث رأى أنه منصوب على الظرفية، و(أنَّ) وصلتها في تأويل مصدر مرفوع على الابتداء، وخبره الظرف والتقدير: (أفي الحق استقلال جيرتنا)، وقد صحح ابن هشام رأي سيبويه[١].

ومذهب سيبويه أن (ما) الداخلة على الأفعال: (قلَّ)، و (كَثُر)، و(طال) في نحو قول الشاعر:

قلما يَبْرَحُ اللبيبُ إلى ما يورثُ المجدَ داعيا أو مجيبا

كافة لهذه الأفعال عن العمل، فلا ترفع فاعلا، ويجب أن تقع بعدها الجملة الفعلية – كما في البيت، وخرج قول الشاعر:

صددت فأطولت الصدودَ وقلما وصالٌ على طول الصدود يدومُ

على أن (وصال) ليس فاعلا للفعل (قل)، وإنما هو فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، وهو (يدوم)، والتقدير: (وقلما يدوم وصال).

وذهب المبرد إلى أن (ما) هذه ليست كافة، وإنما هي زائدة، ولا تكف الفعل عن العمل، وعليه فقول الشاعر: (وصال) فاعل للفعل (قل)[٢].

ويبدو أن (ما) هذه لا تكف مدخولها في جميع الأحوال، وإنما تكفه إذا وليها الجملة الفعلية، ويجوز أن يبقى الفعل معها عاملا إذا وليه اسم مرفوع.

(١) المغني ١/ ٥٥.
(٢) المغني ص٤٠٤.

وكان المبرد يجيز دخول لام الابتداء على خبر (إنَّ)، وعلى معموله المتوسط بين الاسم والخبر، وذلك إذا كان المعمول ظرفا أو جارا ومجرورا، كما في نحو قولهم: (إنَّ زيدا لبك لواثق)، (إني لبحمد الله لصالح)، وصححه ابن مالك وأبو حيان[١].

وأجاز المبرد دخول لام الابتداء على خبر (أنَّ) المفتوحة، واستشهد بقراءة بعضهم: «وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنْ المرسَلِين إلا أَنَّهم لَيَأكُلُونَ الطَّعَامَ»[٢]- بفتح همزة (أنَّ)، وذلك في مقابل قراءة الجمهور بكسر الهمزة، وقد منع جمهور النحاة دخول اللام على خبر (أنَّ) المفتوحة، وخرجوا قراءة الفتح على زيادة اللام، أو على الشذوذ[٣].

ونقل بعضهم عن المبرد أنه لا يجيز ترخيم النكرة مطلقا، أي: سواء كانت مقصودة أم غير مقصودة، ونقل بعضهم عنه عدم جواز ترخيم النكرة غير المقصودة وجواز ترخيم النكرة المقصودة [٤].

وذهب الخليل وسيبويه إلى عدم جواز وصف لفظ الجلالة إذا كان منادى، ولحقته الميم المشددة عوضا عن حرف النداء المحذوف، ولذلك جعلا كلمة (فاطر) في قوله تعالى: «قُلِ اللهمَّ فاطِرَ السمواتِ والأرض»[٥] منادى ثانيا، أي: يا فاطر السموات والأرض، أما المبرد فقد أجاز وصف لفظ الجلالة في مثل هذا بمرفوع تبعا للفظ، أو منصوب تبعا للمحل، ومن ثم جعل كلمة (فاطر) في الآية الكريمة صفة منصوبة للفظ الجلالة تابعة للمحل[٦].

---

(١) الهمع ١/ ١٣٩.

(٢) الفرقان: ٢٠.

(٣) ارتشاف الضرب ٢/ ١٤٦، والهمع ١/ ١٤٠.

(٤) الهمع ١/ ١٨٢.

(٥) الزمر: ٤٦.

(٦) الهمع ١/ ١٧٨، ١٧٩.

وجوز المبرد رفع المصدر المكرر والمحصور في نحو قولهم: (زيد سير سير)، و(ما زيد إلا سير)، على أن يكون خبرا عن المبتدأ[١].

والجمهور يوجبون النصب فى مثل هذا على المصدرية بفعل محذوف وجوبا، وهذا الفعل فى موضع الخبر، والتقدير : (زيد يسير سيرا سيرا)، (ما زيد إلا يسير سيرا).

وقد مر بنا أن أبا عمر الجرمى لم يكن يجيز التنازع فيما تعدى إلى مفعولين أو ثلاثة من الأفعال، ونجد المبرد يجيز ذلك، ويأتي له بصور معقدة، يقول فى كتابه المقتضب: ((تقول : (أعطيت وأعطانى زيد درهما) إذا أعملت الأخير.

فإذا أعملت الأول قلت : (أعطيت وأعطانيه زيدا درهما)، تريد : أعطيت زيدا درهما وأعطانيه.

وتقول (ظنى وظننت زيدا منطلقا إياه) لا يكون إلا ذلك ؛ لأن (ظننت) إذا تعدى إلى مفعول لم يكن من ذا الثاني بد، فهكذا إعمال الأخير[٢].

يريد أن المفعول الثاني لـ(ظن) أو إحدى أخواتها عمدة في الأصل؛ لأنه الخبر، ولذلك يجب إظهاره بخلاف المفعول الثاني لنحو (أعطى)، فليس عمدة في الأصل ولذا لا يجب إضماره.

وفى باب الاشتغال يرجح النحاة نصب الاسم المتقدم على رفعه إذا كان الفعل المشغول فعل طلب، نحو قولهم : (زيدا اضربه)، ولكن أشكل عليهم إجماع القراء السبعة على رفع الاسم المتقدم فى قوله تعالى: «**والسارقُ والسارقةُ فاقْطَعوا أيديهما**»، وقوله تعالى : «**الزانيةُ والزاني فاجلدوا كلَّ واحدٍ**

(١) الهمع ١/ ١٩٣.

(٢) المقتضب ٣ / ١١٣.

منهما مائةَ جلدةٍ»، فظاهر الآيتين أن القراء السبعة أجمعوا على الرأي المرجوح ؛ إذ يترتب عليه الإخبار بالجملة الطلبية، وهو قليل، ولذلك ذهب سيبويه إلى أن (السارق)، و (الزانية) مبتدأ خبره محذوف والتقدير : (مما يتلى عليكم حكم السارق وحكم الزانية)، وعليه فلا تكون الجملة الطلبية خبرا، بل تكون مستأنفة، وذهب المبرد الى أن (أل) فى كل من (السارق)،و (الزانية) موصولة، والفاء فى كل من : (فاقطعوا)، و (فاجلدوا) جيء بها للسببية كما فى قولك : (الذى يأتينى فله درهم) وفاء السببية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها[1].

وهكذا نجد آراء المبرد النحوية والصرفية مبثوثة فى كتب النحو والصرف مما لا يتسع المقام لعرضها.

ومن أصحاب المبرد الذين عُرفوا بالدراسات النحوية والصرفية : أبو إسحاق إبراهيم بن السرى الزجاج، وأبو الحسن بن كيسان، وإليهما انتهت الرياسة في النحو بعد المبرد، غير أن أبا اسحاق الزجاج كان أشد لزوما لمذهب البصريين، وكان ابن كيسان يخلط المذهبين،وكان بعدهما أبو بكر محمد بن السرى المعروف بابن السراج، وأبو بكر محمد بن على المعروف بمبرمان، يقول السيرافي : ((وعنهما – يعنى ابن السراج ومبرمان – أخذت أكثر النحو، وعليهما قرأت كتاب سيبويه))[2].

وممن اشتهر من أصحابه بالمباحث اللغوية أبو بكر بن دريد، وممن اشتهر بالمباحث الصرفية ابن درستويه.

ومن أصحاب المبرد ممن اشتهروا الأخفش الصغير المتوفى سنة ثلاثمائة وخمس عشرة للهجرة، ولكن انتهت الرياسة فى النحو إلى أبى إسحاق الزجاج

---

(١) شرح قطر الندى لابن هشام ص١٩٤.

(٢) أخبار النحويين البصريين ص١١٣، ١١٤.

وابن السراج، ثم نبغ من تلاميذ ابن السراج السيرافى وبه تنتهى المدرسة البصرية[١].

ويجدر بنا قبل أن ننتقل إلى المدرسة الكوفية – أن نلقى الضوء على أشهر من جاءوا بعد المبرد، وحملوا عنه أعباء تدريس النحو، وهم : أبو إسحاق الزجاج، والأخفش الصغير، وابن السراج، والسيرافي.

١- أبو إسحاق الزجاج.

هو إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق الزجاج النحوي، كان من أهل الفضل والدين، حسن الاعتقاد، ويرجع تلقيبه بالزجاج إلى أنه كان يخرط الزجاج، ولكنه اشتهى تعلم النحو، فلزم المبرد لتعلمه، وكان المبرد لا يعلم النحو مجانا، ولا يعلم بأجرة إلا على قدرها، فلما جاءه الزجاج – سأله : أي شيء صناعتك ؟ فقال الزجاج : أخرط الزجاج، وكسبي في كل يوم درهم ودانقان، أو درهم ونصف، وأريد أن تبالغ في تعليمي وأن أعطيك كل يوم درهما، وأشرط لك أني أعطيك إياه أبدا إلي أن يفرق الموت بيننا، استغنيت عن التعليم أو احتجت إليه، وهكذا لزمه الزجاج، وكان يخدمه في أموره مع ذلك، وظل الزجاج يعطيه الدرهم كل يوم، والمبرد ينصحه في العلم حتى استقل الزجاج، وصار معلما للنحو، وحدث أن جاء إلي المبرد كتاب بعض بني مارمة من الصراة يلتمسون معلما نحويا لأولادهم، فقال الزجاج للمبرد : أسمني لهم، فأسماه، فخرج وعلمهم، فكان يعلمهم وهو يُنفذ إلي المبرد في كل شهر ثلاثين درهما، ولم يكن يكتفي بذلك، بل كان يتفقده بما يقدر عليه، ثم طلب عبيد الله بن سليمان - وزير الخليفة المعتضد - من المبرد معلما لابنه : القاسم ، فقدمه إليه، ولما تولي القاسم الوزارة بعد أبيه اتخذ الزجاج كاتبا له، فأقبلت الدنيا عليه، وأصبح من جلساء الخلفاء وممَن تجري عليهم رواتبهم، ومع ذلك كله لم يتوقف الزجاج عن إعطاء المبرد درهما كل يوم،

(١) المدارس النحوية ص ١٣٤، ١٣٥.

فضلًا عن تفقده إياه بحسب طاقته حتى مات المبرد سنة مائتين وخمس وثمانين، وتوفي الزجاج سنة عشر وثلاثمائة، وقيل سنة إحدى عشرة وثلاثمائة، وقيل سنة ست عشرة وثلاثمائة[1].

وكان الزجاج من أتباع أحمد بن حنبل مؤثرا لمذهبه، حتى كان آخر ما قاله وهو على فراش الموت : (اللهم احشرني على مذهب أحمد بن حنبل)، وكان الزجاج حسن الخلق يعتذر إلى مَنْ أساء إليه، فقد ذكرت كتب التراجم أنه اختصم مرة مع رجل يدعى (مسينيد)، فشتمه الزجاج وسبه، فكتب إليه (مسينيد) بهذه الأبيات :

أبى الزجاجُ إلا شتمَ عِرْضي ... لينفعه فأثَّمَه وضرَّهْ
وأَقسمُ صادقًا ما كان حُرٌّ ... ليطلق لفظه في شتمِ حُرَّهْ
ولو أني كررتُ لفرَّ مني ... ولكن للمنون عليّ كرَّهْ
فأصبح وقد وقاه الله شرى ... ليومٍ لا وقاه الله شرَّهْ

فلما اتصل هذا الشعر بالزجاج قصده راجلًا واعتذر إليه وسأله أن يعفو عنه ويسامحه.

وأخذ النحو عن الزجاج كثيرون، منهم أبو جعفر النحاس المتوفى سنة ثلاثمائة وثمان وثلاثين، والزجاجيّ المتوفى سنة ثلاثمائة وسبع وثلاثين، وقيل ثلاثمائة وأربعين، حيث لزمه ونسب إليه، وللزجاج مصنفات كثيرة، منها : كتاب (ما فسر من جامع المنطق)، و(معاني القرآن)، و(الاشتقاق)، و(القوافي) و(العروض)، و(الفرق)، و(خلق الإنسان)، و(خلق الفرس)، و(مختصر في النحو)، و(فعلتُ وأفعلتُ)، و(ما ينصرف وما لا ينصرف)، و(شرح أبيات سيبويه)، و(النوادر)، و(الأنواء)[2].

---

(١) إنباة الرواه ١/ ١٩٤ – ٢٠١، و المدارس النحوية د/ شوقي ضيف ١٣٥ – ١٣٩.

(٢) إنباه الرواة للقفطى ١ / ٢٠١، والمدارس النحوية ص ٢٥٢، ومقدمة معاني القران للدكتور عبد الجليل شلبي ١ / ٨، ٩، ٢٦.

مذهبه النحوي

ولا يخرج الزجاج عن منهج مدرسة البصرة من حيث التشبث باطراد القاعدة وسلامة القياس والتعليل والعوامل والمعمولات والسماع، حيث أخذ النحو واللغة عن إمام المدرسة البصرية في عصره وهو المبرد.

والناظر في كتب النحو والصرف يجد آراء الزجاج مبثوثة فيها، وهي تصور فكره النحوي المتميز.

ومن آرائه أن الفعل المضارع المجرد من القرائن لا يكون إلا للمستقبل، وأنكر أن يكون للحال صيغة لقصره فلا يسع العبارة، لأنك بقدر ما تنطق بحرف من حروف الفعل صار ماضيا[١]، وأن دخول (ما) على (لعل)، و (كأن) لا يبطل عملهما[٢]، وأنه يوافق الخليل وسيبويه في تركيب (كأنَّ) من (إنَّ)، والكاف، فأصل (كأنَّ زيدًا أسدٌ): (إنَّ زيدًا كأسد)، فقدمت الكاف علي (إنَّ)، ففتحت همزتها، ولكنه خالفهما في تعليق الكاف، حيث ذهبا مع الجمهور إلى عدم تعلقها بشيء، وذهب الزجاج إلي أن الكاف في موضع رفع، ومدخولها في تأويل المصدر، والخبر محذوف، فإذا قلت: (كأني أخوك)، فالتقدير: (كأخوتي إياك موجودة)[٣]، ولما رأى الزجاج أن الجار غير الزائد حقه التعلق قدر الكاف هنا اسما بمنزلة (مثل)، فلزمه أن يقدر له موضعا، فقدره مبتدأ، فاضطر إلى أن قدر له خبرا لم ينطق به قط، ولا المعنى مفتقر إليه، فقال: معنى (كأن زيدا أخوك): (مثلُ أخوَّةِ زيدٍ إياك كائنٌ)[٤]، وقد عقب الدكتور شوقي ضيف على رأى الزجاج بقوله: ((وهذا بعد واضح في التقدير))[٥]، ومن آرائه

---

(١) الهمع ١ / ٧.

(٢) السابق ١ / ١٤٣، ١٤٤.

(٣) الهمع ١ / ١٣٣، ١٣٤.

(٤) المغني لابن هشام ١ / ١٩١.

(٥) المدارس النحوية ١٣٦.

أن عامل النصب في المفعول معه فعل مضمر بعد الواو، فإذا قلت: (ما صنعتُ وإياك)- فالتقدير: (ولا بستُ إياك)[١].

وكان الزجاج يتابع البصريين في أن المصدر أصل للفعل، يقول: ((لو كان المصدر بعد الفعل، وكان مأخوذا من الفعل- لوجب أن يكون لكل مصدر فعل قد أخذ منه، لا محيص عن ذلك، ولا مهرب منه، فلما رأينا في كلام العرب مصادر كثيرة لا أفعال لها ألبتة، مثل: العبودية و الرجولية والبنوة والأمومة والأبوة، وما أشبه ذلك مما يطول تعداده من المصادر التي لم تؤخذ من الأفعال، ورأينا في كلامها أيضا مصادر جارية على غير ألفاظ أفعالها، نحو: الكرامة والعطاء، وما أشبه ذلك- علمنا أنه ليست الأفعال أصولا للمصادر؛ إذ كانت المصادر توجد بغير أفعال، وعلمنا أن المصادر هي الأصول، فمنها ما أخذ منه فعل، ومنها ما لم يؤخذ منه فعل، وهذا بين واضح))[٢].

وزعم الزجاج أن المثنى مبني لتضمنه معنى الحرف وهو العاطف، إذ أصل (قام الزيدان): (قام زيد وزيد)، كما بني لذلك خمسة عشر[٣].

ولم يكن يوافق جمهور البصريين على أن النون في المثني وجمع المذكر السالم عوض عن التنوين في الاسم المفرد، بل كان يرى أنها عوض عن حركة الإعراب في الاسم المفرد[٤].

وكان يوافق الكوفيين على أن الضمير في (هو)، و (هي)- الهاء فقط، أما الواو والياء فهما زائدتان، لحذفهما في ضمير التثنية والجمع، نحو: (هما)، (هم)، (هن)، ولحذفهما أيضا من ضمير المفرد في بعض اللغات، وذلك مخالف لمذهب جمهور البصريين الذين كانوا يرون أن الضمير مجموع

---

(١) الهمع ١ / ٢٢٠.

(٢) الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص ٥٨، ٥٩.

(٣) الهمع ١ / ١٩.

(٤) الهمع ١ / ٤٨.

الحرفين، وقد رجح السيوطي مذهب الكوفيين والزجاج، فقال: ((وهذا المذهب هو المختار عندي))[١].

وهكذا، فإن آراء الزجاج الصرفية والنحوية كثيرة وشائعة في كتب الصرف والنحو، وهي جديرة بالدرس، لأنها تعبر عن فكر نحوي مستقل، ولعل كتابه: (معاني القرآن وإعرابه)- خير مصور لفكر الزجاج النحوي واللغوي.

٢- الأخفش الصغير.

هو: علي بن سليمان بن الفضل النحوي أبو الحسن الأخفش الأصغر، أحد الأخافشة الثلاثة المشهورين بهذا اللقب، وأول هؤلاء الثلاثة: الأخفش الأكبر: أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد مولى قيس بن ثعلبة المتوفى سنة مائة وسبع وسبعين للهجرة، وهو شيخ سيبويه، وثانيهم: الأخفش الأوسط، وهو: أبو الحسن سعيد بن مسعدة، مولى بني مجاشع بن دارم (بطن من تميم)، المتوفى سنة مائتين وخمس عشرة للهجرة، وهو تلميذ سيبويه[٢]، وثالثهم الأخفش الأصغر هذا، ولقبه هذا من الخفش، وهو ضعف في البصر، وضيق في العين، وقيل: صغر في العين خلقة[٣].

ولم تذكر كتب التراجم سنة مولده، ولكن السيوطي بعد أن ذكر سنة وفاته، وهي ثلاثمائة وخمس عشرة ذكر أنه قارب الثمانين[٤]، فيستنتج من ذلك أنه ولد حوالي سنة مائتين وخمس وثلاثين[٥].

---

(١) الهمع ١/ ٦٠، ٦١.

(٢) تاريخ العلماء النحويين للقاضي أبي المحاسن التنوخي ص٨٥ – ٨٨.

(٣) لسان العرب ٢/ ١٢١٠.

(٤) بغية الوعاة ٢/ ١٦٨.

(٥) الأخفش الصغير واتجاهاته النحوية للمؤلف ص١٣.

وقد أخذ الأخفش الصغير النحو عن كبار النحاة في البصرة والكوفة، فقد أخذ عن المبرد وثعلب واليزيدي وأبي العيناء[١]، وأخذ النحو عنه الروياني والمعافى وغيرهما[٢]، كما أخذ عنه أبو جعفر النحاس المصري حينما ارتحل إلى بغداد[٣].

وأشهر تلاميذه أبو عبيد الله المرزباني صاحب (معجم الشعراء(، وكان الأخفش الصغير فقيرا في ذات يده، ولنا كتاب بعنوان: (الأخفش الصغير واتجاهاته النحوية)فصلنا فيه القول في ترجمته، وآراء بعض تلاميذه فيه[٤].

وقد ترك الأخفش الصغير مؤلفات عديدة ذكرتها كتب التراجم، ولكن لم يصلنا منها إلا كتاب (الاختيارين) الذي حققه الدكتور/ فخر الدين قباوة، والذي جمع فيه الأخفش الصغير اختيار المفضل الضبي، واختيار الأصمعي من شعر المقلين في كتاب واحد، وسماه (الاختيارين)، وهذه الاختيارات هي التي عرفت بـ(المفضليات)، و(الأصمعيات)، وقد علق عليها الأخفش الصغير فشرحها، وفسر غريبها، ووضح معانيها البعيدة[٥]، وهذا الكتاب إنما هو في الأدب، لا في النحو، ومن مؤلفاته أيضا (شرح كتاب سيبويه)، وتفسير رسالة كتاب سيبويه، و(الأنواء)، و(التثنية والجمع)، و(المهذب)، و(الجراد)[٦].

---

(١) بغية الوعاة للسيوطي ٢/ ١٦٧.

(٢) البداية والنهاية لابن كثير ١١ / ٢٠٢.

(٣) نشأة النحو للشيخ محمد الطنطاوي ص١١٠.

(٤) راجع: الأخفش الصغير واتجاهاته النحوية ص١٢، وما بعدها.

(٥) مقدمة كتاب (الاختيارين) د/ فخر الدين قباوة ص١.

(٦) إنباه الرواة ٢/ ٢٧٨، وبغية الوعاة ٢/ ١٦٧، ١٦٨، ومقدمة كتاب الاختيارين د/ فخر الدين قباوة ص٩.

مذهبه النحوي

على الرغم من أن الأخفش الصغير تتلمذ على المبرد الذي كان إمام المدرسة البصرية في عصره، وأنه في آرائه أميل إلى المدرسة البصرية فإن مؤرخي النحو العربي يضعون الأخفش الصغير في قائمة النحاة الذين ينتمون إلى المدرسة البغدادية التي تلت مدرستي البصرة والكوفة، والتي جمع أصحابها بين المذهبين البصري والكوفي، فاختاروا ما راق لهم من آراء نحاة البصرة والكوفة، وقد سبق أن ذكرنا أن الأخفش الصغير أخذ النحو عن أبي العباس المبرد، وهو بصري، وعن ثعلب، وهو كوفي، ومن هنا كان ممن جمع بين النزعتين(١)، غير أننا ذكرناه عقب حديثنا عن المدرسة البصرية ورجالها؛ لأنه من أصحاب المبرد الذي هو آخر شيوخ المدرسة البصرية، ويبدو أن أخذه عن المبرد كان أكثر من أخذه عن ثعلب الذي هو آخر شيوخ المدرسة الكوفية، وذلك لأن اتجاهاته النحوية - كما سنعرف - أميل إلى المذهب البصري؛ ولأن المدرسة البغدادية لم تكن معالمها وخصائصها قد اتضحت بعد، فلا ينبغي أن نحكم على النحوي بأنه بغدادي لمجرد تأييده الكوفيين في بعض آرائهم؛ لأن ذلك أمر وارد بالنسبة لأي نحوي من شيوخ البصريين، ولكن الحكم عليه بأنه بغدادي يجب أن يبنى على خصائص مميزة، وأسس منهجية معينة.

وعلى الرغم من شهرة الأخفش فإن بعض الدارسين يعده ممن لم يبلغوا حد الكمال في النحو، وممن ذكر ذلك الشيخ/ محمد الطنطاوي(٢)، ولو قال: كان الأخفش الصغير أدنى من شيوخه في النحو، ولم يبلغ درجة علمهم -

(١) نشأة النحو للشيخ محمد الطنطاوي ص١٠٧.

(٢) نشأة النحو ص١٠٧.

لكان أفضل؛ إذ لم يبلغ أحد حد الكمال في أي علم من العلوم إلا الله – تعالى[١].

وكان الأخفش الصغير ثقة في نقله[٢]، وله آراء نحوية ثاقبة مبثوثة في كتب النحو جمعنا كثيرا منها في كتابنا: (الأخفش الصغير واتجاهاته النحوية)، منها اتباعه للمبرد في إجازة فصل الضمير مع اتصاله في نحو: (قمت)، فيقال: (قام أنا)، وذلك في الشعر وغيره، وادعى المبرد أن إجازته على معنى ليس في المتصل، أي: معنى الحصر؛ لأنه يتضمن حينئذ معنى النفي، والإيجاب، فيكون معناه: (ما قام إلا أنا)، وأنشد الأخفش الصغير تقوية لذلك:

أَصَرَمْتَ حبلَ الحي أم صرموا ... يا صاحِ بل صَرَمَ الحبالَ هُمُ[٣]

ومنها اتباعه لسيبويه والمازني والمبرد في أن (قائم) من قولهم: (زيد وعمرو قائم) خبر عن الأول، وأن الثاني داخل في معناه، ولا يحتاج إلى إضمار؛ لأن العطف إذ ذاك من عطف المفردات، وذلك في مقابل رأي ابن السراج في أنه خبر عن الثاني، وأن خبر الأول محذوف؛ لدلالة الثاني عليه، هذا إن كان الخبر صالحا للإخبار به عن الأول، أو عن الثاني، فإن كان ثم قرينة تعين المتأخر لما يعود عليه كان على حسب القرينة، نحو ما حكى أبو حاتم: (زيد وهند قائمة)، فهذا خبر عن الثاني، وحكى: (زيد وهند قائم)، فهذا خبر عن الأول[٤]، ومنها أنه زعم أن (مِنْ) التي قيل فيها زائدة في نحو: (ما قام من رجل) هي لابتداء الغاية بمعنى ابتداء النفي من هذا النوع[٥].

---

(١) الأخفش الصغير واتجاهاته النحوية للمؤلف ص١٦.

(٢) البداية والنهاية لابن كثير ١١/ ٢٠٢.

(٣) الهمع ١/ ٦٠.

(٤) ارتشاف الضرب لأبي حيان ٢/ ٦٦٣.

(٥) السابق ٢/ ٤٤٦، وراجع آراءه مفصلة في كتابنا: (الأخفش الصغير واتجاهاته النحوية) ص١٩، وما بعدها.

٣- ابن السراج

هو: أبو بكر محمد بن السري المعروف بابن السراج، كان من أحدث تلاميذ المبرد سنا مع ذكائه وحدة ذهنه، وعكف على دروس أستاذه، وعني إلى جانب عنايته بالنحو واللغة بدراسة المنطق والموسيقى، وبعد موت المبرد لزم حلقات الزجاج، ثم استقل عنه بحلقة كان يؤمها كثيرون، في مقدمتهم السيرافي، وأبو علي الفارسي، يقول السيرافي: ((وعنهما - يعني ابن السراج ومبرمان - أخذت أكثر النحو، وعليهما قرأت كتاب سيبويه))[١]، وكان يعنى عناية واسعة بعلل النحو ومقاييسه، وفيهما صنف كتاب: (الأصول الكبير) انتزعه من كتاب سيبويه، وأضاف إليه إضافات بارعة، ويقال: إنه جعله تقاسيم على طريقة المناطقة، ولم يكتف فيه بآراء سيبويه، فقد ضم إليه كثيرا من آراء الأخفش الأوسط، والكوفيين، موازنا ومقارنا، وله من المصنفات إلى جانب الأصول كتاب (مجمل الأصول)، وكتاب (الاشتقاق)، و(شرح كتاب سيبويه)، وكتاب (احتجاج القراء)، وكتاب يلقب بـ(الجمل)، وكتاب يلقب بـ (الموجز)[٢]، وكان ابن السراج يحسن نظم الشعر، ومن شعره قوله في جارية له كانت قد هجرته وهجرها وقتا من الزمان منكرا عليها أحوالها:

قايستُ بين جمالها وفِعالها ... فإذا الخيانةُ بالملاحة لا تفي
والله لا كلمتها ولو أنها ... كالشمسِ أو كالبدر أو كالمكتفي
ولأصبرن على مضاضةِ هجرِه ... كيلا يرى جزعي عليه فيشتفي[٣]

ولم يزل ابن السراج يفيد تلاميذه حتى توفي سنة ثلاثمائة وست عشرة للهجرة، هذا ما أجمعت عليه كتب التراجم إلا أبا المحاسن التنوخي المعري،

---

(١) أخبار النحويين البصريين ص١١٤.

(٢) تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين، للقاضي أبي المحاسن التنوخي المعري ص٤٠، والمدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص١٤٠.

(٣) السابق ص٤١، ٤٢.

فقد ذكر أنه توفي سنة ثلاثمائة واثنتين وعشرين للهجرة[١]، وإلا ابن كثير، فقد ذكره من وفيات سنة ثلاثمائة وخمس عشرة نقلا عن ابن الأثير، ومحمد بن المسيب، يقول ابن كثير: ((وقيل: إن أبا بكر مُحَمَّد بْنِ السَّرِيِّ السَّرَّاجُ النَّحْوِيُّ صَاحِبُ (الْأُصُولِ) فِي النَّحْوِ فيها مات، قَالَهُ ابْنُ الْأَثِيرِ،وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ الْأَرْغِيَانِيُّ))[٢]، ولكننا نرجح ما ذكرناه أولا، وهو أن وفاته كانت في سنة ثلاثمائة وست عشرة.

مذهبه النحوي

ويبدو أن ابن السراج كان أشد تمسكا باتجاهات المدرسة البصرية من سابقيه: الزجاج والأخفش الصغير؛ لأن كتابه (الأصول في النحو) استقاه من كتاب سيبويه، وسار فيه على نهجه، وهذا لا يمنع من اجتهاده الذي يتمثل في إضافاته وتعليقاته وآرائه التي تميز بها.

وله آراء نحوية وصرفية كثيرة تداولتها كتب النحو التي جاءت بعده، منها أنه كان يرى أن الظرف والجار والمجرور إذا وقعا خبرا أو نعتا، أو حالا لا يتعلقان بمحذوف تقديره: (مستقر)، أو (استقر)، كما ذهب إلى ذلك الجمهور، ولكنهما قسم برأسه مطلقا[٣]، وأنه كان يرى أن (ليس) حرف بمنزلة (ما)، وليست فعلا، كما ذهب إلى ذلك الجمهور، وقد صوب ابن هشام رأي الجمهور بدليل اتصالها بضمائر الرفع، فيقال: (لست، لستما، لستن، ليسا، ليسوا، ليست، لسن)[٤]، ومن آرائه أنه يجوز مع أكثر النحويين والسيرافي حذف مفعولي (ظن) وأخواتها مطلقا، أي: سواء أكان الحذف اختصارا بدليل، أم اقتصارا بلا دليل، وصححه ابن عصفور لوروده، قال تعالى: «أَعِنْدَه عِلْمُ

(١) المرجع السابق ص٤٤، مع الهامش.

(٢) البداية والنهاية ١١/ ٢٠٢.

(٣) الهمع ١/ ٩٩.

(٤) المغني ١/ ٢٩٣.

الغيبِ فهو يَرَى»[١]، أي: يعلم، وقال عز وجل: «وَظَنَنْتُم ظَنَّ السَّوْءِ»[٢]، وحكى سيبويه: (مَنْ يسمع يخل)[٣].

ومنها أنه يعد (لا) النافية من المعلِّقات التي تعلق الفعل القلبي عن العمل في لفظ الجملة دون محلها، نحو: (أظن لا يقوم زيد)[٤]، إلى غير ذلك من الآراء النحوية والصرفية المبثوثة في كتب النحو والصرف.

ونلاحظ أن آراءه تتسم باليسر والسهولة وعدم التعقيد والتأويل.

٤- السيرافي

هو: أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان، ولد بسيراف في بلاد الفرس ما بين سنتي مائتين وأربع وثمانين، ومائتين وثمان وثمانين، وكان أبوه مجوسيا يسمى (بهزاد)، ثم أسلم وسمى نفسه: عبد الله، ويظهر أنه دفع ابنه إلى التعلم منذ نعومة أظفاره، ولم يلبث التلميذ الناشيء أن أكب على دروس اللغة والدراسات الدينية ببلدته، ولم يكد يبلغ العشرين من عمره حتى خرج إلى عُمان، وتفقه على شيوخه، ثم تحول عنها إلى بغداد، فدرس اللغة على ابن دريد، والنحو على الزجاج، وابن السراج، والقراءات على أبي بكر بن مجاهد، ويذكرون أنه كان قد درس الفقه على مذهب الإمام أبي حنيفة، ولما رحل عن سيراف إلى عسكر مكرم وأقام بها مدة لقي فيها محمد بن عمر الصيمري المتوفى سنة ثلاثمائة وخمس عشرة للهجرة الذي انتهت إليه رياسة المعتزلة بعد شيخه الجُبَّائي، وكان الصيمري يفضل السيرافي على جميع أصحابه، وعلى الرغم من هذه التلمذة ونسبة أبي سعيد إلى الاعتزال فلم يكن يظهر من ذلك شيئا.

(١) النجم: ٣٥.
(٢) الفتح: ١٢.
(٣) الهمع ١/ ١٥٢.
(٤) الهمع ١/ ١٥٤.

وقد أخذ عن السيرافي وروى عنه كثيرون، منهم: ابن خالويه المتوفى سنة ثلاثمائة وسبعين للهجرة، والزُّبَيْدي اللغوي الإشبيلي المتوفى سنة ثلاثمائة واثنتين وسبعين، وعلي بن عيسى الرَّبَعَي المتوفى سنة أربعمائة وعشرين للهجرة، وابن النديم صاحب (الفهرست) المتوفى سنة أربعمائة وثمان وثلاثين للهجرة.

وقد تعددت ثقافة السيرافي وتنوعت لأنه أخذ عن شيوخ لم يتخصصوا في علم واحد، بل أخذ عن المحدث، والفقيه، والمتكلم، والإخباري، والأديب، والنحوي، واللغوي، وعلى الرغم من نبوغ السيرافي في علوم الحديث والفقه واللغة والشعر والعروض والقوافي والقرآن والفرائض والكلام والحساب والهندسة، فإن الذي غلب عليه من هذه العلوم حتى لا يكاد يعرف إلا به هو علم النحو واللغة، ولكنه تعمق في الفقه تعمقا جعله يُختار لتولي منصب القضاء في الجانب الشرقي والغربي جميعا، كما تولى تدريس الفقه الحنفي في مسجد الرصافة نحو خمسين عاما.

وقد ترك السيرافي مصنفات جليلة في النحو واللغة، أجلها شرح كتاب سيبويه، وهو موسوعة نحوية عظيمة، وقد تولت دار الكتب المصرية طبعه على مراحل، وأسهم في تحقيقه نخبة من العلماء، ومن مصنفاته أيضا شرح شواهد سيبويه، والمدخل إلى كتاب سيبويه، والإقناع في النحو، وألفات الوصل والقطع، وكتاب الوقف والابتداء، وكتاب صنعة الشعر والبلاغة، وكتاب شرح مقصورة ابن دريد،، وكتاب جزيرة العرب، وشرح إصلاح المنطق، والإغراب في الإعراب، وأخبار النحويين البصريين.

ولم يزل يوالي نشاطه في التأليف والتصنيف حتى توفي سنة ثلاثمائة وثمان وستين للهجرة.

ومما يتميز به السيرافي أنه كان صاحب عبارة واضحة قاطعة، يلمس ذلك قارىء شرحه للكتاب، فهو يسوق شرحه في لغة بينة واضحة، ويفيض في

الشرح عارضا بالتفصيل آراء من خلفوا سيبويه من نحاة البصرة والكوفة، وهو لا يتخذ في هذا الشرح منهجا ثابتا، إذ تارة يتقدم كلام سيبويه بموجز يوضحه، وتارة يبدأ بكلام سيبويه، ويأخذ في شرحه وتوضيحه، وإذا كان كلام سيبويه واضحا لم يتعرض لشرحه، ومن أجل ذلك قد يترك فقرات وصفحات في الكتاب دون شرح وتفسير؛ لأنها في رأيه لا تحتاج تفسيرا ولا شرحا.

مذهبه النحوي

وعلى الرغم من عرض السيرافي في شرحه الكتاب لآراء البصريين والكوفيين فإنه كان يتعصب للبصريين، وكثيرا ما كان يستخدم عند ذكرهم كلمة (قال أصحابنا)، معلنا بصريته، وكان دائما يقف مع البصريين مناصرا لهم ضد الكوفيين، واستقر في نفسه إلى أقصى حد أن سيبويه هو الإمام المتبوع، وأن كتابه هو العلم المنصوب، مما جعله يتصدى في مواطن كثيرة للرد على مخالفيه من الكوفيين ومن البصريين أمثال الأخفش والمبرد، وكان في شرحه يدافع عن سيبويه، ويرد اعتراض من اعترض عليه في بعض تعبيراته، ومن ذلك رده اعتراض من اعترض عليه في التعبير بكلمة (مجاري) عن حركات أواخر الكلم، وذلك في قوله: (هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية)، يقول السيرافي: «فإن قال قائل: فلِمَ سمى الحركات (مجاري)، وهن يجرين، والمجاري يجري فيهن ؟ ففي ذلك جوابان:

أحدهما: أن الحركات لما كانت أواخر الكلم قد تنتقل من بعضها إلى بعض، كما تنتقل الحركة من حرف إلى حرف، جاز أن يسمي الحركات مجاري، من حيث تنتقل فيهن أواخر الكلم، وجعل كل واحدة منهن (مجرى)، ثم جمعها على (مجار).

والوجه الثاني : أن يكون (مجرى) في معنى (جَرْى)، وهو مصدر، والمصادر قد يلحق أوائلها الميم، كما يقول: (مضرب) في معنى الضرب، و(مفر) في معنى الفرار، فكأن واحد المجاري في هذا الوجه (مجرى) في معنى

(جَرْي))[1]، ثم يرد اعتراض المازني على سيبويه في إطلاقه (المجاري) على حركات الإعراب والبناء؛ لأن حركات البناء لا يطلق عليها (مجاري)؛ إذ هي غير متغيرة كحركات الإعراب، فكان ينبغي أن يقول: (أربعة مجار)، وقد أجاب السيرافي عن ذلك بـ «أن أواخر الكلم لا يوقف على حركاتها، وإنما تلزمهن الحركات في الدرج، وليس كذا صدور الكلام، وأوساطها، فجاز أن تصنف حركات أواخر الكلم من الجري بما لا تصنف به أوائلها وأوساطها؛ لأن حركات الأوائل والأوساط لوازم في الأحوال كلها.

ووجه ثانٍ: أن اواخر الكلم هن مواضع التغير، فيجوز إطلاق لفظ: (المجاري) عليهن، وإن كان بعض حركاتهن لازما في حال»[2].

وكان السيرافي يتخذ من تفسير عبارات سيبويه منطلقا إلى التعرض لكثير من القضايا اللغوية والصرفية والنحوية، فلم يكن يقف عند حد توضيح مراد سيبويه من عباراته، ومن ذلك أنه أتى عند تحليله لقول سيبويه: (هذا باب علم ما الكلم من العربية) نحويا بخمسة عشر وجها[3].

وكان السيرافي موسوعي الثقافة في كل ما أثر عنه من مؤلفات[4].

والمتتبع لشرح السيرافي لكتاب سيبويه يجده متوسعا توسعا كبيرا في التعليل النحوي، وهذا يرجع إلى ثقافته المنطقية والفلسفية والكلامية، وإلى عقليته الجدلية، فما من ظاهرة نحوية يتعرض لها إلا أعقبها بأكثر من تعليل،

---

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ ٦٣، ٦٤.

(٢) المرجع السابق ١/ ٦٤.

(٣) راجع: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ ٤٥، وما بعدها.

(٤) راجع في ترجمة السيرافي: تاريخ العلماء النحويين للقاضي أبي المحاسن التنوخي المعري ص٢٨، ٢٩، ومقدمة شرح كتاب سيبويه للدكتور/ رمضان عبد التواب، ومَن معه ١/ ٥، وما بعدها، ومقدمة أخبار النحويين البصريين للدكتور/ محمد إبراهيم البنا ص٧، وما بعدها، والمدارس النحوية للدكتور/ شوقي ضيف ص١٤٥ – ١٥٠.

ومن ذلك تعليله رفع الفعل المضارع إذا وقع موقع الاسم المرفوع، أو المنصوب، أو المجرور، فيقول: «فإن قال قائل: فلم كانت الأفعال مرفوعة بوقوعها موقع أشياء مختلفة الإعراب من مرفوع ومنصوب ومخفوض ؟ قيل له: من قبل أن العوامل التي للأسماء لا تعمل في الأفعال، ولا تتسلط عليها، فلم يعتبر اختلاف إعراب الأسماء في إعراب الأفعال؛ إذ كان لا تأثير لذلك في الأفعال، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم.

فإن قال قائل: فلم صار الرفع أولى به بوقوعه موقع الاسم؟ قيل له: من قبل أن وقوعه موقع الاسم ليس بعامل لفظي، فأشبه الابتداء الذي ليس بعامل لفظي»[١].

وإذا كان السيرافي بصري النزعة، ويتبع سيبويه في غالب آرائه فليس ذلك بصورة دائمة، وإنما كان يخالفه أحيانا، فيؤيد غيره، أو ينفرد برأي.

ومما خالف فيه سيبويه أنه كان يرى أن (كيف) اسم غير ظرف، في حين كان سيبويه يراها ظرفا، قال ابن هشام: «وعن السيرافي أنها اسم غير ظرف»[٢].

وذهب الخليل وسيبويه إلى أن الفعل المضارع في نحو قولهم: (ائتني أكرمْك) مجزوم بنفس الطلب، لما تضمنه من معنى (إنْ) الشرطية، كما أن أسماء الشرط إنما جزمت لذلك، وذهب السيرافي والفارسي إلى أنه مجزوم بالطلب، لنيابته مناب الجازم الذي هو الشرط المقدر، كما أن النصب بـ (ضربا) في قولك: (ضربا زيدا)، لنيابته عن (اضرب)، لا لتضمنه معناه.

---

(١) شرح كتاب سيبويه ١/ ٧٦.

(٢) المغني ١/ ٢٠٦.

وذهب الجمهور إلى أنه مجزوم بشرط مقدر بعد الطلب[١]، وكان السيرافي يذهب مع الصيمري إلى أن (كان) الزائدة في نحو قولهم: (ما كان أحسن زيدا) رافعة لضمير المصدر الدال عليه الفعل، كأنه قيل: كان هو، أي كان الكون[٢].

وأجاز السيرافي دخول اللام على المضارع المقترن بالسين، فيقال: (لسأقوم)، وذلك قياسا على دخولها على المضارع المقترن بـ (سوف)، كما في قوله تعالى: «وَلَسَوفَ يُعْطِيْكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى»[٣]، خلافا للجمهور، حيث منعوا دخولها على السين[٤]، كما جوز السيرافي الفصل بالفعل الملغى بين السين والفعل المضارع مخالفا للجمهور، حيث جعلوا هذا الفصل مختصا بـ (سوف)، كما في قول الشاعر:

وَمَا أَدْرِي وسوف أَخالُ أدري[٥]

إلى غير ذلك من الآراء الكثيرة التي خالف فيها السيرافي جمهور النحاة.

وبعد فهؤلاء الأربعة، وهم: الزجاج، والأخفش، وابن السراج، والسيرافي، غلبت عليهم النزعة البصرية، ولا ينبغي أن تحملنا مخالفتهم أحيانا للبصريين على أن ندرجهم تحت المدرسة البغدادية التي خلطت بين المذهبين؛ لأن كثيرا من نحاة البصرة خالفوا سيبويه والخليل، ومع ذلك لم يخرجوا عن منهج المدرسة البصرية، ومن هؤلاء الأخفش الأوسط تلميذ سيبويه، فقد أيد الكوفيين في كثير من القضايا النحوية، والمبرد الذي غلط سيبويه في كثير من

(١) المغني ١/ ٢٦٦.
(٢) الهمع ١/ ١٢٠.
(٣) الضحى: ٥.
(٤) الهمع ٢/ ٧٢.
(٥) الهمع ٢/ ٧٢.

المسائل، وأفرد لذلك كتابا، مما جعل ابن ولاد المصري ينتصر لسيبويه، ويرد على المبرد في كتاب أسماه: (الانتصار لسيبويه).

وهكذا رأينا شيوخ نحاة البصرة يختلفون فيما بينهم، فضلا عن مخالفتهم الخليل وسيبويه، ومن ثم لا نعد الذين أخذوا عن المبرد - وهو آخر شيوخ المدرسة البصرية - ينتمون إلى المدرسة البغدادية، بل يظلون منتمين إلى المدرسة البصرية، أما تلاميذهم الذين أكثروا الأخذ عن الكوفيين إلى جانب أخذهم من البصريين وتعمقوا في دراسة نحوي البصرة والكوفة على حد سواء، واستطاعوا أن يخلطوا بين المذهبين خلطا يجعل فكرهم النحوي مستقلا، ثم إنهم لم يقفوا عند حد هذا الخلط، بل تجاوزوه إلى كثرة التفريع والتعليل والبسط والشرح، فهم الذين يمكن أن ننسبهم إلى المدرسة البغدادية، وسوف يأتي مزيد من التفصيل عن هذه المدرسة بعد حديثنا عن المدرسة الكوفية إن شاء الله - تعالى.

الفصل الثاني
مدرسة الكوفة

تقع مدينة الكوفة إلى الغرب من مدينة النجف على بضعة أميال تقريبا، والذي يقصد إليها من النجف لا يجد في طريقه إليها إلا هذه الرمال الحمر التي تخالطها الحصباء، وكان العرب يسمون الرملة الحمراء بالكوفة، فمن هنا جاءت التسمية، وقد تم تخطيط الكوفة على يد سعد بن أبي وقاص- رضي الله عنه - بعد تخطيط البصرة بسنتين أو ثلاث، وكان قد نزل بها المسلمون في السنة السادسة عشرة للهجرة، أو في السنة السابعة عشرة، وقد خطت في وادي الفرات الأوسط الخصيب، ولذلك تمتاز الكوفة عن البصرة بخصوبة أرضها، وكثرة جنانها، وكان الأحنف بن قيس يقول في معرض الموازنة بين منزل أهل الكوفة وأهل البصرة: «نزل أهل الكوفة في منازل كسرى بن هرمز، بين الجنان الملتفة، والمياه الغزيرة، والأنهار المطردة، تأتيهم ثمارهم غضة، لم تَخْضَد ولم تفسد، ونزلنا أرضا هشاشة، في طرف فلاة، وطرف ملح أجاج، في سبخة نشاشة، لا يجف ثراها، ولا ينبت مرعاها، يأتينا ما يأتينا في مثل مريء نعامة».

وقد نمت الكوفة بعد تمصيرها سريعا، حتى كانت في مطلع القرن الرابع حاضرة عراقية كبيرة، تتبعها في الإدارة بابل وعين التمر (شثاثة)، وغيرهما، ثم تقلص ظلها في العهد التركي العثماني، فأصبحت ناحية صغيرة تتبع في إدراتها قضاء النجف[1].

وكانت الكوفة من بين مدن العراق تحتل مكانة علمية سامية، حيث هبط فيها سبعون رجلا من صحابة الرسول – صلى الله عليه وسلم – ممن شهدوا

---

(١) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د/ مهدي المخزومي ص١، وما بعدها.

بدرا، وثلاثمائة من أصحاب الشجرة، وفي مقدمة من نزلها من الصحابة - رضوان الله عليهم - عمار بن ياسر، وعبد الله بن مسعود، وقد بعث بهما عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - ليكون الأول أميرا، والثاني مؤذنا ووزيرا، كما كانت الكوفة تحتل مكانة سياسية عالية أيضا؛ إذ مر عليها زمن كانت فيه قاعدة الخلافة الإسلامية، وذلك في عهد علي بن أبي طالب - كرم الله وجهه، والقواعد دائما متجه الأنظار من العلماء وأصحاب المصالح(١)، ومن ثم صارت الكوفة محط أنظار العلماء والفقهاء والقراء والمحدثين.

نشأة النحو الكوفي

تعد مدرسة الكوفة النحوية حديثة العهد بالنشوء إذا قيست بمدرسة البصرة النحوية، فقد سبقت البصرةُ الكوفةَ بهذه الدراسة التي كانت عملا من الأعمال القرآنية، ثم أخذت تستقل شيئا فشيئا، حتى أصبح موضوع دراستها الكلام العربي، سواء أكان قرآنا أم غير قرآن، وسواء أكان شعرا أم نثرا، وظلت البصرة تقوم بعبء هذا العمل زمنا طويلا(٢).

وقد بدأ اشتغال الكوفة بالنحو في حياة الخليل، أي بعد وفاة أبي الأسود بنحو تسعين عاما، فقد كانت وفاته سنة تسع وستين للهجرة، وكانت الكوفة في خلال هذه المدة عاكفة على القرآن الكريم، تقرؤه وتقرئه، وعلى الشعر ترويه وتتناشده، ولذا كان فيها ثلاثة من القراء السبعة، هم: عاصم (ت١٢٩هـ)، وحمزة (ت١٥٦هـ)، والكسائي (ت١٨٩هـ)، وفي كل مصر قاريء واحد.

أما النحو فكانت على ما يبدو قانعة منه بما يجيئها من البصرة، ثم انتبهت إليه وشغلت به(٣)، فالنحو إذن لم ينشأ في الكوفة، وإنما وفد عليها من البصرة،

(١) السابق ص١٢، ١٣.
(٢) السابق ص٦٥.
(٣) تاريخ النحو للأستاذ علي النجدي ناصف ص٢٨.

ونشره فيها بصريون جاءوا إلى الكوفة، واستوطنوها، وكوفيون رجعوا من البصرة بعد أن تلمذوا لشيوخها، لينشروا بين الدارسين ما تعلموه هناك.

وشرعت الكوفة منذ أوائل القرن الثاني للهجرة تقريبا تنشيء لنفسها مدرسة، وترسم لها منهجا جديدا، له طابعه خاص، أملته على الدارسين بيئة الكوفة، ومناهج الدراسة التي نهجها القراء والمحدثون.

وأخذت هذه المدرسة تنهج لنفسها سبلا جديدة، حتى تم لها الاستقلال في أواسط هذا القرن على يد علي بن حمزة الكسائي، وتلميذه يحي بن زياد الفراء[1].

ويذكر القدماء أولية للنحو الكوفي مجسدة في أبي جعفر الرؤاسي، ومعاذ الهراء.

أما الرؤاسي فيقول مترجموه: إنه أخذ النحو عن عيسى بن عمر الثقفي، وأبي عمرو بن العلاء، وعاد إلى الكوفة فتلمذ عليه الكسائي، وألف لتلاميذه كتابا في النحو سماه: (الفيصل)، وكان يزعم أن كل ما في كتاب سيبويه من قوله: (وقال الكوفي) إنما يعنيه، غير أن الكتاب يخلو خلوا تاما من هذه الكلمة، وإن كان قد ذكر أهل الكوفة مع بعض القراءات في ثلاثة مواضع.

ومن المؤكد أنه لم يدل في النحو بآراء ذات قيمة، بدليل أن اسمه لم يدر في كتب النحاة التالية لعصره، ولعل هذا يرجع إلى فقدان مؤلفاته، حيث ذكرت كتب التراجم مصنفات أخرى له غير (الفيصل)، وهي: (التصغير)، و(معاني القرآن)، و(الوقف والابتداء الكبير)، و)الوقف والابتداء الصغير)، و(الإفراد والجمع)، فهذه المؤلفات لم تفقد فقط، بل لم تترك أثرا في كتب اللاحقين.

---

(١) المدرسة الكوفية ومنهجها في دراسة اللغة والنحو د/ مهدي المخزومي ص٣٩.

وكان يعاصره معاذ بن مسلم الهراء المتوفى سنة تسعين ومائة، أو سبع وثمانين ومائة، وهو ابن أخي أبي جعفر الرؤاسي، ويظهر أنه اختلف مثل سالفه إلى نحاة البصرة، فتلقى عنهم النحو والصرف، ثم رجع إلى الكوفة، وقعد للإملاء، وأخذ عنه فيمن أخذوا الفراء، وكل ما أثر عنه أنه كان يعرض لبعض مسائل التصريف، وأنه سأل يوما بعض مناظريه: «كيف تقول من «**تَؤُزُّهُم أَزًّا**»[(١)]: يافاعل افعل، وصلها بيا فاعل افعل من «**وإِذَا المَوءودةُ سُئِلَتْ**»[(٢)].

وبنى السيوطي على هذا الخبر أنه واضع علم الصرف، ولكن الدكتور/ شوقي ضيف يضعف ما ادعاه السيوطي؛ إذ الخبر لا يسنده كتاب وضعه في هذا العلم، وهو لا يعدو معرفته بالتصريف، وكتاب سيبويه زاخر بما لا يكاد يحصى من أمثلته وأبنيته، ومنه خلصها المازني ووضع فيها كتابه (التصريف).

ومما يؤكد وهم السيوطي فيما ادعاه أنه ليس لمعاذ في كتب التصريف آراء تنسب إليه ذات قيمة، وكأن علمه بالتصريف مثل علم الرؤاسي في النحو، كان علما محدودا لا غناء فيه ولا شيء يميزه من علم البصرة[(٣)].

ولما كان دور أبي جعفر الرؤاسي ومعاذ بن مسلم الهراء في الدراسات النحوية محدودا قليل الأثر في إنشاء مدرسة نحوية فإن الدارسين المحدثين يكادون يجمعون على أن الكسائي هو المؤسس الحقيقي لمدرسة الكوفة النحوية، يقول الدكتور مهدي المخزومي: «ولا نكاد نعرف في الكوفة نحويا بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة قبل الكسائي»[(٤)]، ويقول في موضع آخر: «أكبر

---

(١) مريم: ٨٣.

(٢) التكوير: ٨.

(٣) راجع إنباه الرواة للقفطي ٣/ ٢٨٨ -٢٩٥، ٤/ ١٠٥ – ١٠٩، وبغية الوعاة للسيوطي ١/ ٨٢، ٨٣، ١٠٩، ٢/ ٢٩٠ – ٢٩٣، والمدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص١٥٣، ١٥٤.

(٤) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ص٣٩.

الظن أن الكسائي وتلميذه الفراء هما المؤسسان الحقيقيان لهذه الدراسة، أخذا نحو البصرة وغيرا فيه، ونهجا في دراسته منهجا مستقلا، سار عليه المنتسبون إلى هذه المدرسة»[١].

ويقول الدكتور شوقي ضيف: «إنما يبدأ النحو الكوفي بدءا حقيقيا بالكسائي وتلميذه الفراء، فهما اللذان رسما صورة هذا النحو ووضعا أسسه وأصوله، وأعداه بحذقهما وفطنتهما لتكون له خواصه التي يستقل بها عن النحو البصري، مرتبَيْن لمقدماته، ومدققين في قواعده، ومتخذين له الأسباب التي ترفع بنيانه»[٢].

ولم تنشأ الدراسات النحوية في الكوفة من فراغ، وإنما اعتمد نحاتها على النحو البصري، فقد ذكر السيرافي أن الكسائي والفراء قد سمعا النحو واللغة من يونس بن حبيب[٣]، كما ذكر ابن كثير أن الكسائي أخذ عن الخليل صناعة النحو[٤]، وقال الأخفش تلميذ سيبويه: «جاءنا الكسائي إلى البصرة فسألني أن أقرأ عليه أو أقرئه كتاب سيبويه، ففعلت، فوجه إليَّ خمسين دينارا»[٥].

وقد ذكرنا من قبل أن أبا جعفر الرؤاسي - وهو أقدم نحوي من نحاة الكوفة - قد أخذ عن عيسى بن عمر الثقفي، وأبي عمرو بن العلاء، ولما عاد إلى الكوفة أخذ عنه الكسائي، فالنحو الكوفي في بداياته ونشأته نحو بصري، ثم اتخذ له طابعا خاصا، ومنهجا مستقلا، يقول الدكتور مهدي المخزومي: «ثم جاء الكوفيون بعد أن درسوا عليه - يعني الخليل بن أحمد - واخذوا عنه، فرسموا لأنفسهم منهجا جديدا بعض الجدة، يتفق مع منهج أهل البصرة في

(١) السابق ص٧٤.
(٢) المدارس النحوية ص١٥٤.
(٣) أخبار النحويين البصريين ص٥١.
(٤) البداية والنهاية ١٠/ ٧١٩.
(٥) أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص٦٦.

أشياء، ويختلف عنه في أشياء، أو كما يقول (أوليري): يتفق معه في النظرية والمبدأ، ويختلف عنه في التطبيق، متأثرين في ذلك بمؤثرات كوفية»[١]، ويقول الأستاذ كريم مرزة الأسدي: «وبعد الطبقة السابقة - يعني الطبقة الثانية من نحاة البصرة التي تتمثل في عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، وتلميذه عيسى بن عمر الثقفي، وأبي عمرو بن العلاء - من البصريين يتفرع النحو في مسيرته نحو مدرستين؛ إذ يشع بإشعاعاته النيرة على الكوفة، فتشرع بذوره بالنمو والنشوء تدريجيا ابتداء من أبي جعفر بن الحسن الرؤاسي الكوفي تلميذ عيسى بن عمر الثقفي، وأبي عمرو بن العلاء البصريين؛ إذ درس النحو على أيديهما، ورجع إلى الكوفة فدرَّسه»[٢].

سبب تأخر اشتغال الكوفة بالنحو

حينما نقرر اتباعا لمؤرخي النحو العربي أن اشتغال الكوفة بالدراسات النحوية واللغوية قد تأخر عن اشتغال البصرة بذلك مدة طويلة من الزمن فليس معنى ذلك أن العلماء في الكوفة كانوا جهالا بالنحو، وأنهم لا يعرفون عنه شيئا، فإن هذا لا يعقل بالنسبة لمن برعوا في تلاوة القرآن الكريم، ومعرفة قراءاته، وفي رواية الأخبار والأشعار، وفي الفقه والحديث، وغير ذلك من العلوم التي لا بد لها من معرفة قواعد اللغة، ولذلك نتوقع يقينا أن علماء الكوفة كانوا على دراية بقواعد العربية وأساليبها وإعرابها، غير أنهم لم يكونوا مشتغلين بالنحو واللغة اشتغال البصريين بهما من حيث التعمق في دراسة النحو وأصوله وأقيسته وعلله ومناهجه، ويرجع ذلك كما يقرر مؤرخو النحو العربي إلى اشتغالهم بعلوم أخرى غير النحو، يقول الشيخ محمد الطنطاوي: «لقد عرفتَ أن الكوفيين تأخروا عن البصريين في هذا العلم حقبة طويلة؛ وذلك لانصرافهم أولا عن التلقي عنهم ربأ بأنفسهم عن الأخذ منهم، وما لبثوا

---

(١) مدرسة الكوفة ص٣٤.

(٢) نشأة النحو العربي ومسيرته الكوفية ص١٩.

أن شغلهم الشعر ورواياته والأدب وطرائفه، فاستأثروا بهذا، وتنفلوا به على البصريين مدة طويلة لم يشاركوا فيها البصريين النظر إلى علم النحو.

تنبه الكوفيون بعدئذ، وصحوا من سباتهم، وأرادوا مساهمة البصريين فيه بعد أن عرفوه منهم»[١].

ويقول الأستاذ علي النجدي ناصف: «النحو نوعان: بصري وكوفي، والبصري أسبق وجودا من الكوفي، وإليه يرد وضع النحو، ما في ذلك خلاف ولا مراء»[٢]، ثم يقول: «بدأ اشتغال الكوفة بالنحو في حياة الخليل، أي بعد وفاة أبي الأسود بنحو تسعين عاما، فقد كانت وفاته سنة تسع وستين للهجرة، وكانت الكوفة في خلال هذه المدة عاكفة على القرآن الكريم، تقرؤه وتقرئه، وعلى الشعر ترويه وتتناشده، ولذا كان فيها ثلاثة من القراء السبعة، هم: عاصم (ت١٢٩هـ)، وحمزة (ت١٥٦هـ)، والكسائي (ت١٨٩هـ)، وفي كل مصر قارئ واحد، أما النحو فكانت على ما يبدو قانعة بما يجيئها من البصرة، ثم انتبهت إليه وشغلت به»[٣].

ويفصل الدكتور شوقي ضيف القول في أسباب تأخر اشتغال الكوفيين بعلم النحو، فيقول: «تركت الكوفة للبصرة وضع نقط الإعراب في الذكر الحكيم ووضع نقط الإعجام، والأنظار النحوية والصرفية الأولى التي تبلورت عند ابن أبي إسحاق والتي أقام عليها قانوني القياس والتعليل؛ إذ كانت في شغل عن كل ذلك بالفقه ووضع أصوله ومقاييسه وفتاواه، وبالقراءات ورواياتها رواية دقيقة، مما جعلها تحظى بمذهب فقهي هو مذهب أبي حنيفة، وبثلاثة من القراء السبعة الذين شاعت قراءاتهم في العالم العربي، وهم: عاصم وحمزة والكسائي، وعنيت بجانب ذلك عناية واسعة برواية الأشعار القديمة وصنعة

---

(١) نشأة النحو ص٨١.

(٢) تاريخ النحو ص٥.

(٣) السابق ص٢٨.

دواوين الشعر»[1]، «ولعل كثرة ممارسة الكوفيين للتلاوة والرواية هي التي أورثتهم الاعتداد بظاهر النص، وتهيب الهجوم عليه بالتأويل، أو الإنكار، وهذا لا يعني أن البصرة كانت أقل من الكوفة تحملا للقرآن الكريم ورواية للشعر، فقد كان الذين يحفظون القرآن الكريم كله في عهد أبي موسى الأشعري - رضي الله عنه - زهاء ثلاثمائة، وكل ما كان من الأمر هنا وهناك أن الكوفة آثرت العافية، وقنعت بما حفظت، واستمرأت الانقطاع للمعاودة، والتكرار، أما البصرة فقد أتيح لها الحفظ ووضع النحو فظفرت بالحسنيين»[2].

منهج الكوفة في التقعيد النحوي

عرفنا فيما مضى أن شيوخ المدرسة الكوفية أخذوا النحو في بداية الأمر عن شيوخ المدرسة البصرية، فكان النحو الكوفي إذن شعبة من نحو البصرة، ثم تحول عنه في أصوله، ومناهج درسه، لاختلاف الأئمة هنا وهناك في مصادر الرواية والرأي فيها، ثم في سمات الشخصية وطرائق التفكير، فكان للنحو مدرسة في البصرة، وأخرى في الكوفة[3].

والقدماء الذين ترجموا لنحاة المدرسة البصرية، ونحاة المدرسة الكوفية لم يكونوا يشكون في أن النحو الكوفي يمثل مذهبا نحويا له خصائصه وأصوله ومناهجه بإزاء المذهب البصري، ومما يؤكد ذلك ما صنعه ابن الأنباري في كتابه: (الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين) من دراسة آراء المذهبين، ومناقشتها، والمقارنة بينها، وترجيح بعضها، وما نراه أيضا في كتب النحو والصرف من تعرض لآراء المدرستين عبر الأبواب النحوية والصرفية المختلفة؛ إذ لم يسجل ابن الأنباري كل القضايا الخلافية التي دار حولها الجدل بين المدرستين، بل ذكر ما رآه أهمها، حيث تعرض لإحدى وعشرين

(١) المدارس النحوية ص١٥٣.

(٢) تاريخ النحو للأستاذ علي النجدي ناصف ص٣٣.

(٣) السابق ص٣١.

ومائة مسألة، كما تعرض للخلاف بين البصريين والكوفيين أيضا أبو البقاء العكبري في كتابه: (مسائل خلافية في النحو)، فضلا عما ذكرته كتب التراجم من مصنفات كثيرة تناولت الخلاف بين المدرستين، فكل ذلك دليل على اعتراف القدماء بالمدرسة الكوفية.

وقد سار في ركب القدماء كثير من الدارسين المحدثين، ولكن بعضهم من المستشرقين أنكر المدرسة الكوفية، ومنهم «فايل» الذي نشر كتاب الإنصاف لأول مرة، فقد زعم في مقدمته له أن الكوفة لم تؤسس لنفسها مدرسة نحوية خاصة، وأن خلافات نحاتها وخاصة الكسائي والفراء مع الخليل وسيبويه إنما هي امتداد لما سمعاه من أستاذهما البصري يونس بن حبيب الذي نص القدماء على أن له قياسا في النحو خاصا به، ومذاهب ينفرد بها، واستدل على ذلك بأن جميع المواضع التي ذكر ابن الأنباري اسمه فيها بكتابه يذكر معه فيها الكوفيين متابعين له في آرائه، وهي لا تعدو أربعة آراء، واستدل أيضا بأن الزمخشري قرن به الكوفيين في خمس مسائل بكتابه (المفصل).

وقد عقب الدكتور شوقي ضيف على ذلك بأنه «استدلال واضح الضعف إذا قسنا ما وقف فيه الكوفيون معه إلى ما وقفوه مع الخليل وسيبويه، فالكتب النحوية إنما تذكر خلافهم لهما، ولا تذكر مواضع اتفاقهم معهما، وهي أكثر من أن يحاط بها، ونفس سيبويه نقل عن يونس في كتابه نحو مائتي رواية تتخللها آراؤه التي كان يتفرد بها دونه ودون أستاذه الخليل»[1].

ثم يذكر الدكتور شوقي ضيف أن الموجه الحقيقي للكسائي والفراء في إنشاء المذهب الكوفي هو الأخفش الأوسط الذي روى عنه الكسائي إمام الكوفة الأول كتاب سيبويه، فهو الذي فتح له وللفراء أبواب الخلاف مع سيبويه والخليل على مصاريعها، وبذلك أعدهما للخلاف عليهما، وتنمية هذا الخلاف بحيث نفذا إلى مذهبهما النحوي الجديد.

---

(١) المدارس النحوية ص١٥٥.

وإذا كان «فايل» لاحظ أن بعض الكتب النحوية ذكرت اتفاق يونس والكوفيين في مسائل لا تعدو أصابع اليد الواحدة فإن الكسائي والفراء والكوفيين اتفقوا مع الأخفش في نحو ثلاثين مسألة، وليس ذلك نحسب، فإن الأخفش أيضا هو الذي ألهم الكوفيين المتأخرين الاعتداد بالقراءات الشاذة للذكر الحكيم[1].

ثم يذكر الدكتور شوقي ضيف أن ما زعمه «فايل» من أن الكوفة لم تكن لها مدرسة نحوية خاصة مبني على كثرة الخلافات بين أئمتها على نحو ما سيلقانا بين الكسائي وتلميذه الفراء، وكأنها لا تؤلف جبهة علمية موحدة، إنما كل ما هناك اتجاه للخلاف على البصرة تمادوا فيه، ويعقب على ذلك بأنه «دليل منقوص، فقد كان نحاة الكوفة يكونون جبهة طالما تناظر أفرادها مع أفراد جبهة البصرة.. على أن «فايل» نفسه يعود فيثبت للفراء مذهبا في النحو خالف به الكسائي ومعاصريه، وليس هذا المذهب إلا مذهب المدرسة الكوفية التي أنكرها، تكامل تشكله عنده، أما أنه خالف أستاذه الكسائي في بعض المسائل فهذا من حقه على نحو ما خالف سيبويه أستاذه الخليل، وعلى نحو ما خالفهما معا تلميذهما الأخفش في كثير من المسائل، وهم جميعا أئمة المدرسة البصرية»[2].

وإذا كان الدكتور شوقي ضيف قد رد على «فايل» إنكاره أن يكون للكوفيين مدرسة في النحو بتفنيد ما ساقه من أدلة على إنكاره هذا، فإن الدكتور مهدي المخزومي قد رد عليه وعلى من حاكاه في رأيه، وهما: المترجم لثعلب في دائرة المعارف الإسلامية، وبروكلمان في «تاريخ الشعوب الإسلامية» بإبراز ما يميز المدرسة الكوفية من خصائص وأسس منهجية، فيقول: «غير أنه – بناء على ما لمحناه من خصائص ومزايا لطريقة الكوفيين، وعلى ما أثبتناه من شواهد كثيرة تؤيده، وعلى ما سمعناه من دارسين محدثين

(١) السابق ص١٥٥، ١٥٦.

(٢) السابق ص١٥٦.

مؤيدين للقضية التي نحن بصدد الدفاع عنها – لا يسعنا الاطمئنان إلى ما أبداه «جوتولد فايل» من إنكار لوجود مدرسة كوفية، فإن اعتداد الكوفيين بالنقل، وتناولهم القياس تناولا لا يمس روح النص اللغوي، وجنوحهم عن اتباع التأويلات البعيدة، والتوجيهات المتكلفة، والإمعان المنطقي، وتعديلهم القواعد حتى تتلاقى مع المسموع، وتفسيرهم النصوص القرآنية، والنصوص اللغوية الأخرى تفسيرا لا يكاد يخالف الظاهر، وميلهم عن إخضاعها لما تواضعوا عليه من أصول، ثم بناء كثير من أحكامهم على القراءات التي سبق للبصريين أن أكرهوا جانبا منها على قبول معنى خاص هدفوا إليه، وأبعدوا جانبا آخر منها؛ لأنه استعصى على الخضوع لقواعدهم، وأبعد في الخروج على تأويلاتهم، ثم التماس ذلك في أقوال أئمتهم وأعلامهم، ووجد أنهم يلتزمون الدقة فيه، ويتنكبون مخالفته، ويتحرجون من الخروج عليه..هذه الخصائص كلها تضمن للدارس خطوط المنهج الرئيسية التي تكفي لرسم صورة مكتملة لمذهب مستقل»[١].

وبعد أن أبرز الدكتور مهدي المخزومي خصائص المدرسة الكوفية التي تميزها، وتجعلها على النقيض من المدرسة البصرية أخذ يبين تناقض «فايل» مع نفسه، حيث اعترف بالخطوط العريضة التي تميز منهج الكوفة النحوي، فقال المخزومي: «على أن (جوتولد فايل) لم يسعه إلا أن اعترف بوجود هذه الخطوط الكبرى التي انبني عليها طريقة الكوفيين، فقد قال في الفصل الذي عقده لوصف نمو المدرستين النحويتين في مقدمة (الإنصاف): فعلى حين كان أهل الكوفة يفسرون القرآن تفسيرا يلتزم الدقة في متابعة النص، ظهر عند أهل البصرة ميل إلى إكراه النص القرآني على قبول معنى خاص، والتمحل في حمله على مطابقة قواعدهم النحوية»[٢].

---

(١) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ص٣٥٢، ٣٥٣.

(٢) السابق ص٣٥٣، نقلا عن مقدمة كتاب «الإنصاف» في طبعته الأوربية.

وهكذا فإن الأستاذين الجليلين: الدكتور شوقي ضيف، والدكتور مهدي المخزومي قد تحملا عبء الرد على هذا المستشرق الذي حاول تشويه صورة النحو العربي شأنه في ذلك شأن كثير من المستشرقين، ولا نظن أحدا من الدارسين العرب والمسلمين قد أيد «فايل» في رأيه هذا، حتى الأستاذ علي النجدي ناصف الذي أنكر وجود مدارس نحوية أخرى غير مدرستي البصرة والكوفة لم يلتفت إلى رأي «فايل»، ولم ينكر وجود المدرسة التي رسمها وتصورها، وبنى رأيه في عدم وجود مدارس أخرى على عدم توافر ما تصوره من خصائص المدرسة لها، فهو بعد أن وضح الفروق بين منهجي البصرة والكوفة قال: «والآن هل للنحو مدارس أخرى ؟ ينبغي قبل الإجابة عن هذا السؤال أن أعرف المدرسة، فهي: طائفة من العلماء أو الأدباء، أو أهل الفن، تؤلف بينهم في الإنتاج وصوره أصول ومناهج يلتزمونها مع احتفاظ كل بخصائص شخصيته»[1]، فهذا التصور العلمي لخصائص المدرسة لم يجده الأستاذ علي النجدي متوافرا إلا في مدرستي البصرة والكوفة، مما دعاه إلى إنكار غيرهما من المدارس، وهذا يعني أن اتجاه الكوفيين في الدراسات النحوية جدير بأن يطلق عليه مدرسة بمفهومها العلمي.

وتجمع الكتب التي أرخت للكوفيين على أن منهجهم في التقعيد النحوي يقوم على ثلاثة أسس:

١-الاتساع في الرواية، بحيث تفتح جميع الدروب، والمسالك للأشعار واللغات الشاذة.

٢-الاتساع في القياس بحيث يقاس على الشاذ والنادر دون تقيد بندرته وشذوذه.

٣-المخالفة في بعض المصطلحات النحوية، وما يتصل بها من العوامل[2].

---

(١) تاريخ النحو ص٣٤.

(٢) المدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص١٥٨.

هذه هي الأسس التي قام عليها المذهب الكوفي في النحو، وقد أشرنا من قبل إلى أن النحو الكوفي في نشأته كان امتدادا للنحو البصري، حيث تلمذ الكسائي للخليل بن أحمد، وقرأ كتاب سيبويه على الأخفش، وقد رحل الفراء إلى البصرة وتتلمذ على يونس بن حبيب، وأكب على كتاب سيبويه يقرؤه ويدرسه كما أكب عليه جميع أئمة الكوفة من بعده، غير أن الكوفيين مع اعتمادهم على نحو البصرة استطاعوا أن يشقوا لأنفسهم مذهبا نحويا جديدا له طوابعه، وله أسسه ومبادؤه[1]، وفيما يلي نفصل القول عن هذه الأسس مقارنين بينها وبين الأسس التي قام عليها المذهب البصري.

١-الاتساع في الرواية

ذكرنا عند حديثنا عن منهج البصرة في التقعيد النحوي أن البصريين كانوا لا يروون إلا عن العرب الخلص الضاربين في أعماق الصحراء[2]، فكانوا يتشددون تشددا جعلهم لا يثبتون في كتبهم النحوية إلا ما سمعوه من العرب الفصحاء الذين سلمت فصاحتهم من شوائب التحضر وآفاته، وهم سكان بوادي نجد والحجاز وتهامة[3]، قال السيوطي نقلا عن الفارابي في كتابه: «الألفاظ والحروف»: «والذين عنهم نُقِلت اللغة العربية وبهم اقْتُدِي وعنهم أُخِذَ اللسانُ العربيّ من بين قبائل العرب هم: قيس وتميم وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثرُ ما أُخِذ ومعظمه وعليهم اتُّكل في الغريب وفي الإعراب والتَّصْريف ثم هذيل وبعض كِنانة وبعض الطائيين ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم.

(١) السابق ص١٥٨، ١٥٩.

(٢) تاريخ النحو أ/ علي النجدي ناصف ص٣١، ٣٢.

(٣) المدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص١٥٩.

وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضَريّ قط ولا عن سكّان البَرَاري ممن كان يسكنُ أطرافَ بلادِهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم»[١]، ثم قال: «والذي نقل اللغة واللسان العربي عن هؤلاء وأثبتها في كتاب فصيرها علما وصناعة هم أهل البصرة والكوفة فقط من بين أمصار العرب»[٢].

وواضح من هذا النص أن الكوفيين قد أخذوا أيضا عن هذه القبائل الفصيحة، ورحلوا إليها على نحو ما يحدثنا الرواة عن الكسائي، فقد قالوا إنه خرج إلى نجد وتهامة والحجاز «ورجع وقد أنفد خمس عشرة قنينةَ حبرٍ في الكتابة عن العرب سوى ما حفظ»[٣].

ولكن الكوفيين لم يقفوا عند النقل عن هذه القبائل الضاربة في أعماق الصحراء الذين نقل عنهم البصريون، بل توسعوا في الرواية والنقل للأشعار واللغة عن جميع العرب بدويهم وحضريهم، فكانوا يأخذون عمن سكن من العرب في حواضرَ العراق، كما كانوا يأخذون عن القبائل العربية التي كانت تجاور غير العرب من الفرس والروم، مثل: لخم، وجذام، وهما مجاوران لأهل مصر والقبط،وقُضاعة وغَسّان وإياد لمجاورتهم أهل الشام وأكثرهم نصارى يقرءون بالعبرانية، وتغلب واليمن فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان، وبكر لمجاورتهم للقبط والفرس وعبد القيس وأزد عُمَان لأنهم كانوا بالبحرين مُخالطين للهِند والفُرس، وأهل اليمن لمخالطتهم للهند والحبشة وبني حنيفة، وسكان اليمامة وثقيف وأهل الطائف لمخالطتهم تجار اليمن المقيمين عندهم[٤] ، ولم يكن البصريون يأخذون عن هذه القبائل؛ لفساد ألسنتهم نتيجة اختلاطهم بغير العرب من الفرس والروم واليونان، ولذلك عاب البصريون على الكوفيين توسعهم في الرواية، وأخذهم عن جميع العرب، دون

---

(١) المزهر في علوم اللغة وأنواعها ١/ ٢١١، ٢١٢.

(٢) السابق ١/ ٢١٢.

(٣) إنباه الرواة للقفطي ٢/ ٢٥٨، والمدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص١٥٩.

(٤) المزهر للسيوطي ١/ ٢١٢.

تفرقة بين الخلص منهم وغير الخلص، وخصوا بهذه الحملة الكسائي، قائلين: «إنه كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز من الخطأ واللحن وشعر غير أهل الفصاحة والضرورات، فيجعل ذلك أصلا، ويقيس عليه حتى أفسد النحو»[١]، وقالوا: إنه لقي عشيرة من بني عبد القيس تسمى «الحطمة» كانت نازلة ببغداد، فأخذ عنها كثيرا من الخطأ واللحن[٢]، وقد احتكم إليهم الكسائي في مناظرته لسيبويه حول قولهم: (قد كنت أظن أن العقرب أشدُّ لسعة من الزنبور فإذا هو هي) عند سيبويه، حتى إذا قال الكسائي إنه يجوز: (فإذا هو إياها) أنكر ذلك سيبويه إنكارا شديدا، فناصر أعرابُ الحطمة الكسائي، ولكن سيبويه لم يعبأ بمناصرتهم الكسائي؛ لأنهم ليسوا من العرب الخلص الذين يوثق بفصاحتهم.

وكان توسع الكوفيين في الرواية والنقل عن العرب وتساهلهم في ذلك من أسباب الخلاف الواسع النطاق بين المدرستين، وكان الكوفيون متفوقين على البصريين في رواية الأشعار، فقد نقل ابن جني عن حماد الراوية الكوفي قوله: «أمر النعمان فنسخت له أشعار العرب في الطنوج - وهي الكراريس - ثم دفنها في قصره الأبيض، فلما كان المختار بن أبي عبيد قيل له: إن تحت القصر كنزا، فاحتفره، فأخرج تلك الأشعار»، وعلى هذه الرواية عقب ابن جني بقوله: «فمن ثم أهل الكوفة أعلم بالشعر من أهل البصرة»[٣].

ولعل توسعهم في رواية الشعر جعلهم يرصدون كل ما تضمنه من ظواهر لغوية وصرفية ونحوية، فيبنون عليها قواعدهم دون التشدد في مصادر هذا الشعر، ودون التثبت من فصاحة قائليه، على العكس من موقف البصريين الذين لم يكونوا «يقبلون الشاهد إلا إذا وثقوا به، لهذا نرى سيبويه يردد لفظ الثقة ومشتقاته فيما يروي وما يسمع من الشواهد، كأنما يريد أن يطمئن

(١) معجم الأدباء لياقوت الحموي ١٣ / ١٨٣.
(٢) السابق ١٣ / ١٨٢، وإنباه الرواة للقفطي ٢/ ٢٧٤.
(٣) الخصائص ١/ ٣٢٩، ٣٣٠.

أصحابه إلى أنه آخذ على الطريقة التي يتوارثونها، بل لم يكن يفوته أن ينبه على المصنوع من الشواهد أيضا»[(١)].

٢-الاتساع في القياس

ولم يتوسع الكوفيون في الرواية والنقل عن جميع العرب فقط، بل توسعوا أيضا في القياس، فإذا كان البصريون يقيسون على الأغلب الأعم في اللغة فضلا عن تشددهم في التثبت من صحة هذا الأغلب الأعم، وبنوا عليه قواعدهم، وما خالف الأغلب الأعم عدوه شاذا أو لغة أو قليلا أو ضرورة – فإن الكوفيين قد اعتدوا بكل ما سمعوه عن العرب، وقاسوا عليه، ولا ينظرون إلى كثرته أو قلته، حتى إنهم كانوا يقيسون على الشاهد الواحد.

وكان اختلاف المدرستين في طريقة القياس على ما سمعوه عن العرب موضع جدل ونقاش لدى الدارسين المحدثين من حيث تفضيل أحد المسلكين، وقد مر بنا مناقشة الدكتور إبراهيم أنيس للقياس عند الفريقين، وحاول أن يصوب نظرة الدارسين إلى ميل الكوفيين إلى القياس، إذ توسعوا فيه، وقاسوا على القليل النادر، وميل البصريين إلى السماع؛ إذ حرصوا على اطراد القاعدة وسلامة القياس على الأغلب الأعم غير عابئين بما خالفه من اللغات، ورأى أن الكوفيين أميل إلى السماع منهم إلى القياس؛ لأنهم تشبثوا بكل مسموع وقاسوا عليه قل أو كثر، يقول الدكتور إبراهيم أنيس: «والحقيقة أن الكوفيين إن صح أنهم قاموا بهذا لم يكن هذا المسلك منهم نوعا من القياس ولا شيئا من القياس، وإنما هو مظهر اعتزازهم بالنص، وعدم التفريط في هذا النص الموروث.

بِمَ نسمي مذهبهم إذن ؟ إنه في رأيي أقرب إلى السماع منه إلى القياس؛ لأنهم يعتزون بما سمعوا، ويستمسكون به، لا ليضعوا له قاعدة عامة، ولكن

(١) تاريخ النحو أ/ علي النجدي ناصف ص٣١، ٣٢.

ليحولوا بين من يقول إن هذا النص ضعيف أو شاذ، وغير ذلك من النعوت التي خلعها البصريون على نصوص اللغة»[١].

كما يرى أن البصريين كانوا أميل إلى القياس منهم إلى السماع، وقد ذكرنا فيما مضى عند حديثنا عن منهج البصريين أن ما ذكره الدكتور إبراهيم أنيس من احترام الكوفيين للنصوص اللغوية الواردة وقياسهم على كل ظاهرة لغوية قلت أو كثرت لا يختلف عما قرره الدارسون من القدماء والمحدثين، إلا أنه نظر إلى ذلك من زاوية تشبثهم بالمسموع، والاعتداد به، وعدم وصف القليل منه بالشذوذ، فعدهم أميل إلى السماع، ومن نظر إلى تعدد القياس عندهم، حيث يقيسون على الشاهد أو الشاهدين، ويبنون على ذلك قاعدة عدهم أميل إلى القياس.

وكذلك الأمر عند البصريين، فمن نظر إلى طريقتهم في استقراء النصوص العربية الواردة عن العرب، واستنباط القاعدة من الأغلب الأعم منها، عدهم أميل إلى السماع، ومن نظر إلى تشبثهم باطراد القاعدة وسلامة القياس، واستبعادهم لما خرج عن ذلك واصفين إياه بالشذوذ أو الندرة أو القلة عدهم أميل إلى القياس، ومن ثم لا يمكن لنا أن نحكم بأن إحدى المدرستين أكثر احتراما للنص المروي، فكلتا المدرستين بنت القواعد النحوية على المروي عن العرب.

غير أن أمرا مهما لم يلتفت إليه الدكتور إبراهيم أنيس يجعلنا نرجح ميل الكوفيين إلى القياس، وميل البصريين إلى السماع، وهو أن البصريين كانوا يقدمون السماع على القياس إذا تعارضا، يقول ابن جني: «إذا تعارضا نطقت بالمسموع على ما جاء عليه ولم تقسه في غيره وذلك نحو قول الله تعالى: «اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ»[٢] فهذا ليس بقياس لكنه لا بد من قبوله لأنك إنما

(١) من أسرار اللغة ص٢٥.

(٢) المجادلة: ١٩.

تنطق بلغتهم وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم»[١]، وأن الكوفيين كانوا يقدمون القياس على السماع، فربما جعلوا كلمة القياس هي العليا، وإن لم يعززه شاهد، فقد منعوا تقدم الخبر على المبتدأ مطلقا، لئلا يتقدم الضمير الذي فيه على مرجعه، ففي (قائمٌ) مثلا من قولنا: (قائمٌ زيدٌ) ضمير (زيد)، ولم يأبهوا لتأخر الخبر رتبة وإن تقدم لفظا، ولا للمأثور من الشواهد[٢].

ونستنتج من ذلك أن الكوفيين كانوا يستخدمون القياس أحيانا دون استناد إلى أي سماع، ومن ذلك أيضا قياسهم العطف بـ (لكن) في الإيجاب على العطف بـ (بل) في مثل: (قام زيد بل عمرو)، فقد طبقوا ذلك على (لكن) وأجازوا (قام زيد لكنْ عمرو) دون أي سماع عن العرب يجيز لهم هذا القياس[٣].

ولعل أوضح دليل على تقديم الكوفيين للقياس وعدم اعتدادهم بالسماع رأيهم في (إنْ) المخففة من الثقيلة، فقد منعوا إعمالها، وحجتهم أن (إنَّ) المشددة إنما عملت لأنها أشبهت الفعل الماضي في اللفظ؛ لأنها على ثلاثة أحرف كما أنه على ثلاثة أحرف، وإنها مبنية على الفتح كما أنه مبني على الفتح، فإذا خففت فقد زال شبهها به، فوجب أن يبطل عملها، وقد أتى بعضهم بحجة أخرى، وهي أن (إنَّ) المشددة من عوامل الأسماء، و(إنْ) المخففة من عوامل الأفعال، فينبغي ألا تعمل المخففة في الأسماء، كما لا تعمل المشددة في الأفعال؛ لأن عوامل الأفعال لا تعمل في الأسماء، وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال[٤].

---

(١) الخصائص ١/ ١١٧.

(٢) الإنصاف ١/ ٦٥، وما بعدها، وتاريخ النحو أ/ علي النجدي ناصف ص٣٤.

(٣) الهمع ٢/ ١٣٧، والمدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص١٦٤.

(٤) الإنصاف ١/ ١٩٥، ١٩٦.

فقد بنوا القاعدة على قياس منطقي، ولم يكترثوا بما سمع من إعمالها في القراءات الصحيحة المتواترة في قوله تعالى: «**وإنْ كلا لما ليوفينهم ربُّك أعمالهم**»[(١)]، وذلك على قراءة نافع وابن كثير بتخفيف (إنْ)[(٢)].

وهكذا فإننا نجد كثيرا من الظواهر النحوية قد أجازها الكوفيون بناء على القياس، لا اعتمادا على نص مسموع، وهذا ما جعل الدارسين يذهبون إلى أنهم أميل إلى القياس، وأن البصريين أميل إلى السماع؛ لأنهم بنوا قواعدهم على استقراء كلام العرب، فاستنبطوها من الأغلب الأعم، ولم يبنوا قواعدهم على القياس المجرد معرضين عن المسموع، كما فعل الكوفيون، يقول الدكتور شوقي ضيف عن القياس عند البصريين: «ذلك أن البصريين اشترطوا في الشواهد المستمد منها القياس أن تكون جارية على ألسنة العرب الفصحاء، وأن تكون كثيرة بحيث تمثل اللهجة الفصحى، وبحيث يمكن أن تُستنتج منها القاعدة المطردة، وبذلك أحكموا قواعد النحو وضبطوها ضبطا دقيقا، بحيث أصبحت علما واضح المعالم بيّن الحدود والفصول»[(٣)].

فكثير من الدارسين يفضلون منهج البصريين في القياس لبنائه على الأغلب الأعم من المسموع عن العرب، وإن كان الدكتور إبراهيم أنيس يأخذ عليهم عدم تحديدهم نسبة المقيس عليه تحديدا دقيقا، بل اختلفوا فيه بعض الاختلاف، فما سماه أبو عمرو بالأكثر سماه غيره بالكثير، أو الباب، أو بالأصل، وغير ذلك من مصطلحات وردت في كتب البصريين من اللغويين[(٤)].

والحق أن هذا ليس مأخذًا عليهم؛ لأن الكثرة ليس لها تحديد قاطع، وإنما تقوم على أغلب الظن، ولذا يكفي في بناء القاعدة أن يقفوا على أكبر قدر

---

(١) هود: ١١١.

(٢) الإنصاف ١/ ١٩٦.

(٣) المدارس النحوية ص١٦١.

(٤) من أسرار اللغة ص١١.

ممكن في ظنهم من النصوص اللغوية الموثوق بصحتها، ويبدو أن الدكتور إبراهيم أنيس نفسه لم يستشعر خطورة هذا المأخذ على مذهبهم، ولم يحس أنه غاض من شأنهم إذا قسنا هذا المأخذ بما أخذه على منهج الكوفيين في القياس على كل قليل أو نادر من القول، فهو يقول: «أما الكوفيون فقد أسسوا القياس على كل ما روي عن العرب مهما قلت شواهده، وقد يظن لأول وهلة أن في نظرة الكوفيين تيسيرا علينا نحن المولدين، وأن في مسلكهم رخصة تجيز لنا كثيرا من الأمور التي أباها البصريون، غير أن الأخذ بمذهب الكوفيين قد يؤدي بنا في آخر الأمر إلى نوع من الاضطراب والفوضى في تقعيد القواعد وتنظيم مسائل اللغة؛ إذ يترتب عليه خلو اللغة من الاطراد والانسجام، وهما شرط هام في الفهم والإفهام، ومقياس دقيق يقاس به ما بلغته كل لغة من نمو وتطور، وبغير ذلك الاطراد والانسجام تصبح اللغة كالثوب المرقع وإن كانت تلك الرقع من الحرير والديباج»[1].

ولذلك رجح الدارسون قديما وحديثا موقف البصريين من القياس لسلامته واطراده، ومطابقته للمسموع، يقول السيوطي: «اتفقوا على أن البصريين أصح قياسا؛ لأنهم لا يلتفتون إلى كل مسموع ولا يقيسون على الشاذ».

وإذا كان البصريون يختلفون عن الكوفيين في أنهم لا يقيسون على القليل النادر، بل يقيسون على الأغلب الأعم، والكثير المسموع في اللغة الفصحى، وأنهم يعدون ما خالف القاعدة المطردة على الكثير الغالب شاذا، أو لغة، أو ضرورة فإن بعض الدارسين المحدثين يتخذ من موقف البصريين هذا مطعنا عليهم، ويحمد للكوفيين موقفهم، وقد دافع الدكتور شوقي ضيف عن مذهب البصريين دفاعا شديدا في وجه من يعيب عليهم وصفهم لما خالف القياس المطرد بالشذوذ أو الندرة بأن البصريين لم يُنَحُّوا ما وصفوه بالشذوذ أو الندرة، أو يستبعدوه عن دراستهم، بل وصفوه بالشذوذ أو الندرة تنبيها على مخالفته

(١) من أسرار اللغة ص١٢.

للقياس، وحتى لا يظن ظان أنه من قبيل الكثير المستعمل، وفي ذلك يقول الدكتور شوقي ضيف: «على أنه ينبغي أن نعرف أن المدرسة البصرية حين نحّت الشواذ عن قواعدها لم تحذفها ولم تسقطها، بل أثبتتها، أو على الأقل أثبتت جمهورها، نافذة في كثير منها إلى تأويلها، حتى تنحي عن قواعدها ما قد يتبادر إلى بعض الأذهان من أن خللا يشوبها، وحتى لا يغمض الوجه الصحيح في النطق على أوساط المتعلمين، إذ قد يظنون الشاذ صحيحا مستقيما، فينطقون به ويتركون المطرد في لغة العرب الفصيحة وتصاريف عباراتهم وألفاظهم. ومن هنا يتضح خطر قواعدهم بالقياس إلى ما زاده الكوفيون من قواعد استنبطوها من الشواذ النادرة، إذ إن ذلك يعرض الألسنة للبلبلة، لما يعترضها من تلك القواعد التي قد تخنق القواعد العامة»[١].

ثم يتوجه الدكتور شوقي ضيف إلى بعض الدارسين الطاعنين على المذهب البصري بالرد عليه، فيقول: «وكأنما غاب غور هذا العمل وما أرسي به من علم النحو على بعض المعاصرين، فإذا هو يطعن على البصريين لذلك الموقف بينما يحمد للكوفيين موقفهم، مطريا لهم، زاعما أنهم كانوا أدق من البصريين في فقه طبيعة العربية والإحساس بدقائقها التي لا تخضع دائما لمنطق العقل. وهو كلام لا يقوله إلا من لا يعرف كيف توضع القواعد في العلوم، وأنه ينبغي أن يرفع عنها كل ما يعترضها من اضطراب، بحيث تبسط سلطانها على جميع العناصر والجزئيات بسطا تاما كاملا»[٢].

كما رد الدكتور شوقي ضيف على من زعموا أن الكوفيين كانوا أكثر بصرا بروح اللغة، وأدق حسا، وأنهم لم يخضعوا - مثل البصريين - للمنطق والفلسفة - بأن الكوفيين كانوا يخضعون بدورهم لهما، بل ربما زادوا عنهم خضوعا أحيانا على نحو ما يصوره لنا موقفهم من القياس؛ إذ يقيسون على غير المسموع عن العرب، كما رأينا قياسهم في وجوب إهمال (إنْ) المخففة منْ

---

(١) المدارس النحوية ص١٦٢.

(٢) المدارس النحوية ص١٦١.

الثقيلة؛ لأنها لا تشبه الفعل كالمشددة، وكما رأينا قياسهم العطف بـ (لكنْ) في الإيجاب على العطف بـ (بل) إلى غير ذلك من الظواهر النحوية التي أجازوها بناء على القياس غير المعتمد على السماع، واستدل الدكتور شوقي ضيف على جنوح الكوفيين إلى المنطق والفلسفة في نحوهم بأن الفراء - وهو الواضع الحقيقي للنحو الكوفي - كان معتزليا ومتكلما متفلسفا، بل لقد قال المترجمون له إنه كان يتفلسف في تصانيفه ويصطنع فيها ألفاظ الفلاسفة، ومن يرجع إلى كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين) يجد فيه عتادا غزيرا من الحجج المنطقية العقلية التي أدلى بها الكوفيون في حوارهم وجدالهم الواسع مع البصريين مما ينقض الزعم السالف نقضا.

والغريب أن كثيرا من الدارسين المحدثين يربطون بين مذهب الكوفيين والمنهج الوصفي الحديث زاعمين أنهم يصفون الظواهر اللغوية على ما هي عليه دون الغوص وراء الحجج المنطقية، والعلل الفلسفية، وقد رأينا أن الكوفيين يقيسون على ظواهر لغوية ليست مسموعة عن العرب، وإنما يسوقهم إلى ذلك احتداؤهم بالمنطق والفلسفة مع أن البصريين إلى المنهج الوصفي أقرب من الكوفيين؛ إذ لم يكونوا يقيسون إلا على ما سمعوه عن العرب، ولم يكونوا يخرجون أو يؤولون الشواهد التي تخالف القواعد المطردة إلا بالحجج اللغوية، وإذا لجئوا إلى المنطق فإنما يلجئون إليه بالقدر الذي يعينهم على فهم الظاهرة، والربط بين عناصرها، يقول الدكتور شوقي ضيف: «ينبغي أن نحذر مبالغات المتشيعين للكوفيين حين يزعمون أنهم كانوا يبنون قياسهم دائما على السماع، فقد كانوا يجافونه أحيانا ويضربون عنه صفحا، مهتدين بالمنطق العقلي الخالص. ومن يرجع إلى كتاب سيبويه يجده مع ما يمتلئ به من حجج منطقية رائعة لا يدلي بقياس ولا قاعدة نحوية عامة دون سماع من أفواه الفصحاء الخلص، وما يخوضون فيه من الشعر والكلام»[1].

---

(١) المدارس النحوية ص١٦٤، ١٦٥.

ونحمد للدكتور شوقي ضيف - رحمه الله تعالى - إنصافه للمذهب البصري، ووضع الحق في نصابه.

٢-مخالفتهم في المصطلحات والعوامل والمعمولات.

ومما يميز مذهب الكوفيين عن مذهب البصريين أنهم شقوا لأنفسهم طريقا إلى وضع مصطلحات على الوظائف النحوية المختلفة تختلف عما وضعه البصريون، وقد جعلنا حديثنا عن العوامل والمعمولات عند الكوفيين مندرجا تحت حديثنا عن المصطلحات عندهم؛ لأن العوامل والمعمولات متصلة بالمصطلح النحوي؛ إذ كل عامل عندهم يأخذ مصطلحا خاصا، كما أن كل معمول يأخذ مصطلحا خاصا أيضا، ولم ينشأ المصطلح النحوي عند الكوفيين من فراغ، بل تأثروا في مصطلحاتهم بشيوخ البصريين؛ لأن الخليل بن أحمد الذي أخذ عنه أئمة الكوفيين أول من أطلق المصطلحات النحوية على النقط التي وضعها أبو الأسود الدؤلي للدلالة على أحوال أواخر الكلمات المختلفة، فما صنعه الخليل يعد الخطوة الأولى التي خطاها الدارسون في تصنيع النحو، ونقله من عهد إلى عهد، «وعن الخليل أخذ النحاة الذين تلمذوا له فكرة وضع المصطلحات، وإن افترق تلاميذه فريقين، تأثر كل فريق بمنهج دراسي خاص، وكان لكل فريق منهما مصطلحات خاصة به، تخضع في الغالب لمزايا منهجه، وتبدو فيه خصائصه»[١].

و«لعل مما يدل أكبر الدلالة على أن الكوفيين كانوا يقصدون قصدا إلى أن تكون لهم في النحو مدرسة يستقلون بها- أنهم على الرغم من تلمذة أئمتهم الأولين على أيدي البصريين وعكوفهم جميعا على كتاب سيبويه ينهلون منه ويتعلمون، حاولوا جاهدين أن يميزوا نحوهم بمصطلحات تغاير مصطلحات البصريين والنفوذ إلى آراء خاصة بهم في بعض العوامل والمعمولات»[٢].

---

(١) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو د/ مهدي المخزومي ص٣٠٥.

(٢) المدارس النحوية ص١٦٥.

وقد قسم الدكتور مهدي المخزومي المصطلحات التي اصطنعتها المدرستان إلى ثلاث طوائف:

أ-طائفة كوفية خالصة، لم يعرفها البصريون.

ب-طائفة بصرية خالصة، لم يعرفها الكوفيون.

ج-طائفة كوفية بصرية، إلا أن لها عند الكوفيين اسما، وعند البصريين اسما آخر.

فمن الطائفة الأولى: (الخلاف)، فلم يكن للبصريين مصطلح يقابل هذا، وإنما هو عامل كوفي، أعمله الكوفيون في عدة مواضع، وهي: الظرف المخبر به عن الاسم في نحو قولهم: (خالدٌ عندَك)، و(البحرُ أمامَك)، والمفعول معه في نحو قوله: (استوى الماءُ والخشبةَ)، والفعل المضارع المنصوب بعد حروف العطف في نحو قولهم: (لا تظلمني فتندمَ)، وعلى مذهب الكوفيين في نصب هذه المواضع الثلاثة بالخلاف يعقب الدكتور مهدي المخزومي بقوله: «ومن الغريب أن يقول الكوفيون بالنصب على الخلاف في هذه المواضع، ولا يقولوا به في نصب المستثنى بـ (إلا)، مع أن المخالفة بين المستثنى وما قبله أبين منها في هذه المواضع التي نص الكوفيون فيها على النصب بالخلاف، لعدم المماثلة في الحكم بينها وبين ما قبلها»، ثم أثنى الدكتور مهدي المخزومي على مذهب الكوفيين هذا، فقال: «ويبدو لي أن النصب على الخلاف لو عمل به بعد توسيع نطاقه ومجال عمله لكان الأخذ به وسيلة من وسائل التيسير الذي ينشده المحدثون، وأداة للتخلص من كثير من مجادلات القدماء»[1].

ومن هذه الطائفة أيضا الصرف، وقد جعله الفراء علة لنصب المفعول معه في مثل: (جاء محمدٌ وطلوعَ الشمس)، بينما نصبه جمهور البصريين بالفعل

---

(١) مدرسة الكوفة ص٢٩٧.

الذي قبله بواسطة الواو، كما جعله الفراء علة نصب المضارع بعد واو المعية وفاء السببية، و(أو) في مثل: (لأستسهلنّ الصعبَ أو أدركَ المنى)، و(ما تأتينا فتتحدثَ معك)، و(لا تنهَ عن خلقٍ وتأتي مثلَه)، بينما ذهب جمهور البصريين إلى أن المضارع بعد هذه الأحرف منصوب بـ (أنْ) مضمرة وجوبا[1]، ولهذا أطلق الكوفيون على هذه الأحرف التي ينصب الفعل المضارع بعدها أحرف الصرف.

ومن الطائفة الثانية: لام الابتداء، وهو مصطلح بصري لا يعرفه الكوفيون، بل ينكرونه، لأن ما يسميه البصريون لام ابتداء يسميه الكوفيون لام قسم، وعندهم أن اللام في قولهم: (لَزيدٌ أفضلُ من عمرو): «جواب قسم مقدر، والتقدير: (واللهِ لزيدٌ أفضل من عمرو)، فأضمر اليمين؛ اكتفاء باللام منها»[2].

وقد تبنى الدكتور مهدي المخزومي مذهب الكوفيين، فقال: «ويخيل إلي أن الكوفيين على حق في اعتبار لام الابتداء لاما تقع في جواب القسم؛ لأن ما يؤديه مثل قولهم: (لخالد مجتهد) عند حذف القسم هو نفس ما يؤديه قولهم: (والله لخالد مجتهد) من إرادة التوكيد، ومحاولة إزالة الشك من نفس المخاطب الذي يشك أو يخيل إلى المتكلم أنه يشك في نسبة الاجتهاد إلى خالد، وما دام الأمر كذلك فليس في تعدد اللام واعتبارها لام ابتداء حينا، ولام قسم حينا آخر فائدة عملية»[3].

ورأي الدكتور مهدي المخزومي هذا سائغ ومقبول ويقتضي عدم التعدد للوظيفة النحوية الواحدة تحت مصطلحات مختلفة، غير أن مذهب البصريين في نحو قولهم: (لزيدٌ أفضل من عمرو) لا يقتضي حذفا وتقديرا.

(١) المدارس النحوية ص١٦٥، ١٦٦.

(٢) الإنصاف لأبي البركات الأنباري ١/ ٣٩٩، المسألة (٥٨).

(٣) مدرسة الكوفة ص٣٠٧.

ومن الطائفة الثانية أيضا اسم الفعل، وهو عند البصريين يصدق على تلك الكلمات التي تدل على ما تدل عليه الأفعال، غير أنها تقبل بعض علامات الاسم، وهو التنوين، للدلالة على التنكير، ومنها ما على حرفين، مثل: (صهْ، مهْ، ويْ)، ومنها ما هو على أكثر من حرفين إلا أنه يخالف صيغ الأفعال، مثل: (شتانَ، هيهاتَ)، وهو عند الكوفيين فعل حقيقي؛ لأنه يدل على ما يدل عليه الفعل من الحدث والزمان، وقد أقر البصريون بدلالته على الزمن، ولذلك قسموه إلى اسم فعل ماض، واسم فعل مضارع، واسم فعل أمر، ولكنهم لا يعدونه فعلا حقيقيا، كما عده الكوفيون؛ لأنه يقبل التنوين، وهو من علامات الأسماء، وقد رجح الدكتور مهدي المخزومي ما ذهب إليه الكوفيون من أن هذه الألفاظ أفعال حقيقية، فقال: «أما التنوين الذي استند إليه البصريون في (صهٍ، مهٍ، آهٍ) فلا أظنه بمانع أن تكون أفعالا؛ لأنه ليس تنوين تنكير كما زعم البصريون، ولكنه جيء به لتكثير اللفظ في كثير من أسماء الأفعال مما بني على حرفين، بعد أن استقرت الوحدة الكلامية في اللغة العربية في الثلاثي»[1].

ولكن الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد يرى أن مذهب الكوفيين فاسد من عدة وجوه:

أحدها: أنها ليست على صيغ الأفعال المعروفة في العربية.

وثانيها: أن منها ما ينون، وقد علمنا أن الفعل لا ينون.

وثالثها: أن منها ما وضع على حرفين أصالة كـ (مهٍ، صهٍ)، وقد علمنا أنه ليس لنا فعل وضع على حرفين.

ورابعها: أنها لا تتصل بها ضمائر الرفع البارزة.

---

(١) مدرسة الكوفة ص٣٠٨.

وخامسها: أن الدال على الأمر منها لا تتصل به نون التوكيد[١].

وأطلق بعضهم على اسم الفعل (خالفة)[٢]، وقد أطلق الدكتور تمام حسان على اسم الفعل (خالفة الإخالة)، وهي إحدى الخوالف الأربع في اللغة، والثانية (خالفة الصوت)، والثالثة (خالفة التعجب)، والرابعة (خالفة المدح أو الذم)[٣].

ومن الطائفة الثانية أيضا المفعول المطلق، والمفعول له، والمفعول فيه، والمفعول معه، وهذه ألفاظ بصرية؛ لأن المفاعيل عند البصريين خمسة، وهي: المفعول المطلق، والمفعول به، والمفعول فيه، والمفعول معه، والمفعول لأجله، ولا يعرف الكوفيون منها إلا المفعول به، أما المنصوبات الأخرى التي هي مفاعيل عند البصريين، فهي عند الكوفيين أشباه مفاعيل[٤].

ومن الطائفة الثالثة – وهي المصطلحات التي اختلف حولها البصريون والكوفيون – (الجحد)، وهو ما يقابله عند البصريين مصطلح (النفي)، و(المحل أو الصفة)، وهو مصطلح كوفي، ويقابله عند البصريين (الظرف)، مثل: (أمامك زيد)، و(في الدار عمرو)[٥]، و(الترجمة أو التبيين)، ويقابله عند البصريين مصطلح (البدل)، و(الفعل الدائم)، ويقابله عند البصريين مصطلح (اسم الفاعل)، و(الأدوات)، وهي عند البصريين (حروف المعاني)، و(الخفض)، ويعني به البصريون (الجر)، و(المجهول) وهو ما يعرف عند البصريين بضمير الشأن أو القصة أو الحديث، و(العماد) وهو ما يعني به البصريون ضمير الفصل، و(حروف الصفة)، ويقابلها عند البصريين حروف

---

(١) عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، وهو الشرح الكبير ٤/ ٨٢.

(٢) ارتشاف الضرب لأبي حيان ١/ ١٢.

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها ص١١٣، وما بعدها.

(٤) مدرسة الكوفة ص٣٠٨

(٥) الإنصاف ١/ ٥١، مسألة (٦).

الجـر، ويـسميها الكوفيـون أيـضا (حـروف الخفـض) و(حـروف الإضـافة)، و(النعـت)، وهـو مـن اصـطلاح الكـوفيين، وربمـا قالـه بعـض البـصريين أيـضا، ويقابله عند البـصريين (الـصفة أو الوصـف)، و(الإدِّغام) بتشديد الـدال مـصطلح بـصري، ويقابلـه (الإدْغـام) عنـد الكـوفيين[1]، و(المكنـي)، ويـسميه البـصريون (ضميرا)، و(حروف الصلة أو الحشو)، وهي عبارة كوفية يقابلها عند البـصريين (حـروف الزيـادة)[2]، و(النـسق) ويقابلـه عنـد البـصريين (العطـف بـالحرف)، و(الرفـع والنـصب والجـزم والخفـض)، فهـذه الألقـاب يطلقهـا الكوفيـون علـى أواخـر الكلـم المعـرب والمبنـي، أمـا البـصريون فيطلقونهـا علـى أواخـر الكلـم المعرب فقط، أما أواخر الكلـم المبني فيطلقـون عليه (الفتح والكـسر والـضم والسكون)[3]، و(لا) التبرئة، ويقابلها عنـد البـصريين (لا) النافيـة للجنس، و(مـا يجـرى ومـا لا يُجـرى)، ويقابلـه عنـد البـصريين (المـصروف والممنـوع مـن الـصرف)[4]، و(التقريـب) والمـراد بـه عنـد الكـوفيين اسـم الإشـارة الـذي يعمـل عمل (كان) وأخواتها إذا أريد بـه التقريـب، يقـول الـسيوطي: «وذهـب الكوفيـون إلى أن (هذا وهذه) إذا أريد بهما التقريب كانا من أخوات (كان) في احتياجهما إلى اسم مرفوع وخبر منصوب، نحو: (كيف أخاف الظلم وهذا الخليفة قادما)، و (كيف أخاف البرد وهذه الشمس طالعة).

وكـذلك كـل مـا كـان فيـه الاسـم الواقـع بعـد أسـماء الإشـارة لا ثـاني لـه في الوجود نحو: (هذا ابن صياد أشقى الناس) فيعربون (هذا تقريبا) والمرفوع اسـم التقريـب والمنـصوب خبر التقريـب؛ لأن المعنـى إنمـا هـو علـى الإخبـار عـن الخليفـة بالقـدوم وعـن الـشمس بـالطلوع، وأتـى باسـم الإشـارة تقريبـا للقـدوم

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١٠/ ١٢١ .

(٢) السابق ٨/ ١٢٨ .

(٣) راجع شرح المفصل ١/ ٧٢.

(٤) راجع مدرسة الكوفة ص٣٠٩، وما بعدها، والمدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص١٦٥، وما بعدها.

والطلوع، ألا ترى أنك لم تشر إليهما وهما حاضران، وأيضا فالخليفة والشمس معلومان فلا يحتاج إلى تبيينهما بالإشارة إليهما، وتبين أن المرفوع بعد اسم الإشارة يخبر عنه بالمنصوب لأنك لو أسقطت الإشارة لم يختل المعنى كما لو أسقطت كان من (كان زيد قائما)»[١].

وقد عقب الدكتور شوقي ضيف على هذه المصطلحات النحوية التي شاعت في مذهب الكوفيين بقوله: «وواضح أن هذه المصطلحات ظلت لا تسود في النحو العربي، إذا نحن استثنينا اصطلاح النعت وعطف النسق؛ لأن نظامه الذي وضعه البصريون هو الذي عم بين العلماء والناس في جميع الأمصار والأعصار، وهو لم يعم عفوا، إنما عم لدقته المنطقية، وكأن عقول البصريين كانت أكثر خضوعا وإذعانا لسلطان المنطق، ومناهجه الصارمة»[٢].

وأما العوامل والمعمولات فقد اختلف حولها البصريون والكوفيون أيضا، حيث نجد العامل في كل وظيفة نحوية مختلفا عند الكوفيين عنه عند البصريين، ومن ذلك عامل الرفع في المبتدأ «فذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء، وهو معنى»[٣]، وذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، فهما مترافعان.

ويرى الدكتور شوقي ضيف أن رأي الكوفيين واضح الضعف؛ لأنه ينتهي بهم إلى الدور المحال، كما يئول إلى أن يرتفع المبتدأ بشيء يجري على اللسان قبل النطق به، وقد لا يكون الخبر اسما مرفوعا بل يكون فعلا في مثل: (محمد كلمته)، وقد ذهبوا في هذه العبارة إلى أن رافع المبتدأ هو الضمير

---

(١) الهمع ١/ ١١٣.

(٢) المدارس النحوية ص١٦٧.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٨٤.

المنصوب العائد على المبتدأ، والمتصل بالفعل، وهو إبعاد في تقدير العامل في المبتدأ، بل هو تكلف شديد[١].

واختلفوا في عامل الفضلات، فذهب الفراء إلى أن عامل النصب في الفضلات هو الفعل مع الفاعل، وهو - كما يقول الرضي - قريب على الأصل المذكور؛ إذ بإسناد أحدهما إلى الآخر صار فضلة، فهما معا سبب كونها فضلة، فيكونان أيضا سبب علامة الفضلة، وذهب هشام بن معاوية من الكوفيين أيضا إلى أن عامل الفضلات هو الفاعل فقط، وليس – كما يقول الرضي – ببعيد؛ لأنه جعل الفعل الذي هو الجزء الأول بانضمامه إليه كلاما، فصار غيره من الأسماء فضلة، وذهب البصريون إلى أن عامل النصب في الفضلات هو الفعل، نظرا إلى كونه المقتضي للفضلات، وقد رجح الرضي رأي الكوفيين، بناء على الأصل الممهد المذكور[٢].

كما اختلفوا أيضا في رافع الفعل المضارع الذي لم يسبقه ناصب أو جازم، فذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أنه مرفوع بوقوعه موقع الاسم، فإن (يقوم) في نحو: (زيد يقوم)وقع موقع (قائم)، وقد ضعفه ابن مالك؛ لأنه منتقض بنحو: (هلا تفعلُ)، و(جعلت أفعلُ)، و(ما لك لا تفعلُ)، و(رأيت الذي يفعلُ)؛ فإن الفعل في هذه المواضع مرفوع مع أن الاسم لا يقع فيها موقعه، واختلف الكوفيون فيما بينهم، فذهب الفراء إلى أن رافعه تجرده من النواصب والجوازم، ويرى الدكتور شوقي ضيف أن الفراء استمد رأيه هذا من رأي الأخفش الذي يذهب إلى أن رافعه تعريه من العوامل اللفظية مطلقا، فقد اختاره الفراء، ولكنه حاول التغيير والتحريف والتبديل فيه، وواضح أنه نفس رأي الأخفش بصيغة جديدة[٣].

---

(١) المدارس النحوية ص١٦٨.

(٢) شرح الكافية ١/ ٢١.

(٣) المدارس النحوية ص١٦٩.

وذهب ثعلب إلى أنه مرفوع بنفس المضارعة، وقد رد الدكتور شوقي ضيف رأي ثعلب أيضا إلى رأي الفراء والأخفش، وقال: «ولعل ذلك ما جعل ثعلبا يذهب إلى أنه مرفوع بالمضارعة محاولا بذلك النفوذ إلى رأي جديد»[(١)].

وذهب الكسائي إلى أنه مرفوع بأحرف المضارعة، فيكون عامله لفظيا، فـ (أقوم) مرفوع بالهمزة، و(نقوم) مرفوع بالنون، و(تقوم) مرفوع بالتاء، و(يقوم) مرفوع بالياء[(٢)].

وقد انتقد الكتور شوقي ضيف مذهب الكسائي أيضا؛ لأنه يجعل جزءا من أجزاء الفعل عاملا فيه، وكأن الشيء يعمل في نفسه[(٣)].

ونلاحظ أن الدكتور شوقي ضيف يتعقب آراء الكوفيين بالنقد، في حين يتغاضى عما وجه من نقد إلى رأي البصريين، ولما رأى مذهب الفراء خاليا من النقد؛ لأنه أقرب إلى الواقع اللغوي، وأبعد عن النظرة الفلسفية رده إلى مذهب الأخفش الذي هو من البصريين، وقد رأينا أن ابن مالك أثبت ما في مذهب جمهور البصريين من قصور، حيث لا ينطبق مذهبهم على كل فعل مضارع مرفوع، ولكن مذهب الفراء الذي اختاره ابن مالك، ونسبه إلى حذاق الكوفيين[(٤)] «لقي تأييدا من الدارسين المتأخرين فكان المعربون يستندون إليه في اعتلالهم لارتفاع الفعل المضارع»[(٥)].

كما اختلفوا أيضا في عامل رفع الفاعل، فذهب الجمهور - ومنهم البصريون – إلى أن رافعه العامل المسند إليه من فعل أو ما ضمن معناه؛ لأنه طالب له، وذهب هشام بن معاوية الضرير – وهو من الكوفيين – إلى أن رافعه

---

(١) السابق ص١٦٩.

(٢) راجع الهمع ١/ ١٦٤، ١٦٥.

(٣) المدارس النحوية ص١٦٩.

(٤) الهمع ١/ ١٦٤.

(٥) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو د/ مهي المخزومي ص٢٩٣.

الإسناد، أي: النسبة، فيكون العامل معنويا، وقد ضعفه الجمهور؛ إذ لا يعدل إلى جعل العامل معنويا إلا عند تعذر اللفظي الصالح، وهو هنا موجود، وذهب جماعة من الكوفيين إلى أن الفاعل يرتفع بإحداثه الفعل، ونقل عن خلف أن العامل فيه معنى الفاعلية[١].

وإذا نظرنا في حقيقة هذا الخلاف نجد هذه الآراء كلها ترجع إلى رأي الجمهور؛ لأن الإسناد الذي قال به هشام ما هو إلا تعلق الفعل بالفاعل، كذلك معنى الفاعلية الذي قال به خلف الأحمر، كذلك كون الفاعل داخلا في الوصف الذي قال به الكسائي[٢]، يقول الدكتور مهدي المخزومي: «ويخيل إليَّ أن خلفا وهشاما متفقان، وإن اختلفت عبارتهما، فليست الفاعلية إلا تلبس الفاعل بالفعل، أو إسناد الفعل إلى الفاعل، ولذلك كان الرضي ينسب القول بالإسناد إلى خلف[٣]، ويخيل إليَّ أيضا أنهما أخذا ذلك عن الكسائي في ذهابه إلى أن رافع الفاعل هو كونه داخلا في الوصف»[٤].

واختلفوا في جازم جواب الشرط في نحو قولهم: (مَنْ يقمْ أقمْ معه)، فذهب الكوفيون إلى أن جواب الشرط مجزوم على الجوار، قياسا على الجر بالجوار، وذهب المحققون من البصريين إلى أن جازمه الأداة عملت فيه كما عملت في الشرط باتفاق؛ لاقتضائها إياهما فعملت فيهما كما عملت (كان)، و(ظنَّ)، و(إنَّ) في جزأيها، وعزاه السيرافي لسيبويه، وذهب الأخفش إلى أن جازمه فعل الشرط، واختاره ابن مالك؛ لأنه مستدع له بما أحدثت فيه الأداة من المعنى والاستلزام، ونقل عن الأخفش قول آخر، وهو أن جازمه الأداة والفعل معا[٥].

---

(١) الهمع ١/ ١٥٩.

(٢) السابق ١/ ١٥٩.

(٣) شرح الكافية ١/ ٧١.

(٤) مدرسة الكوفة د/ مهدي المخومي ص٢٩٣.

(٥) الإنصاف ٢/ ٦٠٢، وما بعدها، والهمع ٢/ ٦١ .

ونرى أن مذهب جمهور البصريين هو الأصح؛ لأن الأداة هي التي قامت بالربط بين جزأي أسلوب الشرط، فالربط المعنوي بينهما يقتضي جزمهما معا بهذه الأداة.

واختلفوا كذلك في عامل النصب في المستثنى بـ (إلا)، فذهب سيبويه إلى أنه الفعل أو معناه بواسطة (إلا)، وذهب أبو العباس المبرد وأبو إسحاق الزجاج وطائفة من الكوفيين إلى أنه (إلا) نيابة عن (أستثني)، وقد ضعفه ابن يعيش؛ لعدم اطراد نيابة أداة الاستثناء عن الفعل (أستثني) في سائر أساليب الاستثناء.

وذهب الفراء - وهو المشهور من مذهب الكوفيين – إلى أن (إلا) مركبة من حرفين، وهما: (إنَّ) التي تنصب الاسم، وترفع الخبر، و(لا) التي هي للعطف، ثم خففت نون (إنَّ)، وأدغمت في (لا)، فأعملوها فيما بعدها عملين، فنصبوا بها في الإيجاب نظرا إلى (إن)، وعطفوا بها في النفي، نظرا إلى (لا)، وقد حكم ابن يعيش على ذلك بالفساد؛ لأنهم يقولون: (ما أتاني إلا زيدٌ)، فليس ههنا عطف، ولا نصب، بل رفع (زيد) على الفاعلية، وحكى عن الكسائي أن المستثنى منصوب بـ (أنَّ) مقدرة بعد (إلا)، فالتقدير في قولهم: (قام القوم إلا زيدا): (قام القوم إلا أنَّ زيدًا لم يقم)، وقد رده الفراء محتجا بأن النصب لو كان بـ (أنَّ) مقدرة لجاز النصب بها في قولهم: (قام زيد لا عمرو) كذلك، ورد بعضهم رأي الكسائي إلى رأي سيبويه؛ لأن قول الكسائي لتقرير معنى الاستثناء، لا لتحقيق نفس العامل[1].

وأرى أن ناصب المستثنى ليس عاملا لفظيا، وإنما هو معنوي، وهو المخالفة، أي: مخالفة المستثنى للمستثنى منه في الحكم، وتتضح هذه المخالفة في الاستثناء التام الموجب، فإذا قيل: (زارني الأصدقاء إلا عليا)، فإن الزيارة حدثت من الأصدقاء، ولم تحدث من (علي)، وهذا هو المقصود

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٧٦، ٧٧.

بالمخالفة، والدليل على ذلك أن المخالفة إذا فقدت من أسلوب الاستثناء فقد النصب.

فإذا قيل: (ما زارني إلا علي) أعرب ما بعد (إلا) فاعلا للفعل.

ومهما يكن من أمر فإن البحث عن العامل لا يفضي إلى القطع بشيء[1].

وقد ذكرنا سابقا أن الكوفيين قالوا بالخلاف في المفعول معه، وفي الظرف المنصوب المخبر به عن المبتدأ، وفي الفعل المضارع المنصوب بعد الواو والفاء، ولم يقولوا به في المستثنى، وهو كما يقول الدكتور/ مهدي المخزومي أبين في المستثنى.

وهكذا فإن المتتبع للوظائف النحوية المختلفة يجد الخلاف حول عواملها بين البصريين والكوفيين بينا، وتارة يكون مذهب الكوفيين أقرب إلى الواقع اللغوي، وفي معظم الأحوال يكون مذهب البصريين هو الأقرب، وقد اختلفت أراء الدارسين المحدثين تجاه هاتين المدرستين، فمنهم من يميل إلى المدرسة الكوفية، ويدافع عن آرائها متحاملا على البصريين متهما إياهم بالغلو في التقدير والتأويل تأثرا بالمنطق والفلسفة، ومنهم الدكتور مهدي المخزومي في كتابه: (مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو)، ومنهم من يميل إلى المدرسة البصرية متبنيا آراء أصحابها، مدافعا عنها، واصفا إياها بسلامة القياس، واطراد القاعدة، متحاملا على الكوفيين، متهما إياهم بتفكك القواعد، نظرا إلى المبالغة في تعدد القياس، وبالبعد في التقدير والتأويل، ومنهم الدكتور شوقي ضيف في كتابه: (المدارس النحوية)، والشيخ محمد الطنطاوي في كتابه: (نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة)، فقد أراد الدكتور شوقي ضيف أن يهدم ما ثبت في الأذهان من أن البصريين أميل إلى كثرة التقديرات والتأويلات نظرا إلى تأثرهم بالمنطق والفلسفة، وأن الكوفيين أميل إلى وصف الواقع

---

(١) قراءة ابن عامر صوتيا وصرفيا ونحويا، رسالة ماجستير إعداد المؤلف، كلية دار العلوم – جامعة القاهرة ص٢٦٧.

اللغوي، والبعد عن التقديرات والتأويلات، فأثبت عكس ذلك، وهو أن الكوفيين هم الذين بالغوا في التقدير، وضرب لذلك أمثلة تصور مدى بعدهم في التأويل والتقدير؛ شغفا بالخلاف على المدرسة البصرية، فمن ذلك المنادى المفرد المعرفة في نحو قولهم: (يا زيدُ)، فمذهب سيبويه وجمهور البصريين أنه مبني على الضم في محل نصب بفعل محذوف، تقديره: (أدعو) نابت عنه (يا)، وبحرف النداء نفسه الذي سد مسد الفعل عند المبرد.

وذهب الكسائي إلى أنه مرفوع، وليس مبنيا؛ لتجرده عن العوامل اللفظية، ولا يعني أن التجرد عامل الرفع، كما قال بعضهم في المبتدأ، بل المراد به أنه لم يكن فيه سبب البناء، فلا بد من الإعراب، وقد علل اختيار الرفع دون الجر والنصب بأن الجر يوقع في شبه المضاف إلى ياء المتكلم التي حذفت، وبأن الفتح يوقع في شبه الممنوع من الصرف، وعلل عدم التنوين بالفرق بين ما رفع لغير عامل، وما رفع لعامل، ولا يعترض عليه بالمبتدأ؛ فإن العامل فيه عنده هو الخبر[١]، ولا يخفى ما في هذه التقديرات والتأويلات من بعد وتكلف، «وقال الفراء: أصل (يا زيدُ): (يا زيدا) ليكون المنادى بين الصوتين ثم اكتفى بـ(يا)، ونوى الألف فصار كالغايات فبني على الضم»، كما يذهب إلى أن فتحة المضاف فتحة بناء، لا إعراب، وأن سبب العدول من البناء على الضم إلى البناء على الفتح نيابة المضاف إليه مناب الألف المحذوفة من (زيد)، وقد عقب الرضي على ذلك بقوله: «ولا أدري ما يقول في نصب المضارع[٢] والمفرد النكرة، ولم لا يجري المضاف مجراهما في كونه منصوبا»[٣].

ومن ذلك أيضا موقف الكوفيين من الاسم المرفوع بعد (لولا) في نحو قولهم: (لولا زيدٌ لأكرمتك)، فقد ذهبوا إلى أنه مرفوع بـ (لولا) نفسها، وليس مرفوعا على الابتداء الذي حذف خبره كما يقول البصريون، وقد نابت (لولا)

---

(١) شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب ١/ ١٣١، ١٣٢.

(٢) يعني: الشبيه بالمضاف.

(٣) السابق ١/ ١٣٢، ١٣٣.

عند الكوفيين عن الفعل الذي هو (يمنع)، والتقدير عندهم: (لولا يمنع زيد...)، وهذا الموقف يقتضي أن تفيد (لولا) معنى النفي، وقد ضعفه ابن يعيش لوجوه، منها أنها لو كانت تفيد النفي لصح وقوع (أحد) بعدها؛ لأن (أحد) يعمل فيه النفي، ولم يسمع منهم ذلك، ومنها أنها لو كانت في معنى النفي لجاز أن يعطف عليها بالواو و(لا) توكيدا لنفي، فيقال: (لولا زيد ولا خالد لأكرمتك)، ولكن لم يسمع منهم ذلك أيضا، ومنها أيضا أنها ليست من الحروف المختصة، بل قد تدخل على الأسماء والأفعال، ومن ثم لا تعمل؛ لأن ما يعمل من الحروف هو المختص منها بالدخول على الأسماء، أو بالدخول على الأفعال[1].

وقد عقب الدكتور شوقي ضيف على هذا الرأي الذي عزاه إلى الفراء خاصة بقوله: «وليس في حروفها ولا في مادتها ما يشير إلى هذا الفعل، وكأنه أوجد بين الحروف أداة تعمل الرفع في الأسماء، وهو إبعاد واضح في التقدير»[2].

وبعد أن ساق الدكتور شوقي ضيف أمثلة تصور مغالاة الكوفيين في التقدير والتأويل اختتم حديثه عن المدرسة الكوفية بقوله: «وعلى هذه الشاكلة كان الكوفيون يحاولون النفوذ إلى آراء جديدة في العوامل والمعمولات، كما كانوا يحاولون النفوذ إلى بعض المصطلحات التي يخالفون بها ما اصطلح عليه البصريون، حتى يفترق نحوهم على الأقل بعض الافتراق من نحو البصرة، وبذلك كله وبما سنفصل فيه الحديث عند أعلامهم، استطاعوا أن يكوِّنوا لهم مدرسة نحوية مستقلة، لا ترقى حقا إلى منزلة المدرسة البصرية، ولكنها على كل حال مدرسة بينة المعالم، واضحة القَسَمَات والملامح»[3].

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٩٥، ٩٦.

(٢) المدارس النحوية ص١٧١.

(٣) المدارس النحوية ص١٧١.

وأما الشيخ محمد الطنطاوي فقد انتهى أيضا بعد عرضه لمنهج المدرسة الكوفية وخصائصها مقارنا بينها وبين المدرسة البصرية إلى ترجيح المدرسة البصرية، وكان ترجيحه إياها راجعا إلى ثلاثة أمور:

الأول: أن البصريين يؤثرون السماع على القياس، فلا يصيرون إلى القياس إلا إذا أعوزتهم الحاجة، وحملهم على هذا سهولة اتصالهم بجمهرة العرب، ولكثرتهم حولهم قد تعصبوا في رواياتهم فلا يحملونها إلا عن موثوق بفطرته، أما الكوفيون، فعلى عكسهم فضلوا القياس على السماع في كثير من مسائلهم لتنائيهم عن خلص العرب، ولذا تساهلوا في رواياتهم فتلقوها عن أعراب لا يرى البصريون سلامتهم.

الثاني: أنهم احتاطوا في أقيستهم فلم يدونوها إلا بعد توافر أسباب الاطمئنان عليها بخلاف الكوفيين الذين فككوا من قيودهم.

الثالث: أنهم لا يعولون على القياس النظري عند انعدام الشاهد إلا فيما ندر جدا، أما الكوفيون فطالما جنحوا إليه[1].

وبالجملة فإن مذهب البصريين ظل على امتداد العصور هو الشائع والمأخوذ به لدى الدارسين قديما وحديثا، ولما كان مذهب البصريين هو الشائع في الدراسات النحوية عمد كثير من المحدثين إلى الآراء الكوفية فتبنوا كثيرا منها، ونسبوها إلى أنفسهم بدعوى التجديد والتطور في النحو، ولذلك نلاحظ أن محاولات التجديد في النحو يرجع معظمها إلى آراء الكوفيين، لما تجنح إليه من وجوه الترخص والتساهل في القواعد النحوية.

---

(١) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ص١٠٠، ١٠١.

نحاة مدرسة الكوفة

لقد قسم الشيخ محمد الطنطاوي نحاة الكوفة إلى طبقات، وجعل الطبقة الأولى تتمثل في أبي جعفر الرؤاسي: محمد بن الحسن، مولى محمد بن كعب القرظي، وقد لقب بالرؤاسي لكبر رأسه، ونشأ بالكوفة، ولكنه رحل إلى البصرة، فأخذ عن أبي عمرو بن العلاء، وغيره من علماء الطبقة الثانية البصرية، ثم قفل إلى الكوفة واشتغل فيها بالنحو مع ابن أخيه: معاذ الهراء، وغيره، فتكونت الطبقة الأولى الكوفية، ثم صنف كتابه: (الفيصل) في النحو، وقد ذكر الشيخ الطنطاوي أن سيبويه نقل عنه في كتابه، كما نقل عن البصريين[١].

وقد ذكرنا سابقا أن أبا جعفر الرؤاسي كان يزعم أن كل ما في كتاب سيبويه من قوله: (وقال الكوفي) إنما يعنيه، وأن الدكتور شوقي ضيف ذكر أن كتاب سيبويه يخلو تماما من هذه الكلمة، كما ذكر أنه لم يُدْلِ بآراء في النحو ذات قيمة[٢]، وقد ذكر الشيخ الطنطاوي أن النحو في الكوفة يرجع إليه دراسة وتأليفا، فهو رأس الطبقة الأولى الكوفية، وكتابه أول مؤلف في النحو بالكوفة، وقد توفي بالكوفة في عهد الرشيد سنة مائة وأربع وِتسعين للهجرة[٣].

كما تتمثل الطبقة الأولى أيضا في معاذ الهراء: أبي مسلم، وقد لقب بـ (الهراء) لبيعه الثياب الهروية، وهو ابن أخي الرؤاسي، ومولى القرظي أيضا، أقام بالكوفة واشتغل مع الرؤاسي في النحو، غير أن ولوعه بالأبنية غلب عليه، حتى عده المؤرخون واضع الصرف، ولم يوقف له على مصنف، عُمِّر طويلا، وتوفي بالكوفة سنة مائة وسبع وثمانين[٤].

---

(١) السابق ص٦٩، ٧٠.

(٢) المدارس النحوية ص١٥٣، ١٥٤.

(٣) نشأة النحو ص٧٠.

(٤) السابق ص٧٠.

وقد بينا سابقا فساد مذهب من ذهبوا إلى أنه هو الواضع لعلم الصرف، ولم يكن لهذين العَلَمين من نحاة الكوفة أثر كبير في نشأة النحو الكوفي، وفي تحديد معالمه، وخصائصه، وإنما ترجع النشأة الحقيقية للنحو الكوفي إلى الكسائي، وتلميذه الفراء، وفيما يلي نتناول كلا منهما بالتفصيل.

الكسائي

هو: علي بن حمزة بن عبد الله بن فيروز، أبو الحسن الأسدي مولى بني أسد، الكوفي، المعروف بالكسائي، ولقب بذلك لإحرامه في كساء، وقيل: لاشتغاله على حمزة الزيات في كساء، كان نحويا لغويا أحد أئمة القراء، أصله من الكوفة، ثم استوطن بغداد، فأدب الرشيد وولده الأمين، وقد قرأ على حمزة بن حبيب الزيات قراءته، وكان يقرىء بها، ثم اختار لنفسه قراءة، وكان يقرأ بها، وقد روى عن أبي بكر بن عياش، وسفيان بن عيينة، وغيرهما، وروى عنه يحي بن زياد الفراء، وأبو عبيد، قال الشافعي: من أراد النحو فهو عيال على الكسائي، وأخذ الكسائي عن الخليل صناعة النحو، فسأله يوما: عمن أخذت هذا العلم ؟ قال الخليل: من بوادي الحجاز، فرحل الكسائي إلى هناك، فكتب عن العرب شيئا كثيرا، ثم عاد إلى الخليل، فإذا هو قد مات، وتصدر في موضعه يونس بن حبيب، فجرت بينهما مناظرات، أقر له فيها يونس بالفضل، وأجلسه في موضعه.

توفي الكسائي سنة مائة وتسع وثمانين للهجرة على المشهور عن سبعين سنة، وكان في صحبة الرشيد ببلاد (الري)، فمات بنواحيها هو ومحمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة النعمان في يوم واحد، وكان الرشيد يقول: دفنت الفقه والعربية بالري، وقيل: إنه توفي بـ (طوس) سنة مائة واثنتين وثمانين للهجرة.

وقد رأى بعضهم الكسائي في المنام ووجهه كالبدر، فقال: ما فعل بك ربك ؟ فقال: غفر لي بالقرآن، فقلت: ما فعل بحمزة ؟ قال: ذاك في عليين، ما نراه إلا كما نرى الكواكب[١].

ويتضح مما تذكره كتب التراجم أن الكسائي كان موسوعيا في معارفه، حيث عرف بعلم (القراءات)، وكان أحد أئمة القراء السبعة، وله قراءة معروفة تناقلها عنه الرواة، كما كان واسع الاطلاع في اللغة والنحو، ويظهر أنه لم يكفه حينئذ ما اخذه من اللغة وشواردها عن البدو الخلص في الجزيرة العربية – فقد مضى يكثر من سماعه عن أعراب الحطمة، وهم عشيرة من بني عبد القيس نزلت بغداد، وأقامت بها، وكأنه لم يكن يجد بأسا في الأخذ عن هؤلاء الأعراب، بينما كان البصريون لا يروون اللغة عن أمثالهم من العرب المتحضرين الذين يمكن أن يكون قد دخل الفساد على ألسنتهم، وسرعان ما ظهر أثر ذلك في مناظرته لسيبويه حين قدم سيبويه على البرامكة، فطلب سيبويه الجمع بينه وبين الكسائي للمناظرة، وقد سبقه إليه تلاميذه: الفراء، والأحمر، وهشام الضرير، ومحمد بن سعدان، وسأله الأحمر عن مسائل، وكلما أجابه سيبويه بجواب قال له: أخطأت يا بصري، فحضر الكسائي، فأقبل على سيبويه، فقال: تسألني أو أسألك، فقال: بل تسألني أنت، فأقبل عليه الكسائي، فقال: كيف تقول: (كنت أظن أنَّ العقرب أشدُّ لسعة من الزنبور فإذا هو هي)، أو (فإذا هو إياها) ؟ فقال سيبويه: (فإذا هو هي)، ولا يجوز النصب، فقال له الكسائي: لحنت، ثم سأله عن مسائل من هذا النحو، نحو: (خرجت فإذا عبد الله القائمُ – بالرفع، والقائمَ – بالنصب)، فقال سيبويه في ذلك بالرفع دون النصب، فقال الكسائي: ليس هذا من كلام العرب، والعرب ترفع ذلك كله وتنصبه، فرفع ذلك سيبويه، ولم يجز فيه النصب، فقال له يحي بن خالد: قد اختلفتما وأنتما رئيسا بلديكما، فمن ذا يحكم بينكما ؟ فقال له الكسائي: هذه العرب ببابك قد اجتمعت من كل أوب، ووفدت عليك من كل صقع،

---

(١) البداية والنهاية لابن كثير ١٠/ ٧١٨، ٧١٩.

وهم فصحاء الناس، وقد قنع بهم أهل المصرين، وسمع أهل الكوفة والبصرة منهم، فيُحْضَرون ويُسْألون، فقال له يحي بن خالد وجعفر: قد أنصفت، وأمر بإحضارهم، فدخلوا، فسُئلوا عن المسائل التي جرت بين الكسائي وسيبويه، فوافقوا الكسائي، وقالوا بقوله، فأقبل يحي على سيبويه فقال: قد تسمع، وأقبل الكسائي على يحي، وقال: أصلح الله الوزير، إنه وفد عليك من بلده مؤملا، فإن رأيت أن لا ترده خائبا، فأمر له بعشرة آلاف درهم، فخرج وتوجه نحو فارس وأقام هناك، ولم يعد إلى البصرة[1].

يقول الدكتور شوقي ضيف: «ويبالغ رواة هذه المناظرة، فيقولون: إن سيبويه حصر وأفحم، وفي رأينا أنه لم يفحم ولم يحصر، لأنه كان لا يعتد بما قد يفد على ألسنة مثل هؤلاء العرب المتحضرين، مما يخالف استخدام الفصحاء ويشذ على القياس المبني على استعمالهم وما يدور في ألستهم. والمهم أن هذه المناظرة أرست أصلا من أصول المدرسة الكوفية، وهو الأخذ باللغات الشاذة المخالفة للأقيسة البصرية من جهة وللشائع المتداول على أفواه العرب من جهة ثانية»[2].

وإذا كان الكسائي يمثل الطبقة الثانية من نحاة الكوفة فإنه بطبيعة الحال لا بد أن يكون قد أخذ عن الطبقة الأولى المتمثلة في أبي جعفر الرؤاسي، وأبي معاذ الهراء، فضلا عن أخذه عن نحاة البصرة: كالخليل بن أحمد، والأخفش الذي أقرأه كتاب سيبويه، وقد عزت إليه كتب التراجم وضع كتاب في (معاني القرآن)، وآخر في (مختصر النحو)[3]، وكتبا أخرى، ككتاب (القراءات)، وكتاب (العدد)، وكتاب (النوادر الكبير والصغير)، وغيرها، ولم يبق من هذه المصنفات شيء، ولكن تحت أيدينا مما صنف الكسائي رسالة في (ما تلحن فيه العوام)، وجد منها نسختان مخطوطتان: الأولى في برلين، وقد حققها وقدم

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ٢/ ٧٠٢، وما بعدها، المسألة رقم (٩٩).

(٢) المدارس النحوية ص١٧٤.

(٣) تاريخ النحو، للأستاذ علي النجدي ناصف ص٢٨، ٢٩.

لها «كارل بروكلمان»، وطبعت في (برسلاو)، وفي دار الكتب المصرية نسخة من هذا المطبوع رقمها (٢٣٧) لغة، والثانية في بومباي، بخزانة الجامع ضمن مجموعة من الرسائل، كتبت في القرن الثاني عشر للهجرة، صححها عبد العزيز الميمني الراجكوتي، وقدمها للطبع مع رسالتين أخريين، إحداهما (مقالة في كلا)، وما جاء منها في كتاب الله – عز وجل – لابن فارس، والثانية: رسالة الشيخ ابن عربي إلى الإمام الفخر الرازي، وعنونت المجموعة بـ (ثلاث رسائل)، وطبعت في المطبعة السلفية بمصر عام ١٣٤٤هـ، ويرى الدكتور مهدي المخزومي أن رسالة الكسائي رسالة في اللغة لا في النحو، تتضمن جملة الكلمات التي ينطق بها العامة على غير وجهها الصحيح، كأن تكون مفتوحة الأول مثلا، وينطقون بها مكسورة أو مضمومة الأول، أو تكون بالصاد، ويلفظونها بالسين، أو بالعكس، أو تكون ملازمة صفة واحدة في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع، فينطقون بها بالتاء مع المؤنث، وبالزيادة مع المثنى والجمع، وهكذا.

ثم ساق نماذج من هذه الرسالة توضح مضمونها، فمن ذلك قوله: «تقول: (دعه حتى يسكت من غضبه) بالتاء، ولا يقال بالنون، قال الله – عز وجل: «**ولمَّا سَكَتَ عَنْ موسى الغَضَبُ**»[1]، وقوله: «ونقول: (قد نفِد المال والطعام) بكسر الفاء، قال الله – عز وجل: «**قُلْ لَوْ كانَ البَحْرُ مِدَادًا لِكَلِمَاتِ ربّي لَنَفِدَ البحرُ قَبْلَ أنْ تنفدَ كلماتُ ربّي** "[2]»، وقوله: «تقول: (كَبِد) –بفتح الكاف، وكسر الباء، قال الآخر:

أو كان بالفَرَدِ الحَوَّال لانصَدَعَتْ ... من دونه كَبِدُ المستعصِمِ الفَرَدِ

وقوله: «يقال: (قصَّ الشاة)، وقصَّصها – بالصاد، ولا يقال بالسين، و(القَسُّ) بالسين هو قس النصارى».

---

(١) الأعراف: ١٥٤.

(٢) الكهف: ١٠٩.

وقوله: «ويقال: (عليّ ثيابٌ جدد) – بضم الدال، و(الجُدَد)- بفتح الدال: الجبال»، وقوله: «وتقول: (رجل جنب)، و(رجلان جنب)، و(نسوة جنب) للمذكر والمؤنث سواء، ويقال: (خاتِم الشي): آخره – بكسر التاء، ومنه قول الله – عز وجل: «وخاتِمَ النبيين»[(١)]»[(٢)]، يعني على القراءة بكسر التاء.

ثم عقب الدكتور مهدي المخزومي على هذه الرسالة المنسوبة للكسائي بقوله: «أكبر الظن أن هذه الرسالة - إذا صحت نسبتها إلى الكسائي – هي أقدم عمل لغوي من نوعه في تاريخ العربية، فلم أعلم أن أحدا قبل الكسائي عرض لمثل هذا الموضوع، وصنف فيه رسالة خاصة، وهذه الرسالة تعتبر تأريخا لظهور نتائج التفاعل بين اللغات المختلفة، التي تلاقت في صعيد الأمصار العراقية، ولبداية تطور الفصحى إلى حيث آلت إلى ما هي عليه لهجة أهل العراق اليوم، فهي رسالة في اللغة لا في النحو، وليس فيها ما يعين على توضيح منهجه في دراسة النحو ومسائله مما يتعلق ببناء الكلمات، ولا بأحوال أواخرها في ثنايا التأليف»[(٣)].

والحق أن المتأمل في هذه النماذج التي نقلها الدكتور مهدي المخزومي من رسالة الكسائي (ما تلحن فيه العامة) لا يجدها في اللغة فقط، كما ذكر الدكتور مهدي المخزومي، حيث نفى كونها معالجة لما يتعلق ببناء الكلمة، وما يتعلق بأواخرها، وإنما هي – إلى جانب معالجتها لقضايا لغوية – تعالج في كثير منها قضايا صرفية، فتصويبه نطق الفعل (نَفِدَ) أن يكون بكسر الفاء – إشارة منه إلى أنه من باب (عَلِمَ – يَعْلَم)، وهو أحد أبواب الفعل الثلاثي المجرد مع مضارعه، كما أن تصويبه نطق كلمة (كَبِد) أن تكون بكسر الباء – إشارة منه إلى أن وزنه (فَعِل) – بفتح الفاء وكسر العين، وهو أحد أوزان الاسم الثلاثي المجرد، ولم يقل بجواز إسكان عينه، كما جاز في نحو (فَخِذ)؛ لأن

---

(١) الأحزاب: ٤٠.

(٢) رسالة (ما تلحن فيه العوام) للكسائي، طبعة كارل بروكلمان ص٣١، ٣٧، ٣٩، ٤١، ٤٦.

(٣) مدرسة الكوفة ص١٠٤.

عينه ليست من أحرف الحلق، كما أن تصويبه نطق كلمة (جُدُد) بضمتين لا بضمة ثم فتحة إشارة منه إلى أن (جديد) يجمع على (جُدُد) بوزن (فُعُل) - بضمتين، وهو مقيس في جمع الاسم الرباعي الذي قبل آخره حرف مد، مثل: (سبيل، سبل)، و(نذير، نذر)، و(سعير سعر)، و(حمار، حمر)، و(زبور، زبر)[1].

كما أن قوله: (رجل جُنُب، رجال جُنُب، نسوة جُنُب) بضمتين - إشارة منه إلى أن هذه الكلمة من الصفات المشبهة الملازمة للإفراد والتذكير، كما أن اختياره لكلمة (خاتِم) - بكسر التاء - إشارة منه إلى أنها اسم فاعل من (خَتَم)، وبكسر التاء قرأ الجميع إلا عاصما والحسن، فقد قرأ بفتح التاء - اسم آلة كـ (الطابع)، و(القالب)[2].

وليس كل ما ذكره الكسائي في رسالته تصويبا لأخطاء، بل نجد كثيرا منها اختيارا للأفصح في نظره، بدليل اختياره للزوم كلمة (جُنُب) الإفراد والتذكير، يقول ابن منظور: «ورجل جانب وجُنُب: غريب، والجمع: أجناب، وفي حديث مجاهد في تفسير السيارة قال: هم أجناب الناس، يعني الغرباء، جمع جُنُب، وهو الغريب، وقد يفرد في الجميع ولا يؤنث»[3]، وبدليل اختياره أيضا لكسر التاء في (خاتِم)، وقد عرفنا أن كسر التاء قراءته، فهو لا يتناول ما أخطأ فيه العوام فقط، بل يتناول أيضا ما يراه أفصح من مقابله، وإذا صحت نسبة هذا العمل إلى الكسائي أمكن القول بأنه أول عمل مستقل بعلم الصرف، وإن كان مختلطا بقضايا لغوية، فهذا أمر طبيعي بالنسبة للمصنفات الصرفية عندهم، وليس أول عمل لغوي، كما يقول الدكتور مهدي المخزومي، بل سبقه الخليل بن أحمد بكتابه (العين)، إلا إذا كان الدكتور مهدي المخزومي يقصد أنه أول عمل بهذا العنوان.

(١) راجع (في تصريف الأسماء) للدكتور/ حمدي بدر الدين ص٦٥، ٦٦.
(٢) إتحاف فضلاء البشر للدمياطي البناء ص٣٥٥.
(٣) لسان العرب ١/ ٦٩٢.

ولما كان الكسائي عالما في القراءات؛ إذ كان صاحب قراءة سبعية معروفة، وتلقى القراءات عن أئمة عصره، ومنهم حمزة بن حبيب الزيات، ومحمد بن أبي ليلى، وعيسى بن عمر الهَمْداني، وأبو بكر بن عياش، وكان عالما باللغة والنحو، حيث أخذ ذلك عن معاذ بن مسلم الهراء، وأبي جعفر الرؤاسي من الكوفيين، وعن عيسى بن عمر الثقفي، والخليل بن أحمد الفراهيدي من البصريين – أمكن القول بأنه قد تخرج في مدرستين، لكل منهما منهج خاص، يختلف عن الآخر اختلافا كبيرا، فمنهج مدرسة القراءة عماده الرواية والسند الصحيح، والإسناد هو الأصل الأعظم عند القراء، ولا تجوز القراءة بالقياس المطلق قطعا، وكل قراءة لم تستند إلى الرواية فهي مردودة، ومنهج مدرسة النحو عماده القياس، والبحث في علل التأليف، ولا يعنى بالرواية إلا بمقدار ما يستفيد منها في تأييد أصوله، وتثبيت قواعده[1].

مذهب الكسائي النحوي

لا شك أن الكسائي يعد المؤسس الأول للمدرسة الكوفية، وقد ذكرنا سابقا أن منهجين مختلفين كانا يتنازعانه، وهما: منهج الرواية والنقل دون تدخل منه باجتهاد أو قياس، وهذا المنهج يتمثل في علم القراءات، ومنهج القياس والاجتهاد، وهذا يتمثل في مذهبه النحوي، وهذان المنهجان لم يتناقضا عند الكسائي، بل استطاع أن يوفق بينهما، حيث أخذ القراءات عمن يوثق بهم في عصره، وكان يتثبت من صحة ما يرويه وينقله، وكان يتوسع في القياس النحوي توسعا كبيرا، بحيث يستوعب ما جاءت عليه القراءات من الظواهر اللغوية التي تخالف قياس البصريين الصارم، وكان الكسائي يقول:

إنما النحو قياسٌ يُتَّبع ... وبه في كل أمر يُنتفَعْ

---

(١) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ص١٠٦، ١٠٧.

وهكذا فإنه «توسع في القياس، فلم يقف به عند المستعمل الشائع على الألسنة ولا عند أعراب البدو، بل مده ليشمل ما ينطق به العرب المتحضرون ممن يمكن أن يكون قد دخل اللحن على ألسنتهم في رأي البصريين، ولعله من أجل ذلك ألف كتابه في لحن العوام؛ ليدل على أنه كان يفرق بين لغات العرب وبين هذا اللحن. وأهم من ذلك أنه مد النحو ليشمل الشاذ النادر من تلك اللغات مما لم يكن سيبويه والخليل يحفلان به، ولا يريان له قدرا»[١].

ويعلل الدكتور شوقي ضيف توسع الكسائي في القياس، حيث جعله مستوعبا للغات الشاذة والنادرة بأنه - كما عرفنا - من القراء للذكر الحكيم، وكانت تجري في قراءاته حروف تشذ على قواعد النحو البصري، فخشي أن يظن بهذه الحروف أنها غير جائزة، وأنها لا تجري على العربية السليمة، وربما خشي اندثارها، وهي جميعا مروية عن الرسول - صلى الله عليه وسلم - غير أن منها ما هو متواتر، وهو القراءات السبع، ومنها ما هو غير متواتر، وهو ما وراءها من قراءات، وجميعها صحيح، وينبغي أن نتوسع في قواعد النحو والصرف حتى تشمله[٢].

وهذه العلة في توسع الكسائي في القياس لا تنطبق عليه وحده، بل نجدها عند غيره من نحاة الكوفة؛ لأن العناية برواية القراءات القرآنية سمة غالبة على أهل الكوفة كما بينا من قبل، ومن ثم أرادوا أن يضعوا قواعدهم في ضوء القراءات القرآنية حتى لا تصطدم القراءة بالقاعدة، فيحكموا عليها بالشذوذ كما فعل البصريون، ويبدو أن الأخفش: تلميذ سيبويه قد تنبه للقضية، فوجه ما اصطدم من بعض القراءات بقواعد مدرسته، وكان سيبويه قد احتفظ في كتابه بمادة وفيرة من الأشعار والأقوال الشاذة على مقاييسه، يريد أن ينص على أنها جرت على ألسنة بعض الأعراب الفصحاء، ولكنها لا تجري على القواعد

(١) المدارس النحوية ص١٧٦.

(٢) المدارس النحوية ص١٧٦.

الكلية العامة للنحو، كما تصوره هو وأستاذه الخليل، أو بعبارة أدق: يريد أن يبعدها عن ألسنة الناس، حتى تستقيم لألسنتهم عربيتهم في أفصح هيئة ممكنة.

ويرى الدكتور شوقي ضيف أن الكسائي قد أعاد النظر في هذا التأصيل العام لقواعد النحو، وأفسح فيها للقراءات واللغات الشاذة، وبذلك خرج إلى صورة جديدة من النحو، صورة لا تتفق والمناهج الدقيقة في وضع العلوم التي تقتضي في قواعدها الاطراد والتعميم والشمول[1].

والحق أن موقف الكسائي من التوسع في القايس لم يؤد إلى دخول القراءات الشاذة فقط تحته، وإنما دخلت تحته أيضا قراءات صحيحة متواترة أجمع عليها قراء الكوفة والبصرة على حد سواء، وكانت هذه القراءات تصطدم بقواعد البصريين الصارمة مما حملهم على تخريجها وتأويلها، والحكم عليها بالشذوذ، ووصف بعضهم إياها بما لا تليق به، وطعنهم في أصحابها، وإن كان الدكتور شوقي ضيف قد وصف منهج البصريين بالدقة العلمية التي تقتضي الاطراد والتعميم والشمول – فإن منهج الكوفيين كان أيضا دقيقا؛ لأنهم راعوا فيه الظواهر الغوية المختلفة االتي جاءت عليها القراءات الصحيحة، وهي لا سبيل إلى ردها؛ إذ هي متصلة السند إلى الرسول – صلى الله عليه وسلم،،وقد استشعر الدكتور شوقي ضيف أهمية المنهج الكوفي فقال: «ولكنها - يعني الصورة الجديدة من النحو التي خرج إليها الكسائي - على كل حال فتحت الأبواب لا للاحتفاظ بالحروف الشاذة في قراءات الذكر الحكيم، فهذه كانت ستحتفظ بها الأجيال العربية لتعلقها بالدين الحنيف، وإنما للاحتفاظ بشواذ اللغات واللهجات وصونها وحمايتها من الضياع»[2].

على أن القياس عند الكسائي لم يستوعب الظواهر اللغوية التي جاءت عليها القراءات المتواترة أو الشاذة فقط، بل استوعب أيضا الظواهر اللغوية

---

(١) المدارس النحوية ص١٧٧.

(٢) المدارس النحوية ص١٧٧.

المجمع عليها بين جميع القراء، وسوف نرى عند عرضنا لآراء الكسائي النحوية أن البصريين تأولوا ذلك كله لرده إلى أقيستهم.

آراؤه النحوية

كانت آراء الكسائي النحوية تتفق مع منهجه في التقعيد النحوي؛ إذ توسع – كما ذكرنا آنفا – في القياس توسعا كبيرا، بحيث يستوعب كثيرا من القراءات التي عدها البصريون من قبيل الشذوذ، أو من قبيل اللغات، ومما يدل على موقف الكسائي من التوسع في القياس رأيه في رفع المعطوف على اسم (إنَّ) قبل استكمال الخبر كما في قوله تعالى: «**إنَّ الذين آمنوا والذين هادُوا والصابئون والنصارى مَنْ آمن باللهِ واليومِ الآخرِ وعَمِلَ صالحًا فلا خوفٌ عليهم ولا هم يحزنون**»[١]. فقد أجمع القراء على رفع (والصابئون)، ولم يقرأ بالنصب: و(الصابئين) إلا أبي بن كعب، وعثمان بن عفان، وعائشة، والجحدري، وسعيد بن جبير، وجماعة منهم ابن كثير في غير المشهور عنه[٢].

فلما رأى الكسائي المعطوف على اسم (إنَّ) قبل استكمال خبرها في هذه الآية مرفوعا بنى على ذلك قاعدة، وهي جواز رفعه عطفا على موضع (إنَّ) – وهو الابتداء – مطلقا، سواء أكان الإعراب ظاهرا في اسمها أم غير ظاهر[٣].

أما البصريون فقد منعوا العطف على اسمها قبل استكمال الخبر مطلقا، ولما كانت هذه القاعدة تصطدم بما أجمع عليه جمهور القراء لجئوا إلى التخريج والتأويل، ومن ثم خرجوا (والصابئون) على أحد وجهين:

أحدهما: على التقديم والتأخير، أي تقديم المعطوف، وتأخير الخبر، والقصد العكس، والتقدير: (إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن والصابئون

(١) المائدة: ٦٩.

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي ٤/ ٣٦٢.

(٣) الإنصاف لأبي البركات الأنباري ١/ ١٨٥، ١٨٦، المسألة رقم (٢٣).

والنصارى كذلك)، و(من آمن) في محل رفع بالابتداء، وخبره: (فلا خوف)، والجملة خبر (إنَّ)، وخبر (الصابئون) محذوف، أي: (كذلك).

والآخر: على حذف خبر (إنَّ) لدلالة خبر (والصابئون) عليه، وعليه تكون جملة: (مَنْ آمن) خبر (والصابئون)، وخبر (إنَّ) محذوف، فعلى الوجه الأول يكون المحذوف من الثاني لدلالة الأول عليه، وعلى الوجه الآخر يكون الحذف من الأول لدلالة الثاني عليه[1].

ومن ذلك موقف الكسائي من قراءة سعيد بن جبير: «**إنِ الذين تدعونَ مِنْ دون اللهِ عبادًا أمثالكم**»[2] – بتخفيف (إنْ) وكسر نونها لالتقاء الساكنين، ونصب (عبادا أمثالكم) – فقد بنى الكسائي على هذه القراءة قاعدة عامة، وهي عمل (إنْ) النافية عمل (ليس) عند دخولها على الجملة الاسمية، وقد منع سيبويه إعمالها[3]، ومن ثم حكم بشذوذ القراءة، وكان المبرد من البصريين يتابع الكسائي في مذهبه، كما كان الفراء من الكوفيين يتابع سيبويه[4]، يقول الدكتور شوقي ضيف: «ولعل من الطريف أن نعرف أن الفراء كان يتابع سيبويه في رأيه، بينما كان يتابع المبرد البصري الكسائي فيما ارتآه من عملها، وفي ذلك ما يشهد بأن مدار الاختلاف بين المدرستين: الكوفية والبصرية، وأئمتها لم يكن يراد به إلى المناقضة، وإنما كان يراد به إلى تبيين وجه الصواب في إخلاص، ولذلك كثر بينهم الالتقاء في الآراء، وأن يتابع الكوفي البصريين والبصري الكوفيين، وكأنهم جميعا أغصان من دوحة واحدة»[5].

ومذهب الكسائي والمبرد هو الشائع في كتب المتأخرين.

---

(١)راجع: الدر المصون ٤/ ٣٥٣، وما بعدها، وشرح الأشموني ١/ ٢٨٥، ٢٨٦.

(٢) الأعراف: ١٩٤.

(٣) مغني اللبيب ١/ ٢٣، ٢٣.

(٤)السابق ١/ ٢٣. ٢٤.

(٥) المدارس النحوية ص١٧٨.

ومن ذلك موقفه من قوله تعالى: «ونُقَلِّبُهم ذاتَ اليَمِينِ وذات الشِّمالِ وكَلْبُهم باسطٌ ذِرَاعَيْهِ بالوصيدِ»[١].

فلما رأى اسم الفاعل (باسط) في الآية الكريمة قد عمل النصب في (ذراعيه) وهو دال على المضي؛ لأن سياق الآية الكريمة يحكي قصة ماضية بنى على ذلك قاعدة، فاجاز إعمال اسم الفاعل المجرد من (أل) عمل فعله، وهو نصب المفعول به، مع دلالته على المضي أيضا، ولا يعمل عند دلالته على الحال أو الاستقبال فقط، كما اشترط ذلك البصريون، ولذلك تأولوا الآية على حكاية حال ماضية، والمراد: (وكلبهم يبسط ذراعيه)، بدليل قوله تعالى قبل ذلك: «ونقلبهم»، ولم يقل – عز وجل: (وقلبناهم)[٢].

ومن ذلك أيضا موقف الكسائي من قوله تعالى: «قُلْ لِعِبادي الذينَ آمنُوا يُقِيمُوا الصلاةَ»[٣]، فلما رأى الفعل المضارع (يقيموا) محذوف النون جعله مجزوما بلام أمر محذوفة، أي: (ليقيموا)، فبنى على ذلك قاعدة عامة، وهي جواز حذف لام الأمر مع بقاء عملها بشرط أن يتقدم عليها (قل) كما في الآية[٤].

وقد منع سيبويه والأخفش والمبرد حذف لام الأمر وبقاء عملها، وخرج سيبويه الآية على أن الفعل مجزوم في جواب شرط مقدر، والتقدير: (إن تقل لهم: أقيموا يقيموا)، وجعله الأخفش والمبرد مجزوما في جواب الأمر، وهو (قل)[٥].

---

(١) الكهف: ١٨.

(٢) شرح الأشموني على الألفية ٢/ ٢٩٣، ٢٩٤.

(٣)إبراهيم: ٣١.

(٤)المغني ١/ ٢٢٥.

(٥) الدر المصون ٧/ ١٠٤، وما بعدها.

ولما رأى الكسائي أن أفعالا وردت في القرآن الكريم ولم يصرح بفاعلها ذهب إلى جواز حذف الفاعل لدليل، كالمبتدأ والخبر، وقد منعه البصريون، وتأولوا ما ورد مما ظاهره حذف الفاعل على أن الفاعل ضمير مقدر راجع إلى ما دل عليه الفعل، ومن ذلك قوله تعالى: «ثُمَّ بَدَا لهم مِنْ بعدِ مَا رَأوا الآيات لَيَسْجُنُنَّه حتى حين»(١)، وقوله تعالى: «إذا أَخْرَجَ يَدَه لم يَكَدْ يَراها»(٢)، وقوله تعالى: «وَتَبَيَّنَ لكُم كيفَ فَعَلْنَا بِهِم»(٣)، وقوله تعالى: «أَفَلَمْ يَهْدِ لهم كَمْ أَهْلَكْنَا»(٤)، وقول الرسول – صلى الله عليه وسلم: «لا يزني الزاني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن»(٥).

فيقدر في هذه التراكيب إسناد الفعل إلى مدلول عليه من اللفظ والمعنى، فالتقدير في الآية الأولى: (ثم بدا لهم بداءٌ)، أي: رأي، والفاعل في الآية الثانية ضمير الواقع في البحر الموصوف، ولم يجر له ذكر، وقد يكون الفاعل مقدرا من مضمون الجملة الواقعة بعد الفعل، فالتقدير في الآية الثالثة: (وتبين لكم كيفية فعلنا بهم)، والتقدير في الآية الرابعة: (أفلم يهد لهم كثرةُ إهلاكنا)، وقد يكون مفهوما من السياق، كما في الحديث الشريف إذ التقدير: (ولا يشرب الخمرَ شارِبها)(٦).

وعلى نحو ما كان الكسائي يتخذ من الظواهر اللغوية الواردة في القرآن الكريم التي عدها البصريون خارجة عن قياسهم أساسا لبناء قواعد عامة فعل ذلك أيضا فيما ورد عن العرب من ظواهر لغوية شاذة أو نادرة عند البصريين، فمن ذلك رأيه في أن (لا) النافية للجنس يجوز إعمالها في العلم المفرد، نحو:

---

(١) يوسف: ٣٥.

(٢) النور: ٤٠.

(٣) إبراهيم: ٤٥.

(٤) طه: ١٢٨.

(٥) صحيح البخاري ٣/ ١٣٦، حديث رقم ٢٤٧٥.

(٦) راجع: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٢١، وما بعدها، وهمع الهوامع للسيوطي ١/ ١٥٩، ١٦٠.

(لا زيدَ في الدار)، والكنية نحو: (لا أبا محمد)، والمضاف إلى لفظ الجلالة، نحو: (لا عبدَ الله)، والمضاف إلى (الرحمن) أو إلى (العزيز)، نحو: (لا عبدَ الرحمن)، و(لا عبدَ العزيز)، ووافقه الفراء على (لا عبدَ الله)، قال: لأنه حرف مستعمل، يقال لكل أحد (عبد الله)، وخالفه في الأخيرين؛ لأن الاستعمال لم يلزم فيهما، كما لزم (عبد الله)، والكسائي قاسهما عليه، وقد اشترط البصريون ألا تعمل إلا في نكرة، لأن عموم النفي لا يتصور في المعرفة، ولذلك عدوا ما ذهب إليه الكسائي والفراء خطأ[1].

وأجاز الكسائي مع سائر الكوفيين تقديم المستثنى أول الكلام موجبا كان أو منفيا، نحو قولهم: (إلا زيدا قام القومُ)، و(إلا زيدا ما أكل أحدٌ طعاما)، و(ما إلا زيدا قام القومُ)، واستدلوا بقول الشاعر:

خلا اللهِ لا أرجو سواك وإنما   أعد عيالي شعبة مِنْ عيالكا

وقد ورد في (خلا) وهي فرع (إلا)، فالأصل أولى بذلك، وقد منع جمهور البصريين ذلك كله؛ لأنه لم يسمع من كلامهم، ولأن (إلا) مشبهة بـ (لا) العاطفة، وواو (مع)، وهما لا يتقدمان[2].

وعند الجمهور تلزم (حيث) الإضافة إلى جملة: اسمية كانت أو فعلية، وإضافتها إلى الفعلية أكثر، ومن ثم رجح النصب في نحو: (جلست حيث زيدا أراه)، وندرت إضافتها إلى المفرد، كقول الشاعر:

ونطعنهم تحت الكلى بعد ضربهم   ببيض المواضي حيث ليِّ العمائمِ

وقول الآخر:

---

(١) الهمع ١/ ١٤٤، ١٤٥.

(٢) راجع: الإنصاف ١/ ٢٧٣، وما بعدها، المسألة رقم (٣٦)، والهمع ١/ ٢٢٦.

أمــا تــرى حيــث ســهيلٍ طالعــا نجـــما يــضيء كالــشهابِ لامعــا

والكسائي يقيسه[١].

وذهب الجمهور إلى أن ما بعد (إلا) في الاستثناء المفرغ يعرب حسبما يقتضيه العامل قبلها، فيعربون (زيد) في نحو قولهم: (ما قام إلا زيدٌ) فاعلا، ولكن الكسائي أجاز مع رفعه على الفاعل نصبه على الاستثناء بناء على حذف الفاعل، واستشهد بقول الشاعر:

لم يبــــق إلا المجـــدَ والقـــصائدا غـــيرَك يـــابن الأكـــرمين والـــدا

على الرواية بنصب (المجد)، و(غيرك)، أي: (لم يبق أحد غيرك)، وقد أجاب الجمهور على ذلك بأن (غير) فاعل مرفوع والفتحة فتحة بناء لإضافته إلى مبني[٢]، وحينئذ ليس في الكلام فاعل محذوف.

كما أجاز الكسائي أيضا إعراب المرفوع بعد (إلا) في الاستثناء المفرغ نحو قولهم: (ما قام إلا زيدٌ) بدلا من الفاعل المحذوف[٣].

وقد عد الدكتور شوقي ضيف ما ذهب إليه الكسائي من جواز نصب المرفوع بعد (إلا) في الاستثناء المفرغ على الاستثناء من أغرب ما ذهب إليه، وجَعْلِ إعرابه المرفوع بعد (إلا) في مثل هذا بدلا من الفاعل المحذوف أشد غرابة[٤].

---

(١) المغني ١/ ١٣٢، والهمع ١/ ٢١٢.

(٢) الهمع ١/ ٢٢٣.

(٣) السابق ١/ ٢٢٣.

(٤) المدارس النحوية ص١٨٠، ١٨١.

وإن كنا نوافقه على غرابة الظاهرة الأولى، وهي جواز نصب المرفوع بعد (إلا) على الاستثناء في نحو ما تقدم – فإننا لا نوافقه على غرابة إعرابه هذا المرفوع بدلا من الفاعل المحذوف، وقد أخذ برأي الكسائي هذا كثير من المتأخرين، ومنهم ابن هشام، حيث جعل هذا الموضع من المواضع التي يحذف فيها الفاعل قياسا، والدليل على أن ما بعد (إلا) ليس فاعلا في الحقيقة أنهم لا يؤنثون له الفعل إن كان مؤنثا، يقول ابن هشام: «وكان الظاهر أن يجوز في نحو: (ما قام إلا هند) الوجهان، ويترجح التأنيث، كما في قولك: (حضر القاضيَ امرأةٌ)، ولكنهم أوجبوا فيه ترك التاء في النثر؛ لأن ما بعد (إلا) ليس الفاعل في الحقيقة، وإنما هو بدل من فاعل مقدر قبل (إلا)، وذلك المقدر هو المستثنى منه، وهو مذكر، فلذلك ذكر العامل، والتقدير: (ما قام أحدٌ إلا هندٌ)»[1].

وكان سيبويه والأكثرون من البصريين والكوفيين والمغاربة يمنعون تقديم التمييز على الفعل، فلا يقال: (نفسا طاب محمدٌ)، كما يمتنع التقديم في تمييز المفرد، وعدوا ما جاء منه في الشعر ضرورة، كما في قول الشاعر:

أتهجرُ سَلْمَى بالفراق حبيبَها ... وما كان نفسًا بالفراقِ تطيبُ

وجوزه الكسائي والمبرد والمازني والجرمي وطائفة، واستشهدوا بالبيت المذكور[2].

وكان جمهور البصريين والكوفيين يرون أن (خلا) إذا دخلت عليها (ما) المصدرية تعينت فعليتها، وحينئذ ينصب ما بعدها على المفعولية وجوبا، ولا تحتمل كونها حرف جر، كما هو الحال عند عدم دخول (ما) المصدرية عليها، ولذلك وجب نصب ما بدها في قول لبيد:

---

(١) شرح قطر الندى وبل الصدى ص١٨٣.

(٢) الهمع ١/ ٢٥٢.

ألا كــلُّ شيءٍ مــا خــلا اللهَ باطــلُ وكـــلُّ نعـــيمٍ لا محالـــةَ زائـــلُ

وأجاز الجرمي والرَّبَعي والكسائي والفارسي وابن جني جر ما بعدها على جعل (ما) زائدة، وقد رد ابن هشام ما ذهبوا إليه قائلا: «فإن قالوا ذلك بالقياس ففاسد؛ لأن (ما) لا تزاد قبل الجار والمجرور، بل بعده – أي: الجار – نحو قوله تعالى: «عمَّا قليلٍ ليُصْبِحُنَّ نادمين»(١)، «فبما رحمةٍ مِنَ اللهِ لِنْتَ لَهم»(٢)، وإن قالوه بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه»(٣).

واشترط جمهور البصريين والكوفيين في صلة الموصول غير (أل) أن تكون خبرية، لا إنشائية، وجوز الكسائي الوصل بجملة الأمر والنهي، نحو: (الذي اضْرِبْه زيدٌ)، (الذي لا تضربْه زيدٌ)(٤).

وهكذا نجد الكسائي يتوسع في القياس على القليل النادر، ولكنه لا يرفض ما ذهب إليه جمهور النحاة من البصريين والكوفيين، بل يجيز ما ذهبوا إليه، ويجيز ما عدوه شاذا أو نادرا، ويقيس عليه.

على أنه على الرغم من كونه مؤسس المدرسة الكوفية لم يكن نحوه كوفيا خالصا، ولم يستطع التخلص من آثار شيوخه البصريين، فكان يعتمد على كثير من آرائهم واتجاهاتهم، وكان يوافقهم ويوافق الخليل بن أحمد خاصة في مسائل كثيرة خالفه الكوفيون فيها من بعد، واتخذوا لهم فيها آراء جديدة تتسق مع ما يتطلبه منهجهم(٥)، فمن ذلك موافقته للخليل في أن أصل (لن): (لا أنْ)،

(١) المؤمنون: ٤٠.

(٢) آل عمران: ١٥٩.

(٣) المغني ١/ ١٣٤.

(٤) الهمع ١/ ٨٥.

(٥) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو د/ مهدي المخزومي ص١١٨.

فحذفت الهمزة تخفيفا، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين[١]، ومن ذلك أيضا موافقته للخليل في أن موضع (أنَّ) المشددة، و(أنْ) الساكنة المصدريتين، وما دخلتا عليه عند حذف حرف الجر قبلهما الجر، خلافا لسيبويه فإن موضعهما عنده النصب[٢].

كذلك وافق الكسائي جمهور البصريين وعلى رأسهم الخليل في أن (أفعل) في باب التعجب، و(نعم) و(بئس) في باب المدح والذم أفعال جامدة، وليست أسماء كما ذهب إلى ذلك جمهور الكوفيين[٣].

كما وافق سيبويه في أن (ما) في نحو قوله تعالى: «**إِنْ تُبْدوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هي**»[٤] معرفة تامة، وأنها هي الفاعل، أي: (فنعم الشيء)، وعليه يكون (هي) المخصوص بالمدح[٥].

كما وافق البصريين في عدم جواز ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف بحال[٦].

ففي هذه المسائل وغيرها نجد الكسائي يوافق البصريين ويخالف من جاءوا بعده من الكوفيين، مما يدل على أنه تأثر بشيوخ المدرسة البصرية، ولكنه لم يقتصر عند حد قياسهم، بل توسع فيه، كما أنه لم يقف عند القياس على ما سمع عن العرب، بل تجاوز ذلك إلى القياس على غير المسموع، ومن ثم نجد كثيرا من آرائه النحوية التي تتردد في كتب النحو لا تسندها الشواهد، فمن ذلك أنه كان يجيز الفصل بين أداة الشرط وفعل الشرط بمعمول الفعل،

---

(١) المغني ١/ ٢٨٤.

(٢) شرح الرضي على الكافية ٢/ ٢٨٤.

(٣) راجع شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٣/ ١٨، ٢٦.

(٤) البقرة: ٢٧١.

(٥) شرح الأشموني ٣/ ٣٦.

(٦) الإنصاف ١/ ٣٥٦، وما بعدها، المسألة رقم (٤٩).

نحو: (مَنْ زيدا يضربْ أضربْه)، كما أجاز الفصل بين أداة الشرط وفعله أيضا بعطف وتوكيد[١]، كما جوز تقديم معمول فعل الشرط أو الجواب على الأداة، نحو: (خيرا إنْ تفعل يثبْك الله)، و(خيرا إن أتيتني تصبْ)، قال أبو حيان: «وتحتاج إجازة هذا التركيب إلى سماع من العرب»[٢].

كما أجاز إتباع المصدر الذي سدت الحال مسد خبره في نحو قولهم: (ضربي زيدا الشديدَ قائما) – بالنعت، وتابعه ابن مالك، وقد منعه الجمهور؛ لأن الموضع موضع اختصار، ولم يرد به سماع[٣].

وإذا كان الكسائي يقيس على ما لم يرد عن العرب مخالفا بذلك جمهور النحاة – كما رأينا – فإننا قد نجده لا يخالف جمهور النحاة في قبول النص الوارد، وإنما يخالفهم في تحليله وإعرابه، ومن ذلك رأيه في نحو قولهم: (نعم رجلا زيدٌ)، فقد ذهب الجمهور إلى أن فاعل (نعم) ضمير مستتر مفسر بالنكرة المنصوبة على التمييز، وأن (زيد) هو المخصوص بالمدح، وذهب الكسائي إلى أن الاسم المرفوع بعد النكرة المنصوبة فاعل (نعم)، والنكرة عنده منصوبة على الحال، ويجوز عنده أن تتأخر فيقال: (نعم زيد رجلا)[٤].

ومن ذلك رأيه في (ما) الواقعة بعد فعل المدح أو الذم، وبعدها فعل، كما في قوله تعالى: «**بئس ما اشتروا به أنفسهم**»[٥]، وكما في قولهم: (نعم ما يقول الفاضل)، فقد ذهب إلى أن (ما) تمييز، والمخصوص (ما) أخرى موصولة محذوفة، والفعل صلة لـ (ما) الموصولة المحذوفة[٦]

---

(١) الهمع ٢/ ٥٩.

(٢) السابق ٢/ ٦١.

(٣) الهمع ١/ ١٠٧.

(٤) شرح الأشموني ٣/ ٣٣.

(٥) البقرة: ٩٠.

(٦) شرح الأشموني ٣/ ٣٥.

وهكذا تتنوع آراء الكسائي ما بين منفرد به، وموافق فيه لمن جاءوا بعده من الكوفيين، وموافق فيه البصريين، أو بعض البصريين، وما بين متبع فيه للمسموع عن العرب، ومقيس على غير المسموع، إلى غير ذلك من وجوه المخالفة.

ويرى الدكتور مهدي المخزومي أن نحو الكسائي لم يتأثر بالفلسفة الكلامية تأثرا مباشرا، ولم ينقل عنه أنه اتصل بآراء المتكلمين، أو وقف على شيء من الثقافة الأجنبية، كما هو شأن نحاة البصرة الذين قيل إنهم مهدوا السبيل للحكمة الأجنبية أن تغزو مباحثهم النحوية، لذلك يكاد نحوه يكون خلوا من أي أثر فلسفي مباشر، اللهم إلا ما جاء عن طريق دراسته النحو البصري الذي كان متأثرا بمذاهب أصحاب الكلام، فلم يكن للعامل النحوي عنده ما له عند نحاة البصرة من قوة استعاروها له من العلة الفلسفية، ولم يتصور المعمولات النحوية كما كان البصريون يتصورونها، فقد يجعل للعامل معمولين في آن واحد، ومن جهة واحدة، كما هو مذهبه في جواز أن يعمل الفعل المتعدي إلى واحد في الاسم المتقدم وفي ضميره، ولا يستلزم ذلك عنده ما يستلزمه عند المتكلمين من القول بتأثر معلولين بعلة واحدة، فهو ينصب (زيدا) في قولهم: (زيدا ضربته) بالفعل الذي بعده لا بفعل محذوف مفسر، والفعل الظاهر عنده يكون ناصبا (زيدا)، وضميره[1]، ولا يهمه أن يؤدي ذلك إلى الاعتراض عليه بتعدية الفعل إلى اثنين، مع أنه لا يتعدى بنفسه عند البصريين إلا إلى مفعول واحد.

وقد يتصور فعلا ولا فاعل له، كما هو معروف من مذهبه، فقد كان يذهب إلى جواز خلو الفعل من الفاعل، مع أن الفعل عند النحويين والمناطقة لا بد له من فاعل، فهو بناء على هذا لا يحتاج إلى تقدير الفاعل، أو تأويله في أول الفعلين المتنازعين عند إعمال الثاني، نحو قولهم: (قام وقعد زيد)[2].

(١) شرح الكافية للرضي ١/ ١٦٣.

(٢) الهمع ٢/ ١٠٩، وراجع مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ص١١٣، ١١٤.

والكسائي بعد هذا مؤسس مدرسة الكوفة الذي رسم للكوفيين رسوما فهم الآن يعملون عليها؛ لأنه فيما نعلم أول كوفي خرج على أساليب البصريين وخالفهم في كثير من آرائهم، وغير كثيرا من أصولهم، ولأننا سنلمس آثار منهجه في دراسة النحو واضحة في منهج من جاء بعده من أساتيذ النحو الكوفي[1].

تلاميذ الكسائي

كان الكسائي متعدد الجوانب؛ إذ كان من أئمة القراء واللغويين والنحاة، ولذلك كثر تلاميذه وتعددوا حسب الجوانب التي كان يتقنها ويحاضر فيها ويملي[2]، فمنهم من أخذ عنه علم القراءات إلى جانب اللغة، ومنهم من أخذ عنه علم النحو، وقد ذكرت كتب التراجم أن تلاميذه كثيرون، منهم: القاسم بن معن (ت ١٧٥هـ)، وعلي بن المبارك الأحمر (ت ١٩٤هـ)، والفراء (ت ٢٠٤هـ)، أو (٢٠٧هـ)، وهشام بن معاوية الضرير (ت٢٠٩هـ)، واللحياني (ت ٢٢٠هـ)، وأبو عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ).

ولعل أشهر هؤلاء التلاميذ: الفراء، وهشام بن معاوية، والأحمر، واللحياني[3]، وفيما يلي نخص كلا منهم بكلمة نبرز فيها دوره في بناء المذهب الكوفي في النحو، مفصلين الحديث عن الفراء، وهشام بن معاوية الضرير؛ لما لهما من آراء نحوية تعكس خصائص المدرسة الكوفية.

١-القاسم بن معن.

هو: القاسم بن معن بن عبد الرحمن المسعودي الهذلي الكوفي، أبو عبدالله: قاضي الكوفة، من حفاظ الحديث، كان عالما بالعربية، والأخبار،

---

(١) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو د/ مهدي المخزومي ص١١٩.

(٢) المدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص١٨٦.

(٣) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ص١٠٧، وما بعدها.

والأنساب، والأدب، ومن أروى الناس للحديث والشعر، يقال له: شعبي زمانه، وكان سخيا، وهو من أحفاد الصحابي عبد الله بن مسعود – رضي الله عنه، وإليه نسبته، من كتبه: (النوادر) في اللغة، و(غريب المصنف)، وقد توفي سنة مائة وخمس وسبعين للهجرة[١].

٢-علي الأحمر.

هو: علي بن المبارك الأحمر النحوي، صاحب علي بن حمزة الكسائي، كان مؤدب الأمين، وهو أحد من اشتهر بالتقدم في النحو واتساع الحفظ، وجرت بينه وبين سيبويه مناظرة لما قدم بغداد، قال الطُّوال: ومات الأحمر قبل الفراء بمدة، قال: أحسبه سنة أربع وتسعين ومائة[٢].

وتذكر كتب الطبقات أنه متقدم من بين أصحاب الكسائي، حتى على الفراء نفسه، بجودة قريحته، وتقدمه في علل النحو، ومقاييس التصريف، وذكروا أنه كان كثير الحفظ، ونقلوا عن ثعلب أنه كان يحفظ أربعين ألف شاهد في النحو، وأنه اجتمع له من التلاميذ جمع كبير، كانوا يلازمونه ويعجبون به، ويفضلونه على سائر أصحاب الكسائي، حتى إنه لما مات أراد الفراء أن يتمم ما بدأه الأحمر من إملائه الشواهد، فلم يجتمع له الناس، كما اجتمعوا للأحمر، فقطع، ويرى الدكتور/ مهدي المخزومي أن «الزعم بأنه شيخ العربية، أو أنه أحد من اشتهر بالتقدم في النحو، أو أنه – فيما قال ثعلب – كان متقدما على الفراء في حياة الكسائي، لجودة قريحته وتقدمه في علل النحو ومقاييس الصرف – إنما هو بعض المزاعم الكوفية العريضة التي يجب التثبت قبل الإقدام على تصديقها»[٣]، ولذلك لم تحفل كتب النحو بآراء نحوية منسوبة إليه، كما حفلت بآراء الفراء، يقول الدكتور مهدي المخزومي: «ولكني لم أقف على أقوال له

(١) تهذيب التهذيب لابن حجر ٤/ ٥٣٢، والأعلام للزركلي ٥/ ١٨٦.
(٢) إنباه الرواة على أنباه النحاة ٢/ ٣١٣- ٣١٧.
(٣) مدرسة الكوفة ص١١٢.

في النحو تؤيد زعم الأولين بتقدمه على أصحاب الكسائي في العربية، بل لا أعلم أحدا من النحاة نقل له قولا أو رأيا في مسألة إلا ما جاء في (همع الهوامع) من أنه كان يزعم أن (ما) يستثنى بها كـ (إلا)، ولم ينفرد به وحده، وإنما جاء اسمه مقرونا باسم الفراء»(١)، حيث ذكر السيوطي أن الفراء والأحمر زعما أن (ما) يستثنى بها كـ (إلا)، وخرجا عليه ما حكي عن العرب من قولهم: «كل شيءٍ مَهَهٌ (يسير) ما النساء وذكرهن»، أي: (إلا النساءَ وذكرَهن) (٢).

وقد تأول ابن مالك ذلك على حذف صلة (ما)، وهو (عدا)، وأبقوا المنصوب به والمعطوف عليه، وعقب في موضع آخر على ما ذهب إليه الفراء والأحمر من كونها بمعنى (إلا) بقوله: «وزعم بعض الناس أن (ما) هاهنا بمعنى (إلا)، وليس بشيء»(٣).

وقد علل السيوطي إضمار ابن مالك: (عدا) دون أخويه (حاشا)، و(خلا) بأن (عدا) متفق على فعليتها، بخلاف (حاشا)، و(خلا)، فإنهما مختلف في فعليتهما، فكان المتفق على فعليته أولى بأن يكون هو المحذوف(٤)، وقد رد الجمهور مذهب الفراء والأحمر بأن الاستثناء بـ (ما) غير محفوظ، فلا يخرج عليه(٥).

٣- الفراء.

هو: يحي بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي: أبو زكريا الفراء، روى عن قيس بن الربيع، ومندل بن علي، وحازم بن الحسين البصري، وعلي بن

---

(١) السابق ص١١١.
(٢) الهمع ١/ ٢٣٣.
(٣)شرح التسهيل ١/ ٢٣٦، ٢/ ٣١٠.
(٤)الهمع ١/ ٢٣٣.
(٥) السابق ١/ ٢٣٣.

حمزة الكسائي، وأبي الأحوص، وأبي بكر بن عياش، وسفيان بن عيينة[١]، وأكثر من الاختلاف إلى حلقة أبي جعفر الرؤاسي، وكأنه لم يجد عنده كل ما يريد من علم العربية، مما جعله يرحل إلى البصرة، ويتتلمذ على يونس بن حبيب، ويحمل كثيرا عنه مما كان يرويه من لغات العرب وأشعارهم، وكان الفراء يميل إلى الاعتزال، واختلف حينئذ إلى حلقات المعتزلة التي كانت مهوى قلوب الشباب والمثقفين والأدباء في البصرة، وتلقن حينئذ مباديء الاعتزال، وظل مؤمنا بها حفيا، مما جعل مترجميه يقولون: إنه كان متكلما يميل إلى الاعتزال[٢].

وروى عنه سلمة بن عاصم، ومحمد بن الجهم السِّمري، وغيرهما.

وكان الفراء ثقة إماما، ذكر أن المأمون أمره بوضع كتاب في النحو، فأملاه وكتبه الناس عنه، وأمر المأمون بكتبه في الخزائن، وأنه كان يؤدب ولديه وليي العهد من بعده، وكانا شديدي الاحترام له، فقد حدث أن الفراء قام يوما، فابتدراه أيهما يقدم نعليه، فتنازعا في ذلك ثم اصطلحا على أن يقدم كل واحد منهما نعلا، فأطلق لهما أبوهما عشرين ألف دينار، وللفراء عشرة آلاف درهم، وقال له: لا أعزَّ منك؛ إذ يقدم نعليك ولدا أمير المؤمنين ووليا العهد من بعده[٣].

وكان الفراء فقيها إلى جانب علمه بالعربية، والقراءات، قال يوما وكان عند محمد بن الحسن يجالسه: قلَّ رجل أمعن النظر في فن من العلم إلا سهل عليه غيره، فقال له محمد: فأنت الآن قد أمعنت النظر في العربية، فنسألك عن مسألة من الفقه، فقال: هاتِ، قال محمد: ما تقول

(١) تهذيب التهذيب لابن حجر ٦/ ١٣٦.

(٢) إنباه الرواة للقفطي ٤/ ٧، وما بعدها، والمدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص١٩٢.

(٣) البداية والنهاية لابن كثير ١٠ / ٧٩٣.

في رجل صلى فسها فسجد فسها في السجود ففكر ساعة فقال لا شئ عليه، قال: ولم لا، قال: لأن المصغر عندنا لا يصغر، وإنما سجدتا السهو تمام الصلاة فليس للتمام تمام، فقال له محمد: ما ظننت آدميا يلد مثلك[(١)].

أما علوم العربيّة فكان الفراء فيها مُبَرِّزا، قال أبو بكر الأنباري: لو لم يكن لأهل بغداد من علماء العربية إلا الكسائي والفراء لكان لهم بهما الافتخار على جميع الناس، وكان يقال: النحو للفراء، والفراء أمير المؤمنين في النحو[(٢)].

وقال ثعلب غير مرة: لولا الفراء ما كانت عربية؛ لأنه خلصها، وضبطها، ولولاه لسقطت العربية؛ لأنها كانت تتنازع ويدعيها كل من أراد، وقال اليمني: يقول أهل الكوفة: لنا ثلاثة فقهاء في نسق، لم ير الناس مثلهم: أبو حنيفة، وأبو يوسف، ومحمد بن الحسن، ولنا ثلاثة نحويين كذلك: علي بن حمزة الكسائي، وأبو زكريا يحي بن زياد الفراء، وأبو العباس ثعلب[(٣)].

وتذكر كتب التراجم والطبقات أن الفراء كان قوي الذاكرة، سريع الحفظ لما يسمعه، قال هناد بن السري: كان الفراء يطوف معنا على الشيوخ فما رأيناه أثبت سوادا في بياض قط لكنه إذا مر حديث فيه شئ من التفسير أو يتعلق بشئ من اللغة قال للشيخ أعده عليّ فظننا أنه كان يحفظ ما يحتاج إليه، وقال ابن مجاهد سمعت محمد بن الجهم يقول: ما رأيت مع الفراء كتابا قط إلا كتاب (يافع ويافعة)، وقال ثعلب: حدثنا سلمة قال أملى الفراء كتبه كلها حفظا لم يأخذ بيده نسخة إلا كتابين (ملازم)، و(يافع ويافعة)[(٤)].

وقال ثعلب: ((كان السبب في إملاء الفراء كتاب معاني القرآن أن عمر بن بكير - وكان من أصحابه - كان مع الحسن بن سهل، فكتب إليه: إن الأمير

---

(١) تهذيب التهذيب لابن حجر ٦/ ١٣٦.

(٢) السابق ٦/ ١٣٦.

(٣) إنباه الرواة للقفطي ٤/ ٧، وما بعدها.

(٤) تهذيب التهذيب لابن حجر ٦/ ١٣٦.

الحسن لا يزال يسألني عن أشياء من القرآن الكريم لا يحضرني عنها جواب، فإن رأيت أن تجمع لي أصولا، وتجعل في ذلك كتابا يرجع إليه فعلت، فلما قرأ الفراء الكتاب، قال لأصحابه: اجتمعوا حتى أُمِلَّ عليكم كتابا في القرآن الكريم، وجعل لهم يوما، فلما حضروا خرج إليهم، وكان في المسجد رجل يؤذن فيه، وكان من القراء، فقال له: اقرأ، فقرأ فاتحة الكتاب، ففسرها، ثم مر في القرآن الكريم كله على ذلك، يقرأ الرجل والفراء يفسر، وهو كتاب لم يعمل مثله))[١].

ونستنتج مما سبق أن الفراء كان موسوعيا، حيث غُني منذ نشأته في الكوفة والبصرة بالوقوف على ثقافات عصره الدينية والعربية والكلامية والفلسفية والعلمية، ويشهد بذلك معاصروه، فيقول ثمامة بن أشرس، وقد جلس إليه بأخرة من حياته: ((جلست إليه، ففاتشته عن اللغة، فوجدته بحرا، وفاتشته عن النحو فوجدته نسيج وحده، وعن الفقه فوجدته رجلا فقيها عارفا باختلاف القوم، وبالنجوم ماهرا، وبالطب خبيرا، وبأيام العرب وأخبارها وأشعارها حاذقا))، ويصفه مترجموه بالتفلسف في تصانيفه، وأنه كان يستعمل فيها ألفاظ الفلسفة.

وقد تعمقه ميل شديد لإتقان العربية، والعناية بالقرآن الكريم وقراءاته وتفسيره، وعاد إلى مسقط رأسه بعد أن حمل من ذلك أزوادا كثيرة.

وكانت شهرة مواطنه الكسائي قد أخذت تدوي في بلدته، فرحل إلى بغداد، ولزمه منذ عصر المهدي[٢]، وأخذ كل ما عنده، ويظهر أن أستاذه عَرَّف الرشيد به، إذ نراه يحضر مجالسه، ومضى يفرغ للنحو واللغة والقرآن، حتى إذا وجد أستاذه يطلب كتاب سيبويه، ويمليه عليه الأخفش انقض على هذا الكتاب يلتهمه التهاما، ويلتهم معه كتابات الأخفش في النحو، ومن طريف ما يروى

---

(١) إنباه الرواة ٤/ ٧، وما بعدها.

(٢) مجالس العلماء للزجاجي ص٢٦٩، والمدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص١٩٣.

عنه أنه مات وتحت رأسه الكتاب، وكأنه لم يكن يفارقه، وأكبر الظن أن هذه النسخة للكتاب التي وجدت تحت رأسه هي نفسها النسخة التي أهداها الجاحظ إلى ابن الزيات وزير المعتصم والواثق؛ إذ ذكر الرواة أنه أهداه كتاب سيبويه بخط الفراء وعرض الكسائي ومقابلته، فتقبله قبولا حسنا، شاكرا مثنيا[١].

وقد أسفرت جهود الفراء العلمية عن كثير من المصنفات، منها: (معاني القرآن)، و(البهيّ)، و(اللغات)، و(المصادر في القرآن)، و(الجمع والتثنية في القرآن)، و(الوقف والابتداء)، و(الحدود في النحو)، و(الفاخر)، و(آلة الكاتب)، و(النوادر)[٢].

وله أيضا كتابان في مشكِل القرآن، أحدهما أكبر من الآخر[٣].

ونلاحظ أن من هذه الأعمال ما يتصل بالقرآن الكريم، وهي: معاني القرآن، والمصادر في القرآن، والجمع والتثنية في القرآن، وكتابا مشكل القرآن، مما يدل على أن القرآن الكريم من أهم مصادر النحو الكوفي، يقول الدكتور/ مهدي المخزومي تعقيبا على أعمال الفراء المتصلة بالقرآن: ((واختلطت هذه الأعمال بعضها ببعض، فكان منها نحو الفراء، وذلك لأن للنحو عند الكوفيين صلة بالأعمال القرآنية، بل لا يزال النحو مسخرا لخدمة القرآن وأحرفه، والقراءات في نظر نحاة الكوفة كانت من المصادر التي اعتمد عليها النحو الكوفي))[٤].

وكان الفراء يملي مصنفاته على تلاميذه تلبية لرغبة الأمراء، وحاجة التلاميذ إليها، فكما أنه أملى كتابه (معاني القرآن) بناء على طلب عمر بن بكير

(١) إنباه الرواة ٤/ ٧، وما بعدها، والمدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص١٩٣.

(٢) إنباه الرواة للقفطي ٤/ ٧، وما بعدها.

(٣) السابق ٤/ ٧، وما بعدها.

(٤) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ص١٢٤.

الذي كان الأمير: الحسن بن سهل يسأله بعض الأسئلة حول القرآن الكريم، فلم يجد لها جوابا – كذلك أملى كتابه: (الحدود في النحو) حينما أمره المأمون أن يؤلف ما يجمع به أصول النحو، وما سمع من العرب، وهيأ له كل ما يلزمه للقيام به، ودعا الوراقين إليه ليكتبوا ما يمليه عليهم، وينسخوه، وتروي كتب التراجم سببا آخر لوضعه كتاب الحدود، وهو أن جماعة من أصحاب الكسائي ساروا إلى الفراء، وسألوه أن يُمِلَّ عليهم أبواب النحو، ففعل ذلك، فلما كان المجلس الثالث قال بعضهم لبعض: إن دام هذا على هذا عُلِّم النحوَ الصبيانُ، والوجه أن نقعد عنه، فقعدوا، فغضب وقال: سألوني القعود، فلما قعدت تأخروا ((والله لأملين النحو ما اجتمع اثنان، فأمل ذلك ست عشرة سنة، ولم ير في يده كتاب إلا مرة واحدة أمل كتابا من نسخته))[١].

ومن مصنفات الفراء أيضا: كتاب (اختلاف أهل الكوفة والبصرة والشام في المصاحف)، وكتاب (الأيام والليالي والشهور)، وكتاب (الواو)، وكتاب (يافع ويافعة)، وكتاب (المقصور والممدود)، وكتاب (فعل وأفعل)، وكتاب في النحو سماه: (الكتاب الكبير)، وكتاب (ما تلحن فيه العامة)[٢].

يقول الدكتور/ شوقي ضيف: ((ونظن ظنا أنه – يعني الفراء – تصدر للمحاضرة والإملاء على الطلاب في مسجد كان بجوار منزله، وأستاذه الكسائي لا يزال على قيد الحياة، وإنما يدفعنا إلى هذا الظن أننا لا نجد أحاديث عنه تدل على كثرة مخالطته للقصر في عصر الرشيد والأمين ورجال دولتهما، وكأنما وجد في الحياة العلمية الخالصة عالمه الذي شغف به، وملك قلبه وفؤاده ملكا صرفه عن العالم الخارجي وكل ما كان يجري فيه، وقد مضى

---

(١) الفهرست لابن النديم ص٩٩، ونزهة الألباء لابن الأنباري ص١٢٨، وإنباه الرواة للقفطي ٤/ ٧ وما بعدها.

(٢) الأعلام للزركلي ٨/ ١٤٥، ١٤٦، والمدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص١٩٤.

ينفق أيامه في مراجعة كتاب سيبويه وتسجيل ملاحظاته عليه، كما مضى يحاول التصنيف لطلابه في اللغة والنحو والدراسات المتصلة بالقرآن الكريم))[١].

وهكذا كانت حياة الفراء حافلة بالعلم يتعلمه ويعلمه، ومن الجدير بالذكر أن كتب التراجم والطبقات عنيت بالجوانب العلمية من حياته، ونشاطه الواسع في المعرفة، ومكانته بين العلماء ولدى الخلفاء والأمراء، ودوره في بناء النحو الكوفي، ولم تعن بحياته الأولى، أو طفولته، ولا بأسرته، فلا نعرف شيئا عن أبيه إلا أنه كان مولى لقبيلة عربية انتسب إليها كثير من الصحابة وغيرهم، وهي قبيلة بني مِنْقَر[٢]، كما عرف أبوه: زياد بالأقطع؛ لأن يده قطعت في معركة (فخ) سنة مائة وتسع وستين للهجرة، وقد شهدها مع الحسين بن علي بن الحسن في خلافة موسى الهادي[٣].

واشتهر بالفراء، ولم يعمل في صناعة الفِراء، فقيل: لأنه كان يفري الكلام(٤).

وكان مولد الفراء في سنة مائة وأربع وأربعين للهجرة بالكوفة، وتوفي سنة مائتين وسبع للهجرة، قال الخطيب: كانت وفاته ببغداد، وقيل: بطريق مكة[٥].

منهجه في بناء النحو الكوفي

لم يخرج الفراء عن سنن أستاذه الكسائي في بناء صرح النحو الكوفي، حيث بنى مذهبه على ثلاثة أسس:

---

(١) المدراس النحوية ص١٩٣، ١٩٤.

(٢) مدرسة الكوفة د/ مهدي المخزومي ص١٢٠.

(٣) الأعلام ٨/ ١٤٦.

(٤) السابق ٨/ ١٤٦.

(٥) البداية والنهاية لابن كثير ١٠ / ٧٩٣، والأعلام للزركلي ٨/ ١٤٥، ١٤٦.

أحدها- الاتساع في الرواية، بحيث تفتح الأبواب على مصاريعها لرواية الأشعار والأقوال والقراءات الشاذة.

ثانيها- الاتساع في القياس، بحيث يعتد في قواعد النحو بالشاذ، والقليل، والنادر.

ثالثها- الاتساع في مخالفة البصريين اتساعا قد يئول إلى مد القواعد وبسطها بآراء لا تسندها الشواهد اللغوية، بل يئول أحيانا إلى رفض المسموع الشائع.

فقد مضى الفراء في أثر أستاذه يتسع في هذه الأسس، وكان عقله أدق وأخصب من عقل الكسائي؛ إذ كان مثقفا – كما أسلفنا – ثقافة كلامية فلسفية، فكانت قدرته على الاستنباط والتحليل والتركيب وترتيب مقدماتها لا تُقْرَن إليها قدرة أستاذه: الكسائي، وقد تحول بها إلى تنظيم واسع لما تركه الكسائي من أسس بانيا عليه من اجتهاده ما أعطى للنحو الكوفي صورته النهائية[1]، وهي صورة تقوم على الخلاف مع نحاة البصرة في كثير من الأصول، مع النفوذ إلى وضع مصطلحات جديدة، والخلاف مع الخليل وسيبويه في تحليل بعض الكلمات والأدوات، وفي كثير من العوامل والمعمولات، ومع مد القياس وبسطه، ليشمل كثيرا من اللغات، والإبقاء مع ذلك على فكرة الشذوذ ومخالفة القياس حتى في القراءات[2]، وفيما يلي نفصل القول في كل مظهر من مظاهر الخلاف بينه وبين البصريين.

أولا- المخالفة في الأصول.

فقد خالف الفراء البصريين في أربعة أصول أساسية:

---

(١) المدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص١٩٥، ١٩٦.

(٢) السابق ص١٩٦.

أ-عدم التفرقة بين ألقاب الإعراب، وألقاب البناء، فيطلق على المضموم بناء مرفوعا، وعلى المرفوع إعرابا مضموما، وقد عقب الدكتور/ شوقي ضيف على هذا الخلط بين لقب الإعراب، ولقب البناء بقوله: ((وكان حريا به أن يفصل بينهما كما فصلت مدرسة البصرة؛ تمييزا للألقاب التي يتبعها التنوين من الأخرى التي لا يتبعها))[١].

ب-اشتقاق المصدر من الفعل، خلافا للبصريين القائلين باشتقاق الفعل من المصدر[٢].

ج-كون الإعراب أصلا في الأفعال، فرعا في الأسماء، خلافا للبصريين القائلين بأنه أصل في الأسماء فرع في الأفعال[٣].

د-نظرته إلى أقسام الفعل، حيث قسمه إلى ماض، ومضارع ودائم، ويعني بالفعل الدائم اسم الفاعل[٤]، خلافا للبصريين الذين قسموا الفعل إلى ماض ومضارع وأمر.

أما فعل الأمر فليس قسما قائما بذاته من الأفعال، وإنما هو مقتطع عنده من الفعل المضارع المجزوم بلام الأمر المبدوء بتاء الخطاب، فأصل (خذوا) عنده: (لتأخذوا)، فحذفت لام الأمر، ثم حذف حرف المضارعة، وإذا كان الفعل ساكن الفاء اجتلبت همزة الوصل، فقيل: (اضرب)، وحينئذ يكون فعل الأمر عنده معربا، لا مبنيا؛ لأنه مضارع في الحقيقة.

وقد توقف الفراء عند كلمة (كلا) التي عدها الخليل وسيبويه وسائر البصريين من الأسماء، ولكنه جعلها في مرتبة بين الأسماء والأفعال، تأثرا

---

(١) المدارس النحوية ص١٩٦.

(٢) راجع: الإنصاف ١/ ٢٣٥، وما بعدها، رقم (٢٨).

(٣) راجع: الهمع ١/ ١٥.

(٤) معاني القرآن للفراء ١/ ١٦٥.

بمذهبه الاعتزالي الذي يقتضي الحكم على المسلم الفاسق بأنه في منزلة وسطى بين المؤمن والكافر، واحتج لذلك بأنها لا تنفرد، أي أنه ليس لها مفرد وأنها كالفعل الماضي المعتل الآخر المنقلبة ألفه عن ياء، فتقول: (رأيت كلا الرجلين)، و(رأيت كليهما)، كما تقول: (قُضى الحق وقضيته)[١].

ثانيا-المخالفة في المصطلحات النحوية.

إذا تتبعنا المصطلحات النحوية التي يستعملها الفراء نجدها تختلف كثيرا عن المصطلحات النحوية التي استعملها البصريون، حيث استبدل الفراء بها مصطلحات أخرى فضلا عما أضافه من مصطلحات جديدة ليس لها مقابل عند البصريين، ومما يطالعنا من ذلك مصطلح (التقريب) الذي يطلقه على اسم الإشارة المخبر عنه بمرفوع، ثم يأتي بعده منصوب في نحو قولهم: (هذا الأسدُ مَخُوفًا)، ومنه قوله تعالى: «أَأَلِدُ وأنَا عَجوزٌ وهذا بَعْلِي شَيْخًا»[٢]، فإن البصريين يعربون اسم الإشارة مبتدأ، وما بعده مرفوعا على الخبر، ويعربون المنصوب حالا، أما الفراء فيجعل اسم الإشارة في مثل هذه التراكيب تقريبا، وما بعده مرفوعا به، ثم يجعل المنصوب منصوبا لخلوه من علامة الرفع، يقول: ((وإنما نصبت الفعل لأن (هذا) ليست بصفة لـ(الأسد)، إنما دخلت تقريبا، وكان الخبر بطرح (هذا) أجود؛ ألا ترى أنك لو قلت: (ما لا يضرّ من السباع فالأسد ضارّ)، كان أبين. وأما معنى التقريب: فهذا أوّل ما أخبركم عنه، فلم يجدوا بدّا من أن يرفعوا (هذا) بـ(الأسد)، وخبره منتظر، فلما شغل (الأسد) بمرافعة (هذا) نصب فعله الذى كان يرافعه لخلوته، ومثله: «والله غَفُورٌ رَحيمٌ» فإذا أدخلت عليه (كان) ارتفع بها والخبر منتظر يتم به الكلام فنصبته لخلوته))[٣].

---

(١) طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص١٤٥.

(٢) هود: ٧٢.

(٣) معاني القرآن ١/ ١٢، ١٣.

فهو يجعل اسم الإشارة بمنزلة (كان)، والمرفوع بعده بمنزلة اسمها، والمنصوب بمنزلة خبرها، ولعل ذلك ما جعل بعض خالفيه من الكوفيين يجعل (هذا) من أخوات (كان)، وما وراءها اسمها وخبرها، أما (هذا) فيعرب تقريبا[1].

ومن ذلك أيضا مصطلح (الصرف)، فهو يستخدمه في الفعل المضارع المنصوب بعد الواو، أو الفاء، كذلك يستعمله في المفعول معه، يقول عند إعرابه لقوله تعالى: «**ولا تَلْبِسُوا الحَقَّ بالبَاطِلِ وتَكْتُمُوا الحَقَّ وأنتُم تَعْلَمُون**»[2]: ((إن شئتَ جعلتَ (وتكتموا) في موضع جَزْم؛ تريد به: ولا تلبسوا الحقَّ بالباطل ولا تكتموا الحقّ... وإنْ شئتَ جعلتَ هذه الأحرُفَ المعطوفَة بالواو نصبًا على ما يقولُ النحويّون من الصَّرْف؛ فإن قلتَ: وما الصَّرْف؟ قلت: أن تأتي بالواو معطوفةً على كلامٍ في أوّلِهِ حادثةٌ لا تستقيمُ إعادتُها على ما عُطِف عليها، فإذا كان كذلك فهو الصَّرْفُ؛ كقول الشاعر:

لاتَنْـهَ عـنْ خُلُـقٍ وتـأتِيَ مِثْلَـهُ ... عـارٌ عليْـكَ إذا فَعلـتَ عظِـيمُ

ألا ترى أنه لا يجوز إعادة (لا) في (تأتي مثله) فلذلك سُمّي صَرْفًا إذْ كان مَعطوفًا ولم يستَقم أن يُعاد فيه الحادث الذي قبلَه، ومِثْلُه من الأسماء التي نصبتها العربُ وهي معطوفة على مرفوع قولهم: (لَوْ تُركتَ والأسدَ لأكلَك)، و(لَوْ خُلِّيت ورأيَك لَضَلَلْتَ)، لمَّا لم يحسن في الثاني أن تقول: (لو تُركت وتُرِك رأيُك لضللت)؛ تهيّبوا أن يعطِفوا حرفًا لا يستَقيمُ فيه ما حَدَثَ في الذي قبلَه))[3].

---

(١) الهمع ١/ ١١٣.

(٢) البقرة: ٤٢.

(٣) معاني القرآن ١/ ٣٣، ٣٤.

وقد يستعمل الفراء مصطلحا آخر إلى جانب مصطلح (الصرف)، وهو في معناه، وهو مصطلح (الخلاف)، يقول الرضي: إن الأفعال المضارعة تنصب بعد الواو والفاء و(أو) عند الفراء على الخلاف، ويشرح رأيه فيقول: ((أي أن المعطوف بها صار مخالفا للمعطوف عليه في المعني فخالفه في الاعراب، كما انتصب الاسم الذي بعد الواو في المفعول معه، لما خالف ما قبله، وإنما حصل التخالف ههنا بينهما، لأنه طرأ على الفاء معنى السببية، وعلى الواو معنى الجمعية، وعلى (أو) معنى النهاية أو الاستثناء))[١].

وكان يطلق على الفعل المتعدي واقعا، ويعبر عن الذي تعدى إليه الفعل بأنه وقع عليه الفعل، يقول في معرض إعرابه لكلمة (سلاما) في قوله تعالى: ((قالوا سلامًا قال سلامٌ))[٢]: ((فأما السلام فقول يقال، فنصب لوقوع الفعل عليه، كأنك قلت: قلتُ كلاما))[٣].

كما كان يسمي الفعل المبني للمفعول مبنيا على ما لم يسم فاعله، يقول عند بيانه لموقع: ((وأنْ تَسْتَقْسِمُوا بالأزْلامِ))[٤]الإعرابي: (((وأن تستقسموا) رفع بما لم يسم فاعله))[٥].

كما كان يسمي الضمير: (لمكني)، أو (الكناية)، يقول عند تعرضه لقراءتي ضم الهاء وكسرها في «عَلَيْهِم»[٦]: ((وأما من قال: (عليهِم)، فإنه استثقل

(١) شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٤١.
(٢) الذاريات: ٢٥.
(٣) معاني القرآن ١/ ٤٠.
(٤) المائدة: ٣.
(٥) معاني القرآن ١/ ٣٠١.
(٦) الفاتحة: ٧.

الضمة في الهاء وقبلها ياء ساكنة، فقال: (عليهِم)؛ لكثرة دور المكني في الكلام))[١].

وكان يعبر عن النفي بالجحد، يقول عند تفسيره لقوله تعالى: ((بَلَى مَنْ كَسَبَ سيئةً))[٢]: ((وضعت (بلى) لكل إقرار في أوله جحد، ووضعت (نعم) للاستفهام الذي لا جحد فيه))[٣].

كما كان يسمي (لا) النافية للجنس: (لا) التبرئة، يقول عند تعرضه لقوله تعالى: ((فَلا رَفَثَ ولا فُسُوقَ ولا جِدالَ في الحَجِّ))[٤]: ((يقال: إن (الرفث) الجماع، و(الفسوق) السباب، و(الجدال) المماراة في الحج، فالقراء على نصب ذلك كله بالتبرئة))[٥].

وكان يسمي حرف الجر (الصفة)، يقول عند تعرضه لقوله تعالى: «فَلا جُناحَ عليهما أَنْ يَتَرَاجَعا»[٦] : يريد: فلا جناح عليهما في أن يتراجعا، (أنْ) في موضع نصب إذا نزعت الصفة»[٧].

ونرى أن إطلاقه الصفة على حرف الجر بعيد؛ إذ ليس بين المصطلح وحرف الجر مناسبة لغوية.

وكان يعبر عن الحرف الزائد بأنه حشو، أو لغو، أو صلة[١]، وكان يسمي الظرف محلا[٢].

---

(١) معاني القرآن ١/ ٥.

(٢) البقرة: ٨١.

(٣) معاني القرآن ١/ ٥٢.

(٤) البقرة: ١٩٧.

(٥) معاني القرآن ١/ ١٢٠.

(٦) البقرة: ٢٣٠.

(٧) معاني القرآن ١/ ١٤٨.

وكان يسمي الاسم المنصرف المُجْرَى، أو ما يُجرَى، ويسمي الاسم الممنوع من الصرف : (غير المُجْرَى)، أو (ما لا يُجْرَى)، كما كان يسمي التنوين أو الصرف إجراءً(٣).

وكان يسمي التمييز: (تفسيرًا)، أو (مُفَسِّرا)(٤)، كما كان يطلق مصطلح التفسير على المفعول له، يقول عند إعرابه لقوله تعالى: «**يَجْعلونَ أصابِعَهم في آذانِهم مِنَ الصواعِقِ حَذَرَ الموتِ**»(٥): «فنصب (حَذَرَ) على غير وقوعٍ من الفعل عليه؛ لم ترد (يجعلونها حذرا)، إنما هو كقولك: (أعطيتك خَوْفًا وفَرَقًا)، فأنت لا تعطيه الخوف، وإنما تعطيه من أجل الخوف؛ فنصبه على التفسير ليس بالفعل، كقوله جل وعز: «**يَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا**»(٦). وكقوله: «**ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً**»(٧) والمعرفة والنكرة تفسِّران فى هذا الموضع»(٨).

وكان يسمي البدل: (تكريرا)، و(تبيينا)، و(تفسيرا)، و(ترجمة)، يقول: «ولا يجوز أن تقول: (مَررت بعبد الله غيرِ الظريف) إلا على التكرير»(٩)، ويقول عند تفسيره لقوله تعالى: «**وفي الأرْضِ قِطَعٌ متجاوراتٌ وجناتٌ مِنْ أعنَابٍ وزرعٌ**

---

(١) راجع: معاني القرآن ١/ ٥٨، ١٧٦، ٢٤٥.
(٢) السابق ١/ ٢٨، ١١٩.
(٣) معاني القرآن ١/ ٤٢، ٤٢٨، ٢/ ١٩، ١٧٥.
(٤) السابق ١/ ٢٢٥.
(٥) البقرة: ١٩.
(٦) الأنبياء: ٩٠.
(٧) الأعراف: ٤.
(٨) معاني القرآن ١/ ١٧.
(٩) السابق ١/ ٧.

ونخيلٌ صِنوانٌ وغيرُ صِنْوانٍ»[١]: «وقوله تعالى: (صنوان وغير صنوان) الرفع فيه سهل؛ لأنه تفسير لحال النخل»[٢].

ونلاحظ أن إطلاق الفراء مصطلح التفسير على كل من التمييز والمفعول له والبدل يعد خلطا بين الوظائف النحوية المختلفة، مما يوضح أن البصريين كانوا أكثر دقة في تحديد هذه المصطلحات، والتفرقة بينها، وقد مر بنا أنه أحيانا كان يطلق المصطلح على مسماه، دون أن يبين المناسبة اللغوية بينهما: كإطلاقه الصفة على حرف الجر، وإطلاقه الإجراء على التنوين، أو ما يجري على المنون، وما لا يجري على غير المنون.

ثالثا: المخالفة في تفسير بعض الكلمات والأدوات.

وكان الفراء يخالف البصريين أيضا في تفسير بعض الكلمات والأدوات إلى جانب مخالفته إياهم في المصطلحات النحوية كما رأينا، ونسوق أمثلة لبعض الكلمات والأدوات التي خالف الفراء الخليل وسيبويه في تفسيرها، أو تحليلها، ومن ذلك (اللهم)، فقد كان الخليل يرى أن الميم المشددة في لفظ الجلالة عوض عن (يا) المحذوفة، ولذلك لا يجتمعان[٣].

وكان الفراء يرى أن الميم المشددة مقتطعة من كلام محذوف، والأصل: أنها كلمة ضم إليها (أُمّ) تريد: (يا اللهُ أُمَّنا بخير)، فكثرت في الكلام فاختلطت[٤]، وقد عقب الدكتور/ شوقي ضيف على هذا التحليل بقوله: «وهذا التخريج بعيد»[٥].

---

(١) الرعد: ٤.

(٢) معاني القرآن ٢/ ٥٨.

(٣) الكتاب ٢/ ١٩٦.

(٤) معاني القرآن ١/ ٢٠٣.

(٥) المدارس النحوية ص٢٠٢.

ومن ذلك (هلُمَّ)، فقد ذهب البصريون إلى أنها مركبة من (ها) التنبيه، ومن (لُمَّ) التي هي فعل أمر من قولهم: (لَمَّ اللهُ شعثَه)، أي: جمعه، كأنه قيل: (أجمع نفسك إلينا)، فحذفت ألف (ها) تخفيفا، ونظرا إلى أن أصل لام (لُمَّ) السكون.

وقال الخليل: «ركبا قبل الإدغام، فحذفت الهمزة للدرج؛ إذ كانت همزة وصل، وحذفت ألف (ها) لالتقاء الساكنين، ثم نقلت حركة الميم الأولى إلى اللام، وأدغمت»[1].

وذهب الفراء إلى أنها مركبة من (هل) التي للزجر، و(أُمَّ) بمعنى (اقصد)، فخففت الهمزة بإلقاء حركتها على الساكن قبلها، وهو اللام، وحذفت فصار (هَلُمَّ)[2].

وقد رجح ابن مالك مذهب البصريين، فقال: «وقول البصريين أقرب إلى الصواب»[3]، كما رجح الدكتور شوقي ضيف رأي الخليل أيضا، وعلل ترجيحه هذا بأن (هلم) على رأي الخليل تخلو من معنى الاستفهام[4].

والحق أن الفراء لم يصرح في معاني القرآن بأن (هل) من (هلم) للاستفهام، ولكن السيوطي فسر مراده بأنها للزجر، فلست أدري من أين أتى الدكتور شوقي ضيف بأن الفراء يقصد (هل) الاستفهامية ؟

وعلى أي حال فإن تخريج البصريين والفراء نوع من الرجم بالغيب، وهذا التحليل مبني على القول بتركيبها، والصحيح أنها كلمة بسيطة ليست مركبة من كلمتين، استعملت في اللغة اسم فعل أمر بمعنى (أقْبِل)، إنْ جاءت بعدها (إلى)، أو (أحْضِر) إن تعدت بنفسها، فمن الأول قوله تعالى: «**قَدْ يَعْلَمُ اللهُ**

---

(١) الهمع ٢/ ١٠٦.

(٢) معاني القرآن ١/ ٢٠٣، والهمع ٢/ ١٠٦.

(٣) الهمع ٢/ ١٠٦.

(٤) المدارس النحوية ص٢٠٢.

المُعَوِّقِينَ منكم والقائلينَ لإخوانِهم هَلُمَّ إلينا»[١]، أي: أقبلوا إلينا، ومن الثاني قوله تعالى: «قُلْ هَلُمَّ شهداءَكم»[٢]، أي: أحضروا[٣].

ومن ذلك (إياك) وفروعه، حيث اختلفوا فيه، وفي لواحقه، فذهب سيبويه والفارسي إلى أن (إيا) هو الضمير، وهذه اللواحق حروف تبين حاله، أي: تدل على أنه للمتكلم أو المخاطب أو الغائب، وللمذكر أو المؤنث، وللمفرد أو المثنى أو الجمع كاللاحقة في (أنت، أنتما، أنتم، أنتن)، وكاللواحق في اسم الإشارة.

وذهب الخليل والمازني واختاره ابن مالك إلى أن اللواحق أسماء مضمرة أضيف إليها الضمير الذي هو (إيا)، وذهب الفراء إلى أن اللواحق هي الضمائر، و(إيَّا) حرف زيد دعامة تعتمد عليها اللواحق لتنفصل عن المتصل[٤].

ومن ذلك (لن)، فكان الخليل يرى أن أصلها: (لا أنْ)، فحذفت الهمزة تخفيفا من (أنْ)، ثم حذفت الألف من (لا) لالتقاء الساكنين، وكان الفراء يرى أن أصلها: (لا)، وكذلك (لم)، فقلبت الألف في الأولى نونا، وفي الثانية ميما، وقد عقب الرضي على رأي الفراء بقوله: «ولا دليل على قول الفراء»[٥].

ومن ذلك (لكنَّ) – بتشديد النون، فذهب البصريون إلى أنها حرف بسيط، وذهب الفراء إلى أن أصلها (لكنْ إنَّ)، فطرحت الهمزة تخفيفا، وطرحت نون (لكن) للساكنين[٦].

---

(١) الأحزاب: ١٨.
(٢) الأنعام: ١٥٠.
(٣) النحو الوافي أ/ عباس حسن ٤/ ١٥٥ – ١٥٦.
(٤) الهمع ١/ ٦١.
(٥) شرح الكافية ٢/ ٢٣٥.
(٦) معاني القرآن ١/ ٤٦٥، والمغني ١/ ٢٩١.

ومن ذلك (كم)، فقد ذهب البصريون إلى أنها اسم بسيط وضع للعدد المبهم، وذهب الفراء إلى أنها (ما) وصلت من أولها بكاف، أي: أصلها (كما)، ثم إن الكلام كثر بـ (كم)، حتى حذفت الألف من آخرها، فسكنت ميمها، كما قالوا: (لِمْ قلت ذاك)، ومعناه: (لِمَ قلتَ ذاك)(١).

ومن ذلك (أنت)، فقد ذهب البصريون إلى أن الضمير (أَنْ)، ثم بُيِّنَ باللاحقة التي تدل على الخطاب، ونوع المخاطب، وعدد المخاطب، وذهب الفراء إلى أن (أنت) بكماله اسم، والتاء من نفس الكلمة(٢).

ومن ذلك (ويحك)، و(ويلك)، فمذهب سيبويه والبصريين أجمعين أن أصلهما: (ويح)، و(ويل)، دخلت عليهما كاف الخطاب، ومذهب الفراء أن أصلهما: (وَيْ)، فأما (ويلك) فهي (وَيْ) عنده زيدت عليها لام الجر، فإذا كان بعدها مضمر كانت اللام مفتوحة، كقولك: (ويلك)، و(ويله)، وإن كان بعدها ظاهر جاز فتح اللاَم وكسرها، وقد عقب ابن يعيش على مذهب الفراء، فقال: «والقول ما قاله سيبويه، ولو كان الأمر على ما قال الفراء لما قيل: (ويلٌ لزيد) بضم اللام والتنوين»(٣).

ومن ذلك (هو)، و(هي)، فقد ذهب البصريون إلى ان الواو والياء فيهما من أصل الكلمة، وذهب الكوفيون – ومنهم الفراء – إلى أن الضمير هو الهاء فقط، والواو والياء للإشباع، بدليل حذفهما عند التثنية والجمع، فيقال: (هما، هم، هن)، وقد عقب الرضي على هذا الخلاف بقوله: «والأول هو الوجه؛ لأن حرف الإشباع لا يتحرك»(٤).

---

(١) معاني القرآن ١/ ٤٦٦، والإنصاف ١/ ٢٩٨، وما بعدها، مسألة رقم (٤٠).
(٢) شرح الكافية للرضي ٢/ ١٠.
(٣) شرح المفصل ١/ ١٢١.
(٤) شرح الكافية للرضي ٢/ ١٠.

ومن ذلك (منذ)، فذهب البصريون إلى أنها حرف بسيط، وذهب الفراء إلى أنها مركبة من (من)، و(ذو) الموصولة في لغة طيء، ثم حذفت الواو تخفيفا، وبقيت الضمة دليلا عليها، وقد عقب ابن يعيش على رأي الفراء بقوله: «والصواب ما ذكرناه من أنها مفردة غير مركبة عملا بالظاهر»[1].

ومن ذلك (الآن)، فللفراء فيها رأيان:

الأول: أن أصلها (أوان)، حذفت منها الألف، وغيِّرت واوها إلى الألف، كما قالوا في (الرِوَاح): (الرياح).

الثاني: أن أصلها فعل ماض من قولهم: (آن لك أن تفعل)، فدخلت عليها الألف واللام[2].

ومن ذلك (الذي)، و(التي) فقد ذهب الفراء إلى أن أصل (الذي): (ذا) المشار بها، وأصل (التي): (تي) المشار بها[3].

ومن ذلك (أشياء)، فقد اختلفوا في علة منعها من الصرف، فذهب سيبويه إلى أن أصلها (شيئاء)، ثم حدث بها قلب مكاني بوضع الهمزة التي هي اللام قبل الفاء، فصارت (لفعاء)، وذهب الكسائي إلى أنها جمع (شيء) على (أفعال)، مثل: (فرخ – أفراخ)، وإنما تركوا صرفه لكثرة الاستعمال، وذهب الفراء إلى أنها جمع (شيء) على (أفعِلاء)، مثل: (لين – أليناء)، فالأصل: (أشيئاء)، ثم حذفت الهمزة الوسطى التي هي اللام؛ لكثرة الاستعمال، فصارت (أشياء) على وزن (أفعاء)[4].

---

(١) شرح المفصل ٨/ ٤٥.

(٢) معاني القرآن ١/ ٤٦٨.

(٣) الهمع ١/ ٨٢.

(٤) معاني القرآن ١/ ٣٢١، والهمع ٢/ ٢٢٥.

ومن ذلك (بلى) التي هي من حروف الجواب، فلم يختلف مع سائر النحاة في أنها يجاب بها عن الاستفهام المنفي إقرارا بما بعد النفي، بخلاف (نعم)، فإنها إقرار بالنفي وما بعده، ولكنه خالفهم في حقيقتها، فذهب إلى أن أصلها (بل) في نحو قولهم: (ما قال عبد الله بل زيد)؛ لأن كلا منهما رجوع عن الجحد الذي هو النفي، ولما كانت (بل) كلمة عطف ورجوع عن الجحد، ولا يصلح الوقوف عليها زادوا فيها ألفا يصلح الوقوف عليها، وذلك عند استعمالها أداة جواب، وحينئذ تكون رجوعا عن الجحد فقط[1].

وهكذا نجد الفراء يأتي بتحليل لبعض الكلمات والأدوات يخالف فيه جمهور النحاة، ونلاحظ أن بعض تحليلاته مستساغ مقبول؛ لأنه مبني على فهم لغوي للكلمة أو الأداة، وأن بعض تحليلاته فيه بعد وتكلف؛ لأنه مجاف للواقع اللغوي، كما نلاحظ أن تأثره بالمنطق والفلسفة وعلم الكلام يلعب دورا كبيرا في تحليله للكلمات والأدوات، فكثيرا ما نلمس التحكم العقلي والمنطقي في تحليل الأداة مما يبعد به عن الفهم اللغوي.

وهذا التفرد أو التميز الذي نلحظه عند الفراء فيما ذكرناه من تحليله وتفسيره لبعض الكلمات والأدوات وفيما ذكرناه من قبل من استعماله مصطلحات نحوية جديدة هو الذي حملنا على القول بأنه استطاع أن يكون مدرسة في النحو، لها خصائصها وسماتها التي تميزها عن المدرسة البصرية.

رابعا- المخالفة في العوامل.

لا نعني بمخالفة الفراء غيره في العوامل أنه لم يقل بالعامل النحوي الذي يؤثر الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم، بل احتذى حذو البصريين في تبني نظرية العامل والتماس العامل لكل أثر إعرابي مذكورا كان أو مقدرا، لفظيا او معنويا، ولكن نعني بهذه المخالفة أنه خالف غيره وخاصة البصريين في نوع

(١) معاني القرآن ١/ ٥٢، ٥٣.

العامل في كل ظاهرة نحوية، على أنه لم يخالف غيره في جميع العوامل، وإنما خالفهم في بعضها، واتفق معهم في كثير منها.

فمن ذلك مذهبه في عامل الرفع في الفعل المضارع الذي لم يسبقه ناصب أو جازم، فقد ذهب إلى أن رافعه تجرده من الناصب والجازم، وهو عامل معنوي، واستحسن كثير من النحاة هذا المذهب، ومنهم ابن مالك لسلامته من النقض، وقد نسبه إلى حذاق الكوفيين(١).

وكان يرى أن عامل النصب في المفعول به هو الفعل والفاعل معا، خلافا للبصريين القائلين بأن الفعل أو شبهه هو العامل فيه(٢)، وبذلك لا يرى بأسا في تعدد العامل في معمول واحد، وإلى تعدد العامل أيضا ذهب في باب التنازع، ولكن بشرط أن يتحد الإعراب كما في نحو قولهم: (قام وقعد زيدٌ)(٣).

كما قال بتعدد العامل أيضا في نحو قولهم: (يا تيمَ تيمَ عديٍّ)، وذلك على وجه النصب، فذهب إلى أن الأول والثاني معا مضافان إلى (عدي) على حد قولهم: (قطع الله يدَ ورجلَ من قالها)، خلافا لسيبويه حيث ذهب إلى أن الأول هو المضاف إلى (عديّ)، وأن الثاني مقحم بين المتضايفين، والأصل: (يا تيمَ عدي تيمَه)(٤).

وكان يرى أن (حاشا) في باب الاشتغال فعل لا فاعل له، فهو مستعمل استعمال الأدوات، خلافا لسيبويه فإنها عنده حرف جر(٥).

---

(١) الهمع ١/ ١٦٤.

(٢) السابق ١/ ١٦٥.

(٣) الهمع ٢/ ١٠٨، ١٠٩.

(٤) السابق ١/ ١٧٧.

(٥) الإنصاف ١/ ٢٧٨، وما بعدها، المسألة (٣٧)، والهمع ١/ ٢٣٣.

وكان يذهب مع جمهور الكوفيين إلى أن (نِعْمَ)، و(بِئس) اسمان لا فعلان، خلافا للبصريين وأستاذه الكسائي، حيث ذهبوا إلى أنهما فعلان جامدان[١].

كما ذهب أيضا مع جمهور الكوفيين إلى أن (ما أفْعَل) في باب التعجب اسم لا فعل، خلافا للكسائي والبصريين، حيث ذهبوا إلى أنه فعل[٢].

وكان يرى أن الاسم المرفوع بعد (لولا) في نحو قوله تعالى: «ولولا رجالٌ مؤمنون ونساءٌ مؤمناتٌ لم تعلموهم أنْ تطئوهم»[٣] إنما هو مرفوع بـ (لولا) نفسها[٤]، خلافا للبصريين، حيث ذهبوا إلى أنه مرفوع بالابتداء، وخلافا لأستاذه الكسائي، حيث ذهب إلى أنه مرفوع بفعل مقدر بعد (لولا)[٥].

وكان يذهب إلى أن (حتى) تنصب المضارع بنفسها لا بـ (أنْ) مضمرة وجوبا كما ذهب البصريون[٦].

وكان يذهب إلى أن (ليت) قد تنصب الجزأين كما في قول الشاعر:

يا ليتَ أيامَ الصبا رواجعا[٧].

وكان يرى أن (ما لك)، و(ما بالك)، و(ما شأنك) تنصب الاسم الذي يليها معرفة، أو نكرة، كما تنصب (كان) و(أظن) لأنها نواقص في المعنى، وإن ظننت أنهن تامات، فتقول: (ما لك الناظرَ في أمرنا)، و(ما لك ناظرا في أمرنا)، وكذلك أختاها، وبذلك وجه الإعراب في قوله تعالى: «فَمَا لَكُم في المنافقينَ

(١) معاني القرآن ٢/ ١٤١، والإنصاف ١/ ٩٧، وما بعدها، المسألة (١٤).

(٢) الإنصاف ١/ ١٢٦، وما بعدها، المسألة (١٥).

(٣) الفتح: ٢٥.

(٤) معاني القرآن ١/ ٤٠٤.

(٥) الإنصاف ١/ ٧٠، وما بعدها، مسألة رقم (١٠)، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١١٨.

(٦) معاني القرآن ١/ ١٣٢.

(٧) الهمع ١/ ١٣٤.

فئتين»[١]، وقوله تعالى: «فَمَا للذين كَفَرُوا قِبَلَكَ مُهْطِعِين »[٢]، وكأنه جعل كل هذه الحروف أفعالا ناقصة، بل لقد صرح بذلك في تضاعيف كلامه[٣]، خلافا للبصريين، حيث أعربوا المنصوب في مثل هذا حالا لازمة[٤].

فهذه بعض آراء الفراء حول بعض العوامل النحوية، وهي لا تخلو أيضا من غرابة، ومن بعد في التقدير، وقد رأينا أن هذه الآراء جاءت مخالفة لجمهور النحاة، وخاصة البصريين، مما يجعلنا نحكم على هذه الآراء بأنها من خصائص المدرسة الكوفية.

خامسا- المخالفة في المعمولات.

لا شك أن العوامل مرتبطة بالمعمولات، إذ لا تطلق كلمة عامل إلا حيث يوجد المعمول، كذلك لا تطلق كلمة معمول إلا حيث يوجد العامل، ولذلك لا نجد اختلافا كبيرا بين آراء الفراء حول المعمولات، وآرائه حول العامل.

وللفراء آراء كثيرة في المعمولات، ومن ذلك رأيه في الاسم المرفوع الواقع بعد أدوات الشرط، مثل قوله تعالى: «إنِ امرؤٌ هَلَكَ»[٥]، و«إنْ أحدٌ مِنَ المُشْرِكينَ استجارَكَ فأجِرْهُ»[٦]، فهو يرى أنه مرفوع بالضمير المستتر في الفعل العائد عليه، يعني أنه مبتدأ، وليس فاعل فعل محذوف يفسره المذكور، كما ذهب إلى ذلك البصريون[٧].

---

(١) النساء: ٨٨.

(٢) المعارج: ٣٦.

(٣) معاني القرآن ١/ ٢٨٠، ٢٨١، والمدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص٢٠٧..

(٤) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي ٤/ ٦٠.

(٥) النساء: ١٧٦.

(٦) التوبة: ٦.

(٧) شرح المفصل لابن يعيش ٩/ ١٠.

ومن ذلك رأيه في الاسم المنصوب في باب (الاشتغال)، كما في قوله تعالى: «ولوطًا آتيناهُ»[١]، فهو منصوب عنده بالضمير الراجع إليه في (آتيناه)، خلافا للبصريين، حيث ينصبونه بفعل محذوف يفسره المذكور[٢].

وكان يرى أن المرفوع بعد (كان) ليس اسما لها، وإنما هو مرفوع لشبهه بالفاعل، وأن المنصوب بعدها ليس خبرا لها، وإنما هو منصوب لشبهه بالحال، فقولهم: (كان زيد ضاحكا) مشبه عندهم بقولهم: (جاء زيد ضاحكا)[٣].

وكان يذهب إلى أن المنادى المفرد المعرفة في نحو قولهم: (يا زيدُ) مبني على الضم، وليس بفاعل ولا مفعول، فليس في محل نصب على المفعولية كما ذهب إلى ذلك البصريون[٤].

وكان يذهب إلى عدم جواز العطف على اسم (إنَّ) بالرفع إلا إذا كان اسمها غير ظاهر الإعراب، كما في قوله تعالى: «إنَّ الذينَ آمنُوا والذينَ هادُوا والصابئونَ»[٥] مخالفا بذلك أستاذه الكسائي حيث جوز العطف على اسمها بالرفع مطلقا[٦].

وذهب جمهور البصريين إلى أن تمييز (كم) الخبرية واجب الجر، وأن تمييز (كم) الاستفهامية منصوب، ولا يجر إلا عند دخول الجار على (كم)، ولكن الفراء كان يذهب إلى جواز جر تمييزهما مطلقا[٧].

---

(١) الأنبياء: ٧٤.

(٢) معاني القرآن ٢/ ٢٠٧، والإنصاف ١/ ٨٢، ٨٣، المسألة (١٢).

(٣) الهمع ١/ ١١١.

(٤) الإنصاف ١/ ٣٢٣، وما بعدها، المسألة (٤٥).

(٥) المائدة: ٦٩.

(٦) معاني القرآن ١/ ٣١٠، والهمع ٢/ ١٤٤.

(٧) المغني ١/ ١٨٥.

وكان يجوز في تفسير (كم) في قول الشاعر:

كم عمةٍ لك يا جريرُ وخالة فَدْعَاءُ قد حلبت عليَّ عشاري

ثلاثة أوجه: النصب والجر والرفع، فالنصب على جعل (كم) استفهامية، فهو تمييزها، والخفض بـ (من) المحذوفة، والرفع على تقدير فعل، أي: (كم أتتني عمةٌ)[1]، «وكأنه كان يجوز الرفع مع (كم) التكثيرية على هذا الوجه الذي خرج به الرفع في البيت»[2].

وكان يرى أن الجار وحده في نحو قولهم: (مُرَّ بزيدٍ) هو النائب عن الفاعل، فهو في موضع رفع، كما كان يذهب إلى أن الجار في موضع نصب في نحو قولهم: (مرَّ زيدٌ بعمرو)[3].

وكان سيبويه والبصريون يقدرون خبرا محذوفا في نحو قولهم: (كل رجل وضيعتُه)، أي: (مقترنان)، وذهب الكوفيون وعلى رأسهم الفراء إلى أن الخبر لم يحذف، وإنما أغنت عنه الواو كإغناء المرفوع بالوصف عنه، فهو كلام تام لا يحتاج إلى تقدير[4]، وبذلك تكون هي الرافعة للمبتدأ؛ إذ هو وخبره يترافعان، يقول تعليقا على قول الشاعر:

الآن بعد لجاجتي تَلْحَوْنني هلا التقدمُ والقلوب صحاحُ

«بم رفع التقدم ؟ قلت: بمعنى الواو في قوله: (والقلوب صحاح)، كأنه قال: (العظةُ والقلوبُ فارغة)، و(الرُّطَبُ والحرُّ شديد)»[5].

---

(١) راجع معاني القرآن ١/ ١٦٨.
(٢) المدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص٢١٠.
(٣) الهمع ١/ ١٦٣.
(٤) الهمع ١/ ١٠٥.
(٥) معاني القرآن ١/ ١٩٨.

وكان يذهب إلى أن الفاء العاطفة لا تفيد الترتيب، وإنما قد تأتي لغير الترتيب، كما في قوله تعالى: «وَكَم من قريةٍ أهلكناها فجاءَها بأسُنا بياتا أو هم قائلون»[١]، وذلك لأن البأس قد أتى القرية قبل الإهلاك[٢].

وكان يرى أن الواو تفيد الترتيب، قال ابن هشام مستغربا موقفه من الفاء التي تفيد عند الجمهور الترتيب، والواو التي تفيد عند الجمهور الجمع: «وهذا - مع قوله إن الواو تفيد الترتيب - غريب»[٣].

وكان يرى أن (أو) قد تأتي للإضراب بمعنى (بل)، ولم يشترط تقدم نفي أو نهي عليها، كما اشترط ذلك البصريون، واستشهد بقوله تعالى: «وأرسلناه إلى مائةِ ألفٍ أو يزيدون»[٤]، أي: (بل يزيدون)، وبقول الشاعر:

بدت مثل قرنِ الشمس في رونق الضحى
وصورتها أو أنتِ في العين أملحُ

يريد: بل أنتِ[٥].

وذهب جمهور البصريين إلى أن (الذي) اسم موصول دائما، وأجاز الفراء مع يونس أنها موصول حرفي، أي: تؤول مع ما بعدها بمصدر، قال تعليقا على قوله تعالى: «ثم آتينا موسى الكتابَ تمامًا على الذي أحسن»[٦]: «إنْ شئت جعلت (الذي) على معنى (ما)، تريد: (تماما على ما أحسن موسى)، فيكون المعنى : (تماما على إحسانه)، وتلا ذلك بتوجيه أنه يجوز أن تكون اسم

---

(١) الأعراف: ٤.
(٢) معاني القرآن ١/ ٣٧١، وما بعدها.
(٣) مغني اللبيب ١/ ١٦١.
(٤) الصافات: ١٤٧.
(٥) معاني القرآن ١/ ٧٢.
(٦) الأنعام: ١٥٤.

موصول سواء قرئت (أحسنَ) بالنصب على أنها فعل، والعائد محذوف، أم قرئت بالرفع على أنها خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: (الذي هو أحسن)[١].

ويرى الأكثرون من النحاة أن (لو) لا تأتي إلا شرطية، ولم يثبتوا ورودها مصدرية، والذي أثبته الفراء وأبو علي، وأبو البقاء، والتبريزي، وابن مالك، واستشهدوا بنحو قوله تعالى: «**ودُّوا لو تدهنُ فيدهنون**»[٢]، ويقول المانعون في نحو قوله تعالى: «**يَوَدُّ أحدُهم لو يُعَمَّرُ ألفَ سنة**»[٣]: إنها شرطية، وإن مفعول (يود) وجواب (لو) محذوفان، والتقدير: (يود أحدهم التعمير لو يعمر ألف سنة لسره ذلك)، وقد عقب ابن هشام على هذا التخريج بقوله: «ولا خفاء بما في ذلك من التكلف»[٤].

واختلفوا في تحليل (أرأيتكم) في نحو قوله تعالى: «**قل أرأيتكم إنْ أتاكم عذابُ اللهِ**»[٥]، الذي يفيد طلب الإخبار، فذهب البصريون إلى أن الفاعل هو التاء، والكاف حرف خطاب لا موضع لها من الإعراب، وذهب الفراء إلى أن التاء حرف خطاب، وليست باسم، وإلا لطابقت، والكاف هي الفاعل للمطابقة، وقد ضعف البصريون رأي الفراء؛ لأن الكاف قد يستغنى عنها بخلاف التاء، فكانت أولى بالفاعلية؛ ولأن التاء محكوم بفاعليتها في غير هذا الفعل بإجماع، ولم يعهد ذلك في الكاف[٦].

هذه بعض آراء الفراء المتعلقة بالمعمولات، وقد رأينا أن الحديث عن المعمولات يقتضي الحديث عن العوامل، والعكس صحيح، لما بينهما من

---

(١) معاني القرآن ١/ ٣٦٥، والمدارس النحوية ص٢١١.
(٢) القلم: ٩.
(٣) البقرة: ٩٦.
(٤) المغني ١/ ٢٦٦، وراجع رأي الفراء في (معاني القرآن) ١/ ١٧٥.
(٥) الأنعام: ٤٠.
(٦) الهمع ١/ ٧٧.

ارتباط شديد، وليست غايتنا في هذه الدراسة حصر آرائه، بل نقلنا منها ما يبرز دوره في تكوين المدرسة الكوفية، وحسبنا كتابه: (معاني القرآن)، فهو خير معبر عن اتجاهاته وفكره، حيث يبين مذهبه في مسائل اللغة المختلفة من خلال شرحه وإعرابه، وتخريجاته للتراكيب القرآنية المتنوعة.

«وعلى هذا النحو كان لا يزال يلح في تحليل صيغ الذكر الحكيم ومواضع كلمه في الإعراب على ذهنه مستخرجا منه فيضا من الآراء، مخالفا البصريين وسيبويه، وقد يخالف أستاذه، وهو في كل ذلك إنما يريد أن يشكل النحو الكوفي في صيغته النهائية، بحيث تستقر قواعده، وتستقر فيه العوامل والمعمولات متخذة كل ما يمكن من أوضاع جديدة»[1].

آراؤه النحوية

ذكرنا فيما مضى دور الفراء في بناء المذهب الكوفي، وكان هذا الدور يتمثل في موقفه من الرواية والقياس، حيث توسع فيهما توسعا كبيرا، كما كان يتمثل في مخالفته للبصريين في الأصول النحوية العامة، وفي المصطلحات النحوية التي كان يستعملها، وفي تحليل أو تفسير بعض الكلمات والأدوات، وفي موقفه من العوامل والمعمولات، وقد ذكرنا ما يتعلق بذلك كله من آراء واتجاهات، ونقصد في هذا المبحث إلى بيان آرائه النحوية العامة غير ما ذكرناه من آراء تتعلق بالمصطلحات، أو تفسير بعض الكلمات والأدوات، أو بالعوامل.

وقد عرفنا من خلال ترجمته أن له كتبا كثيرة متنوعة الموضوعات، ولكن معظمها في اللغة والنحو، وقد ذكر الدكتور مهدي المخزومي أنه لم يبق من كتبه إلا كتابان، وهما: كتاب (الأيام والليالي)، وكتاب (معاني القرآن)[2]، وليس هذا الكلام دقيقا، فقد ذكر خير الدين الزركلي في كتابه (الأعلام) أن له

(١) المدارس النحوية ص٢١٤.

(٢) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ص١٣١، وما بعدها.

مصنفات أخرى موجودة أيضا، وهي: (المذكر والمؤنث)، وهو مطبوع، و(المقصور والممدود)، و(الفاخر في الأمثال)، وهما مخطوطان[(١)].

ومهما يكن فإن كتب النحو تناقلت آراء الفراء من خلال كتبه في اللغة والنحو، وخاصة (معاني القرآن)، وتذكر كتب التراجم أنه لم يصنف كتابا مستقلا في قواعد النحو على نحو ما عهدناه في كتاب سيبويه مثلا إلا كتاب (الحدود)، كما تشعرنا به الموضوعات التي انبنى الكتاب عليها، والتي ذكرها ابن النديم، وهو كغيره من الكتب إنما أملاه الفراء وجمعه ورواه تلاميذه[(٢)].

أما كتابه: (معاني القرآن) – وهو مطبوع بين أيدينا من ثلاثة أجزاء – فهو خير مصور لآرائه النحوية، وهو مما أملاه الفراء من حفظه، وحمله عنه أصحابه الذين لازموه، وشهدوا مجلس إملائه، ولم يُرَ معتمدا في إملائه على نسخة، أو كتاب، كما يقول راوي هذا الكتاب: أبو عبد الله محمد بن الجهم بن هارون السِّمَّري، حيث قال في مقدمة الكتاب: «هذا كتاب فيه (معاني القرآن) أملاه علينا أبو زكريا يحي بن زياد الفراء – يرحمه الله – عن حفظه من غير نسخة، في مجالسه أول النهار من أيام الثلاثاوات والجُمَع في شهر رمضان، وما بعده من سنة اثنتين، وفي شهور سنة ثلاث، وشهور من سنة أربع ومائتين»[(٣)].

«وقد بنى الفراء كتابه (معاني القرآن) على التفسير، ولكنه قد حشا تفسيره بكثير من التفسيرات اللغوية لشرح غريب القرآن، وبكثير من الآراء النحوية على المذهب الكوفي؛ لإعراب ما يشكل إعرابه من آياته، موضحا آراءه بكثير من النقول عن العرب، بسماعه هو ممن وثق به من فصحاء الأعراب، كأبي ثروان، أو بروايته عن الكسائي، أو بحكايته عن يونس أحيانا، ومستشهدا

(١) الأعلام ٨/ ١٤٥، ١٤٦.
(٢) مدرسة الكوفة د/ مهدي المخزومي ص١٣٠.
(٣) معاني القرآن ١/ ١.

لأقواله في إعراب الآيات بكثير من القراءات وشواهد الشعر التي صحت روايتها عنده»[(١)].

ولم يكن يستشهد بما أنشده الكسائي من أشعار فقط، بل كان كثيرا ما يتوارد مع سيبويه فيما ينشد من أشعار مما يدل على أنه كان يضع كتابه نصب عينه وبصره[(٢)].

ولعل هذا الكتاب هو المصدر الذي صدرت عنه كتب النحو تحمل آراء الفراء النحوية، والمنبع الذي استقى منه تلاميذه، وأتباع المذهب الكوفي، وقد تناهت إلى أبي العباس ثعلب نسخة من هذا الكتاب كان يملها على أصحابه[(٣)].

أما موقف الفراء من الاستشهاد بالحديث الشريف فلا يختلف عن موقف البصريين، وعن موقف أستاذه الكسائي، فلم يكن يستشهد بالحديث النبوي الشريف في كتابه: (معاني القرآن) إلا ما جاء عرضا وعفوا[(٤)]، بحيث لا يصح التعميم عنده، وأن يقال إنه كان يستشهد به، فقد كانوا يصطلحون على أن روايته بالمعنى، وأنه رواه أعاجم غير ثقات في العربية.

أما القراءات فهي محور الكتاب، وقد أدار عليها توجياته لها من أساليب العرب، متحدثا عن لغاتهم التي تجري مع القياس، والتي تشذ عنه في رأيه، مما جعله يرد بعضها أحيانا، كما رد بعض القراءات[(٥)].

---

(١) مدرسة الكوفة ص١٣٣، وراجع المدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص٢١٤، وما بعدها.

(٢) راجع كتاب سيبويه ٣/ ٤٠ -٤٢، ٣/ ٤٦، ٤٧، ٤/ ٢١٦- ٢١٨، ٢/ ٢٩٠- ٢٩٣، ٢/ ٤٦-٤٨، ٢/ ٤٥، ٤٦، ١/ ٧٠- ٧٢، ١/ ٨٥-٨٧، ١/ ٣٠١-٣٠٣، ١/ ١٠٢- ١٠٤، ١/ ٤٧، ٤٨، ١/ ٥١ -٣٥٣، مقارنا بما جاء في الجزء الأول من (معاني القرآن ص٣٤، ٦٧، ٩١، ١٢١، ١٢٧، ١٢٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٦٢، ١٧٧، ١٨٦، ١٨٧.

(٣) مدرسة الكوفة د/ هدي المخزومي ص١٣٣.

(٤) معاني القرآن ١/ ٢٦٦، ٤٦٩.

(٥) المدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص٢١٥.

ولا شك أن فلسفته الكلامية قد تركت أثرا في تفكيره، فالراصد أقوله يحس بجلاء ما في آرائه النحوية وتفسيراته لوجوه الإعراب من أثر التفكير الفلسفي، فلا يزال يقلب المسألة على وجوهها المختلفة، ويعلل كل وجه منها شأن العالم الذي يفترض في المسألة الواحدة فروضا متعددة، ويجري تجاربه على كل فرض منها على حدة، ليصل إلى الغرض الذي قصد إليه[١].

وبطبيعة الحال لسنا بصدد إيراد آراء الفراء كلها، فذلك أمر أفردت له مصنفات، وأهمها: (أبو زكريا الفراء ومذهبه النحوي) للدكتور أحمد مكي الأنصاري، ولذلك سوف نكتفي من آرائه بما يوضح ما ذكرناه من منهجه في التفكير النحوي واللغوي.

وقد أوردنا سابقا بعض آرائه المتعلقة بجوانب معينة من قضايا النحو، كالمصطلحات وتحليل بعض الكلمات والأدوات، والعوامل والمعمولات، وقد سقنا هذه الآراء في معرض حديثنا عن مخالفته للبصريين في هذه الجوانب.

أما هنا فنسوق بعض آرائه النحوية العامة، ومن ذلك تجويزه إعمال (لا) النافية للجنس في ضمير الغائب، واسم الإشارة، نحو: (لا هو، لا هي، لا هذين لك، لا هاتين لك)، وكل ذلك خطأ عند البصريين[٢]؛لأنهم يشترطون في معموليها التنكير، ويخرجون ما ظاهره التعريف.

ومن ذلك تجويزه أن تكون (إلا) عاطفة بمنزلة الواو في التشريك في اللفظ والمعنى، وهو متابع في ذلك للأخفش، وتابعهما أبو عبيدة، وجعلوا منه قوله تعالى: «لئلا يكونَ للناسِ عليكُم حُجّةٌ إلا الذينَ ظَلَمُوا منهم»[٣]، وقوله

.

(١) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو د/ مهدي المخزومي ص١٣٧.

(٢) الهمع ١/ ١٤٥.

(٣) البقرة: ١٥٠.

تعالى: «إِنِّي لا يخافُ لديَّ المرسلون إلا مَنْ بَدَّلَ حُسْنًا بعدَ سُوءٍ»[١]، أي: (ولا الذين ظلموا)، و(ولا من بدل)، وتأولهما الجمهور على الاستثناء المنقطع[٢].

ومن ذلك مذهبه في أن الاسم المرفوع بعد (نعم) فاعل له، كقول الكسائي إلا أنه جعل النكرة المنصوبة تمييزا منقولا، فالأصل في قولك: (نعم رجلا زيد) - (نعم الرجل زيد)، ثم نقل الفعل إلى الاسم الممدوح، فقيل: (نعم رجلا زيدٌ)، ويقبح عند الفراء تأخير التمييز؛ لأنه وقع موقع الرجل المرفوع، وأفاد إفادته، وقد عقب الأشموني على رأي الفراء بقوله: «والصحيح ما ذهب إليه الجمهور من أن الفاعل في مثل هذه التراكيب هو الضمير المستتر المفسر بنكرة بعده منصوبة على التمييز، وأن الاسم المرفوع هو المخصوص بالمدح، وهو مبتدأ خبره جملة المدح لوجهين:

أحدهما: قولهم: (نعم رجلا أنت)، و(بئس رجلا هو)، فلو كان فاعلا لاتصل بالفعل.

الثاني- قولهم: (نعم رجلا كان زيد)، فأعملوا فيه الناسخ، أي: والناسخ لا يدخل على الفاعل بل على المبتدأ[٣].

ومن ذلك تجويزه ذكر جواب الشرط دون جواب القسم عند اجتماعهما وتقدم القسم على الشرط، وقد أوجب البصريون في مثل هذا ذكر جواب القسم لتقدمه، كما في قوله تعالى: «لِئِنْ أُخْرِجُوا لا يَخْرُجونَ معهم ولِئن قُوتِلُوا لا يَنْصُرُونَهم ولِئِنْ نَصَرُوهم لَيُولنَّ الأدبارَ ثم لا يُنصَرُون»[٤]، واستشهد الفراء بقول الشاعر:

لئن كان ما حُدِّثْتَه اليومَ صادقا ... أصمْ في نهار القيظ للشمس باديا

---

(١) النمل: ١٠، ١١.

(٢) المغني ١/ ٧٣.

(٣) شرح الأشموني على الألفية، وحاشية الصبان عليه ٣/ ٣٣، ٣٤.

(٤) الحشر: ١٢.

وأركبْ حمارا بين سرج وفروةٍ   وأَعْرِ من الخاتامِ صغرى شماليا

فحذف الشاعر جواب القسم مع تقدمه؛ إذ اللام في (لئن) تشير إليه، وذكر جواب الشرط، وهو (أصم)، وكان القياس عند البصريين أن يذكر جواب القسم، فيقول: (لأصومن)[1]، ولذلك خرجوا هذا البيت ومثله على زيادة اللام، هذا هو الشائع في كتب النحو عن الفراء، ولكن المتأمل في معالجته لهذه المسألة يجده لا يبعد كثيرا عن مذهب البصريين، حيث آثر الرفع على الجزم في مثل هذا، وهو بذلك يشير إلى أن الأولى أن يذكر جواب القسم، فقال تعقيبا على ذلك «وكان الوجه في الكلام أن يقول: (لئن كان كذا لآتينك)، وتوهم إلغاء اللام، كما قال الآخر:

فلا يدْعُني قومي صريحا لحُرَّةٍ   لئن كنتُ مقتولا ويسلمُ عامرُ

فاللام في (لئن) ملغاة، ولكنها كثرت في الكلام حتى صارت بمنزلة (إنْ)»[2].

فهذا النص صريح في أنه يؤثر ذكر جواب القسم على ذكر جواب الشرط، وأن ما ورد مما ذكر فيه جواب الشرط تعد فيه اللام ملغاة، أي: زائدة، وهذا متفق مع قول البصريين، ثم قال تعقيبا على قول الأعشى:

لئن مُنِيتَ بنا عن غِبِّ معركة   لا تُلْفنا من دماء القوم ننتفلُ

«فجزم (لا تلفِنا)، والوجه الرفع كما قال الله: «لَئِنْ أُخْرِجُوا لاَ يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ»[3] ولكنه لمَّا جاء بعد حرفٍ يُنْوى به الجزمُ صُيِّر جزما جوابا للمجزوم وهو فى معنى رفع»[1].

---

(١) راجع مغني اللبيب ١/ ٢٣٥ – ٢٣٧، وشرح الأشموني على الألفية ٤/ ٢٧، وما بعدها.

(٢) معاني القرآن ١/ ٦٧.

(٣) الحشر: ١٢.

ومن ذلك مذهبه في زيادة الواو في جواب (حتى إذا)، و(فلما)، وقد قرر هذا عند تحليله لقوله تعالى: «**حتى إذا فَشِلْتُم وتَنَازَعتُم في الأمْرِ**»[٢]، فيقول: «معناه: (حتى إذا تنازعتم فى الأمر فشِلتم)، فهذه الواو معناها السقوط: كما يقال: «**فلمَّا أسلما وتَلَّه للْجَبِين وناديْناه**»[٣] معناه: ناديناه، وهو فى (حتى إذا)، و (فلمَّا أن) مقول لم يأت فى غير هذين، قال الله تبارك وتعالى: «**حتى إذا فُتِحتْ يأجوجُ ومأجوجُ وهُمْ مِن كل حَدَبٍ يَنْسِلون**»[٤] ثم قال: «**واقتربَ الوعدُ الحقُّ**»[٥] معناه: اقترب، وقال تبارك وتعالى: «**حتى إذا جاءوها وفُتِحت أبوابها**»[٦] وفى موضع آخر: «**فتِحت**»[٧] وقال الشاعر:

حتى إذا قَمِلت بطونُكُمُ ورأيتُمُ أبناءكُمْ شَبُّوا
وقلبتُمُ ظهرَ المِجَنِّ لنا إن اللئيم العاجِزُ الخَبّ

الخَبّ: الغدّار، والخِبّ: الغَدْر»[٨].

ومذهب جمهور البصريين أن الواو لا تزاد، وتأولوا هذه الآيات ونحوها على حذف الجواب[٩].

ومن ذلك تجويزه في الآية الكريمة: «**فَهَدَى اللهُ الذينَ آمنُوا لِمَا اختلَفُوا فيه مِنَ الحَقِّ بإذْنِه**»[١] أن يكون كل من الحرفين: اللام في (لما اختلفوا)، و(من)

---

(١) معاني القرآن ١/ ٦٨.
(٢) آل عمران: ١٥٢.
(٣) الصافات: ١٠٣، ١٠٤.
(٤) الأنبياء: ٩٦.
(٥) الأنبياء: ٩٧.
(٦) الزمر: ٧٣.
(٧) الزمر: ٧١.
(٨) معاني القرآن ١/ ٢٣٨.
(٩) الجنى الداني للمرادي، والواو في العربية بين الصوت والدلالة للمؤلف ص١١٩، ١٢٠.

في (من الحق) وضع في مكان صاحبه، على طريقة القلب المكاني، أي: (فهدى الله الذين آمنوا مما اختلفوا فيه للحق)، وقال: إن ذلك طريقة معروفة للعرب في تعبيرهم، واستشهد له بقول بعض الشعراء:

إن سراجا لكريمٌ مَفْخَرُهْ   تَحْلَى به العينُ إذا ما تَجْهَرُهْ

قائلا: «و(العين) لا تحلى، إنما يحلى بها سراج، لأنك تقول: (حليت بعيني)، ولا تقول: (حَلِتْ عيني بك) إلا في الشعر»[2].

وكان الفراء يقف أمام القراءة التي تثير إشكالا نحويا، فيستقصي ما تحتمله من أوجه إعرابية، ومن ذلك موقفه من قراءة يحي بن وثاب وحمزة: «فاضْرِبْ لهم طريقًا في البحرِ يبسا لا تَخَفْ دركًا ولا تَخْشَى»[3] – بجزم الفعل (تخف)، فلما رأى القراء قد أجمعوا على قراءة الفعل: (تخشى) بالألف، وهو معطوف في الظاهر على الفعل المجزوم، فكان حقه الجزم – ذكر فيه ثلاثة احتمالات إعرابية:

أولها- الرفع على الاستئناف بعد الجزم.

ثانيها- أن الفعل مجزوم، ولكن ليس بحذف حرف العلة، وإنما جزم بسكون حرف العلة؛ إجراء له مجرى الصحيح، يقول: «وإن شئت جعلت (تخشى) فى موضع جزم وإن كانت فيها الياء؛ لأن من العرب من يفعل ذلك؛ قال بعض بنى عَبْس:

ألم يأتيك والأنباءُ تَنْمَى   بما لاقت لَبُونُ بنى زياد

(١) البقرة: ٢١٣.

(٢) معاني القرآن ١/ ١٣١، ١٣٢.

(٣) طه: ٧٧.

فأُثبتت الياء فى (يأتيك)».

ثالثها- أن يكون مجزوما بحذف حرف العلة، أي: بحذف الألف، ولكن فتحة الشين قد أشبعت، فتولدت عنها هذه الألف، يقول: «أن يكون الياء صلة لفتحة الشين؛ كما قال امرؤ القيس:

ألا أيُّها الليلُ الطويل ألا انجلى

فهذه الياء ليست بلام الفعل؛ فهى صلة لكسرة اللام؛ كما توصل القوافى بإعراب رَوِيّها»[1].

وكان البصريون يشترطون لزيادة (كان) أن تكون بلفظ الماضي، وأن تكون بين (ما) التعجبية، وفعل التعجب، نحو قولهم: (ما كان أحسنَ زيدا)، ولكن الفراء جوز زيادتها بلفظ المضارع، كقوله: (أنت تكون ماجدٌ نبيل)، كما جوز زيادتها أيضا آخرا، نحو: (زيد قائم كان) قياسا على إلغاء (ظن) آخرا، وقد رد الجمهور مذهب الفراء لعدم سماعه، ولأن الزيادة خلاف الأصل فلا يستباح غير الأصل في غير مواضعها المعتادة[2]، كما أجاز الفراء أيضا زيادة سائر أفعال (كان) وأخواتها، وكل فعل لازم من غير هذا الباب إذا لم ينقص المعنى، نحو: (ما أضحى أحسنَ زيدا)، و(زيدٌ أضحى قائم)، واستدل على ذلك بأن العرب قد زادت الأفعال في نحو قول الشاعر:

فاليوم قد بت تهجونا وتشتمنا ... فاذهب فما بك والأيام من عجبِ

فلم يرد أن يأمره بالذهاب.

(١) معاني القرآن ١/ ١٦١، ١٦٢.

(٢) الهمع ١/ ١٢٠.

وقد عقب السيوطي على رأي الفراء بقوله: «والصحيح أن ذلك كله لا يجوز لاحتمال التأويل، وما لا يحتمله من ذلك من القلة بحيث لا يقاس عليه»[١].

وكان الفراء يذهب إلى جواز إضافة اسم الفاعل المحلى بـ (أل) إلى العلم، قياسا على جواز إضافته إلى المعرف بـ (أل)، فتقول: (الضارب زيد)، كما تقول: (الضارب الرجل)[٢].

وكان الفراء يمنع مجيء اسمين مرفوعين بعد (كان)، وأجاز ذلك الجمهور على أن يكون اسم (كان) ضمير الشأن محذوفا، وجعلوا منه قول الشاعر:

إذا متُّ كان الناسُ صِنفان شامتٌ وآخر مثنٍ بالذي كنتُ أصنعُ

ولذلك رد الجمهور مذهب الفراء، لورود السماع بما منعه[٣].

وهكذا فإن الآراء النحوية التي تنسب إلى الفراء وحده، أو مع سائر الكوفيين، أو مع بعض البصريين مبثوثة في كتب النحو نقلا عن كتابه: (معاني القرآن)، أو عن مصنفاته الأخرى التي لم تصل إلينا، ولا شك أن هذه الآراء تعبر عن اتجاه نحوي خاص يتسم بعمق الفكر، وسداد النظر، وبصر بأساليب العربية، ولعلنا نلاحظ أن بعض هذه الآراء يتميز بالنظرة الوصفية في الظاهرة اللغوية، فلا يجنح إلى التكلف في التخريج أو التأويل، وأن بعضها مغرق في التخريج والتقدير، كما نلاحظ أنه قد يتوسع في القياس توسعا كبيرا، بحيث يدخل تحته كثيرا من القراءات التي عدها البصريون شاذة، وكثيرا من الشواهد الشعرية التي حكم البصريون بأنها ضرورة إلى حد أنه قد يقيس على غير المسموع عن العرب، وفي نهاية الأمر نستطيع أن نقرر أن الفراء هو الذي أتم

---

(١) السابق ١/ ١٢٠.

(٢) شرح الكافية للرضي ١/ ٢٧٧.

(٣) الهمع ١/ ١١١.

صرح المذهب الكوفي في النحو بعد أستاذه الكسائي، على أنه لم يكن يوافق الكسائي بصورة دائمة، وإنما خالفه في كثير من المسائل.

بينه وبين الكسائي

على الرغم من أن الفراء تتلمذ على الكسائي وأخذ عنه النحو واللغة، واتفق معه في المنهج، حيث اتبعه في التوسع في الرواية والقياس، ومخالفة البصريين فإنه خالفه في كثير من مسائل النحو واللغة، غير أن هذه المخالفة لم تكن في الأصول العامة، ولا في منهج التقعيد النحوي كما أشرنا، وإنما كانت هذه المخالفة في إطار الخصائص العامة التي اتسم بها المذهب الكوفي الذي يجمع بين الكسائي والفراء، ومن ثم يعد الدارسون الفراء هو المتمم مع الكسائي الخصائص والسمات العامة للمدرسة الكوفية.

ومما خالف فيه الكسائي أنه منع إعمال (إنْ) النافية عمل (ليس)، بينما أجاز الكسائي وأكثر الكوفيين وابن السراج والفارسي وابن جني وابن مالك إعمالها، وصححه أبو حيان، واستشهدوا بقراءة سعيد بن جبير: «**إنِ الذين تدعونَ من دونِ اللهِ عبادًا أمثالَكم**»[1]- بتخفيف (إنْ) مع كسر نونها لالتقاء الساكنين، ونصب (عبادا أمثالكم)[2].

ومن ذلك مخالفته إياه في تحمل الحال ضميرا، أو لا في نحو قولهم: (ضربي زيدا قائما)، فذهب الفراء إلى أن الحال: (قائما) لا ضمير فيها من المصدر لجريانها على صاحبها في إفراده وتثنيته وجمعه، بينما ذهب الكسائي وتابعه هشام إلى أن فيها ضميرين مرفوعين، أحدهما من صاحب الحال، والآخر من المصدر[3].

---

(١) الأعراف: ١٩٤.

(٢) الهمع ١/ ١٢٤، ١٢٥.

(٣) السابق ١/ ١٠٥، ١٠٦.

وكان الكسائي يرى مع البصريين أن (نعم)، و(بئس) فعلان ماضيان جامدان، في حين كان الفراء يرى مع سائر الكوفيين أنهما اسمان مبتدآن[(١)].

كما كان الكسائي يرى موافقا البصريين أن (أفْعَلَ) من قولهم: (ما أحسنَ زيدا) في باب التعجب فعل لا اسم، في حين كان الفراء مع سائر الكوفيين يرى أنه اسم لا فعل[(٢)].

وكان الكسائي وأبو عبيد يريان أن (خيرا) في قوله تعالى: «فَآمِنُوا خَيْرًا لَكُمْ»[(٣)] منصوب بـ (كان) مضمرة، أي: (يكن إيمانكم خيرا لكم)، في حين كان الفراء يرى أنه نعت مصدر محذوف، أي: (فآمنوا إيمانا خيرا لكم)[(٤)].

وكان الكسائي يذهب إلى أن رافع الفعل المضارع أحرف المضارعة نفسها في حين يذهب الفراء إلى أن رافعه تجرده من الناصب والجازم[(٥)].

وكان الكسائي يجيز مع سائر الكوفيين تقديم خبر (ما زال) وما في معناها من أخواتها عليها، في حين كان الفراء يمنع مع البصريين تقديم خبرها عليها[(٦)].

ومر بنا أن الفراء كان يرى أن التاء في (أرأيتكم) حرف خطاب، وأن الكاف هي الفاعل في موضع رفع، في حين كان الكسائي يرى أن التاء فاعل، وأن الكاف ضمير خطاب في موضع نصب على المفعول الأول[(٧)].

---

(١) الإنصاف ١/ ٩٧، وما بعدها، المسألة (١٤).
(٢) السابق ١/ ١٢٦، وما بعدها، المسألة (١٥).
(٣) النساء: ١٧٠.
(٤) معاني القرآن للفراء ١/ ٢٩٥، والدر المصون للسمين الحلبي ٤/ ١٦٤.
(٥) الهمع ١/ ١٦٤.
(٦) الإنصاف ١/ ١٥٥، مسألة (١٧).
(٧) الدر المصون للسمين الحلبي ٤/ ٦١٨، ٦١٩، والهمع ١/ ٧٧.

إلى غير ذلك من المسائل الكثيرة التي خالف الفراء فيها أستاذه الكسائي، وهذه المخالفة لا تخرج الفراء عن انتمائه للمدرسة الكوفية، وما بنيت عليه من أصول ومباديء، والخلاف بين أعلام المدرسة الواحدة أمر وارد، وقد رأينا ذلك بين أعلام المدرسة البصرية، حيث خالف سيبويه أستاذه الخليل في بعض المسائل، كما خالف الأخفش الأوسط أستاذه سيبويه في كثير من المسائل، كما خالف المبرد سيبويه أيضا في كثير من المسائل، ولكن هذه المخالفة - كما قلنا - لا تخرج من ينتمي إلى مدرسة معينة من انتمائه هذا، فهناك أصول عامة هي التي تجمع بين أصحاب المدرسة.

٤-هشام بن معاوية الضرير

وهو من أصحاب الكسائي الذين أخذوا عنه النحو، ويعد من أنبه تلاميذ الكسائي بعد الفراء، ويظهر أنه كان يتصدر للتدريس والإملاء على الطلاب، كما كان يؤدب بعض أبناء الأثرياء، وذوي الجاه، وتذكر كتب التراجم أن له مقالة في النحو تعزى إليه، وأنه صنف فيه ثلاثة كتب، وهي: كتاب (الحدود) صغير لا يرغب الناس فيه، وكتاب (المختصر)، وكتاب (القياس)، وما زال مشغولا بالتأديب والتعليم حتى توفي سنة مائتين وتسع للهجرة[(١)].

آراؤه النحوية

والناظر في كتب النحو يجدها حافلة بكثير من الآراء النحوية المعزوة إلى هشام، مما يدل على سعة إطلاعه، وعمق فكره، وكثيرا ما نجده يوافق أستاذه الكسائي، وقد يخالفه أيضا، غير أن هذه المخالفة لا تخرجه عن خصائص المدرسة الكوفية، ولأهمية دوره في بناء المذهب الكوفي، وكثرة آرائه قام الدكتور تركي بن سهو العتيبي بدراسة حول حياته، ومنهجه وآرائه، وقد نال بهذه الدراسة درجة لماجستير سنة ١٤٠٥هـ، ثم قام بطبعها سنة ١٩٩٥م، وقد درس الباحث آراءه بعد أن جمعها من بطون الكتب المختلفة.

---

(١) إنباه الرواة للقفطي ٣/ ٣٦٤، ٣٦٥، والمدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص١٨٨.

ومن آرائه أن اسم الفاعل الدال على المضي يعمل عمل فعله موافقا في ذلك أستاذه الكسائي، واستشهدا بقوله تعالى: «وكلبُهم باسِطٌ ذراعَيْه بالوصيدِ»[١]، وقد رد الجمهور ذلك بأنه على حكاية حال ماضية، والمعنى: (وكلبهم يبسط)، بدليل قوله تعالى: «ونُقَلِّبُهم ذاتَ اليمين»، ولم يقل: (وقلبناهم)[٢].

وكان الجمهور يذهبون إلى أن (وحده) في قولهم: (جاء زيد وحده) منصوب على الحال، وذهب هشام متابعا يونس البصري إلى أنه منصوب انتصاب الظرف، فيجري مجرى (عنده)، والأصل: (جاء زيد على وحده)، حذف الجار ونصب على الظرف[٣].

وكان هشام يوافق الكسائي في جواز الفصل بين (إذن) والفعل المضارع بمعمول الفعل، دون أن يؤثر هذا الفصل على عملها، إلا أن الكسائي يختار النصب، وهشام يختار الرفع، نحو: (إذن فيك أرغبَ أو أرغبُ)، و(إذن صاحبَك أكرمَ أو أكرمُ)[٤].

وكان هشام يذهب إلى جواز وصل الموصول بجملة مصدرة بـ (ليت)، و(لعل)، و(عسى)، نحو: (الذي ليته أو لعله منطلق زيد)، و(الذي عسى أن يخرج زيد)، قال الشاعر:

وإني لراج نظرة قِبَل التي لعلي وإن شطت نواها أزورُها[٥]

---

(١) الكهف: ١٨.
(٢) مغني اللبيب ٢/ ٦٩٠، ٦٩١.
(٣) الهمع ١/ ٢٤٠.
(٤) المغني ١/ ٢٢، والهمع ٢/ ٧.
(٥) الهمع ١/ ٨٥.

وكان هشام يوافق الكسائي والفراء في منع توسط الحال السادة مسد الخبر بين المصدر ومفعوله، فلا يقال: (شربُك ملتوتا السويقَ)، وحكى أبو حيان جواز ذلك عن البصريين[1].

وكان هشام يذهب إلى منع العطف على معمولي عاملين مختلفين، كما في نحو قولهم: (في الدار زيدٌ والحجرةِ عمروٌ)، وهو بذلك موافق لسيبويه، وتابعهما المبرد وابن السراج[2].

وكان هشام يجيز عطف جملة فيها ضمير المبتدأ بالواو على الجملة المخبر بها الخالية منه، نحو: (زيد قامت هند وأكرمها)، ومنعه الجمهور؛ لأنها تكون للجمع في المفردات، لا في الجمل، بدليل جواز (هذان قائم وقاعد) دون (هذان يقوم ويقعد)[3].

إلى غير ذلك من الآراء النحوية الكثيرة المبثوثة في كتب النحو، ولعلنا نلاحظ أن هذه الآراء تعبر عن اتجاه هشام النحوي الذي هو امتداد للفكر النحوي عند الكسائي والفراء، ومن حذا حذوهما من الكوفيين، وقد رأينا أن من هذه الآراء ما يوافق فيها أستاذه الكسائي، ومنها ما يخالف فيها جمهور الكوفيين، ومنها ما يتفق فيها مع أحد البصريين، ولكنها في النهاية لا تخرج عن إطار النحو الكوفي الذي يعتمد على الاتساع في الرواية، وفي القياس، وفي مخالفة البصريين، على أ، كثيرا من هذه الآراء لا يخلو من بعد وغرابة ومبالغة في القياس.

---

(١) الهمع ١/ ١٠٧.

(٢) مغني اللبيب ٢/ ٤٨٦.

(٣) الهمع ١/ ٩٨.

٥- اللحياني

هو: أبو الحسن علي بن المبارك، من بني لحيان، أخذ عن الكسائي وغيره، ولكن غلبت عليه من بين تلاميذه اللغة، وكان يتصدر للإملاء في زمن الفراء، واشتهر بكتاب في اللغة يسمى (النوادر)، وتوفي سنة مائتين وعشرين للهجرة [(١)].

آراؤه النحوية

وليس للحياني آراء نحوية ذات بال، بل ذكرت له كتب النحو بعض حكايات لغوية شاذة، ومن ذلك ما نقله من أن بعضهم يجزم بـ (أنْ)، وقد نقل ذلك عن بعض بني صباح من ضبة، وأنشدوا عليه قول الشاعر:

إذا ما غدونا قال ولدان أهلنا ... تعالوا إلى أن يأتنا الصيد نحطبِ

وقول الشاعر:

أحاذرُ أن تعلمْ بها فتردَّها ... فتتركها ثِقْلا عليَّ كما هيا

وللبيت الأول رواية أخرى، وهي: (إلى أنْ يأتي الصيدُ)، وبذلك تسقط رواية اللحياني[(٢)].

أما البيت الثاني فقد عقب ابن هشام عليه بقوله: «وفي هذا نظر؛ لأن عطف المنصوب عليه يدل على أنه مسكن للضرورة، لا مجزوم»[(٣)].

---

(١) إنباه الرواة ٢/ ٢٥٥، ونشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ محمد الطنطاوي ص٧٢، والمدارس النحوية ص١٨٧.

(٢) المدارس النحوية ص١٨٧.

(٣) مغني اللبيب ١/ ٣٠.

ومن ذلك أيضا زعمه أن بعض العرب ينصب بـ (لم)، كقراءة بعضهم: «**ألم نشرحَ لك صدرَك**»[١]، وقول الشاعر:

في أيِّ يــوميَّ مــن المــوت أفــرْ   أيــومَ لم يقــدرَ أم يــومَ قُــدِرْ

وخرجا على أن الأصل: (نشرحن)، و(يُقْدَرَن)، ثم حذفت نون التوكيد الخفيفة، وبقيت الفتحة دليلا عليها، وفي هذا شذوذان: توكيد المنفي بـ (لَمْ)، وحذف النون بغير وقف ولا ساكنين[٢].

ويبدو أن اللحياني قد عُنِي في كتابه: (النوادر) برواية الغريب والشاذ عن العرب.

٦-القاسم بن سلام

هو: القاسم بن سلام الهروي الأزدي الخزاعي بالولاء، الخراساني البغدادي: أبو عبيد، من كبار العلماء بالحديث والأدب والفقه، من أهل هراة، ولد وتعلم بها، وكان مؤدبا، ورحل إلى بغداد فولي القضاء بطرسوس ثماني عشرة سنة، ورحل إلى مصر سنة مائتين وثلاث عشرة للهجرة، وإلى بغداد، فسمع الناس من كتبه، وحج فتوفي بمكة، وكان منقطعا للأمير عبد الله بن طاهر كلما ألف كتابا أهداه إليه، وأجرى له عبد الله بن طاهر عشرة آلاف درهم، من كتبه: (الغريب المصنف)، وهو مطبوع في مجلدين، وهو في غريب الحديث، ألفه في نحو أربعين سنة، وهو أول من صنف في هذا الفن، و(الطهور) في الحديث، وهو مخطوط، و(الأجناس من كلام العرب) وهو مخطوط، و(أدب القاضي)، و(فضائل القرآن) وهو مخطوط، و(الأمثال) وهو مطبوع، و(المذكر والمؤنث)، و(المقصور والممدود)، وكتاب في القراءات، و(الأموال)، وهو مطبوع، و(الأحداث)، و(النسب)، و(الإيمان ومعالمه وسننه واستكماله

(١) الشرح: ١.
(٢) مغني اللبيب ١/ ٢٧٧.

ودرجاته)، وهو مخطوط في الظاهرية بدمشق، قال عبد الله بن طاهر: علماء الإسلام أربعة: عبد الله بن عباس في زمانه، والشعبي في زمانه، والقاسم بن معن في زمانه، والقاسم بن سلام في زمانه، وقال الجاحظ: لم يكتب الناس أصح من كتبه، ولا أكثر فائدة، وقال أبو الطيب اللغوي: أبو عبيد مصنف حسن التأليف إلا أنه قليل الرواية، أما كتابه: (الغريب المصنف) فإنه اعتمد فيه على كتاب عمله رجل من بني هاشم، وأما كتابه في (غريب الحديث) فاعتمد فيه على كتاب معمر بن المثنى، وكذلك كتابه في (غريب القرآن) منتزع من كتاب معمر(١).

وكان أبو عبيد مؤدبا صاحب نحو وعربية وطلب للحديث والفقه، وقد وُلد سنة مائة وسبع وخمسين للهجرة، وتوفي بمكة سنة مائتين وأربع وعشرين، وقيل سنة مائتين وثلاث وعشرين، والأول أصح(٢).

ويذكر الدارسون أنه أشهر من أخذ عن الكسائي القراءات واللغة، وقد جمع من إملاءاته كثيرا في كتابه: (معاني القرآن)، وصور قراءته في كتابه عن القراءات، وكانت له عناية شديدة باللغة ورواية غريبها على نحو ما هو معروف في كتابه: (الغريب المصنف)(٣).

آراؤه النحوية

وتذكر له كتب النحو أنه كان يذكر أن بين العرب قوما ينصبون بـ (إنَّ) وأخواتها الاسم والخبر جميعا، كقول بعض الشعراء:

إذا اسودَّ جنح الليل فلتأتِ ولتكن ... خطاك خفافا إنَّ حراسنا أسْدا

(١) الأعلام للزركلي ٥/ ١٧٦.

(٢) تهذيب التهذيب لابن حجر ٤/ ٥١٧، وما بعدها.

(٣) إنباه الرواة ٣/ ١٢، والمدارس النحوية ص١٨٦.

والجمهور يتأولون ذلك على الحال، وأن الخبر محذوف[١].

نحاة آخرون من تلاميذ الكسائي

وهناك كثيرون أخذوا النحو واللغة عن الكسائي وكبار تلاميذه، كالفراء وهشام بن معاوية، ومن هؤلاء: أبو جعفر الضرير محمد بن سعدان، نشأ بالكوفة، وقد أخذ عن الكسائي اللغة والنحو، وقرأ عليه قراءة حمزة، وكان له كتاب كبير في القراءات، وألف في النحو مختصرا[٢]، ومن آرائه تجويزه نداء اسم الجنس المشبه به المقترن بـ (أل)، نحو: (يا الأسدُ شدةً)، و(يا الخليفةُ هيبة)، ووافقه ابن مالك؛ لأن تقديره: (يا مثل الأسد)، و(يا مثل الخليفة)، فحسن لتقدير دخول (يا) على غير الألف واللام[٣]، وتوفي سنة مائتين وإحدى وثلاثين للهجرة.

ومنهم أبو عبد الله محمد بن أحمد الطُّوال، نشأ بالكوفة، وسمع من الكسائي وغيره، وقدم بغداد، وتوفي سنة مائتين وثلاث وأربعين للهجرة[٤]، ومن آرائه أن من معاني (لعل) الشك[٥]، ومنها جواز كسر همزة (إنَّ)، وفتحها في جواب القسم، سواء أكانت بعدها اللام أم لم تكن، وهو متابع في ذلك للكسائي، ووافقهما البغداديون، واختاروا الفتح، وقد أوجب البصريون الكسر[٦].

---

(١) الهمع ١/ ١٣٤.

(٢) طبقات اللغويين والنحويين للزبيدي ص١٥٣، وطبقات القراء لابن الجزري ٢/ ١٤٣، ونشأة النحو للشيخ الطنطاوي ص٧٢، والمدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص١٨٦، ١٨٧.

(٣) الهمع ١/ ١٧٤.

(٤) نشأة النحو للشيخ الطنطاوي ص٧٢.

(٥) ارتشاف الضرب لأبي حيان ٢/ ١٣٠.

(٦) ارتشاف الضرب لأبي حيان ٢/ ١٣٩.

ومنهم أبو جعفر محمد بن عبد الله بن قادم، أخذ عن الفراء، وحذق النحو وتعليله، واتصل بالعباسيين، فأدب المعتز قبل الخلافة، وله مؤلفات منها في النحو (الكافي)، و(المختصر)، وتوفي سنة مائتين وإحدى وخمسين للهجرة[١]..

ثعلب

وقد جعله الشيخ الطنطاوي ممثلا للطبقة الخامسة من نحاة الكوفيين، وكانت الطبقات الأربع السابقة تتمثل في أبي جعفر الرؤاسي والهراء، ثم الكسائي، ثم الأحمر والفراء، واللحياني، ثم ابن سعدان والطوال وابن قادم[٢]..

وقد تناولنا هؤلاء جميعا، وبينا أثرهم في ازدهار المذهب الكوفي، ثم يأتي ثعلب مكملا لسلسلة النحاة الكوفيين، وهو أحمد بن يحي بن زيد بن سيَّار، أبو العباس النحوي الشيباني مولاهم المعروف بـ (ثعلب)، إمام الكوفيين في النحو واللغة، ولد ببغداد سنة مائتين للهجرة، وألحقه أبوه منذ نعومة أظفاره بكتَّاب تعلم فيه الكتابة، وحفظ القرآن الكريم وشدا بعض الأشعار، وما كاد يخطو على عتبة سنته التاسعة حتى أخذ يختلف إلى حلقات العلماء، وخاصة علماء اللغة والعربية، حتى إذا اشتد عوده أخذ نفسه بجهد صارم في التزود باللغة والنحو[٣].

وقد تنوعت ثقافة ثعلب نظرا لتنوع ثقافات مَنْ أخذ عنهم، فقد أخذ عن شيوخ عصره في النحو واللغة والفقه والقراءات ورواية الأشعار والأخبار، فقد سمع عن إبراهيم بن المنذر الحزامي، ومحمد بن سلام الجمحي، ومحمد بن زياد الأعرابي، وعلي بن المغيرة الأثرم، وسلمة بن عاصم، وعبيد الله بن عمر القواريري، والزبير بن بكار، وغيرهم[٤].

---

(١) نشأة النحو للشيخ الطنطاوي ص٧٢، ٧٣.

(٢) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ص٦٩ – ٧٣.

(٣) المدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص٢٢٤.

(٤) إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي ١/ ١٧٣، وما بعدها.

غير أن اشتغاله بالنحو واللغة كان الغالب عليه، فأما النحو فلزم فيه حلقات تلامذة الفراء: أبي عبد الله الطوال، ومحمد بن قادم، وسلمة بن عاصم، وعكف على حلقة الأخير، حيث كان يملي على الطلاب كتب الفراء وكان يؤديها أداء بارعا، وعليه ابتدأ النظر في حدود الفراء، وهو في السادسة عشرة من عمره، وما إن بلغ الخامسة والعشرين حتى كان قد حفظ كل ما للفراء من كتب.

وأما اللغة فلزم فيها حلقات ابن الأعرابي بضع عشرة سنة، كما أخذها عن تلميذ الأصمعي، وهو أبو نصر أحمد بن حاتم، وتلميذ أبي عبيدة، وهو الأثرم، وتلميذ أبي زيد، وهو ابن نجدة، كما أخذ كتب أبي عمرو الشيباني عن ابنه عمرو.

ولم يقف ثعلب عند ما تعلمه من النحو واللغة، بل طلب أيضا علوم القراءات والحديث والفقه والشعر والأخبار، فأخذ القراءات عن أستاذه: سلمة بن عاصم، مما أتاح له أن يصنف كتابا في القراءات، وأن يكون صاحب قراءة يحملها عنه بعض تلاميذه، وفي مقدمتهم: أبو بكر بن مجاهد، وأخذ الحديث الشريف عن عبيد الله بن عمر القواريري، وفي بعض الروايات عنه أنه سمع منه مائة ألف حديث، كما اختلف إلى حلقات أحمد بن حنبل أكبر المحدثين والفقهاء في عصره، ويظهر أنه حمل عنه مذهبه الفقهي، وأخذ الشعر والأخبار عن عمر بن شبة، ومحمد بن سلام الجمحي، صاحب كتاب: (طبقات فحول الشعراء)، والزبير بن بكار الراوية الأخباري، ولم يقنع ثعلب بما أخذه من النحو واللغة عن علماء الكوفيين، بل عكف على قراءة كتاب سيبويه، وكتب الأخفش الأوسط: سعيد بن مسعدة، ويقال: إنه لم يقرأه على العلماء وإنما قرأه بنفسه، وقد نسخ له أبو حاتم السجستاني كتاب (المسائل) للأخفش ؛ تلبية لطلبه، ولذلك تبحر ثعلب في نحوي الكوفيين والبصريين جميعا، غير أنه لم يكن مستخرجا للقياس ولا طالبا له[1].

---

(١) المدارس النحوية ص٢٢٤ ، ٢٢٥.

وقد شهدت هذه الفترة التي عاش فيها أبو العباس ثعلب شدة المنافسة بين مدرستي البصرة والكوفة، في شخص أبي العباس ثعلب وأبي العباس المبرد، كان الأول زعيم نحاة الكوفة، وكان الثاني زعيم نحاة البصرة[١].

وكان ثعلب ثقة حجة صالحا دينا مشهورا بالحفظ وصدق اللهجة، والمعرفة بالغريب ورواية الشعر القديم، مقدما عند الشيوخ مذ هو حدث – أي: صغير السن، وكان يقول: «طلبت العربية واللغة في سنة ست عشرة ومائتين، وابتدأت في النظر في (حدود) الفراء، وسني ثماني عشرة سنة، وبلغت خمسا وعشرين سنة وما بقي علي مسألة للفراء إلا وأنا أحفظها، وأحفظ موضعها من الكتاب، ولم يبق شيء من كتب الفراء في هذا الوقت إلا وقد حفظته»، وقال عنه ابن عبد الملك التاريخي: «ثعلب فاروق النحويين، والمعاير على اللغويين من الكوفيين والبصريين، أصدقهم لسانا، وأعظمهم

قدرا، وأصحهم علما، وأوسعهم حلما، وأثبتهم حفظا، وأوفرهم حظا في الدين والدنيا»، وقال عنه المفضل الضبي: «رأس أبو العباس ثعلب النحوي، واختلف الناس إليه في سنة مائتين وخمس وعشرين للهجرة»، وقال عنه المبرد: «أعلم الكوفيين ثعلب، فذكر له الفراء، فقال لا يَعْشِرُه»[٢].

وكان طوال حياته في بحبوحة من العيش ؛ إذ أخذ يرعاه بعض ذوي الجاه والثراء – كما حدث عن نفسه – منذ سنة مائتين وثلاث وعشرين للهجرة، وممن تولاه برعايته: محمد بن عبد الله بن طاهر، صاحب شرطة بغداد، وقد اتخذه مؤدبا لابنه طاهر، وظل يرعاه إلى أن توفي، ولم يلبث الموفق أخو الخليفة المعتمد الذي كان يطلق يده في أموال الدولة يدبرها حسب مشيئته أن جعل له راتبا سنويا.

---

(١) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو د/ مهدي المخزومي ص١٤٥، ١٤٦.

(٢) إنباه الرواة ١/ ١٧٣، وما بعدها.

وكان ثعلب مع سعة رزقه، وكثرة موجوده ضيق النفقة، مقترا على نفسه، ولم يكن مع علمه موصوفا بالبلاغة، وكان إذا كتب كتابا إلى أحد لم يخرج عن طباع العوام في كتبهم، فإذا سئل عن علم الكسائي والفراء نقل العجب، وكان المبرد يود الاجتماع به والمذاكرة، فيمتنع ثعلب من ذلك، وسئل ختنه الدينوري عن ذلك، فقال: المبرد حسن العبارة، فإذا اجتمعا حُكم للمبرد، فإن مذهب ثعلب مذهب المعلمين.

وذكر القفطي أنه كان يدرس كتب الفراء والكسائي درسا، فلم يكن يعلم مذهب البصريين، ولا مستخرجا للقياس، ولا طالبا له، وكان يقول: «قال الفراء، وقال الكسائي»، فإذا سئل عن الحجة والحقيقة لم يأت بشيء[(١)].

ويبدو أن هذا الكلام مدسوس عليه من قبل المنافسين له من البصريين؛ إذ لا يعقل أن يكون بمعزل عن نحو البصريين تماما، وقد ذكرنا سابقا أنه قرأ كتاب سيبويه، وكتب تلميذه: الأخفش الأوسط، كما ذكرنا أنه تصدر لتدريس النحو واللغة في سن مبكرة، ولذلك أخذ عنه خلق كثير، منهم: محمد بن العباس اليزيدي، وعلي بن سليمان الأخفش (الصغير)، وإبراهيم بن محمد بن عرفة الأزدي، وأبو بكر الأنباري، وعبد الرحمن بن الزهري، وأبو عمر الزاهد، ونفطويه، وإبراهيم بن حمويه المروزي، وأبو موسى الحامض[(٢)]، وأبو بكر محمد بن الحسن المقرئ النحوي العطار المعروف باسم ابن مقسم.

وكل هؤلاء التلاميذ لا تدور لهم آراء في كتب النحو، وكأنما كانوا امتدادا لمباحث ثعلب اللغوية، وقد اتسع بها ابن مقسم في الاحتجاج للقراءات السبع، وكان يقصر عليها نشاطه[(٣)].

---

(١) السابق ١/ ١٧٣، وما بعدها.

(٢) إنباه الرواة ١/ ١٧٣، وما بعدها، والبداية والنهاية لابن كثير ١١/ ١٢٦، وبغية الوعاة للسيوطي ١/ ٣٩٦-٣٩٨.

(٣) المدارس النحوية ص٢٣٨.

ونلاحظ أن بعض هؤلاء التلاميذ أخذ أيضا عن شيخ المدرسة البصرية آنذاك، وهو المبرد، وسوف نخص بعضهم بكلمة – إن شاء الله تعالى.

وقد خلف ثعلب مصنفات عديدة، منها: كتاب المصون، واختلاف النحويين، ومعاني القرآن، والموفق في مختصر النحو، وما تلحن فيه العامة، والقراءات، ومعاني الشعر، والتصغير، وما ينصرف وما لا ينصرف، أو ما يجرى وما لا يجرى، والشواذ، والأمثال، والأيمان، والوقف والابتداء، واستخراج الألفاظ من الأخبار، والهجاء، والأوسط، وإعراب القرآن، والمسائل، وحد النحو، وتفسير كلام ابنة الخُسّ والمجالس، والفصيح، وهو صغير الحجم كثير الفائدة[1]، وشرح ديوان زهير، وشرح ديوان الأعشى، ولم يصلنا من هذه المصنفات إلا كتابه (المجالس)، وهو مطبوع في مجلدين، وهو كتاب نفيس لما يشتمل عليه من النحو واللغة والأخبار ومعاني القرآن والأشعار الغريبة والشاذة والأمثال والأقوال المأثورة، وكتابه (الفصيح)، وقد طبع مع شرح للهروي، وشرح لابن درستويه، وهو كتاب أراد به تقويم ألسنة المبتدئين على نحو ما أراد الفراء بكتابه (البهاء فيما تلحن فيه العامة)، ثم كتابه (قواعد الشعر)، وهو مطبوع، وهو رسالة قصيرة يقسم الشعر فيها إلى أمر ونهي وخبر واستخبار، ويتحدث حديثا قصيرا عن أغراضه، ويسلك بينها التشبيه، وعن بعض ما يجري فيه من الصور البيانية والبديعية، وشرحه لديوان زهير، وشرحه لديوان الأعشى – وهما مطبوعان[2].

وقد مات ثعلب يوم السبت لثلاث عشرة ليلة بقيت من جمادى الأولى سنة مائتين وإحدى وتسعين، ودفن في مقبرة باب الشام، وقبره هناك[3] ظاهر معروف.

---

(١) إنباه الرواة ١/ ١٧٣، وما بعدها، والبداية والنهاية ١١/ ١٢٦.

(٢) الأعلام للزركلي ١/ ٢٦٧.

(٣) إنباه الرواة ١/ ١٧٣، وما بعدها.

وكان سبب موته أنه خرج من الجامع وفي يده كتاب ينظر فيه، وكان قد أصابه صمم شديد، فصدمته فرس فألقته في هوة فاضطرب دماغه، فمات في اليوم الثاني – رحمه الله – تعالى[١].

مذهبه النحوي

لم يكن ثعلب في منهجه النحوي بمعزل عن أسلافه الكوفيين، فهو طراز كوفي أصيل، ومنهجه منهج الكوفيين العام، من اعتماد على المسموع من كلام العرب، وميل عن التفلسف في القضايا النحوية، ولهذا قيل: «لم يكن مستخرجا للقياس، ولا طالبا له، وكان يقول: قال الفراء، وقال الكسائي، فإذا سئل عن الحجة والحقيقة لم يأت بشيء»[٢].

وإذا أخذنا نستعرض مجالسه وما نسبته كتب النحو له من آراء وجدناه مطبقا تطبيقا واسعا لآراء الفراء والكسائي وما نهجاه لمدرستهم من أصول، وما دار على لسانيهما من مصطلحات وما أخذا به أنفسهما من السماع عن العرب، والتوسع في روايته واستمداد الآراء النحوية منه[٣].

غير أن تفكيره النحوي لم يصل إلى درجة تفكير الكسائي والفراء، فقد كان يهبط عنهما درجات، ويتضح ذلك في كثير من آرائه وتعليلاته[٤]، ومن ذلك مذهبه في ناصب الفعل المضارع الواقع بعد الفاء والواو، فقد كان الكسائي يرى أنه منصوب بالفاء، أو الواو نفسها، وكان الفراء يرى أنه منصوب بالخلاف، ولكن ثعلبا كان يرى أن الفاء والواو إنما نصبا الفعل المضارع؛ لأنهما دلا على شرط؛ لأن معنى (هلا تزورني فأحدثَك): (إنْ تزرني أحدثْك)،

---

(١) البداية والنهاية ١١/ ١٢٦.

(٢) إنباه الرواة ١/ ١٧٣، وما بعدها، ومدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو د/ مهدي المخزومي ص١٥٣.

(٣) المدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص٢٢٦.

(٤) السابق ص٢٢٩.

فلما نابت الفاء أو الواو عن الشرط ضارعت (كي)، فلزمت المستقبل وعملت فيه[1]، وقد عقب الدكتور شوقي ضيف على رأي ثعلب بقوله: «وواضح ما في هذا الرأي من ضعف في التعليل»[2].

ومن ذلك أيضا مذهبه في رافع الفعل المضارع غير المسبوق بناصب أو جازم، فقد كان الكسائي يرى أنه مرفوع بأحرف المضارعة، وكان الفراء يرى أنه مرفوع بتجرده من الناصب والجازم، ولكن ثعلبا كان يرى أنه مرفوع بنفس المضارعة[3]، وفي هذا الرأي ضعف أيضا، وكأنه – كما يقول الدكتور شوقي ضيف: مرفوع بنفسه[4].

ومن ذلك أيضا مذهبه في الألف في المثنى، والواو في الجمع، والياء فيهما، فقد ذهب الكوفيون إلى أن الألف والواو والياء في التثنية والجمع بمنزلة الفتحة والضمة والكسرة في أنها إعراب، وذهب الأخفش والمبرد والمازني إلى أنها ليست بإعراب ولا حروف إعراب، ولكنها تدل على الإعراب، وذهب الجرمي إلى أن انقلابها هو الإعراب[5].

وكان ثعلب يذهب إلى أن الألف في (الزيدان) بدل من ضمتين، كأنه قال: (زيد وزيد)، ثم جمع بينهما، فقال: (زيدان)، فالألف بدل من ضمتين، والواو في (الزيدون) بدل من ثلاث ضمات، وكذلك سائر هذه الحروف على هذا القياس، ولا يخفى ما في رأي ثعلب من البعد والتكلف، وغرابة التعليل، ولذلك عقب الزجاجي عليه بقوله: «ويلزم ثعلبا أن يقال له: كيف صارت

---

(١) الهمع ٢/ ١٠، ١٤.

(٢) المدارس النحوية ص٢٢٩ .

(٣) الهمع ١/ ١٦٤.

(٤) المدارس النحوية ص٢٢٩.

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لابن الأنباري ١/ ٣٣، وا عبدها، المسألة (٣).

الألف بدلا من ضمتين، وليست الضمة من حيز الألف ولا تجانسها ؟ وإذا كانت الواو في (الزيدون) بدلا من ثلاث ضمات، فكيف يجمع إذا جمع مائة نفس؟ هل تصير عنده بدلا من مائة ضمة؟ وكذلك إلى ما زاد»[(١)].

وكان الكسائي والفراء وهشام يذهبون إلى أن «الاسم أخف من الفعل؛ لأن الاسم يستتر في الفعل، والفعل لا يستتر في الاسم».

وقد وافقهم ثعلب إلا أنه أتى بعلة أخرى وهي «أن الأسماء جوامد لا تتصرف، والأفعال تتصرف، فهي أثقل منها»[(٢)].

وهذه علة ضعيفة من وجهين:

الأول: أنها ليست مطردة؛ لأن بعض الأسماء مشتق، وبعض الأفعال جامد.

الثاني: أن المعقول خفة المتصرف، وثقل الجامد لا العكس، يقول الدكتور شوقي ضيف: «ومعروف أن من الأسماء ما يتصرف وهو المشتقات، ونفس التعليل ليس متجها؛ لأن المعقول أن يكون المتصرف أخف، ولذلك تصرف وتحرك في صور مختلفة»[(٣)].

«غير أن ضعف الحجة عند ثعلب ينبغي ألا يستر عنا قيمته الحقيقية في تاريخ النحو الكوفي، فقد شهد له القدماء بأنه كان من معرفته، ومعرفة آراء إماميه الكسائي والفراء على ما ليس عليه أحد لا من معاصريه ولا ممن خلفهم»[(٤)].

---

(١) الإيضاح في علل النحو ص١٤١.

(٢) السابق ص١٠١.

(٣) المدارس النحوية ص٢٢٩.

(٤) السابق ص٢٣٠.

وإذا كان ثعلب لا يرقى في تفكيره النحوي واللغوي إلى درجة الكسائي والفراء - كما أشرنا من قبل - فإنه مضى في إثرهما يستخدم المصطلحات التي جرت على ألسنتهما، واضعا السماع نصب عينيه، فهو عنده الحجة القاطعة، والبرهان الناصع على القاعدة النحوية، ونراه يعتد - اعتدادهما - بأشعار وأقوال الفصحاء المتحضرين مضيفا إلى ذلك مادة لا تكاد تنفد من أشعار الجاهليين والإسلاميين، والبدو المعاصرين[١].

كما كان ثعلب يتبع الكسائي والفراء في عدم الاعتماد على الحديث النبوي الشريف في وضع القاعدة، لروايته غالبا بالمعنى، وكون رواته غالبا من الموالي.

أما موقفه من القراءات القرآنية فلم يخرج عن منهج الكسائي والفراء في الاستشهاد بها، غير أنه كان أكثر منهما قبولا للقراءات، وتسليما بها، فلم يكن يرجح قراءة على أخرى، كما كان يصنع الكسائي والفراء عند بعض القراءات، فقد حكى أبو عمر الزاهد في كتاب (اليواقيت) عن ثعلب أنه قال: «إذا اختلف الإعرابان في القرآن لم أفضل إعرابا على إعراب، فإذا خرجت إلى كلام الناس فضلت الأقوى»[٢]، فكان ثعلب يتحرج من تفضيل وجه إعرابي على آخر في القرآن الكريم خاصة، سواء أكان تعدد الأوجه الإعرابية ناتجا عن اختلاف القراءة أم ناتجا عن احتمالات لقراءة واحدة، فلم يتبع الفراء مثلا في إنكاره قراءة ابن عامر: «**وكذلك زُيِّن لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائِهم**»[٣]، ببناء (زُيِّن) للمفعول، ورفع (قتلُ)، ونصب (اولادهم)، وجر (شركائهم)، وذلك على الفصل بين المتضايفين بمفعول المضاف، وقد رد الفراء استشهاد الأخفش بقول الشاعر:

(١) المدارس النحوية ص٢٣٠.

(٢) الإتقان في علوم القرآن للسيوطي ١/ ٢٣٥.

(٣) الأنعام: ١٣٧.

فزجحتهـــا متمكنــــا زجَّ القلـــوصَ أبي مَـــزادهْ

وقال: «وليس قول من قال: إنما أرادوا مثل قول الشاعر - بشيء»[١]، ولكن ثعلبا وثق البيت وأنشده في مجالسه[٢]، وبذلك فتح الباب أمام الكوفيين إلى قبول القراءات، والتسليم بها، والاعتماد عليها في توثيق القواعد.

وعلى الرغم من اتباع ثعلب للكسائي والفراء في فكرهما النحوي فإنه خالفهما في كثير من المسائل، ومن ذلك أنه لم يكن يأخذ برأي الفراء في أن المضارع ينصب بعد واو المعية وفاء السببية، و(أو) التي بمعنى (حتى)، أو (إلى) - على الصرف، إنما ينصب لما يداخل هذه الحروف من معنى الشرط، وكأنه لم يكن يعجب بفكرة الصرف التي كان يذهب إليها الفراء[٣].

ومن ذلك عدم اتباع الكوفيين في أن الظرف الواقع خبرا في نحو قولهم: (زيدٌ أمامك)، و(عمرو وراءك) منصوب بالخلاف، كما أنه لم يتبع البصريين في أنه منصوب بفعل محذوف، تقديره (استقر)، أو باسم فاعل محذوف، تقديره: (مستقر)، وإنما كان يذهب إلى أنه ينتصب ؛ لأن الأصل في قولك: (زيد أمامك): (زيد حلَّ أمامك)، فحذف الفعل وهو غير مطلوب، واكتفى بالظرف منه، فبقي منصوبا على ما كان عليه مع الفعل[٤].

وهو بذلك يتفق مع البصريين في جعل الظرف متعلقا بمحذوف إلا أنه يخالفهم في نوع المقدر، كذلك يخالف الكسائي والفراء في ذهابه إلى أن (عسى) حرف مطلقا[٥].

---

(١) معاني القرآن للفراء ١ / ٣٥٨.

(٢) المجالس ص١٥٢.

(٣) المدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص٢٣٦.

(٤) الإنصاف ١/ ٢٤٥، المسألة (٢٩).

(٥) مغني اللبيب ١/ ١٥١.

وقد نجد آراء لثعلب وافق فيها البصريين، وخالف الكسائي والفراء وسائر الكوفيين، ومن ذلك ما حكاه عيسى بن عمر من أن إلغاء (إذًا) مع اجتماع الشروط لغة لبعض العرب، وتلقاها البصريون بالقبول، ووافقهم ثعلب، وخالف سائر الكوفيين، فلم يجز أحد منهم الرفع بعدها، قال أبو حيان: «ورواية الثقة مقبولة ومن حفظ حجة على من لم يحفظ، إلا أنها لغة نادرة جدا، ولذلك أنكرها الكسائي والفراء على اتساع حفظهما، وأخذهما بالشاذ والقليل»[(١)].

ومن ذلك أيضا موافقته للبصريين في جواز تقديم معمول الفعل المقصور عليه، فيقال: (ما طعامَك أكل إلا زيدٌ)، وقد ذهب الكوفيون إلى عدم جواز ذلك[(٢)].

ومما خالف فيه ثعلب جمهور البصريين والكوفيين أنه زاد على أفعال الشروع في باب (كاد) وأخواتها (قام)، وأنشد: (قامتْ تلومُ وبعضُ اللومِ آونةً)[(٣)].

«ولعل في كل ما قدمنا ما يوضح منزلة ثعلب في النحو الكوفي، فقد مضى يطبقه ويصدر عنه في كل ملاحظاته النحوية إلا أشياء طفيفة أداه إليها اجتهاده، وكأنما كان يحمل راية هذا النحو في عصره، مستقصيا استقصاء دقيقا لكل ما قاله إماماه: الكسائي والفراء، وكل ما أنشداه من أشعار مع الدفاع الشديد عنهما أمام البصريين، دفاعا أساسه الاحتكام إلى السماع والرواية والإحاطة بالشاذ والنادر من اللغة وتصاريفها على ألسنة العرب»[(٤)].

---

(١) الهمع ٢/ ٧.
(٢) الإنصاف ١/ ١٧٣، وما بعدها، المسألة (٢١).
(٣) الهمع ١/ ١٢٩.
(٤) المدارس النحوية ص٢٣٧.

تلاميذ ثعلب

ذكرنا في ترجمته أن تلاميذه الذين أخذوا عنه النحو واللغة كثيرون، وقد ذكرنا طائفة منهم،وفيما يلي نخص بعضهم بكلمة.

١-أبوموسى الحامض

هو: محمد بن سليمان أبو موسى الحامض النحوي البغدادي صاحب أبي العباس ثعلب، كان بارعا في اللغة والنحو على مذهب الكوفيين، وكان في اللغة أبرع، توفي سنة ثلاثمائة وخمس للهجرة، ودفن بمقبرة باب التبن ببغداد[١]، وهو المقدم من أصحاب ثعلب؛ إذ جلس مجلسه بعد موته، وكان يتعصب على البصريين، وصب عنايته على قراءته للناس كتب أستاذه ثعلب، كما كان يقرأ كتب الفراء، وخاصة كتابه: (الإدغام)، وألف في النحو مختصرا، وما زال يوالي التدريس حتى توفي[٢].

آراؤه النحوية

ومن آرائه ما ذكره في مخلصات المضارع للاستقبال من أن لام الأمر والدعاء، و(لا) التي هي للنهي والدعاء، ولام القسم في نحو (واللهِ ليقوم زيد) تخلصه للاستقبال[٣].

وكان المبرد وأبو علي الشلوبين وأكثر المتأخرين يرون أن (لم)، و(لما) تصرفان معنى الفعل المضارع إلى المضي، وأن لفظه باق على ما هو عليه،

---

(١) إنباه الرواة للقفطي ٣/ ١٤١، ١٤٢.

(٢) المدارس النحوية ص٢٣٧.

(٣) ارتشاف الضرب لأبي حيان ٣/ ٧.

وكان أبو موسى الحامض، وغيره يرون أنهما تصرفان لفظ الماضي إلى المضارع دون معناه، ونسب هذا إلى سيبويه[١].

ومن ذلك موافقته لأكثر البصريين في منع صرف ما ينصرف، في حين ذهب معظم الكوفيين وأبو علي الفارسي إلى جوازه في الضرورة[٢].

وكان أبو موسى الحامض يرى جواز حذف نون الوقاية في (مني)، و(عني) في الكلام، فيقال: (مِنِي)، و(عَنِي)، وتابعه ابن مالك في حين لا يجيز الجمهور حذفها إلا في الضرورة[٣].

ونلاحظ أن أبا موسى الحامض لم ينفرد بآراء نحوية تجعلنا نحكم عليه بأنه صاحب مذهب متميز، ولكنه كان يسير في آرائه مع ركب البصريين، أو الكوفيين، أو مع بعض من هؤلاء وهؤلاء، فلم نجده منفردا برأي فيما ذكرناه إلا بجواز حذف نون الوقاية في (منّي)، و(عنّي) – كما سبق – في سعة الكلام.

٢-أبو بكر بن الأنباري

هو: محمد بن القاسم بن محمد بن بشار الأنباري، ولد سنة مائتين وإحدى وسبعين للهجرة، وأكب منذ نشأته على حلقات العلماء في عصره، وخاصة حلقة ثعلب، وكانت له حافظة قوية، وصنف كتبا كثيرة في علوم القرآن وغريب الحديث والمشكل والوقف والابتداء، كما صنف في اللغة والنحو كتاب (الأضداد) وهو منشور، وكتاب (المقصور والممدود)، وكتاب (المذكر والمؤنث)، وقد نشر الجزء الثاني منه، وكتابي (الكافي)، و(الموضح) في النحو.

---

(١) السابق ٣/ ٧، والتذييل والتكميل ١/ ١٠٢.

(٢) ارتشاف الضرب ١/ ٤٤٨.

(٣) السابق ١/ ٤٧١.

ونراه يعنى بتعليم الناشئة صور أساليب العربية في بعض أقاصيص كان يرويها، وصنع عدة دواوين قديمة في مقدمتها: ديوان الأعشى والنابغة وزهير والراعي.

ومن أهم آثاره: شرحه للمفضليات، وهو منشور، ويكتظ بمعارفه الواسعة في اللغة والأشعار وأيام العرب، ولم يمتد عمره طويلا، فقد توفي سنة ثلاثمائة وثمان وعشرين للهجرة[1].

ويبدو أن ابن الأنباري قد فاق أستاذه ثعلبا من الناحية العقلية والجدلية؛ إذ كان أكثر منه قدرة على إقامة الحجة والبرهان، وأكثر منطقية في التماس العلل النحوية، وقد ذكرنا سابقا أن ثعلبا لم يكن يعنى بالنواحي المنطقية في دراساته للنحو واللغة عنايته بالنقل والرواية وتطبيق القواعد، والدليل على ذلك ما تناقلته عنه كتب التراجم والطبقات من أنه كان يقول: قال الفراء، وقال الكسائي، فإذا سئل عن الحجة والحقيقة لم يأت بشيء، ولكن أبا بكر بن الأنباري لم يقف أمام الظواهر اللغوية دون أن يغوص وراءها ملتمسا عللها مقيما حججها، ونجد ذلك جليا عند قراءتنا لكتاب الزجاجي: (الإيضاح في علل النحو)، يقول الدكتور شوقي ضيف: «ومن يرجع إلى كتاب (الإيضاح في علل النحو) للزجاجي لا يشك في أن أبا بكر بن الأنباري كان أحد من دعموا النحو الكوفي بالعلل المنطقية دعما لم يتوافر لأستاذه: ثعلب، وكأنما كان عقله أكثر منطقية وأقدر على التعليل والبرهنة والإدلاء بالحجج البينة»[2].

ومن ذلك ما علل به اشتقاق المصادر من الأفعال من أن المصادر «تكون توكيدا للأفعال، كقولك: (ضرب زيد ضربا)، و(خرج خروجا)، و(قعد قعودا)،

---

(١) طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص١٧١، والفهرست لابن النديم ص٧٥، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء لابن الأنباري ص٢٦٤، وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ٢/ ٣١٥، والمدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف ص٢٣٨.

(٢) المدارس النحوية ص٢٣٩.

وما أشبه ذلك، فلا خلاف في أن المصادر ها هنا توكيد للأفعال، والتوكيد تابع للمؤكد ثان بعده، والمؤكد سابق له، فدل ذلك على أن المصدر تابع للفعل مأخوذ منه»[١].

«ونرى الزجاجي يذكره في مواضع مختلفة حين يتحدث عن علل الكوفيين»[٢]، مما يجعلنا نؤمن بأنه كان في مقدمة من توسعوا فيها وحاولوا إحكامها إحكاما دقيقا»[٣].

آراؤه النحوية

ولأبي بكر بن الأنباري آراء نحوية كثيرة تناقلتها كتب النحو، ومنها مذهبه في أن (إلى) قد تستعمل اسما في نحو: (انصرفت من إليك)، كما يقال: (غدوت من عليك)، وقد عقب ابن هشام على رأيه هذا بقوله: «فإن كان ثابتا ففي غاية الشذوذ»[٤].

ومنها أن (كأن) قد تأتي للشك والظن، وحمل عليه قولهم: (كأنك بالشتاء مقبل)، أي: أظنه مقبلا[٥].

ومنها أن (بين) إذا اتصلت بها الألف، أو (ما) فقيل: (بينا)، أو (بينما) صحت إضافتها إلى الجملة الفعلية، وحينئذ تكون شرطية، نحو: (بينما أنصفتني ظلمتني)[٦].

---

(١) الإيضاح في علل النحو ص٦٠، ٦١.

(٢) السابق ص٧٩، ٨٠، ١٣٢.

(٣) المدارس النحوية ص٢٣٩.

(٤) المغني ١/ ١٤٦، ١٤٧.

(٥) السابق ١/ ١٩٢.

(٦) الهمع ١/ ٢١١.

ومنها أنه أجاز إضافة (كلا) إلى المفرد بشرط تكريرها، نحو: (كلاي وكلاك محسنان)[١]، والجمهور لا يضيفها إلا إلى المثنى أو ما في معناه.

ومنها أن تابع المنادى إذا كان مضافا إضافة معنوية سواء أكان عطف بيان، مثل: (يا زيدُ أبا عمرو)، أم صفة مثل: (يا زيدُ ذا المال)، أم توكيدا مثل: (يا تميمُ كلَّكم أو كلُّهم) جاز رفعه ونصبه، في حين لم يجز فيه الجمهور إلا النصب[٢].

وقد وقف ابن الأنباري عند القراءة الشاذة: «**وقولوا للناس حُسْنى**»[٣] - بوزن (فُعْلَى) مؤنث (أحسن)، فقال: «اتفق النحويون على رد هذه القراءة»، وخرجها غيره على أنها هي وقولهم (سوءى) مصدرن كـ (الرُّجْعى)، تقول في المصدر: (الحسن والحسنى والسوء والسوءى والعذر والعذرى)، جاءت مصدرا على (فُعْل)، و(فُعْلَى) بمعنى واحد[٤].

وزعم ابن الأنباري أن النكرة بعد (أفعل) إذا كانت تخالف ما قبل (أفعل) جاز فيها النصب والجر، تقول: (أخوك أوسع دارٍ ودارا)، و(أبسط جاهٍ وجاها)، و(الله أصدق قيلٍ وقالا)، وقد عقب أبو حيان على ذلك بقوله: «وهذا شيء لا ينتقل فيه عن شيوخنا إلا تحتم النصب»[٥].

وكان يذهب متابعا للفراء إلى أن العرب تعوض من علامة الندبة التنوين في الوصل، فيقولون: (وازيدًا)، و(واعمرًا) تشبيها له بالمنصوب[٦].

---

(١) المغني ١/ ٢٠٣.

(٢) شرح الكافية للرضي ١/ ١٣٧.

(٣) البقرة: ٨٣.

(٤) ارتشاف الضرب ٣/ ٢٣٣.

(٥) ارتشاف الضرب ٣/ ٢٢٢.

(٦) السابق ٣/ ١٤٥.

وهكذا نجد آراءه مبثوثة في كتب النحو واللغة، وهي كما رأينا تدور في إطار الأسس والأصول التي رسمها شيوخ المدرسة الكوفية.

٢-أبو عمر الزاهد.

هو: محمد بن عبد الواحد بن أبي هاشم أبو عمر اللغوي الزاهد المعروف بغلام ثعلب، فاضل كامل، حافظ للغة، روى الكثير عن الأئمة الأثبات، وروى عنه الجم الغفير.

ولد سنة مائتين وإحدى وستين للهجرة، وتوفي سنة ثلاثمائة وخمس وأربعين.

وله مصنفات كثيرة، منها: الياقوت، وشرح كتاب الفصيح، وفائت الفصيح، والمرجان، وغريب الحديث، والموضح في الساعات، ويوم وليلة، والمستحسن، والعشرات، والشورى، والبيوع، وتفسير أسماء الشعراء، والقبائل، والمكنون والمكتوم، والتفاحة، والمواعظ، والمداخل، وحل المداخل، والنوادر، وفائت العين، وفائت الجمهرة، والرد على ابن دريد، وما أنكرته الأعراب على أبي عبيد فيما رواه وصنفه[1].

آراؤه النحوية.

وليس لأبي عمر الزاهد آراء كثيرة في كتب النحو، وهذا يرجع إلى أنه كان متبعا لأستاذه: ثعلب، ولذلك لا يعدو ما تناقلته عنه كتب النحو عن كونه مرويات رواها عن شيوخه، ومن ذلك ما حكاه عن ثعلب من أن العرب تقول: (عسى زيدٌ قائمٌ)، فتجعل (زيد قائم) مبتدأ وخبرا مرفوعين، على أن يكون اسم (عسى) ضمير الشأن محذوفا، وقد وقعت الجملة الاسمية في موضع خبرها[2].

---

(١) إنباه الرواة ٣/ ١٧١ – ١٧٧.

(٢) ارتشاف الضرب ٢/ ١٢١.

ومن ذلك أيضا ما نقل عن قطرب وثعلب وعنه من أن الواو العاطفة إذا لم تكن لمعنى الاجتماع فإنها تفيد الترتيب[١].

٤-ابن مِقْسَم.

هو: محمد بن الحسن بن يعقوب بن الحسن بن مقسم العطار: أبو بكر، عالم بالقراءات والعربية، من أهل بغداد، وهو لا يقل عن أبي موسى الحامض، وأبي عمر الزاهد تأثرا بثعلب واقتداء بمباحثه، وكان يعنى بدراسة النحو الكوفي، وله فيه بعض المصنفات، غير أنه ركز نشاطه في القراءات، فألف فيها كتبا ومصنفات مختلفة، منها كتاب (السبعة الكبير)، وكان يقول: كل قراءة وافقت المصحف ووجها في العربية فالقراءة بها جائزة، وإن لم يكن لها سند، فرفع القراء أمره إلى السلطان، فأحضره واستتابه، كما وقع لابن شنبوذ، على ما بين منحاهما من الاختلاف، وقيل: استمر يقريء بما هو عليه إلى أن مات.

ومن كتبه: (الأنوار) في تفسير القرآن، والرد على المعتزلة، واللطائف في جمع هجاء المصاحف، وكتاب في النحو كبير، ومجالسات ثعلب، وهو مخطوط – ثلاثة عشر جزءا منه في مجلد بدار الكتب، وكتاب في أخبار نفسه، وقد ولد سنة مائتين وخمس وستين للهجرة، وتوفي سنة ثلاث مائة وأربع وخمسين[٢].

ولم تتردد له آراء نحوية في كتب النحو واللغة، ولعل ذلك يرجع إلى تبعيته المطلقة لشيوخه من نحاة الكوفة، وإلى عنايته بعلم القراءات وعلوم القرآن.

---

(١) السابق ٢/ ٦٣٣.

(٢) الأعلام للزركلي ٦/ ٨١، والمدارس النحوية ص٢٣٨.

أصداء المدرسة الكوفية

لا تقل المدرسة الكوفية في النحو شأنا عن سابقتها المدرسة البصرية، فقد ذكرنا في أكثر من موضع أنها امتداد للمدرسة البصرية، غير أنها توسعت في الرواية والسماع والقياس مما جعلها تعتد بالنادر والشاذ من كلام العرب، وتبني عليهما قاعدة، وكما أن المدرسة البصرية تركت أثرها واضحا على علماء الكوفة، فكذلك تركت المدرسة الكوفية أثرها في الأجيال المتعاقبة بعدها، وسوف نرى أن التقاء الأثرين سوف يكون اتجاها نحويا جديدا يخلط بين المدرستين، ويمزج النحوين، وهو ما يعرف بالمدرسة البغدادية، وممن ظهر عليه أثر المدرسة الكوفية الشاعر العربي المعروف بالمتنبي: أحمد بن الحسين بن الحسن بن عبد أبو الطيب، المتوفى سنة ثلاثمائة وأربع وخمسين للهجرة، حيث احتذى في كثير من تراكيبه الشعرية المذهب الكوفي في النحو، ومن ذلك اتباعه لمذهب الكوفيين في جواز حذف حرف النداء قبل اسم الإشارة، وقد عمل به في قوله: (هذي بَرَزْتِ لنا فَهِجْتِ رسيسا)، ولذلك يقول عنه ابن يعيش: «وكان يميل كثيرا إلى مذهب الكوفيين»[1].

ومن ذلك اتباعه للكوفيين في جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمفعول المضاف، وقد طبق ذلك على قوله:

حملتُ إليهِ من ثنائيْ حديقةً ... سقاها الحجى سقيَ الرياضَ السحائبِ

فقد فصل بين السقي والسحائب بالمفعول به للسقي، وهو (الرياض)[2]، والأصل: (سقي السحائبِ الرياضَ).

---

(١) شرح المفصل ٢/ ١٦.

(٢) المدارس النحوية ص٢٤٠.

كما أخذ المتنبي بما ذهب إليه الكوفيون من جواز صوغ اسم التفضيل من البياض والسواد، فقال يذم الشيب:

ابْعَد بَعِدْتَ بياضا لا بياض له ... لأنت أسودُ في عيني من الظُّلَم

والبصريون لا يجيزون ذلك[١].

وممن ظهر أثر المذهب الكوفي في فكرهم اللغوي: أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين، وهو من أئمة اللغة والأدب.

قرأ عليه البديع الهمذاني، والصاحب بن عباد، وغيرهما من أعيان البيان، أصله من قزوين، وأقام مدة في همذان، ثم انتقل إلى الري، فتوفي بها سنة ثلاثمائة وخمس وتسعين للهجرة، وإليها نسبته.

وله تصانيف كثيرة، منها: (مقاييس اللغة)- وهو مطبوع في ستة أجزاء، و(المجمل)، و(الصاحبي في فقه العربية وسنن العرب)، وقد ألفه لخزانة الصاحب بن عباد، و(جامع التأويل) في تفسير القرآن، و(النيروز) في نوادر المخطوطات، و(الإتباع والمزاوجة)- وهو مطبوع، و(الحماسة المحدثة)، و(الفصيح)، و(تمام الفصيح)، و(متخير الألفاظ)، و(ذم الخطأ في الشعر)، وهو مطبوع، و(اللامات) وهو مطبوع، و(أوجز السير لخير البشر) – صلى الله عليه وسلم، وهو مطبوع في ثماني صفحات، وكتاب (الثلاثة) في الكلمات المكونة من ثلاثة حروف متماثلة، وله شعر حسن[٢]، يقول عنه القفطي: «وطريقته في النحو طريقة الكوفيين»[٣]، غير أنه وجه عنايته إلى المباحث اللغوية.

---

(١) الإنصاف ١/ ١٤٨، وما بعدها، المسألة (١٦) مع الهامش، والمدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص٢٤٠، ٢٤١.

(٢) البداية والنهاية لابن كثير ١١/ ٤٢٨، والأعلام للزركلي ١/ ١٩٣.

(٣) إنباه الرواة ١/ ١٢٩.

وتذكر بعض كتب التراجم أن له كتابا في النحو سماه (المقدمة)، ومصنفا آخر باسم (اختلاف النحويين)، يقول الدكتور شوقي ضيف عنه: «وأكبر الظن أنه ناقش فيه كثيرا من المسائل النحوية التي اختلف فيها البصريون والكوفيون موردا على الأولين كثيرا من الحجج والبراهين التي تؤيد رأي الأخيرين»(١).

ويقول القفطي إنه كان كثير الحجاج والجدال (٢)، مما يؤكد أنه أسهم بقوة في احتجاجات الكوفيين.

والمتتبع لمعالجة ابن فارس لقضايا اللغة يجده يتبع نهج الكوفيين في استعمال مصطلحاتهم، ومن ذلك استعماله لمصطلح (الفعل الدائم)، ويعني به: الوصف، ويجعله قسيما للفعل الماضي والفعل المضارع، مغفلا فعل الأمر؛ لأنه مقتطع عنده من المضارع اتباعا للكوفيين، يقول في معرض حديثه عن الخبر والإنشاء: «أما أهل اللغة فلا يقولون في الخبر أكثر من أنه إعلام، تقول: (أخبرته، أخبره)، والخبر: ما جاز تصديق قائله أو تكذيبه، وهو إفادة المخاطب أمرا في ماض من زمان أو مستقبل أو دائم، نحو: (قام زيد)، و(يقوم زيد)، و(قائم زيد)»(٣).

فهذا النص صريح في الدلالة على انتماء ابن فارس إلى المذهب الكوفي.

ولا نجد أصداء مذهب الكوفيين في نحو المشارقة فقط، بل نجدها أيضا في نحو المغاربة، ومن هؤلاء: محمد بن محمد بن داود الصنهاجي ابن آجروم: أبو عبد الله، نحوي، اشتهر برسالته (الآجرُّومية)، وهي مطبوعة، وقد شرحها كثيرون، ومن مصنفاته أيضا: (فرائد المعاني في شرح حرز الأماني)، ويعرف بشرح الشاطبية في علم القراءات، وله مصنفات أخرى وأراجيز، ولد سنة ستمائة واثنتين وسبعين للهجرة، وتوفي سنة سبعمائة وثلاث وعشرين،

---

(١) المدارس النحوية ص٢٤١.

(٢) انظر: إنباه الرواة ١/ ١٢٩.

(٣) الصاحبي في فقه اللغة ١/ ١٣٣.

وكان مولده ووفاته بفاس[1]، يقول الدكتور شوقي ضيف: «ولعلنا لا نبعد إذا قلنا إن آخر النحاة الذين استظهروا آراء المدرسة الكوفية في مصنفاتهم ابن آجروم الصنهاجي»[2].

ومن آرائه التي تابع فيها الكوفيين أن فعل الأمر مجزوم أبدا، ولم يقل ببنائه كما ذهب إلى ذلك البصريون، وأن (حتى) والفاء والواو و(أو) تنصب المضارع بنفسها، لا بـ (أن) مضمرة بعدها كما ذهب البصريون، وأن (كيفما) من أدوات الشرط التي تجزم فعلين[3].

كما أنه استعمل بعض مصطلحات الكوفيين، ومن ذلك إطلاقه على نائب الفاعل: (المفعول الذي لم يسم فاعله)، وإطلاقه على الصفة (نعتا)، والتعبير عن الجر بالخفض[4].

وهكذا نجد أصداء المدرسة الكوفية تتردد عند النحاة في مختلف الأمصار والعصور، وقد أشرنا من قبل إلى أن المدرسة البغدادية نشأت متأثرة بنحوي البصرة والكوفة على حد سواء – وإن كانت في مجملها إلى النحو البصري أميل – فإنها قامت على الخلط بين النحوين، وقد سار على نهج هذه المدرسة نحاة الأندلس ونحاة مصر والشام، ونحاة العراق وإيران، على نحو ما سنبين ذلك إن شاء الله تعالى.

---

(١) الأعلام للزركلي ٧/ ٣٣.

(٢) المدارس النحوية ص٢٤١.

(٣) راجع متن الآجرومية في (مجموع مهمات المتون) ص١٩٢.

(٤) السابق ص١٩٢، ١٩٣، ١٩٧.

الفصل الثالث
المدرسة البغدادية

عرضنا فيما مضى لمدرستي البصرة والكوفة، وعرفنا أن البصرة هي التي تولت وضع النحو، ثم نشأ وترعرع في أحضانها، ثم بعد قرن من الزمان أسهمت الكوفة في نضجه وتطويره، ثم التقى علماء البصرة بعلماء الكوفة في حاضرة الدولة العباسية: بغداد، وتتلمذ على الفريقين جيل وفقوا بين المذهبين، واختاروا منهما ما راق لهم، فنشأ تيار فكري جديد أطلق عليه بعض الدارسين (المدرسة البغدادية).

وقد قسم الشيخ الطنطاوي المراحل التاريخية التي مر بها النحو العربي إلى أربعة أطوار: طور الوضع والتكوين- وهو بصري خالص، وطور النشوء والنمو – وهو بصري كوفي، وطور النضوج والكمال – وهو بصري كوفي، وطور الترجيح والبسط في التصنيف – وهو بغدادي وأندلسي ومصري وشامي[1].

«ولئن كان نحو البصرة أحظى عند الناس لقد كان نحو الكوفة أحظى عند الخلفاء؛ إذ كانت الكوفة أقرب من البصرة إلى بغداد، وفيها كانت البيعة للسفاح، ولبثت بعض الوقت حاضرة الدولة، أما البصرة فقد ظهر فيها إبراهيم بن عبد الله بن الحسن يدعو لأخيه محمد، وكان قد خرج بالمدينة فاستجاب لإبراهيم كثير من أهل البصرة، فاستولى عليها وعلى ما قرب من واسط والأهواز.

---

(١) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ص١٩.

لذلك أتيح للكوفيين أن يسبقوا إلى بغداد، ففتح الخلفاء لهم أبوابهم، ووكلوا إليهم تأديب أولادهم، فكان الكسائي في حاشية الرشيد، ثم مؤدب ولديه، وكان الفراء مؤدب ولدي المأمون، وكان ابن السكيت ينادم المتوكل»[١].

وإذا كان الكوفيون قد استحوذوا على بغداد، وحالوا دون اتصال البصريين بها، فإن البصريين لم يحرموا دخول بغداد، بل حاولوا الولوج إليها تلهفا على مقاسمة الكوفيين حظوتهم، فلم يفلحوا باديء الأمر، ولذلك أخفق سيبويه في مناظرته للكسائي نتيجة مناصرة العباسيين وبطانتهم للكسائي.

على أن قليلا من البصريين نفذ إلى بغداد، ومنهم (اليزيدي)، وقد نال حظوة في بغداد؛ لأنه وافق الكوفيين في بعض المسائل، واحتذى حذوهم في العناية بالقياس، كذلك (المبرد)، حيث نال حظوة لدى الخلفاء أيضا لحسن لباقته معهم، وشارك ثعلبا تعليم ابن المعتز، وقد نجم عن تلاقي الفريقين ببغداد: البصريين والكوفيين ظهور جيل اختلفت نزعاته النحوية، فمنهم من غلبت عليه النزعة البصرية، ومنهم من غلبت عليه النزعة الكوفية، ومنهم من جمع بين النزعتين، فممن غلبت عليه النزعة البصرية - كما يقول الشيخ الطنطاوي: الزجاج وابن السراج، والزجاجي، ومبرمان، وابن درستويه.

وممن غلبت عليه النزعة الكوفية: أبو موسى الحامض، وابن الأنباري.

وممن جمع بين النزعتين: ابن قتيبة، وابن كيسان، والأخفش الصغير، وابن شقير، وابن الخياط، ونفطويه[٢].

«وكانت الطائفة الخالطة بين النزعتين: البصرية والكوفية تزاول المذهبين، وتنظر فيهما نظرة غير مشوبة بالعصبية، فهي لا بد واجدة رجحان هذا المذهب

(١) تاريخ النحو للأستاذ علي النجدي ناصف ص٣٦.

(٢) راجع نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ محمد الطنطاوي ص١٠٢ - ١٠٧.

في مسائل وذلك المذهب في مسائل أخرى، وكان عمل هذه الطائفة منبها بعض معاصريهم إلى استقراء ما صح من القوانين النحوية دون التحيز إلى فريق دون آخر، فجر ذلك إلى الخلط بين المذهبين لاستخلاص مذهب منهما مرضي عليه عندهم، ولقد اتسعت هذه الحركة ونمت فعالجها الكثيرون، حتى احتل مكانا بين المذهبين مذهب آخر جديد مؤلف من المذهبين بفروق قليلة، اشتهر ذلك المذهب بالبغدادي، فاتبع نحاة بغداد في القرن الرابع الهجري نهجا جديدا في دراساتهم ومصنفاتهم النحوية يقوم على الانتخاب من آراء المدرستين: البصرية والكوفية جميعا، وكان من أهم ما هيأ لهذا الاتجاه أن أوائل هؤلاء النحاة تتلمذوا للمبرد، وثعلب، وبذلك – كما أشرنا من قبل – نشأ جيل من النحاة يحمل آراء مدرستيهما، ويعنى بالتعمق في مصنفات أصحابهما والنفوذ من خلال ذلك إلى كثير من الآراء النحوية الجديدة.

وكان من هذا الجيل من يغلب عليه الميل إلى الآراء الكوفية، ومن يغلب عليه الميل إلى الآراء البصرية، ولذلك اضطربت كتب التراجم والطبقات إزاءه، فمنهم من حاول تصنيف أفراده في المدرستين: الكوفية والبصرية على نحو ما صنع الزبيدي في طبقاته، ومنهم من أفردهم بمدرسة مستقلة كما صنع ابن النديم في الفهرست، وإن كان قد أدخل فيهم نفرا ليس لهم نشاط نحوي مذكور مثل ابن قتيبة وأبي حنيفة الدينوري[١].

وقد دافع الدكتور شوقي ضيف عن وجود المدرسة البغدادية في مواجهة الدكتور عبد الفتاح شلبي الذي نفى وجودها معتمدا على من يدرجون أفرادها تحت المدرسة البصرية أو الكوفية، ومستندا على أن علمين من أعلام جيلها الثاني ينسبان أنفسهما في مصنفاتهما إلى المدرسة البصرية، وهما أبو علي الفارسي، وتلميذه ابن جني؛ إذ يعبران في تصانيفهما عنهم كثيرا بكلمة

(١) المدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص٢٤٥.

(أصحابنا)[١]، وينتصران في أغلب الأمر للآراء البصرية وكثيرا ما يطلق ابن جني على الكوفيين اسم (البغداديين)[٢]، وكأنهم مدرسة واحدة، فقال: «ولا يكفي أن ينسب ابن جني وأبو علي الفارسي أنفسهما إلى البصريين لنعدهما حقا منهم، فإنهما اتبعا في مصنفاتهما المذهب البغدادي الانتخابي، وإن كانت قد غلبت عليهما النزعة البصرية، وهي لا تخرجهما عن دوائر الاتجاه البغدادي القائم على الانتخاب من آراء البصريين والكوفيين، وعلى غرارهما الزجاجي آخر الجيل الأول من البغداديين.

أما إطلاق ابن جني اسم البغداديين على الكوفيين أحيانا فيرجع إلى أن جمهور الجيل الأول من البغداديين كانت تغلب عليه النزعة الكوفية، فسماهم الكوفيين تارة، وتارة سماهم البغداديين، وأهمهم ثلاثة: ابن كيسان (ت ٢٩٩هـ)، وابن شقير (ت ٣١٥هـ)، وابن الخياط (ت ٣٢٠هـ)[٣].

ويستدل الدكتور شوقي ضيف على صحة رأيه في أن هؤلاء جميعا جمعوا بين المذهبين بما ذكره الزجاجي من أخذه عنهم وتصريحه بأنهم درسوا نحوي الكوفة والبصرة، فيقول الزجاجي: «ومن علماء الكوفيين الذين أخذت عنهم أبو الحسن بن كيسان، وأبو بكر بن شقير، وأبو بكر بن الخياط؛ لأن هؤلاء قدوة أعلام في علم الكوفيين، وكان أول اعتمادهم عليه، ثم درسوا علم البصريين بعد ذلك فجمعوا بين العلمين»[٤].

ومما يدل على تمكن هؤلاء من المذهب الكوفي أن الزجاجي نقل عنهم ومعهم ابن الأنباري الكوفي الخالص احتجاجات الكوفيين لآرائهم، فهم الذين

---

(١) انظر: أبو علي الفارسي د/ عبد الفتاح شلبي ص١٠٦، وسر صناعة الإعراب لابن جني ١/ ٢٦٧.

(٢) انظر: الخصائص ١/ ٢٠٠، ٢/ ١١.

(٣) المدارس النحوية ص٢٤٦.

(٤) الإيضاح في علل النحو ص٧٩.

ضبطوا هذه الاحتجاجات ووثقوها وأحكموها، يقول الزجاجي بعد أن أورد جملة وجوه الاحتجاج لآراء الكوفيين التي سردها في الكتاب سردا: «وإنما نذكر هذه الأجوبة عن الكوفيين على حسب ما سمعنا مما يحتج به عنهم من ينصر مذهبهم من المتأخرين، وعلى حسب ما في كتبهم إلا أن العبارة عن ذلك بغير ألفاظهم، والمعنى واحد، لأنا لو تكلفنا حكاية ألفاظهم بأعيانها لكان في نقل ذلك مشقة علينا من غير زيادة في الفائدة، بل لعل أكثر ألفاظهم لا يفهمها من لم ينظر في كتبهم، وكثير من ألفاظهم قد هذبها من نحكي عنه مذهب الكوفيين، مثل ابن كيسان، وابن شقير، وابن الخياط، وابن الأنباري، فنحن إنما نحكي علل الكوفيين على ألفاظ هؤلاء، ومن جرى مجراهم، مع أنه لا زيادة في المعنى عليهم، ولا بخس حظ يجب لهم»(١).

ويعقب الدكتور شوقي ضيف على هذا النص بقوله: «ومعنى ذلك أن ابن كيسان وابن شقير وابن الخياط الذين جمعوا بين علمي البصرة والكوفة كما يقول الزجاجي هم الذين اشتقوا احتجاجات الكوفيين في جملتها، وهم الذين انتزعوا مقاييسها وعللها، مع ما أمدهم به الكوفيون من الكسائي إلى ابن الأنباري»(٢).

ويمضي الدكتور شوقي ضيف مبينا أن تثقف هؤلاء بالنحو البصري وما بسط فيه من العلل والمقاييس ووجوه الاحتجاج كان مادة صاغوا منها عملهم، وبذلك تتضح صحة ما رواه أبو البركات بن الأنباري في كتابه: (الإنصاف) من احتجاجات الكوفيين بإزاء احتجاجات البصريين، وقد تشكك «فايل» في نسبة هذه الاحتجاجات التي أوردها صاحب (الإنصاف) إلى الكوفيين، وظن أنها من عمل البصريين المتأخرين، مستدلا بأن من يبحث عن هذه الاحتجاجات فيما وصلنا من كتابات الفراء وثعلب قلما يجد لها أصلا عندهما، ولكن الدكتور شوقي ضيف يرى أن ظن «فايل» واهم، إنما هي من عمل أوائل

---

(١) السابق ص١٣١، ١٣٢.

(٢) المدارس النحوية ص٢٤٧.

البغداديين ممن ذكرناهم وأمثالهم ممن حاولوا - كما لاحظ الزجاجي - الاحتجاج للآراء الكوفية والاحتيال لها والتلطف في بيانها، وهم أنفسهم الذين يطلق عليهم ابن جني تارة اسم الكوفيين مدمجا فيهم سابقيهم من أمثال الكسائي والفراء، وتارة يطلق عليهم اسم البغداديين[1].

وإذا كان الدكتور عبد الفتاح شلبي ينكر المدرسة البغدادية فإن الأستاذ علي النجدي ناصف ينكر أن يكون بعد مدرستي البصرة والكوفة مدارس أخرى، فهو بعد أن فرغ من الحديث عن خصائص كل من المدرستين تساءل قائلا: «والآن هل للنحو مدارس أخرى ؟»، ثم أجاب عن ذلك فقال: «ينبغي قبل الإجابة عن هذا السؤال أن أعرف المدرسة، فهي طائفة من العلماء أو الأدباء أو أهل الفن تؤلف بينهم في الإنتاج وصوره أصول ومناهج يلتزمونها مع احتفاظ كل بخصائص شخصيته».

وهكذا كان أئمة النحو الأولون في البصرة والكوفة إبان نشأته فخرج النحو الذي صدر عنهم صدى لما عند كل من الفريقين من مواهب، ولما أصل من أصول، وما أمدته العرب به من لغة، ولما أن اشتد عوده، ونضجت ثمرته، وآل من بعدهم إلى خلفائهم لم يجدوا به نقصا فيتموه، أو صدعا فيرأبوه، فلم يبق إلا أن ينظروا في النحوين، ويأخذوا لمصنفاتهم من كليهما أرجحه عندهم، ومنهم من جعل النحو البصري أصلا وزاد عليه ما دعت إليه الحاجة من النحو الكوفي.

وهنا التقى النحوان بين أيديهم، على سواء في الدرس والتمحيص، واختلاف في مقدار النقل والاقتباس من هذا وذاك، تلفيق للنحوين أخذ النحاة به منذ القرن الثالث، ولا يزال معمولا به إلى اليوم».

---

(١) المدارس النحوية ص٢٤٧.

ثم يتساءل بعد عرضه لوجهة نظره: «فهل يصح أن نطلق على أصحاب هذا التلفيق اسم مدارس، فنقول مثلا: مدرسة النحو البغدادية، أو مدرسة النحو المصرية، كما جاء في كتاب (المدارس النحوية)».

ثم يرد على من فهموا من عزو بعض القدماء آراء نحوية إلى البغداديين أنهم يشكلون مدرسة، فيقول: «وقد فهم بعض الباحثين من هذا أن هؤلاء البغداديين يؤلفون مدرسة نحوية ثالثة، لكن ثمة دلائل تدل على أن هؤلاء البغداديين هم الكوفيون الذين استقر المقام بهم في بغداد؛ لأن وصفهم بالكوفيين مدعاة إلى اللبس والتخليط».

واستدل على ذلك بما ذكرته بعض كتب التراجم والطبقات من إطلاق كلمة (البغدادي) على الكسائي، وإطلاق كلمة (البغداديين) على الكوفيين[1].

ونستنتج مما ذكره الأستاذ علي النجدي ناصف أنه يرد إنكاره للمدرسة البغدادية، وما تلاها من اتجاهات إلى عدم توافر خصائص المدرسة بالمعنى العلمي الدقيق فيها، وينتهي إلى أن البغداديين لم يضيفوا جديدا إلى ما أرسته المدرستان: البصرية والكوفية، حيث لم يجدوا نقصا فيتموه، أو صدعا فيرأبوه، وما كان نحوهم إلا تلفيقا لنحوي المدرستين، وهو بذلك يرد على الدكتور شوقي ضيف في صنيعه وتسميته كتابه بـ (المدارس النحوية).

وكان من الممكن أن نأخذ برأي الأستاذ علي النجدي وأن نقتنع به لما ينبني عليه من أدلة قوية، ولكن يمنعنا من الأخذ به أن البغداديين لم يقفوا عند حد الانتخاب من آراء المدرستين، أو عند حد التلفيق بين النحوين كما عبر الأستاذ علي النجدي، «فما أهل القرن الرابع الهجري حتى كثرت قواعد هذا المذهب – أي: المذهب البغدادي – الجديد، وأيده النظار له، واشتهرت طائفة به، فقاسم المذهبين عملا ومزاولة، وشق له سبيلا معهما، وامتدت به الأيام

(١) راجع: تاريخ النحو للأستاذ علي النجدي ناصف ص٣٤ – ٣٦.

قليلا، فحدث للنحو به عهد جديد، قضى أن يعتبر طورا آخر من أطواره»[١]، وهو المفاضلة بين المذهبين، وإيثار المختار منهما، ولا تقوم المفاضلة والاختيار من فراغ بل لا بد أن يكون ذلك مبنيا على حجج قوية وأدلة قاطعة، وفي المفاضلة والترجيح نوع من التجديد والإضافة، «ولقد أمعنوا في هذا الاختيار، فاصطفوا مسائل ذات بال مزيجا من المذهبين، على أنهم أسلمهم هذا الاستقراء البالغ خلال تلك الأيام إلى العثور على قواعد أخرى من تلقاء أنفسهم لا تمت بصلة إلى المذهبين تولدت لهم من اجتهادهم قياسا وسماعا»[٢].

وقد ذكر الدارسون أن المدرسة البغدادية «اتجهت اتجاهين: اتجاها مبكرا عند ابن كيسان وابن شقير وابن الخياط، نزع فيه أصحابه إلى آراء المدرسة الكوفية، وأكثروا من الاحتجاج لها، مع فتح الأبواب لكثير من آراء المدرسة البصرية، وأيضا مع فتح باب الاجتهاد لبعض الآراء الجديدة، واتجاها مقابلا عند الزجاجي ثم عند أبي علي الفارسي وابن جني، نزع فيه أصحابه إلى آراء المدرسة البصرية، وهو الاتجاه الذي ساد فيما بعد لا في مدرسة بغداد وحدها، بل في جميع البيئات التي عنيت بدراسة النحو»[٣].

ومن ثم لا يمكن أن نغفل جهود أصحاب المدرسة البغدادية وأن نجعلهم مجرد جامعين بين المدرستين، وذلك لما أضافوه إلى النحو العربي من توسع في التعليل والحجج والأدلة، وبسط المسائل، وتفريعها، والإتيان بآراء جديدة خالفوا بها كلتا المدرستين، فمن ذلك تجويزهم مجيء الحال معرفة مطلقا، نحو: (جاء زيدٌ الراكبَ) قياسا على الخبر وعلى ما سمع من ذلك، وهم بذلك مخالفون لجمهور البصريين الذين يجوزون مجيء الحال على صورة المعرفة إذا كان فيها معنى الشرط، وهي مع ذلك نكرة، نحو: (عبد الله المحسنَ أفضل

---

(١) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ محمد الطنطاوي ص١١١.

(٢) السابق ص١١١، ١١٢.

(٣) المدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص٢٤٨.

منه المسيءَ)[١]، ومن ذلك أنهم جوزوا أن تكون (أنْ) مخففة من الثقيلة من غير عوض، أي من غير فاصل بينها وبين الفعل المتصرف، قال الرضي: «كما حكى المبرد عن البغاددة: (علمت أنْ تخرجُ)- بالرفع بلا عوض»[٢]، ومن ذلك أيضا ما حكاه عنهم أبو علي الفارسي من أنهم يجيزون كون الظرف والجار والمجرور في نحو: (لا آمرَ بالمعروف)، وقوله تعالى: «لا عاصمَ اليومَ مِنْ أمرِ الله إلا مَنْ رَحِم»[٣] - من صلة المنفي المبني[٤]، وهم بذلك مخالفون لجمهور البصريين والكوفيين الذين يوجبون تنوينه؛ لأن الشبيه بالمضاف لا يبنى.

ومن ذلك أيضا تجويزهم العطف على المحل في نحو قولهم: (هذا ضاربٌ زيدا وأخيه)، وقد منع جمهور النحاة ذلك؛ لأنهم اشترطوا في جواز العطف على المحل أن يكون الموضع بحق الأصالة؛ «لأن الوصف المستوفي لشروط العمل الأصل إعماله لا إضافته لالتحاقه بالفعل»[٥].

ومن ذلك أيضا ذهاب بعضهم إلى أن (ويحه، وويله، وويسه) منصوبة بأفعال من لفظها، وأنشد:

فما والَ ولا واحَ ... ولا واسَ أبو هندي

خلافا للجمهور، حيث قدروا لهذه المنصوبات أفعالا من معناها[٦].

---

(١) الهمع ١/ ٢٣٩.
(٢) شرح الكافية ٢/ ٢٣٤.
(٣) هود: ٤٣.
(٤) شرح الكافية للرضي ١/ ٢٥٧.
(٥) مغني اللبيب لابن هشام ٢/ ٤٧٤.
(٦) شرح التصريح على التوضيح ١/ ٣٣٠.

إلى غير ذلك من الآراء النحوية التي عزتها كتب النحو إلى البغداديين، وقد ذكرنا سابقا أن أوائل المدرسة البغدادية ممن جمعوا بين مدرستي البصرة والكوفة كانوا يميلون إلى المدرسة الكوفية، ثم جاءت من بعدهم أجيال غلبت عليهم النزعة البصرية، فجعلوا المذهب البصري أساسا في كتبهم، وتلك السنة سرت فيمن بعدهم وما تزال إلى أيامنا هذه في أكثر الكتب النحوية[١].

ويجدر بنا أن نلقي الضوء على بعض أعلام هذه المدرسة ممن مثلوا غلبة النزعة الكوفية عليهم، ومن مثلوا غلبة النزعة البصرية، فنعرض أولا لابن كيسان وابن شقير وابن الخياط الذين غلبت عليه النزعة الكوفية، ثم للزجاجي، وأبي علي الفارسي، وأبي الفتح بن جني الذين غلبت عليهم النزعة البصرية، ثم نعرض لمن جاء في إثرهم من نحاة إيران والعراق والشام ممن استضاءوا بمنهجهم النحوي في نشاطهم العلمي.

ابن كيسان

هو: محمد بن أحمد بن كيسان أبو الحسن النحوي، وكان يحفظ مذهبي البصريين والكوفيين في النحو؛ لأنه أخذ عن المبرد وثعلب، قال السيرافي: «وكان ابن كيسان يخلط المذهبين»[٢].

وكان أبو بكر بن مجاهد المقريء يقول: ابن كيسان أنحى من الشيخين: ثعلب، والمبرد، وقد مزج النحوين فأخذ من كل واحد منهما ما غلب على ظنه صحته، واطرد له قياسه، وترك التعصب لأحد الفريقين على الآخر.

وصنف كتبا كثيرة في هذا النوع، كلها جيد بديع، فيه غرائب القياسات.

(١) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ الطنطاوي ص١١٣، ١١٤.
(٢) أخبار النحويين البصريين ص١١٣، ١١٤.

قال له القاضي إسماعيل: يا أبا الحسن، ما تقول في قراءة الجمهور إلا أبا عمرو: «إنَّ هذانِ لساحران»[١]، ما وجهها على ما جرت به عادتك من الإغراب في الإعراب؟ فأطرق ابن كيسان مليا، ثم قال: نجعلها مبنية لا معربة، وقد استقام الأمر، قال له إسماعيل القاضي: فما علة بنائها ؟ قال ابن كيسان: لأن المفرد منها (هذا) وهو مبني، والجمع (هؤلاء) وهو مبني، فيحتمل التثنية على الوجهين، فعجب القاضي من سرعة جوابه وحدة خاطره وبعيد غوصه، وقال له: ما أحسنه يا أبا الحسن لو قال به أحد، قال: ليقل به القاضي.

ومن مصنفاته المشهورة: المُهذَّب، والحقائق، والمختار، وغريب الحديث، والشاداني في النحو، والمذكر والمؤنث، والمقصور والممدود، والبرهان، والوقف والابتداء، والهجاء، والقراءات، والتصاريف، ومختصر النحو، ومعاني القرآن، وحد الفاعل، ونحو اختلاف البصريين والكوفيين، والكافي في النحو.

وذكر ياقوت له أيضا: غلط الكاتب، ومصابيح الكتاب، ونشر له كتاب باسمه (تلقيب القوافي، وتلقيب حركاتها) ضمن مجموعة: (جرزة الحاطب وتحفة الطالب) بعناية «وليم ريط» في ليدن سنة ١٨٥٢.

توفي سنة مائتين وتسع وتسعين للهجرة[٢]، وقيل: سنة ثلاثمائة وعشرين، ورجحه ياقوت وغيره[٣].

وهناك اثنان غير من ذكرناه اشتهرا بابن كيسان: أحدهما قديم، له في العروض والمعمى كتاب[٤]، والآخر متأخر، وهو الحسن بن محمد بن أحمد بن كيسان أو محمد الحربي النحوي، وهو أخو علي بن محمد الأكبر، روى

---

(١) طه: ٦٣.

(٢) إنباه الرواة للقفطي ٣/ ٥٧ – ٥٩، مع الهامش.

(٣) بغية الوعاة للسيوطي ١/ ١٨، ١٩.

(٤) السابق ١/ ١٩.

عنه إسماعيل بن إسحاق القاضي كتاب (النوادر)، وقال أبو نعيم الحافظ عنه: كان ثقة، وتوفي سنة ثلاثمائة وثمان وخمسين[١].

آراؤه النحوية

ولأبي الحسن بن كيسان الذي نحن بصدده آراء كثيرة تتردد في كتب النحو، منها ما وافق فيه البصرين، ومنها ما وافق فيه الكوفيين، ومنها ما وصل إليه باجتهاده وبُعد غوره.

فمما وافق فيه البصريين ذهابهم إلى أن الناصب للمضارع بعد لام التعليل (أنْ) مضمرة، مثل: (جئت لأكرمَك)، وإنما قدروا بعدها (أنْ) لأنها قد تظهر في مثل قولك: (جئت لأن أكرمَك)، ومع ارتضائه هذا الرأي البصري أضاف إليه أنه يجوز أن يكون الناصب بعد لام التعليل (كي) محذوفة، لمجيئها أيضا في مثل قولك: (جئت لكي أكرمك)، ومعروف أن الكوفيين يذهبون إلى أن لام التعليل تنصب المضارع بنفسها دون حاجة إلى تقدير (أنْ) كما ذهب البصريون[٢].

وكان يذهب مذهب المبرد وتلميذه ابن السراج في أن العامل في التابع من النعت والتأكيد وعطف البيان هو العامل في المتبوع ينصب عليهما انصبابة واحدة، وكان الخليل وسيبويه والأخفش والجرمي يذهبون إلى أن العامل فيها جميعا هو التبعية[٣].

---

(١) إنباه الرواة ١/ ٣٥٤.

(٢) الهمع ٢/ ١٧.

(٣) السابق ٢/ ١١٥.

وكان يتبع يونس البصري في أن (إما) في مثل قولك: (جاء إمَّا زيد وإما عمرو) ليست عاطفة، وإنما العطف بالواو التي قبلها، وتابعهما في ذلك أبو علي الفارسي وابن مالك(١).

ومما وافق فيه ابن كيسان الكوفيين جواز تقديم خبر (ما زال) عليها، فيقولون: (قائما ما زال زيد)، وقد منع ذلك البصريون والفراء(٢).

كذلك وافق الكوفيين في أن الضمائر في (إياي) وأخواتها هي التي تلي (إيا)، وأن (إيا) عماد لهذه الضمائر، وقد عقب الرضي على هذا الرأي بقوله: «وما أرى هذا القول بعيدا من الصواب»(٣).

وقد ذهب الخليل وسيبويه والأخفش والمازني وأبو علي إلى أن الضمير (إيا)، وأن ما اتصل به من الياء والكاف والهاء وما تفرع عنها حروف تدل على أحوال المرجوع إليه من التكلم والخطاب والغيبة(٤).

كما وافق الكوفيين في جواز التوكيد بالكلمات: (أكتع، وأبصع، وأبتع) دون أن تسبقها كلمة (أجمع)، فيقال: (جاءوا أكتعون)، ولكن البصريين اشترطوا سبق كلمة (أجمع) لها، فلا يقال عندهم إلا (جاءوا أجمعون أكتعون).

واستدل الكوفيون وابن كيسان بـ:

تحملني الذلفاءُ حولا أكتعا(٥)

---

(١) الهمع ٢/ ١٣٥.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ١١٣.

(٣) شرح الكافية للرضي ٢/ ١٠.

(٤) السابق ٢/ ١٢.

(٥) الهمع ٢/ ١٢٣.

كما وافق الكوفيين والزجاج في أن الضمير من (هو) و(هي) الهاء فقط، وأن الواو والياء زائدتان بدليل حذفهما عند التثنية والجمع والمفرد في لغة، في حين ذهب البصريون إلى أن (هو)، و(هي) أصلان، وقد رجح السيوطي مذهب الكوفيين والزجاج وابن كيسان، فقال: «وهذا المذهب هو المختار عندي»(١).

كذلك وافق ابن كيسان الفراء على منع الفصل بين اسم (إنَّ) وخبرها في مثل: (إنَّ زيدا لأظن قائمٌ)، و(إنَّ زيدا لغيرُ شك قائمٌ)، و(إنَّ زيدا لئن شاء الله عز وجل قائمٌ)، واحتج ابن كيسان لذلك قائلا: «لأنه كلام معترض به من إخبارك عن نفسك كيف وصفت الخبر عن زيد شكا كان عندك أو يقينا، والتوكيد إنما هو لخبر زيد لا لخبرك عن نفسك؛ لأن (إنَّ) لا تتعلق بخبرك وهي متجاوزة إلى الخبر»(٢).

وإذا كان ابن كيسان قد وافق البصريين في كثير من المسائل، ووافق الكوفيين أيضا في كثير من المسائل فإنه انفرد بكثير من المسائل أيضا، حيث عزت إليه كتب النحو آراء كانت من اجتهاده؛ لأنه خالف فيها كلا من البصريين والكوفيين، ومن ذلك تجويزه تذكير الفعل المسند إلى ضمير المؤنث المجازي، فيقول: (الشمس طلع) مستدلا بقول الشاعر:

ولا أرضَ أبقلَ إبقالها

كما يجوز تذكير الفعل المسند إلى اسم ظاهر حقيقي التأنيث دون فاصل بينهما مستدلا بقول الشاعر:

تمنى ابنتاي أن يعيش أبوهما ... وهل أنا إلا من ربيعة أو مضرْ(٣)

---

(١) السابق ١/ ٦٠، ٦١.
(٢) الهمع ١/ ١٤٠.
(٣) السابق ٢/ ١٧٠، ١٧١.

ومن ذلك إعرابه المخصوص بالذم في نحو قول الشاعر:

لا حبذا أنتِ يا صنعاءُ من بلد

بدلا من (ذا) الذي هو الفاعل، وهو لازم التبعية[١].

ومن ذلك أنه يجوز وضع النفس موضع الضمير الأول في مثل قولك: (ظننتَ نفسَك عالمة)، ولكن جمهور النحاة منعوا ذلك، وأجازوا اتحاد ضميري الفاعل والمفعول الأول في أفعال القلوب في المرجع، فيقال: (ظَنَنْتُني)، و(ظَنَنْتَك)[٢].

وكان يرى أن العطف في نحو قولهم: (ما قام زيد ولكنْ عمرو) بـ (لكنْ)، وأن الواو زائدة غير لازمة، خلافا للجمهور القائلين بأن العاطف هو الواو، وأن (لكنْ) حرف استدراك[٣].

وكان يرى أن علة بناء (أمسِ) - وهو مبني على الكسر – تضمنه معنى الفعل الماضي، وأن علة إعراب (غد) تضمنه معنى الفعل المستقبل، وهو معرب، في حين ذهب الجمهور إلى أن علة بناء (أمسِ) تضنه معنى الحرف، وهو لام التعريف، وأن علة إعراب (غد) عدم تضمنه معنى لام التعريف؛ لأن ما يتضمنها حاصل واقع، و(غد) ليس بواقع[٤].

وكان يذهب إلى أن العلة في سد الحال مسد الخبر في نحو قولهم: (ضربي زيدا قائما) شبهها بالظرف، فكأنما قيل: (ضربي زيدا في حال قيامٍ)[٥].

---

(١) ارتشاف الضرب ٣/ ٢٩، ٣٠.

(٢) السابق ٣/ ٧٥.

(٣) الهمع ٢/ ١٣٧.

(٤) السابق ١/ ٢٠٨.

(٥) الهمع ١/ ١٠٦.

إلى غير ذلك من الآراء الكثيرة التي انفرد بها ابن كيسان مما يدل على اجتهاده واستقلال شخصيته، وقد رأينا كيف مزج بين المذهبين، فاختار من مذهب البصريين ما راق له، وما رآه راجحا، واختار من مذهب الكوفيين ما رآه راجحا أيضا، ثم هو لم يقف عند تبني بعض آراء البصريين، وبعض آراء الكوفيين، بل شق لنفسه طريقة مستقلة توصل فيها إلى مجموعة من الآراء التي خالف فيها جمهور النحاة من البصريين والكوفيين.

ابن شقير

هو: أحمد بن الحسين بن العباس بن الفرج النحوي، أخذ عن أحمد بن عبيد بن ناصح وكان مشهورًا برواية كتب الواقدي عن أحمد بن عبيد عنه، وهو في طبقة أبي بكر السراج، وله: مختصر في النحو، والمقصور والممدود، والمذكر والمؤنث، ويقال إن الجمل الذي للخليل هو لابن شقير، توفي سنة ثلاثمائة وسبع عشرة للهجرة[١].

آراؤه النحوية

وليس لابن شقير في كتب النحو آراء نحوية ذات بال أو ذات أثر في تطور الدرس النحوي إلا قليلا، ولعل ذلك يرجع إلى قلة نشاطه النحوي وعدم وصول مؤلفاته إلينا.

ولعل من أبرز آرائه النحوية أنه كان يرى متابعا لابن السراج أن (ليس) حرف لا فعل، وتابعهما أبو علي الفارسي وجماعة من أصحابه[٢].

وقد صوب ابن هشام مذهب الجمهور في أنها فعل، فقال: «والصواب الأول، بدليل لستُ ولستُما ولستنّ وليْسا وليْسوا وليَسَت ولسنَ»[٣].

---

(١) انظر: الوافي بالوفيات ٦/ ٢١٧، والأعلام ١/ ١١٠.

(٢) ارتشاف الضرب ٢/ ٧٢.

(٣) مغني اللبيب ص ٣٨٧، تحقيق مازن المبارك.

وكان يجيز تقديم معمول خبر (كان وأخواتها) عليها مع الخبر أو وحده، سواء أكان ظرفا أو جارا ومجرورا، أو غيرهما، فيجوز عنده أن يقال: (زيدًا كان عمرو ضاربا)، أو (ضاربا زيدا كان عمرو)[(١)].

وتوقف ابن شقير أمام تراكيب لغوية اختلف حولها البصريون والكوفيون، وهذه التراكيب تنتمي إلى وقوع الفعل المتعدي على اسم الموصول بصلته، أي: بفعل المسند إلى مفسر الضمير، فأجاز (ما أراد زيد أخذ)، فاسم الموصول (ما) مفعول (أخذ)، قال ابن شقير: «(ما أراد زيد أخذ) جائز من قول البصريين سواء أكان (زيد) مبتدأ خبره ما بعده، أم فاعلا بـ (أراد)، وأما الكوفيون فإن كان (زيد) مبتدأ ما بعده خبره فلا تجوز المسألة، وإن كان (زيد) فاعلا بـ (أراد) جاز عند الكسائي، وهو خطأ من قول الفراء»، ثم ذكر ابن شقير التراكيب الجائزة فقال: «(أخذ زيدٌ ما أراد)، و(أخذ ما أراد زيد)، و(زيد أخذ ما أراد)، و(زيد ما أراد أخذ) جائزة من كل قول، و(ما أراد أخذ زيدٌ) جائزة عند البصريين، خطأ عند الكوفيين، و(إرادته أخذ زيد) جئزة عند الجميع»[(٢)].

ولا يخفى ما في هذه التراكيب من تعقيد معنوي عند البلاغيين، حيث نجد لبسا في مرجع الضمير من تركيب إلى آخر مما يحتاج إلى كد الذهن وصعوبة الفهم.

كما توقف ابن شقير وتابعه ابن الخياط أما وقولهم: (رأيت التيمي تيمَ عدي)، حيث ورد في (تيم عدي) النصب والجر، فخرج ابن شقيروابن الخياط النصب على تقدير (أعني)[(٣)].

وهكذا فإن آراء ابن شقير في جملتها لا تخلو من غرابة وبعد عن الواقع اللغوي.

---

(١) ارتشاف الضرب ٢/ ١٠٢.

(٢) ارتشاف الضرب ٢/ ٢٧٧.

(٣) ارتشاف الضرب ٢/ ٥٣٢.

ابن الخياط

هو: محمد بن أحمد بن منصور، أبو بكر ابن الخياط، أصله من سمرقند.

أقام في بغداد بعد وفاة المبرد وضعف ثعلب عن الإفادة لصممه الشديد، فاستمع من أترابهما، وجرت بينه وبين الزجاج ببغداد مناظرة، وكان دمث الخلق.

من كتبه (معاني القرآن) و (الموجز) و (المقنع) و (النحو).

وتوفي بالبصرة سنة ثلاثمائة وعشرين للهجرة[1].

آراؤه النحوية

ويبدو أن ابن الخياط لا يختلف عن معاصره ابن شقير في قلة الآراء النحوية المعزوة إليه فضلا عن غرابتها وبعدها عن الواقع اللغوي، ومن ذلك قوله: «(القائمان كلاهما مختصمان) فإن كان (كلاهما) توكيدا للضمير المستكن في (القائمان) جازت المسألة، أو للألف واللام لم يجز في قول من لم يجز: (اختصم الزيدان كلاهما)، وكذلك إن جعلت (كلاهما) مبتدأ وجعلت (مختصمان) خبره فو خطأ»[2].

ووجه الخطأ فيما ذكره من قولهم: (اختصم الزيدان كلاهما) أن الفعل (اختصم) لا يقع إلا بين اثنين، ولذا فلا حاجة إل تأكيد الفاعل بـ (كلاهما).

وقد توقف ابن الخياط أمام ما أجازه الكسائي في مناظرته لسيبويه من قوله: (فإذا هو إياها) في مقابل قول سيبويه: (فإذا هو هي)، فخرج ابن الخياط (إذا) في قولهم: (فإذا هو إياها) على أنها ظرف فيه معنى (وجدت) أو (رأيت)،

---

(١) ارتشاف الضرب ٢/ ٧٢.

(٢) ارتشاف الضرب ٢/ ٦٠٩.

فجاز له أن ينصب المفعول - يعني (إياها) - وهو مع ذلك مخبر به عن الاسم بعده.

وقد عقب ابن هشام على هذا بقوله: «وهذا خطأ لأن المعاني لا تنصب المفاعيل الصحيحة، وإنما تعمل في الظروف والأحوال، ولأنها تحتاج على زعمه الى فاعل والى مفعول آخر، فكان حقها أن تنصب ما يليها»(١).

وسبق أن ذكرنا أن ابن الخياط وافق ابن شقير على تخريج نصب (تيمَ عدي) من قولهم: (رأيت التيمي تيمَ عدي) على تقدير (أعني)(٢).

وواضح من هذه الآراء أنها لا تمس قضايا نحوية ذات بال، كما أنها لا تمس الواقع اللغوي لما بها من غرابة وتكلف.

الزجاجي

هو: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، من أهل الصيمرة بين ديار الجبل وديار خوزستان، نشأ بنهاوند جنوبي همذان، وانتقل إلى بغداد ينهل من حلقات العلماء، ولزم الزجاج البصري وقرأ عليه النحو، ومن هنا جاء لقبه بـ (الزجاجي) نسبة إليه، ثم انتقل إلى الشام، فأقام بحلب مدة، ثم انتقل إلى دمشق، وأقام بها وصنف، وحدث أن خرج إلى طبرية فمات بها سنة ثلاثمائة وسبع وثلاثين للهجرة، وقيل: بل سنة ثلاثمائة وأربعين(٣).

وقد ألف الزجاجي في شتى علوم اللغة والأدب، ولكن مؤلفاته لم تصل إلينا كلها، وما وصل منها لم يطبع إلا أقله وما زال سائره ينتظر الجهد والعزيمة، فمنها:

---

(١) مغني اللبيب ص١٢٥، تحقيق مازن المبارك.

(٢) ارتشاف الضرب ٢/ ٥٣٢.

(٣) إنباه الرواة للقفطي ٢/ ١٦٠، والمدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص٢٥٢.

١-كتاب (الجمل)، وهو مختصر في قواعد النحو، وقد وصفه القفطي بأنه «مبارك ما اشتغل به أحد إلا انتفع»، ويحكي القفطي قصة تأليفه، فيقول: «سمعت من لفظ الشيخ أبي البقاء صالح نزيل قفط أن الزجاجي صنف (الجمل) بمكة، وكان إذا فرغ من باب طاف به أسبوعا، ودعا الله - عز وجل - أن يغفر له، وأن ينفع به قارئه، فلهذا انتفع به الطلبة، وهو كتاب المصريين وأهل المغرب وأهل الحجاز واليمن والشام إلى أن اشتغل الناس باللمع لابن جني، والإيضاح لأبي علي الفارسي»[١].

وقد حظي بشروح كثيرة عليه، حتى قالوا إنها زادت عن مائة وعشرين شرحا[٢].

وقد تعرض له البطليوسي، وصنف فيه كتابا سماه (الحلل في إصلاح الخلل الواقع في كتاب الجمل).

وقد نكت ابن بابشاذ في شرحه نكتا في الرد عليه[٣].

وقد طبع كتاب (الجمل) سنة ١٩٢٦م على نفقة كلية الآداب في الجزائر، وحققه الشيخ ابن أبي شنب، وصورت هذه الطبعة في باريس سنة ١٩٥٧م[٤].

٢- (الإيضاح في علل النحو)، وقد استقصى فيه علل النحو البصري والكوفي، ونص - كما مر آنفا - على أن الذين حرروا العلل الكوفية هم: ابن الأنباري، وأوائل البغداديين: ابن كيسان، وابن شقير، وابن الخياط، وأضاف أن

---

(١) إنباه الرواة ٢/ ١٦١.

(٢) المدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص٢٥٢.

(٣) إنباه الرواة ٢/ ١٦٠، ١٦١.

(٤) تحقيق كتاب الإيضاح للدكتور مازن المبارك ص٤.

له في ذلك نصيبا إذ قال: «وأكثر ما أذكره من احتجاجات الكوفيين إنما أعبر عنه بألفاظ البصريين»[١]، فهم الذين نهجوا التعبير عن العلل وذللوه ومهدوه[٢].

وكتاب (الإيضاح في علل النحو) مطبوع بتحقيق الدكتور مازن المبارك.

«ومن يقرأ الكتاب يرى الفلسفة والمنطق وعلم الكلام والفقه، أو بعبارة أدق عللها جميعا تمس جوانب التعليل والاحتجاج فيه»[٣].

وقد وردت في (الجمل) إشارات تدل على أن الزجاجي ألف كتاب (الإيضاح) قبل كتاب (الجمل) المذكور[٤].

٣-كتاب (أمالي الزجاجي)، وهو مجموعة أخبار ينتقل القاريء فيها من تفسير آية من القرآن إلى خبر تاريخي، ومن شعر ابن أبي ربيعة إلى رثاء ابن أبي دؤاد، وهذه الأمالي مجموعة من الأخبار لا نظام لها غير أن النزعة اللغوية غالبة عليها شرحا واستشهادا وإسنادا، ولعل ذلك يعود إلى أن الشيخ كان يملي هذه الأخبار على طلابه فكان لكل دارس أخباره ونصوصه على نحو ما كان يدور في الدروس القديمة التي تعرف بالمجالس، وللأمالي أكثر من نسخة: كبرى ووسطى وصغرى، ويرى الدكتور مازن المبارك أن التي طبعت منها في مصر سنة ١٣٢٤ بتحقيق الأستاذ أحمد الأمين الشنقيطي – هي النسخة الصغرى، مستدلا بأننا لا نجد فيها ما نقله البغدادي في (خزانة الأدب) عن الأمالي الوسطى، ولا كثيرا مما نقله السيوطي في الأشباه والنظائر[٥]، ولكن

(١) الإيضاح ص٨٠.

(٢) المدارس النحوية ص٢٥٢.

(٣) السابق ص٢٥٢، ٢٥٣.

(٤) مقدمة تحقيق كتاب (الإيضاح) للدكتور مازن المبارك ص٥.

(٥) السابق ص٥.

الدكتور شوقي ضيف يرى أن النسخة المطبوعة بتحقيق الشنقيطي هي الوسطى[١].

٤-(مجالس العلماء)، وقد نشرته وزارة الإرشاد والإنباء في الكويت سنة ١٩٦٢، بتحقيق الأستاذ عبد السلام محمد هارون[٢]، وهذه المجالس تحكي محاورات لطائفة كبيرة من العلماء، أكثرها في مسائل لغوية ونحوية[٣].

٥-(الإبدال والمعاقبة والنظائر)، وقد حققه الأستاذ عز الدين التنوخي، ونشره المجمع العلمي العربي بدمشق سنة ١٩٦٢م، وهو يبحث في تبادل الحروف بعضها مع بعض وتعاقبها وتناظرها[٤].

٦-كتاب (اللامات)، وقد جمع الزجاجي فيه مواقع اللامات في القرآن الكريم وكلام العرب، وشرح معانيها شرحا مؤيدا بالحجج والشواهد، وقد حققه الدكتور مازن المبارك، ونشره مجمع اللغة العربية بدمشق سنة ١٩٦٩م[٥].

٧-(شرح مقدمة أدب الكاتب)، وهو كتاب شرح فيه الزجاجي خطبة ابن قتيبة في كتابه (أدب الكاتب) شرحا عني فيه باللغة والنحو والصرف.

٨-(مختصر الزاهر)، والزاهر في معاني الكلام الذي يستعمله الناس- كتاب لأبي بكر بن الأنباري، وقد شرحه الزجاجي واختصره فحذف منه الشواهد وتعليق ابن الأنباري عليها، ورد عليه آراءه الكوفية، وأحل محلها ما يقابلها من آراء البصريين.

---

(١) المدارس النحوية ص٢٥٢.

(٢) تحقيق كتاب الإيضاح للدكتور مازن المبارك ص٨.

(٣) المدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص٢٥٢.

(٤) تحقيق كتاب الإيضاح ص٦.

(٥) السابق ص٦.

٩-(اشتقاق أسماء الله تعالى وصفاته المستنبطة من التنزيل وما يتعلق بها من اللغات والمصادر والتأويل)، وهو كتاب أحصى الزجاجي فيه أسماء الله تعالى، وتحدث عما يتصل بكل منها من المعنى واللغة والاشتقاق.

وهذه الكتب الثلاثة الأخيرة ذكر الدكتور مازن المبارك أنها ما زالت مخطوطة في دار الكتب المصرية، وهناك مصنفات له لم تصل إلينا، ولكن كتب التراجم هي التي أشارت إليها ومنها:

١٠-شرح كتاب الألف واللام للمازني، وقد ذكر في بغية الوعاة وكشف الظنون وعيون التواريخ.

١١-المخترع في القوافي، ذكره السيوطي، وقال إنه وقف عليه، وذكر في فهرست ابن النديم وكشف الظنون وعيون التواريخ.

١٢-كتاب المجموع في معرفة أنواع الشعر وقوافيه، وقد ذكر في فهرست ابن خير.

١٣-كتاب (معاني الحروف)، ولم ينسب أحد إلى الزجاجي كتابا بهذا الاسم غير ابن خير الإشبيلي، على أن بروكلمان عد بين كتب الزجاجي كتابا باسم (حروف المعاني).

١٤-كتاب (الهجاء)، ولم يشر إليه أحد غير الزجاجي نفسه في (الجمل).

١٥-شرح رسالة سيبويه، ولم يشر إليه أحد من الباحثين غير الزجاجي أيضا في كتابه (الإيضاح)، وهذا الكتاب شرح للصفحات الأولى من كتاب سيبويه[١].

---

(١) راجع: تحقيق الدكتور مازن المبارك للإيضاح ص٦، ٧، ٨.

آراؤه النحوية

وللزجاجي آراء نحوية كثيرة تكشف عن مذهبه الذي يجمع بين النزعتين البصرية والكوفية، وإذا تتبعنا آراءه وجدناه يتابع البصريين تارة، وهذا هو الغالب عليه، ويتبع الكوفيين تارة أخرى، ومما تابع فيه الكوفيين أنه ذهب مذهبهم في أن (كأن) قد تأتي للتحقيق والوجوب كقوله:

فأصبح بطنُ مكة مقشعرا كأن الأرضَ ليس بها هشامُ

أي: (إن الأرض ليس بها هشام)؛ لأنه قد مات ورثاه بذلك، كما ذهب مذهبهم في أنها إذا كان خبرها اسما جامدا كانت للتشبيه، نحو (كأن زيدا أسد)، وإذا كان مشتقا كانت للشك بمنزلة (ظننت وتوهمت)، نحو: (كأن زيدا قائم)؛ لأن الشيء لا يشبه بنفسه[1].

وقد نجد الزجاجي يقف بإزاء البصريين والكوفيين، ولا يتابع أحدا منهما، بل يستنبط رأيا خاصا به، ومن ذلك رأيه في (سوى) حيث ذهب هو وابن مالك إلى أنها مثل: (غير) في المعنى والتصرف، فتقول: (جاءني سواك) بالرفع على الفاعلية، و(رأيت سواك) بالنصب على المفعولية، و(ما جاءني أحد سواك) بالنصب أو الرفع، وهو الأرجح، وهو بذلك مخالف لكلتا المدرستين؛ إذ ذهب سيبويه والجمهور إلى أنها ظرف مكان ملازم للنصب، لا يخرج عن ذلك إلا في الضرورة، وذهب الكوفيون وجماعة إلى أنها ترد بالوجهين[2].

---

(١) المغني ١/ ١٩٢، والهمع ١/ ١٣٣.

(٢) المغني ١/ ١٤١، والهمع ١/ ٢٠٢.

ومن ذلك ما ذهب إليه من جواز إعمال (إنَّ) وأخواتها عند وصلها بـ (ما) الزائدة مخالفا الجمهور فيما ذهبوا إليه من جواز إعمال (ليت) فقط عند وصلها بـ (ما)، ووجوب إلغاء أخواتها[1].

وهكذا يتضح لنا مما ذكرناه أن الزجاجي بغدادي المذهب على الرغم من ميله الشديد إلى البصريين، ومناصرتهم في كثير مما ذهبوا إليه.

ابن خالويه

هو الحسين بن أحمد بن خالويه النحوي اللغوي أبو عبد الله، من أهل همذان، ودخل بغداد، وأدرك أجلة العلماء بها، مثل: ابن الأنباري، وابن مجاهد، وأبي عمر الزاهد، وابن دريد، وقرأ على أبي سعيد السيرافي، وكان متصرا له على أبي علي الفارسي، وانتقل إلى الشام، وصحب سيف الدولة بن حمدان، وأدب بعض أولاده، تصدر بحلب ومَيَّافارقين وحمص للإفادة والتصنيف، وعاش بعد سيف الدولة في صحبة ولده: شريف، وغيره من آل حمدان، ومات بحلب سنة ثلاثمائة وسبعين للهجرة.

وأخذ عنه العلم خلق كثير، منهم: الحسن بن سليمان، والحسين بن علي الرهاوي، وربيعة بن محمد، وسعيد بن سعيد الفارقي، وعبد المنعم بن غلبون المقريء المصري، وغيرهم.

وله مصنفات كثيرة في النحو واللغة والقراءات والأدب، منها: إعراب القراءات السبع وعللها، وهو مطبوع بتحقيق الدكتور/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، والحجة في القراءات السبع وهو مطبوع أيضا بتحقيق الدكتور/ عبد العال سالم مكرم، وإعراب ثلاثين سورة من القرآن، وهو مطبوع بتصحيح عبد الرحيم محمود، والاشتقاق، واشتقاق خالويه، والجمل، والمبتدأ، وهما في النحو، والمقصور والممدود، وشرح مقصورة ابن دريد، والمذكر والمؤنث،

---

(١) الهمع ١/ ١٤٤.

والألفات، وتقفية ما اختلف لفظه واختلف معناه لليزيدي، وشرح أسماء الله الحسنى، وليس من كلام العرب، وغيرها[١].

مذهبه النحوي

نلاحظ من استعراضنا لمصنفات ابن خالويه أن عنايته باللغة كانت كبيرة، ولذلك لم تحفل كتب النحو بنقل آراء نحوية عنه تكشف عن مذهبه النحوي، وتبين تفرده بمسائل نحوية على نحو ما رأينا عند كثير من النحاة، ومما يدل على ذلك أن كل نقول أبي حيان عنه في (ارتشاف الضرب) كانت نقولا لغوية، لا علاقة لها بالنحو والصرف[٢]، ولكن ليست عنايته باللغة طاغية على عنايته بالنحو؛ إذ له مصنفات كثيرة تتصل بالنحو والإعراب، ومن خلال هذه المصنفات نستطيع أن نتبين مذهبه النحوي، وهو الخلط بين مذهبي البصرة والكوفة، مما يجعلنا نعده من نحاة المدرسة البغدادية، فالناظر في كتبه: (إعراب القراءات السبع وعللها)، و(الحجة في القراءات السبع)، و(إعراب ثلاثين سورة من القرآن) يجده يعرض آراء البصريين والكوفيين، ويختار من آراء المدرستين ما يراه راجحا، وإن كنا نلاحظ أنه إلى الكوفيين أميل، حيث كان يسلك مسلكهم في قبول القراءات التي ضعفها البصريون؛ لأنه كان يؤمن بأن القراءات «سنة يأخذها آخر عن أول ولا تحمل على قياس العربية»[٣].

ونراه يتوقف عند قراءة حمزة بجر (الأرحام) في قوله تعالى: «**واتقوا الله الذي تساءلونَ به والأرحامِ**»[٤]، فهو يخرجها على حذف الخافض، أي: (به وبالأرحام)، ثم عرض لموقف البصريين من عطف الاسم الظاهر على الضمير

---

(١) إنباه الرواة للقفطي ١/ ٣٥٩ – ٣٦٢، والبداية والنهاية لابن كثير مجلد ٦ ج١١ ص٣٨٠، ومقدمة تحقيق تحقيق إعراب القراءات السبع وعللها د/ عبد الرحمن العثيمين ١/ ٨٥، وما بعدها.

(٢) راجع: ارتشاف الضرب ١/ ١٨٧، ٢٠٩، ٢٣٤، ٢٧١، ٢٧٤، ٤٩٧.

(٣) إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ص٤٢.

(٤) النساء: ١.

المتصل المجرور دون إعادة الجار، فقال: «وزعم البصريون جميعا أنه لحن، وليس لحنا عندي؛ لأن ابن مجاهد حدثنا بإسناد يعزوه إلى رسول الله – صلى الله عليه وسلم – أنه قرأ: «والأرحامِ»، ومع ذلك فإن حمزة كان لا يقرأ حرفا إلا بأثر»[1].

كما نراه يعرض لقراءة ابن عامر الشامي: «وكذلك زُيِّنَ لكثيرٍ مِنَ المشركين قتلُ أولادَهم شركائِهم»[2] – ببناء (زين) للمفعول، ورفع (قتل)، ونصب (أولادهم)، وجر (شركائهم)، فلم ينكرها، بل بين وجهها النحوي، وهو التفريق بين المضاف والمضاف إليه بمفعول المضاف؛ إذ الأصل: (قتلُ شركائهم أولادهم)، واحتج لها بقول الشاعر:

فزججتها متمكنا زجَّ القلوصَ أبي مَزَادهْ

أراد: (زجَّ أبي مزادة القلوصَ)[3].

غير أن موقفه من قراءة ابن عامر هذه في كتابه: (الحجة في القراءات السبع) يختلف عن موقفه هنا، حيث استقبح الفصل بين المضاف والمضاف إليه في القرآن الكريم، فقال: «وهو قبيح في القرآن وإنما يجوز في الشعر»[4]، فربما وجد الناظر في كتابي ابن خالويه: (الحجة في القراءات السبع)، و(إعراب القراءات السبع) تعارضا بين الموقفين، ولكن يفسر هذا التعارض بأحد أمرين:

الأول- أن يكون كتابه (الحجة في القراءات السبع) أسبق من كتابه (إعراب القراءات السبع)، وبذلك يكون قد عدل عن موقفه من القراءة.

---

(١) إعراب القراءت السبع ١/ ١٢٨، ١٢٩.

(٢) الأنعام: ١٣٧.

(٣) إعراب القراءت السبع ١/ ١٧١.

(٤) الحجة في القراءات السبع ص١٥١.

الثاني- أن تقبيحه لا يقصد به القراءة، وإنما يقصد به مسألة الفصل بين المتضايفين، وهذا لا يمنع من قبول القراءة والتسليم بها.

كما نراه يستعمل مصطلحات الكوفيين كثيرا، كتعبيره عن الفعل المبني للمفعول بـ (فعل ما لم يسم فاعله)[١]، وتسميته الصفة نعتا[٢]، وإطلاقه على النفي جحدا[٣]، وعلى العطف بالحرف نسقا[٤]، وعلى الحرف الزائد صلة[٥]، وعلى الجر خفضا[٦].

على أنه أحيانا يستعمل مصطلحات البصريين، مثل: الحرف الزائد[٧]، والجر[٨]، والصفة[٩]، وكان يوافق البصريين في أن المبتدأ مرفوع بالابتداء[١٠]، كما كان يوافقهم في أن (ليس) فعل ماض، وليست حرفا[١١].

وكان أحيانا يخلط بين المصطلحين، فيعبر بمصطلح مزدوج عن شيء واحد، كما أطلق على (لا) في قوله تعالى: «**لا أُقْسِمُ بهذا البَلَدِ**»[١٢] - صلة زائدة[١٣].

---

(١) السابق ص٤٤، ٨٢، ١٤٥.
(٢) السابق ص٨، ٢١، ٨٩.
(٣) السابق ص١١٣، ١١٥.
(٤) السابق ص٤٢، ١٢٦.
(٥) السابق ص٤٢.
(٦) السابق ص٢٦.
(٧) السابق ص٨٤.
(٨) السابق ص٥، ٦، ٨.
(٩) السابق ص١٢، ٢٢.
(١٠) السابق ص١٨، ٤١.
(١١) السابق ص٦٧.
(١٢) البلد: ١.
(١٣) إعراب ثلاثين سورة ص٨٧.

ولم يكن ابن خالويه يكتفي بمجرد الخلط بين المذهبين، واختيار أحدهما، بل كان يتجاوز ذلك إلى الاجتهاد والإتيان بآراء جديدة، شأنه في ذلك شأن سائر البغداديين الذين يتوسعون في الآراء التي يخالفون بها كلتا المدرستين، فمن ذلك ذهابه إلى أن العلامة الإعرابية قد تذهب عندما يكون آخر الكلمة معتلا، أو متصلا بياء، فلا يقول بتقديرها كما يقول الجمهور، يقول عند إعراب (جنتي) في قوله تعالى: «**فَادْخُلِي فِي عِبَادِي وادْخُلي جَنَّتِي**»[(١)]: «(جنتي) مفعول بها، ولا علامة فيها للنصب؛ لأن الياء تذهب العلامة»[(٢)].

وكان يعرب النائب عن الفاعل الذي كان مفعولا أول في الأصل قبل بناء فعله للمفعول اسما لما لم يسم فاعله تارة، وفاعلا تارة أخرى، كما كان يعرب المفعول الثاني خبرا لما لم يسم فاعله، فيقول عند إعرابه لقوله تعالى: «**تُصْلَى نارًا حامية**»[(٣)] – على قراءة من بنى الفعل للمفعول: «(تصلى) فعل مضارع وهو لما لم يسم فاعله، واسمه مضمر فيه، و(نارا) خبر ما لم يسم فاعله»[(٤)].

ويقول عند إعراب قوله تعالى: «**وَمَا تَفَرَّقَ الذين أوتوا الكتابَ إلا مِنْ بعدِ ما جاءتهم البينةُ**»[(٥)]: «(أوتوا) فعل ماض، وهو فعل ما لم يسم فاعله...والواو ضمير الفاعلين، و(الكتاب) خبر ما لم يسم فاعله»[(٦)].

على أنه لم يلتزم هذا الإعراب في المفعول الثاني، بل كان أحيانا يعربه إعراب الجمهور بأنه مفعول ثان للفعل، يقول عند إعرابه لقوله تعالى:

---

(١) الفجر: ٢٩، ٣٠.

(٢) إعراب ثلاثين سورة ص٨٦.

(٣) الغاشية: ٤.

(٤) إعراب ثلاثين سورة ص٦٦.

(٥) البينة: ٤.

(٦) إعراب ثلاثين سورة ص١٤٥.

«وَسَيُجَنَّبُها الأتْقَى»[١]: «(وسيجنبها) فعل مستقبل، و(ها) مفعول بها لأنه المفعول الثاني مما لم يسم فاعله، و(الأتقى) رفع لأنه اسم ما لم يسم فاعله، ولا علامة للفعل فيه لأنه مقصور»[٢].

ولم يكن يذهب مذهب الجمهور في أن (أنْ) في قوله تعالى: «أيَحْسَبُ أنْ لن يقدرَ عليه أحدٌ»[٣]، «أنْ لم يره أحدٌ»[٤] - مخففة من الثقيلة، وأن اسمها ضمير الشأن محذوفا، وأن خبرها الجملة الفعلية، بل كان يعربها حرف نصب للمضارع، ولكن المضارع في الآية الأولى لم ينصب بها، بل نصب بـ (لن)، كما أنه لم ينصب بها في الآية الثانية، بل جزم بـ (لم)، يقول: «(أنْ) حرف نصب، و(لن) حرف نصب، و(يقدر) نصب بـ (لن)، والعرب إذا جمعت بين حرفين عاملين ألغت أحدهما...فـ(أنْ) حرف نصب ملغي هاهنا - يعني الآية الثانية»[٥].

وكان يعبر عن اسم الموصول بأنه (اسم ناقص)[٦].

وهكذا فإن آراء ابن خالويه تشهد بأنه ينتمي إلى المدرسة البغدادية التي تمزج بين مدرستي البصرة والكوفة، وتضيف إليهما من الآراء ما يهديها إليه اجتهادها، ولعلنا نلمس من قراءتنا لكتبه ميله الشديد إلى المدرسة الكوفية.

---

(١) الليل: ١٧.

(٢) إعراب ثلاثين سورة ص١١٤.

(٣) البلد: ٥.

(٤) البلد: ٧.

(٥) إعراب ثلاثين سورة ص٨٩.

(٦) إعراب ثلاثين سورة ص١٣٠.

أبو علي الفارسي

هو: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن سليمان أبو علي الفارسي النحوي، ولد بفسا من أرض فارس، وقدم بغداد فاستوطنها، وأخذ من علماء النحو بها، وعلت منزلته في النحو، حتى قال قوم من تلامذته: هو فوق المبرد وأعلم.

ولقب بالفارسي نسبة إلى أصل أبيه، أما أمه فعربية الأصل سدوسية من سدوس شيبان، وكان مولده سنة مائتين وثمان وثمانين للهجرة، وكان فطنا ذكيا فأكب على التعلم منذ نعومة أظفاره[١]، وفي العراق أتيح له أن يتصل بطائفة من أشياخ العصر، يأخذ عنهم ما شاء الله أن يأخذ من ألوان العلوم سماعا منهم أو قراءة عليهم، ويطلع على كتب السالفين من الأئمة في علوم الدين والعربية.

فاتصل بأبي بكر بن مجاهد، وروى القراءة عرضا عليه، وسمع منه معاني القرآن، واتصل بأبي إسحاق الزجاج وسمع منه كتابه في (معاني القرآن)، واتصل بأبي بكر بن الخياط واطلع على كتابه (معاني الشعر)، واتصل بأبي بكر بن دريد وكتب كتابه في الاشتقاق إملاء عنه، واتصل بأبي بكر مبرمان وأخذ عنه، واتصل بأبي بكر بن السراج وقرأ عليه الكتاب، وروى عنه تصريف المازني وقرأ عليه المسائل المشروحة من كتاب سيبويه للمبرد، وديوان النابغة برواية الأصمعي، واشتغل برواية الحديث، وله تلاميذ فيه.

وقرأ فيما قرأ من كتب الأئمة السالفين كتاب التصريف للفراء، والفرخ للجرمي، وإصلاح المنطق لابن السكيت، والمقتضب للمبرد[٢].

---

(١) إنباه الرواة ١/ ٣٠٨، والمدارس النحوية ص٢٥٥.

(٢) مقدمة الحجة في علل القراءات السبع للأستاذ علي النجدي ناصف وآخرن ١/ ١٤، ١٥.

كما أخذ عن الأخفش الصغير ونفطويه، وبذلك يكون أبو علي الفارسي قد أخذ عن البصريين والكوفيين، وأوائل البغداديين فضلا عن قراءته كتب السالفين، مثل كتاب سيبويه، والمقتضب للمبرد، والتصريف للمازني، والأصول لابن السراج، وغيرها، الأمر الذي جعل ثقافته واسعة ومتنوعة.

وتذكر كتب التراجم أنه كان مهتما بالاعتزال[١]، ولكن محققي كتاب «الحجة» يستنبطون من هذه العبارة أنه لم يكن معتزليا؛ إذ لم تشر كتاباته إلى ذلك، بل كان يناقش ما يعرض له من آراء دون تحيز أو تعصب لمذهب[٢]، ويقول الدكتور شوقي ضيف: «وأغلب الظن أنه كان شيعيا، لغلبة التشيع حيئنذ على أهل العراق وفارس»[٣].

وقد استبعد محققو كتاب (الحجة) أن يكون شيعيا أيضا؛ إذ لم يرد له ذكر، ولا لكتبه في كتاب (معالم العلماء)، وهو فهرست لكتب وأسماء المصنفين من الشيعة قديما وحديثا، تأليف رشيد الدين أبي جعفر محمد السروي، المتوفى سنة خمسمائة وثمان وثمانين للهجرة[٤].

ومهما يكن من أمر فإن القول باعتزاله أو تشيعه لا يغض من مكانته العلمية، ولا ينقص من منزلته في النحو واللغة، بل ربما زاده اعتزاله وتشيعه قوة في الجدل والحجة.

وكان عصره حافلا بالعلم والعلماء، حيث زامله في الأخذ عن شيوخ عصره كثير من علماء العربية منهم: أبو سعيد السيرافي المتوفي سنة ثلاثمائة

(١) إنباه الرواة ١/ ٣٠٨.

(٢) راجع مقدمة كتاب الحجة ١/ ٥ - ٩.

(٣) المدارس النحوية ص٢٥٦.

(٤) مقدمة كتاب الحجة ١/ ٨.

وثمان وستين، وابن خالويه المتوفى سنة ثلاثمائة وسبعين، وعلي بن عيسى الرماني المتوفى سنة ثلاثمائة وأربع وثمانين[١].

واشتهر ذكره في الآفاق، وبرع له غلمان حذاق، مثل عثمان بن جني، وعلي بن عيسى الشيرازي، وغيرهما، وخدم الملوك، وتقدم عند عضد الدولة حتى قال عضد الدولة: أنا غلام أبي علي النحوي الفسوي في النحو[٢].

وتصدر أبو علي للتدريس في البلاد التي زارها فكان له تلاميذ في كل منها، ومنهم من لزمه أو أطال المقام معه، فابن جني يصحبه في أسفاره منذ اتصلت أسبابه بأسبابه، وعلي بن عيسى الربعي يصحبه عشرين سنة حتى لا يبقى في نفسه شيء يحتاج أن يسأل عنه.

ويذكر أبو طالب العبدي أنه قد أحصى من كان يحضر مجلس أبي علي ويقرأ عليه كتاب سيبويه دون غيره من المتوسطات فإذا هم ثلاثون رجلا أو أكثر.

وقد تنوع أخذ تلاميذه عنه، فمنهم من استوعب علمه، وتأثره في مختلف أطرافه حتى ليعد صورة له ومثلا صالحا من أمثلة أخذ التلميذ من أستاذه وتأثره به، مع تماسك شخصيته وحرصه على أصول خصائصه العقلية والفنية في مناهج التفكير والتعبير، وهو أبو الفتح عثمان بن جني، ومنهم من روى القراءة عرضا عليه، كعبد الملك بن بكران النهرواني، ومنهم من سمع منه الحديث كأبي القاسم التنوخي، وعلي بن المحسن، وأبي الحسن محمد بن عبد الواحد، ومنهم من أخذ عنه اللغة وعلومها، كإسماعيل بن حماد الجوهري، وعلي بن عبيد الله بن عبد الغفار السمسماني، ومحمد بن عثمان بن

---

(١) السابق ١/ ١٧.

(٢) إنباه الرواة ١/ ٣٠٨.

بلبل، والحسين بن محمد بن جعفر المعروف بالخالع، وغيرهم كثير[1]، مما يدل على سعة اطلاعه، وغزارة علمه، وتنوع ثقافته.

وله مصنفات وصفها مترجموه بأنها عجيبة حسنة لم يسبق إلى مثلها[2]، منها: (الإيضاح) في النحو، و(التكملة) في الصرف، وقد ألفهما لعضد الدولة، و(التذكرة)، و(المقصور والممدود)، و(الحجة في علل القراءات السبع، و(الأغفال) فيما أغفله الزجاج في المعاني، و(العوامل المائة)، و(نقض الهاذور) وموضوعه الرد على ابن خالويه في رده كتاب (الأغفال)، كما وضع مؤلفات حول مسائل في النحو أملاها على تلاميذه، وقد نسب كل مؤلف إلى البلدة التي أملى فيها مسائله، مثل: (المسائل العسكرية) نسبة إلى عسكر مكرم، و(المسائل القصرية) نسبة إلى قصر ابن هبيرة بنواحي الكوفة، و(المسائل الحلبية)، و(المسائل الدمشقية)، و(المسائل البصرية)، و(المسائل البغدادية)، و(المسائل الكرمانية) نسبة إلى كرمان في إيران، و(المسائل الشيرازية)، و(المسائل المجلسيات)، و(المسائل الذهبيات)[3].

ويدل منهج أبي علي في كتبه على تمكنه من حفظ القرآن الكريم، ومقدرته الفائقة على استحضار الآيات وبراعته الملحوظة في اصطناعها وحسن الإفادة منها في المواطن التي يزجيها إليها، استشهادا بها، أو تفسيرا لما يريد تفسيره منها في المفردات أو العبارت، مع التتبع والاستقصاء، كأنه لم يكن يستملي حفظه، ولكن ينقل من فهرس عنده عتيد[4].

---

(١) مقدمة كتاب الحجة ١/ ١٧، ١٨.

(٢) إنباه الرواة ١/ ٣٠٨.

(٣) إنباه الرواة ١/ ٣١٠، والمدارس النحوية ص٢٥٦.

(٤) مقدمة تحقيق الحجة ١/ ١٥.

وبعد رحلة طويلة من العلم خلف من ورائها هذه المصنفات الجليلة توفي أبو علي الفارسي يوم الأحد السابع عشر من ربيع الأول سنة ثلاثمائة وسبع وسبعين للهجرة ببغداد[١].

مذهبه النحوي

لقد اختلف الدارسون حول مذهب أبي علي الفارسي النحوي: أبصري هو أم بغدادي؟ ومرد هذا الاختلاف أن الزبيدي عده في الطبقة العاشرة من نحاة البصرة[٢]، وأن ابن النديم سلكه أيضا في النحاة البصريين[٣]، وقال أبو حيان التوحيدي: «أبو علي أشد تفردا بالكتاب، وأشد إكبابا عليه، وأبعد من كل ما عداه مما هو علم الكوفيين»[٤].

كما كان أبو علي يعبر عن البصريين بقوله: (أصحابنا)، وهذا ما جعل محققي كتاب (الحجة في علل القراءات السبع) يذهبون إلى أنه بصري المذهب، مستدلين أيضا بأن الأصول التي كان يأخذ بها في درس النحو تشهد كذلك ببصريته، فهو لا يعتد بقليل، ولا يقيس على شاذ، ولا يقبل ما ليس بالمتسع في الاستعمال ولا المتجه في القياس[٥]، ولما رأى الدكتور شوقي ضيف عدم اتباع أبي علي للبصريين اتباعا مطلقا، وأنه كان يؤيد الكوفيين في بعض آرائهم ذهب إلى أنه بغدادي المذهب، واستدل بما ورد في (الحجة) من عرض لآراء النحاة البصريين والكوفيين، منتصرا تارة للأولين وتارة للأخيرين مع نزعة قوية فيه إلى الأخذ بالآراء البصرية، ولم يعبأ الدكتور شوقي ضيف بما جاء في طبقات الزبيدي من عده في الطبقة العاشرة من البصريين، وما جاء في

(١) إنباه الرواة ١/ ٣٠٩.
(٢) طبقات الزبيدي ص١٢٦ – ١٣٠.
(٣) الفهرست ص٦٤.
(٤) الإمتاع والمؤانسة ١/ ١٣١.
(٥) مقدمة الحجة ١/ ١٠، ١١.

فهرست ابن النديم، حيث سلكه في نحاة البصرة أيضا، ولم يعبأ بقول أبي حيان التوحيدي، بل استنتج من ذلك ميله الشديد إلى المدرسة البصرية، ولكنه مع ذلك لا يعده من البصريين، بل من البغداديين الذين خلطوا بين آراء المدرستين في وضوح، وهو بذلك بغدادي ينتخب من المدرستين ما يراه أولى بالاتباع، وإن غلب عليه النزوع إلى المذهب البصري؛ لأنه كان المذهب الذي حررت أصوله وفروعه وعلله[1].

ويبدو أن ما ذهب إليه الدكتور شوقي ضيف هو الأولى بالقبول؛ لأن أبا علي لم يتبع مذهب البصريين اتباعا مطلقا، بل درس نحو البصريين ونحو الكوفيين على حد سواء، وكان يتبنى ما يروق له من آراء هؤلاء وهؤلاء، بل كان يضيف إلى آرائهم من اجتهاده ما شاء الله – عز وجل – له أن يضيف، وهذه هي سمة المدرسة البغدادية التي كان لها دور كبير في توسيع المذهبين، والإضافة إليهما، وقد أقر محققو كتاب الحجة بذلك، حيث قالوا: «ولم يكن أبو علي في بصريته يلوك كلام الأئمة، ويتقبل آراءهم على علاتها، متابعة لهم أو عصبية، ولكنه كان يناقش المسائل، وينظر في أدلتها حتى يتبين له وجه الرأي، فيأخذ به أيا ما كان موقعه، لا يعنيه أن يكون موافقا أو مخالفا لهذا أو ذاك صنيع العالم الباحث المستقل الرأي، لا يقول القول أو يرى الرأي إلا إذا صح عنده وآمن أن الأخذ به هو الحق والصواب، فخالف في (الأغفال) آراء الزجاج في مسائل من الكتاب، فهمها الزجاج على وجوه، وفهمها الفارسي على وجوه أخرى، وهو في أكثر الأمر يخالف المبرد، ولا يوافقه إلا قليلا، بل لقد وافق الكوفيين في بعض ما يذهبون إليه من آرء»[2].

هل ما ذكره محققو كتاب (الحجة) من خصائص مذهب أبي علي يختلف عما ذكرناه من خصائص المدرسة البغدادية من الجمع بين مذهبي البصرة والكوفة، وترجيح بعض الآراء من هذا وذلك مع زيادة وتوسع في التعليل

---

(١) المدارس النحوية ص٢٥٦، ٢٥٧.

(٢) مقدمة الحجة ١/ ١١.

والاستدلال والاستشهاد، ولعل موقفهم هذا متسق مع موقف الأستاذ علي النجدي ناصف وهو أحد المحققين، وقد مر بنا أنه لم يعترف إلا بمدرستي البصرة والكوفة.

آراؤه

إذا تتبعنا آراء أبي علي الفارسي في كتب النحو وجدناها متسقة مع مذهبه النحوي الذي يقوم على الانتخاب والاختيار من كلتا المدرستين والاجتهاد في الإتيان بآراء جديدة تفرد بها، وفيما يلي نعرض طائفة من آرائه، فمنها ذهابه متابعا لابن السراج إلى أن (ليس) حرف بمنزلة (ما) وليست فعلا كما ذهب إلى ذلك الجمهور[1]، وقد سبق أن ذكرنا أن ابن هشام ضعف هذا المذهب وصوب رأي الجمهور مستدلا باتصالها بتاء التأنيث الساكنة وضمائر الرفع المتحركة، فيقال: (ليست ولست ولسن ولستم ولستن).

وكان يرى أن في قولهم: (سواءٌ عليّ أقمت أم قعدت) قولين:

الأول-أن الجملة (أقمت أم قعدت) في موضع المبتدأ، أي: (قيامك وقعودك سواء علي).

والثاني-أن (سواء) مبتدأ، والجملة في موضع الخبر[2].

وكان يستحسن مذهب ابن السراج في أن الظرف أو الجار والمجرور الواقعين خبرا قسم برأسه، وليسا من قبيل المفرد ولا من قبيل الجملة، خلافا للجمهور، حيث ذهب إلى تقسيم الخبر إلى مفرد وجملة، جاعلا الظرف أو الجار والمجرور متعلقين بمحذوف: اسم أو فعل[3].

---

(١) المغني ١/ ٢٩٣.

(٢) ارتشاف الضرب لأبي حيان ٢/ ٢٤.

(٣) السابق ٢/ ٤٥، ٤٦.

وكان يذهب اتباعا لسيبويه إلى أن (إذا) الفجائية في نحو قولهم: (خرجت فإذا زيد) ظرف مكان، وتابعه تلميذه ابن جني[1].

وكان يرى أن الاسم المكرر في الحال الجامدة في نحو قولهم: (علمته الحساب بابا بابا) أي: مفصلا – منصوب بالأول، خلافا للزجاج، حيث ذهب إلى أنه توكيد، ولابن جني حيث ذهب إلى أنه صفة للأول، واختار أبو حيان أن الاسم المكرر وما قبله منصوبان بالعامل قبلهما؛ لأن مجموعهما هو الحال[2].

وأجاز الفارسي أن يكون العامل في (سربالا) المنصوب على المفعول معه في قول الشاعر:

لا تحبسنك أثوابي فقد جُمِعَتْ ... هذا ردائيَ مطويا وسربالا

هو اسم الإشارة: (هذا)، وهو خلاف ظاهر كلام سيبويه، بل العامل فيه هو قوله: (مطويا)[3].

وكان يتابع الكسائي وأكثر الكوفيين وابن السراج في جواز إعمال (إنْ) النافية عمل (ليس) مستدلين على ذلك بقول أهل العالية: (إنْ أحد خيرا من أحد إلا بالعافية)، وتابعه ابن جني وابن مالك، وصححه أبو حيان؛ لمشاركتها لـ (ما) في النفي، وكونها لنفي الحال، وللسماع[4].

واختار أن يكون (حبذا) في نحو قول الشاعر:

لا حبذا أنت يا صنعاء من بلدٍ

---

(١) السابق ٢/ ٢٤٠.

(٢) السابق ٢/ ٣٣٤.

(٣) السابق ٢/ ٢٨٥، ٢٨٦.

(٤) الهمع ١/ ١٢٤.

اسما مركبا خبرا مقدما، والمخصوص مبتدأ[١].

وكان يذهب مع قوم من النحاة إلى أن فاعل (أفْعِل) الذي جاء على صيغة الأمر في باب التعجب في نحو: (أفْعِل به) لم يحذف، وإنما استتر في الفعل بعد حذف الجار[٢].

وهكذا فإن آراء أبي علي الفارسي التي تناقلتها كتب النحو تدل على أنه بغدادي المذهب؛ لأنه لا يكتفي بالانتخاب والاختيار من آراء المدرستين، بل يجتهد، فينفرد بآراء لم يسبق إليها، وهي كثيرة في كتب النحو.

ولم يجمع أبو علي بين آراء البصريين والكوفيين فقط، بل كان يستند في أدلته على ما استدل به البصريون والكوفيون من السماع والقياس والتعليل، فالسماع يتمثل عنده في القرآن الكريم، وقراءاته، والشعر ورواياته، وقد يتمثل بالحديث النبوي الشريف أحيانا، لا لغرض استنباط القواعد وإنما للاستئناس.

وأما القياس فكان أبو علي قويا فيه مما جعل ابن جني يتعجب من قوته في القياس، فيقول: «ما كان أقوى قياسه...فكأنه كان مخلوقا له»[٣]، ويروي عنه أنه كان يقول: «أخطيء في خمسين مسألة في اللغة ولا أخطيء في واحدة من القياس»[٤].

ومما يدل على قوة القياس عنده ما قاله عنه ابن جني في الإلحاق؛ إذ ذكر أنه قال: «لو شاء شاعر أو ساجع أو متسع أن يبني بإلحاق اللام اسما وفعلا وصفة لجاز له ولكان ذلك من كلام العرب، وذلك نحو قولك: (خَرْجَج أكرم من دَخْلَل)، و(ضَرْبَبَ زيدٌ عمرا)، و(مررت برجلٍ ضربب وكرمم) ونحو

---

(١) ارتشاف الضرب ٣/ ٢٩، ٣٠.

(٢) السابق ٣/ ٣٥.

(٣) الخصائص ١/ ٢٧٧.

(٤) السابق ٢/ ٨٨.

ذلك»، قال ابن جني: «فقلت له: أفترتجل اللغة ارتجالا ؟ قال: ليس بارتجال، ولكنه مقيس على كلامهم، فهو إذن من كلامهم»[١].

وكما تعجب ابن جني من قوته في القياس يتعجب أيضا من قدرته على التعليل، وكثرة ما كان يدلي به من تعليلات في مسائل النحو والتصريف حتى ليقول: «أحسب أن أبا علي قد خطر له وانتزع من علل هذا العلم ثلث ما وقع لجميع أصحابنا»[٢].

ومن تعليلاته ما رواه عنه ابن جني حيث قال: «سألت أبا علي – رحمه الله – عن مسألة الكتاب: (رأيتك إياك قائما)، الحال لمن هي؟ فقال: لـ (إياك) قلت: فالعامل ما هو ؟ قال: (رأيت) هذه الظاهرة، قلت: أفلا تعلم أن (إياك) معمول فعل آخر غير الأول ؟

وهذا يعود إلى أن الناصب للحال هو الناصب لصاحبها، أعني الفعل المقدر ؟ فقال: لما لم يظهر ذلك العامل ضعف حكمه، وصارت المعاملة مع هذا الظاهر، فهذا يدلك على ضعف العامل في البدل واضطراب حاله، وليس كذلك العامل إذا دل عليه غيره»[٣].

الرماني

هو: علي بن عيسى بن علي بن عبد الله أبو الحسن النحوي المعروف بالرماني، حدث عن أبي بكر بن دريد وأبي بكر بن السراج والزجاج وغيرهم، وروى عنه التنوخي والجوهري وهلال بن المحَسِّن الكاتب.

ولد سنة مائتين وست وتسعين للهجرة وذلك ببغداد، وقيل: نشأ بالرمان – وهي بمدينة واسط، ثم رحل إلى بغداد واتصل بشيوخها في النحو واللغة

---

(١) السابق ١/ ٣٥٩.

(٢) السابق ١/ ٢٠٨.

(٣) السابق ٢/ ٢٩٤.

وعلم الكلام الذي أخذه عن ابن الإخشيد أبي بكر أحمد بن علي (ت٣٢٦هـ)، كما أخذ عنه مذهب الاعتزال، وقد نبغ في العلم مبكرا، حيث استوعب علم شيوخه، ولم يتجاوز العقد الثالث من حياته، وكان من أهل المعرفة، مفتنا في علوم كثيرة من الفقه والقرآن والنحو واللغة والكلام على مذهب المعتزلة.

وله تصانيف كثيرة، منها ما يتصل بالنحو واللغة، مثل: معاني الحروف، وشرح كتاب سيبويه، وشرح أصول ابن السراج، وشرح جمل ابن السراج، والتصريف، والاشتقاق الكبير، والاشتقاق المستخرج، والخلاف بين النحويين، والخلاف بين سيبويه والمبرد، ونكت سيبويه، ومنها ما يتصل بعلوم القرآن، مثل: الجامع في علم القرآن، والنكت في إعجاز القرآن، وغريب القرآن، وجواب مسائل طلحة في علم القرآن، والمختصر في علم السور القصار، والمتشابه في علم القرآن، ومنها ما يتصل بعلم الكلام، مثل: صنعة الاستدلال في مذهب الاعتزال، والإمامة، واستحقاق الذم، والرؤية، والأكوان، وتحريم المكاسب، والحظر والإباحة، ومسائل أبي جابي، وصفات النفس، ونكت الأصول.

وهكذا تجاوزت مصنفاته التي ذكرتها كتب التراجم في مجالات متعددة المائة، مما يدل على سعة اطلاعه، وعمق فكره، وتنوع ثقافته، وقد توفي الرماني ببغداد سنة ثلاثمائة وأربع وثمانين للهجرة، عن ثمانٍ وثمانين سنة[1].

آراؤه النحوية

ولعل الرماني لا يختلف في مذهبه النحوي عن سلفه: أبي علي الفارسي، حيث درس نحو المدرستين: البصرية والكوفية، وتخير من آرائهما ما يراه أرجح، وأقرب إلى القياس وإن كنا نراه في كثير من الأحيان يناصر البصريين، وخاصة سيبويه، ويرد آراء الكوفيين، ومن ذلك تقبيحه ما ذهب إليه الكسائي

---

(١) إنباه الرواة للقفطي ٢/ ٢٩٤ – ٢٩٦، ونشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ الطنطاوي ص١٢١، ومقدمة تحقيق كتاب معاني الحروف للدكتور عبد الفتاح شلبي ص١، وما بعدها.

من جواز جر الاسم الواقع بعد (خلا) المسبوقة بـ (ما) المصدرية في نحو قولهم: (خرجوا ما خلا زيد)، وذلك على زيادة (ما)، فقال: «وأجاز الكسائي الجر على زيادة (ما)، وهو قبيح؛ لأن (ما) لا يزاد أولا»[1]، والجمهور لا يجيز في مثل هذا إلا النصب؛ لأن (ما) المصدرية تعين فعلية (خلا).

كذلك رد رأي أبي العباس ثعلب في جر الاسم الواقع بعد الواو في نحو قول الشاعر:

وبلدةٍ ليس بها أنيسُ ... إلا اليعافير وإلا العيسُ

بالواو نفسها، لا بـ (رب) المحذوفة؛ لأن الواو عوض منها، ولكن الجمهور يذهب إلى أن الجر بـ (رب) المحذوفة، يقول الرماني: «ويدل على فساده مجيء الجر على إضمار (رب)، ولا عوض منها، وذلك نحو قوله:

رسمِ دارٍ وقفت في طللهْ ... كدت أقضي الحياة من جللهْ[2]

كذلك ضعف رأي الكوفيين في مجيء (أنْ) بمعنى (إذا) في قوله تعالى: «عَبَسَ وتَوَلَّى أنْ جاءَه الأَعْمَى»[3]، وقد عبر عن تضعيفه لهذا الرأي بقوله: «وزعم الكوفيون أنها تكون بمعنى (إذا) في هذه الآية، وزعموا أن معناه: (إذا جاءه الأعمى)، في حين ذهب البصريون إلى أن (أنْ) في موضع نصب لأنه مفعول له، والتقدير: (لأنْ جاءه)[4].

(١) معاني الحروف ص١٠٦.
(٢) السابق ص٦١.
(٣) عبس: ١، ٢
(٤) معاني الحروف ص٧٣.

كما نقل زعم الكوفيين أيضا أن (أنْ) تأتي بمعنى (لو)، قالوا ذلك في قراءة من قرأ: «لَوْ أَرَدْنا أنْ نتخذَ لهوًا لاتخذناه مِنْ لدنًا أنْ كنا فاعلين»[١]- بفتح همزة (أنْ)، ثم ذكر أن البصريين يأبون ذلك، ولا يعرفون (أنْ) في معنى (لو)[٢].

كذلك يضعف ما ذهب إليه الكوفيون من أن (إنْ) الخفيفة في نحو قولهم: (إنْ زيد لقائم) ليست هي المخففة من الثقيلة، واللام بعدها هي الفارقة بينها وبين (إنْ) النافية، وإنما هي النافية، واللام بمعنى (إلا)، وعليه يكون معنى المثال: (إنْ زيدٌ إلا قائم)[٣].

وكان يوافق جمهور البصريين في أن الاسم المرفوع بعد أدوات الشرط في نحو قوله تعالى : «إنْ امرؤٌ هَلَكَ»[٤] وقوله تعالى: «وإنْ أحدٌ مِنَ المشركينَ استجارَكَ»[٥] فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور، أي: (إنْ هلك امرؤ هلك)، و(إنْ استجارك أحد من المشركين استجارك)، وقد رد رأي الأخفش في جواز كونه مبتدأ، فقال: «وما بدأنا به هو الوجه؛ لأن (إنْ) يطلب الفعل من أجل الشرط، وهو قول يونس وسيبويه»[٦].

وميل الرماني الشديد إلى مذهب البصريين لا ينبغي أن يجعلنا نحكم عليه بأنه بصري، بل هو بغدادي المذهب، لأنه جمع بين المذهبين، وكان ينتقي منهما ما يشاء، والدليل على أنه بغدادي المذهب اجتهاده في كثير من الآراء التي خالف فيها جمهور النحاة شأنه في ذلك شأن سائر البغداديين الذين لم يقفوا عند حد الجمع بين المذهبين، والاختيار منهما، بل اجتهدوا وانفردوا

(١) الأنبياء: ١٧.
(٢) معاني الحروف ص٧٣، ٧٤.
(٣) السابق ص٧٥.
(٤) النساء: ١٧٦.
(٥) التوبة: ٦.
(٦) معاني الحروف ص٧٥.

بكثير من الآراء، ومما خالف الرماني فيه الجمهور أنه ذهب متابعا للمبرد إلى القياس على جمع أسماء المصادر والأجناس إذا اختلفت أنواعها، وكان الجمهور لا يقيس على ما سمع من ذلك عن العرب[١].

وكان سيبويه يرى أن (كان) في حكايته عن العرب: (إنَّ من أفضلكم كان زيدا) زائدة، «وزعم المبرد والرماني أن (زيدا) اسم (إن)، واسم (كان) مضمر فيها، و(من أفضلهم) خبر (كان)، و(كان) واسمها وخبرها في محل رفع خبر (إن)»[٢]، وبذلك لا تكون عندهما زائدة، بل تكون هي الناقصة، لها اسم وخبر، وقد عقب أبو حيان على ما ذهبا إليه بقوله: «وهذا خطأ محض لجعل خبر (إنَّ) جملة مفصولا بها بينها وبين اسمها، وهذا لا يجيزه أحد»[٣].

وكان الجمهور يرى أن اسم الفاعل المقترن بـ (أل) يعمل ماضيا وحالا ومستقبلا، ومن ثم لا يجوز تقديم معموله عليه؛ لأن (أل) فيه موصولة، فيقال: (هذا الضاربُ زيدا أمس أو الآن أو غدا)، وكان الرماني يذهب مع قوم إلى أنه لا يعمل حالا ولا مستقبلا، إنما يعمل ماضيا[٤].

وكان الجمهور يرى وجوب تأنيث الفعل إذا كان فاعله اسما ظاهرا حقيقي التأنيث لم يفصل بينه وبين فعله سواء أكان مفردا، أم مثنى، أم مجموعا بالألف والتاء، فيقال: (قامت هند)، و(قامت الهندان)، و(قامت الهندات)، وأما قولهم: (قال فلانة) فقيل: لغية، وقيل: شاذ لا يقاس عليه، ولكن الرماني اتباعا للأخفش أجازه وقاس عليه[٥].

---

(١) ارتشاف الضرب ١/ ٢١٨.

(٢) السابق ٢/ ٩٥، ٩٦.

(٣) السابق ٢/ ٩٦.

(٤) ارتشاف الضرب ٣/ ١٨٥.

(٥) السابق ١/ ٣٥١.

إلى غير ذلك من الآراء الكثيرة التي تناقلتها كتب النحو، والتي تدل على اجتهاده وقدرته على التحليل.

ابن جني

هو: أبو الفتح عثمان بن جني النحوي الموصلي البغدادي، وأبوه (جني)معرب (كِنِّي) اليونانية، فهو من أصل رومي حيث كان أبوه جني مملوكا روميا لسليمان بن فهد بن أحمد الأزدي الموصلي، ولذلك كان ابن جني يقول:

فإنْ أصبحْ بلا نسبٍ فعلمي في الورى نسبي

وكان مولده قبل سنة ثلاثين وثلاثمائة للهجرة، وقد أكب على دروس أحمد بن محمد الموصلي النحوي، ويبدو أنه رحل إلى بغداد في وقت مبكر من حياته، والدليل على ذلك أنه ذكر في بعض مصنفاته بعض تلاميذ المبرد مثل: محمد بن سلمة، وبعض تلاميذ ثعلب مثل: ابن مِقسم، ثم عاد إلى الموصل، وجلس يدرس للطلاب في مسجدها، وحدث يوما أن مر أبو علي الفارسي بحلقته فأعجبه ذكاؤه، وتعجب من قعوده للدرس والإملاء وهو في هذه السن المبكرة، فقال له: لقد أصبحت زبيبا وأنت حِصْرِم، وكانت هذه الواقعة سببا في ملازمته لأبي علي الفارسي أربعين سنة، حيث صحبه وتبعه في أسفاره، وخلا به في مقامه، واستملى منه وأخذ عنه، وصنف في زمانه، ووقف أبو علي على تصانيفه واستجادها، ومن ثم تأثر ابن جني بأستاذه أبي علي تأثرا كبيرا؛ إذ كان مشغوفا بآرائه، مبهورا بفطنته ودقة أقيسته وتعليلاته، فمصنفاته حافلة بما نقله عنه، وقد احتل ابن جني مكانة عالية في مجال النحو واللغة، قال عنه الباخرزي: «ليس لأحد من أئمة الأدب في فتح المقفلات وشرح المشكلات ما له، فقد وقع عليها من تمرات الأعراب ولا سيما في علم الإعراب، ومن تأمل مصنفاته وقع على بعض صفاته»[1].

(١) دمية القصر ص٣٢٠.

وقد أتيح لابن جني أن يلتقي في حلب بالمتنبي، فانعقدت بينهما صداقة حميمة، وكان المتنبي يناظره في النحو، ويقول عنه: هذا رجل لا يعرف قدره كثير من الناس، حتى إذا توفي المتنبي رثاه بقصيدة ذكرتها كتب التراجم، وقد خلف أستاذه أبا علي في التدريس ببغداد، حتى توفي بها ليلة الجمعة من صفر سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة[١].

مصنفاته

وقد أثرى ابن جني المكتبة العربية بمصنفات قيمة لها أعظم الأثر في تطوير الدرس اللغوي بوجه عام، والدرس النحوي بوجه خاص، منها: (التعاقب في العربية)، و(المعرب)، و(التلقين)، و(اللمع)، و(الفسر لشرح ديوان المتنبي)، و(الفصل بين الكلام الخاص والعام)، و(العروض والقوافي)، و(جمل أصول التصريف)، و(الوقف والابتداء)، و(الألفاظ من المهموز)، و(المذكر والمؤنث)، و(تفسير المراثي الثلاثة والقصيدة الرائية للشريف الرضي)، و(التصريف الملوكي)، و(الخصائص)، و(المقتضب في اسم المفعول الثلاثي المعتل العين)، و(شرح التبصرة في أصول الفقه للشيخ أبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي)، و(تلخيص تذكرة أبي علي)، و(التذكرة الأصبهانية)، و(شرح تصريف المازني) وهو المسمى (المصنف)، و(التنبيه)، و(الخاطرات)، و(سر صناعة الإعراب)، و(شرح الفصيح في اللغة)، و(الكافي في شرح كتاب القوافي للأخفش)، و(المحتسب في توجيه القراءات الشاذة)، و(محاسن العربية)، و(المنتصف في النحو)، و(المبهج في اشتقاق أسماء رجال شعر الحماسة)، و(ذا القد) جمعه من كلام شيخه الفارسي، و(التنبيه في شرح ديوان الحماسة)،

---

(١) انظر ترجمته في: دمية القصر ص٢٣٠، وتاريخ بغداد ١١/ ٣١١، وإنباه الرواة ٢/ ٢٣٥، والبداية والنهاية ١١/ ٣٣١، وبغية الوعاة ٢/ ١٣٢، والمدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف ص٢٦٥، ونشأة النحو للشيخ الطنطاوي ص١٢١.

و(التمام في تفسير أشعار هذيل)، و(إعراب أبيات ما أشكل من الحماسة)، و(المقتضب من كلام العرب)، و(من نسب إلى أمه من الشعراء)[(١)].

فهذه المصنفات تعكس بوضوح قدرته الفذة على معالجة اللغة في جوانبها المختلفة، وقد طبع ونشر كثير من هذه المؤلفات، ومنها: (الخصائص)، و(المحتسب في توجيه القراءات الشاذة)، و(سر صناعة الإعراب)، و(المنصف في شرح تصريف المازني)، و(التصريف الملوكي)، و(شرح ديوان المتنبي)، و(المقتضب من كلام العرب)، و(اللمع)[(٢)].

وإذا كان نشاط ابن جني متسعا في شتى علوم اللغة فإن القسط الأكبر من نشاطه كان في علم التصريف، ودفعته الرغبة في دراسته إلى أن قرأ على أستاذه أبي علي الفارسي كتاب (التصريف) للمازني الذي كان يعد أنفس ما ألف في هذا العلم حتى عصره، وقد دفعه إعجابه بتصريف المازني إلى شرحه، الذي أسماه: (المنصف)، وفيه يناقش مادته مناقشة واسعة مضيفا ما لا يحصى من ملاحظاته الطريفة، كملاحظته أن الأفعال تشتق من أسماء الأعيان، وقوله: إننا إذا اشتققنا فعلا من (سفرجل) قلنا: (سَفْرَج – يُسَفْرِج – سفرجة فهو مسفرج)[(٣)].

كما توسع ابن جني في دراسة الأصوات حيث تناول في كتابه: (سر صناعة الإعراب) حروف المعجم بالدراسة من حيث مخارجها، وصفاتها، وما يحدث في صوت الكلمة من إعلال وإبدال وإدغام ونقل وحذف،، وما يجري في حروفها من تلاؤم يؤدي إلى جمال الجرس، كذلك نجده يتوسع في

---

(١) الفهرست ص١٢٨، وكشف الظنون ١/ ٣٣٩، ٣٤١، ٣٨٥، ٤١٢، ٤١٦، ٤٨١، ٤٩٣، ٦٩٩، ٧٠٦، ٢/ ٩٨٨، ١٢٧٣، ١٣٧٧، ١٤٣١، ١٤٦١، ١٥٦٢، ١٦٠٨، ١٨٥٠، ١٨٨٢، ١٤٣٨، وبغية الوعاة ٢/ ١٣٢، والأعلام ٤/ ٢٠٤. ومعجم المطبوعات ١/ ٦٦.

(٢) الأعلام ٤/ ٢٠٤.

(٣) المنصف ١/ ٣٣.

الدراسات الصرفية من خلال كتابه: (التصريف الملوكي)، حيث تناول فن التصريف بمعناه الدقيق، فتحدث عن المجرد والمزيد، والإبدال والتغيير بالحركة، والسكون، والحذف، والإعلال، مع تدريبات صرفية كثيرة، ولعل أهم ما صنف في هذا العلم (الخصائص) الذي حاول فيه محاولة رائعة هي وضع القوانين الكلية للتصريف، وحقا أنه أفاد في كثرة هذه القوانين من ملاحظات أستاذه الفارسي ولكنه أضاف إليها من ملاحظاته واستقصاءاته للأمثلة اللغوية وحسه الدقيق بأبنية اللغة وتصاريفها ما شخصها وجسمها تمام التجسيم، وقد مضى يستخلص قوانين كلية أخرى لم يقف عندها أستاذه، وبذلك استطاع أن يضع للتصريف أصولا على المذهب الذي سبقه إليه علماء الكلام والفقه في وضع أصولهم[1].

وهكذا فإن مؤلفاته تنم عن عقلية موسوعية تبحرت في العربية وعلومها من أصوات وتصريف ونحو ودلالة ولغة وأصول وشعر، وغيرها من فنون العربية.

منهجه ومذهبه النحوي

سبق أن أشرنا عند حديثنا عن مؤلفاته أنه تأثر إلى حد كبير بمنهج علماء الفقه والكلام في معالجته للقضايا الصرفية والنحوية حيث استطاع أن يضع للتصريف أصولا على المذهب الذي سبقه إليه علماء الكلام والفقه في وضع أصولهم، وهي أصول يصدق منها جانب كبير على النحو ومسائله وقضاياه العامة كالإعراب والبناء وعلله.

وقد أفاض ابن جني في حديثه عن العلل النحوية رابطا بينها وبين علل الفقهاء والمتكلمين، فقسم العلل النحوية إلى ضربين:

---

(١) المدارس النحوية ص٢٦٧.

أحدهما- ما لا بد منه، فهو لاحق بعلل المتكلمين، وهو قلب الألف واوا لانضمام ما قبلها، وياء لانكسار ما قبلها، نحو: (ضُورِب)، و(قراطيس)، ومن ذلك امتناع الابتداء بالساكن.

والآخر- ما يجوز تخصيصه من العلل، بل قد تتخلف في بعض الأحيان، نحو صحة الواو مع اجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون مثل: (حَيْوة)، و(عوى الكلب عَوْيَة)، ونحو صحة الواو والياء على الرغم من تحركهما وانفتاح ما قبلها في مثل: (غزوا)، و(رميا)[1].

ثم مضى يبين المقصود من تخصيص العلة، وهو أن العلة إذا أطلقت واندرج تحتها ظواهر لغوية عامة: كقلب الواو والياء ألفا متى تحركتا وانفتح ما قبلهما في نحو: (غزا)، و(رمى)، و(قال)، و(باع) اعترضها ما يخصصها: كتصحيح الواو والياء في نحو: (غزوا – رميا)، وهو أن قلب الواو والياء ألفا في مثل هذا يؤدي إلى اجتماع ألفين فتحذف إحداهما فيصير اللفظ بهما: (غزا)، و(رمى)، فتلتبس التثنية بالواحد[2].

وقد أنكر ابن جني ما ذهب إليه ابن السراج والزجاجي من العلل الثواني والثوالث بعد العلل الأولى، فإن علة رفع (زيد) في نحو قولهم: (قام زيد) هي الفاعلية، فهذه هي العلة الأولى، فإذا سئل عن علة رفع الفاعل، فهذا سؤال عن علة العلة، وهذا ما ينكره ابن جني ذاهبا إلى أن العلل الثواني والثوالث ما هي إلا شرح وتفسير وتتميم للعلل الأولى[3].

وهكذا يتوسع ابن جني في بيان العلل النحوية وأنواعها عاقدا لذلك عدة أبواب في كتابه (الخصائص)[4].

---

(١) الخصائص ١/ ١٣٩، ١٤٠.

(٢) السابق ١/ ١٤٠.

(٣) السابق ١/ ١٥٩، ١٦٠.

(٤) السابق ١/ ١٣٩ – ١٧٠.

وبذلك لم يخرج ابن جني عن سنن أسلافه من البصريين والكوفيين والبغداديين في التماس العلل لكل ظاهرة لغوية، غير أنه توسع في هذه العلل توسعا كبيرا وزادها شرحا وبسطا وتفصيلا وتفريعا لمسائلها.

وقد سلك ابن جني نهج السابقين في حديثه عن العوامل وأثرها في المعمولات رفعا ونصبا وجرا وجزما، وقد تحدث عن العوامل في معرض حديثه عن مقاييس العربية، فقسمها إلى ضربين: أحدهما معنوي، والآخر لفظي، ويذهب إلى أن أقواهما وأوسعهما هو القياس المعنوي، مستدلا على ذلك بأن الأسباب المانعة من الصرف التسعة ليس منها إلا واحد لفظي، وهو شبه الفعل، نحو: (أحمد)، أما الثمانية الباقية، وهي: التعريف، والوصف، والعدل، والتأنيث، وغيرها فهي معنوية، وبنى على هذا أن ما أطلق عليه النحاة عوامل لفظية إنما هو راجع في الحقيقة إلى العوامل المعنوية، يقول: «وإنما قال النحويون: عامل لفظي، وعامل معنوي؛ ليروك أن بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه، كـ (مررت بزيد)، و(ليت عمرا قائم)، وبعضه يأتي عاريا من مصاحبة ما يتعلق به: كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول»[1].

ولكن ابن جني لم يقف عند ما قرره النحاة من العوامل اللفظية وإنما تجاوز ذلك إلى الإتيان برأي جديد لم يسبق إليه، وهو أن عمل الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم في المعمول ليس في الحقيقة للفعل أو شبهه، وإنما هو عمل المتكلم نفسه، يقول: «فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه، لا لشيء غيره، وإنما قالوا لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ، وهذا واضح»[2].

---

(١) الخصائص ١/ ١١١.

(٢) السابق ١/ ١١١.

فالناظر لهذا النص يخيل إليه لأول وهلة أنه ينكر العامل النحوي، وليس كذلك، فإنه لا ينكر أثر العامل في المعمول، ومؤلفاته وتحليله للنصوص العربية المختلفة تشهد بذلك، فهو لم ينكر وجود العوامل النحوية، ولكنه يعترض على النحاة في نسبتهم العمل إلى العامل وحده دون النظر إلى ما يقوم به المتكلم من دور في تأليف الكلام، وتضام أجزائه، ومن ثم يحدث التفاعل بين العوامل ومعمولاتها في إطار التركيب، وبذلك يعد ابن جني أول من ثار على النحاة فيما يتعلق بنظرية العامل، غير أنه لم ينكر أثره على نحو ما وضحنا، مثلما حدث بالنسبة لابن مضاء القرطبي الذي عده المؤرخون للنحو العربي أول ثائر على نظرية العامل، حيث دعا إلى هدمها وإلغائها من أبواب النحو، وإن كان يستبدل بمصطلح العامل مصطلح التعليق، وينحو منحى دينيا، فينسب العمل في المعمول إلى الله تعالى، فيقول: «وأما مذهب أهل الحق فإن هذه الأدوات إنما هي من فعل الله – تعالى، وإنما تنسب إلى الإنسان كما ينسب سائر أفعاله الاختيارية»[1].

والحق أن هذا الخلاف بين النحاة حول حقيقة العامل النحوي إنما هو خلاف عقلي فلسفي؛ لأنه مبني على أنهم نظروا إلى العامل كأنه كائن حي هو الذي يرفع أو ينصب أو يجر أو يجزم، هذا ما دفع بعضهم إلى القول تارة بأنه المتكلم، وتارة بأنه هو الله – تعالى، ولو أنهم نظروا إلى العامل نظرة لغوية بحتة بعيدة عن المنطق والفلسفة لما وقعوا في هذا الجدل والخلاف، ولوجدوا أنفسهم متفقين على أن الفاعل مثلا مرفوع لارتباطه بالحدث فعلا كان أو مصدرا أو وصفا على جهة الإسناد، وأن المفعول به منصوب لارتباطه بالحدث على جهة التعدية، فإن الفعل إذًا أو ما يشبه الفعل هو الذي أحدث هذا التأثير المعنوي الذي ترتب عليه الرفع أو النصب، وهذا التأثير قد تم داخل إطار الجملة نتيجة ارتباط الحدث ارتباطا معينا من جهة معينة بالمفعول، فلو أن النحاة نظروا إلى العامل هذه النظرة اللغوية القائمة على فهم العلاقات

---

(١) الرد على النحاة ص٧٧.

بين كل كلمة وأخرى لما وقعوا في الجدل العقلي[١]، وسوف نخص مظاهر التجديد عند ابن مضاء القرطبي بكلمة عند حديثنا عنه – إن شاء الله تعالى.

وأما موقف ابن جني من تعارض السماع والقياس فإنه يتبع البصريين في تقديم السماع على القياس إذا تعارضا، وفي ذلك يقول: «واعلم أنك إذا أداك القياس إلى شيء ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه»[٢].

وبذلك يخالف الكوفيين الذين يقدمون القياس على السماع عند تعارضهما، وكان ابن جني يميل إلى مذهب البصريين ميلا شديدا، ويتضح هذا الميل في إطلاقه عليهم: (أصحابنا)، فكثيرا ما نراه يردد في (الخصائص) وغيره حديثه عنهم باسم (أصحابنا)، وكثيرا ما يضعهم مقابل البغداديين، وكأنما ينزع نفسه منهم نزعا[٣].

غير أن هذا لا يخرجه من كونه بغدادي المذهب، وقد فسر الدكتور شوقي ضيف ذكره للبغداديين في مقابل أصحابه من البصريين وكأنه ليس من البغداديين بأنه يريد أوائل البغداديين ممن كانوا ينزعون إلى الكوفة مثل ابن كيسان، وهم حقا من ذوق غير ذوقه، ومن هوى غير هواه، فهو بغدادي من طراز آخر، طراز أستاذه أبي علي الفارسي والزجاجي، طراز كان ينزع إلى البصريين، وهو الطراز الذي عم وساد منذ النصف الثاني من القرن الرابع الهجري، وكان هو وأستاذه من أهم الأسباب في شيوعه؛ إذ كانا ينتخبان من المذهبين البصري والكوفي مع نزعة شديدة إلى البصريين، ومع الفسحة وفتح

---

(١) إحياء النحو والواقع اللغوي دراسة تحليلية نقدية للمؤلف ص٥٥، ٥٦.

(٢) الخصائص ١/ ١٢٤.

(٣) المدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص٢٦٨.

الأبواب على مصاريعها للاجتهاد ومخالفة البصريين والكوفيين بقدر ما يؤديهما النظر وتسعفهما الحجة[١].

وإذا تتبعنا آراء ابن جني من خلال كتبه أو كتب غيره التي نقلت عنه فسوف نجده يطبق هذا المنهج تطبيقا دقيقا، حيث يأخذ بكثير من آراء البصريين، كما يوافق الكوفيين في كثير من آرائهم أيضا، ثم ينفرد بكثير من الآراء الاجتهادية التي خالف فيها كلا الفريقين.

فمما وافق فيه البصريين أن المصدر أصل للفعل والمشتقات[٢].

وأن العامل في المبتدأ هو الابتداء[٣]، وأن ناصب المفعول به هو الفعل[٤]، وأن الفعل المضارع المنصوب بعد (حتى)، و(أو)، و(فاء السببية)، و(واو المعية) إنما هو منصوب بـ (أنْ) مضمرة وجوبا بعد هذه الأحرف[٥]، وأن العامل من العاملين المتنازعين معمولا أو أكثر هو الثاني[٦]، وأن (نعم)، و(بئس) وفعل التعجب أفعال جامدة وليست أسماء[٧]، وأن المفعول معه منصوب بالفعل بواسطة واو المعية[٨]، وأن الاسم المرفوع بعد (إذا) الشرطية في نحو قوله تعالى: «إذا السماءُ انشقَّتْ»[٩] فاعل لفعل محذوف وجوبا يفسره الفعل المذكور[١٠]، وأن علة بناء الاسم شبهه بالحرف أو تضمنه معناه[١]، وأن

---

(١) السابق ص٢٦٨.

(٢) الخصائص ١/ ١١٣، وانظر المنصف ١/ ٦٥.

(٣) الخصائص ١/ ١٦٦.

(٤) السابق ١/ ١٠٢.

(٥) السابق ١/ ٢٦٣، ٣/ ٢٦٠.

(٦) السابق ٢/ ٢٠٩.

(٧) المنصف ١/ ٢٤١.

(٨) سر صناعة الإعراب ١/ ١٤٤.

(٩) الانشقاق: ١.

(١٠) الخصائص ٢/ ٣٨٠.

الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال وإنما أعرب المضارع لشبهه باسم الفاعل[٢].

ومما وافق فيه الكوفيين أن (إنْ) النافية تعمل عمل (ليس) متابعا في ذلك أستاذه أبا علي الفارسي، وإن كان يرى أن إعمال (إنْ) عمل (ليس) ضعيف، فيقول تعليقا على قراءة سعيد بن جبير : «**إنِ الذين تدعون من دون اللهِ عبادًا أمثالَكم**»[٣] -بتخفيف (إنْ) ونصب (عبادا أمثالكم): «ينبغي أن تكون (إنْ) هذه بمنزلة (ما)، فكأنه قال: (ما الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم)، فأعمل (إنْ) إعمال (ما) العاملة عمل (ليس)، وفيه ضعف؛ لأن (إنْ) هذه لم تختص بنفي الحاضر اختصاص (ما) به، فتجري مجرى (ليس) في العمل»[٤].

وكان يتابع أستاذه أبا علي الفارسي والكوفيين في أن (أو) للإضراب مطلقا[٥].

كما تابع الفارسي والكوفيين أيضا في جواز إعمال ضمير المصدر في الظرف، نحو قولهم: (قيامك أمسِ حسن وهو اليوم قبيح)، فأعمل (هو) العائد على القيام في اليوم[٦].

كما وافق الكوفيين على أن (حاش) في نحو قوله تعالى: «**حاش لله**»[٧] فعل، مستدلين بتصرفهم فيها بالحذف، وبدخولها على حرف الجر؛ خلافا

---

(١) الخصائص ١/ ١٧٩.

(٢) السابق ١/ ٦٣.

(٣) الأعراف: ١٩٤.

(٤) المحتسب ١/ ٢٧٠.

(٥) المغني ١/

(٦) الخصائص ٢/ ١٤.

(٧) يوسف: ٣١.

للجمهور حيث يذهبون إلى أنها اسم مرادف للبراءة من كذا، بدليل قراءة بعضهم: «حاشًا لله»- بالتنوين.

وقد صحح ابن هشام مذهب الجمهور[١].

وكان ابن جني يتابع أبا علي الفارسي والكوفيين وغيرهم في أن (خلا) إذا تقدمتها (ما) لم تتعين فعليتها، بل يجوز أن تكون جارة على زيادة (ما) خلافا للجمهور حيث يذهبون إلى أنها لا يجوز أن تكون جارة إذا تقدمتها (ما) المصدرية؛ لأنها لا تدخل إلا على الأفعال.

وقد ناقشهم ابن هشام في هذا قائلا: «فإن قالوا ذلك بالقياس ففاسد لأن (ما) لا تزاد قبل الجار بل بعده نحو قوله تعالى «عَمَّا قَلِيلٍ لَيصبحنَّ نادمين»[٢] «فبِمَا رَحْمَة من اللهِ لِنْتَ لهم»[٣] وإن قالوه بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه»[٤].

وتابع الكوفيين أيضا في جواز تقديم الفاعل على المفعول في نحو قولهم: (ضرب غلامُه زيدا)، ونحو قول النابغة أو أبي الأسود الدؤلي:

جزى ربُّــه عني عديَّ بـنَ حاتــم   جزاء الكلاب العاويـات وقد فَعَـلْ

وكان الجمهور يمنع تقديم الفاعل في مثل هذا لاتصاله بضمير يعود على المفعول به، وحينئذ يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة.

وكان يؤيد الكوفيين في أن حذف خبر (إنَّ) لا يجوز إلا إذا كان اسمها نكرة.

---

(١) المغني ١/ ١٢١، ١٢٢.

(٢) المؤمنون: ٤٠.

(٣) آل عمران: ١٥٩.

(٤) المغني ١/ ١٣٤.

يقول تعليقا على قول الأعشى:

إنَّ محــلا وإن مرتحــلا   وإن في السَّفْرِ إذ مضى مَهَلا

«أراد: إن لنا محلا وإن لنا مرتحلا، فحذف الخبر، والكوفيون لا يجيزون حذف خبر (إنَّ) إلا إذا كان اسمها نكرة، ولهذا وجه حسن عندنا، وإن كان أصحابنا (البصريون) يجيزونه مع المعرفة»[١].

ولعل قول ابن جني هذا لا يدل صراحة على أنه يرفض رأي البصريين – وهو جواز حذف خبر (إنَّ) إذا كان اسمها معرفة أيضا.

ومعنى هذا أن ابن جني يتقبل رأي كل من البصريين والكوفيين، ولم يكن يؤيد مذهب الكوفيين رافضا لمذهب البصريين؛ إذ رأى واقع اللغة مع جانب البصريين حيث ورد في القرآن الكريم حذف خبر (إنَّ) مع كون اسمها معرفة، وذلك في قوله تعالى: «إنَّ الذين كفروا بالذكرِ لَّما جاءَهم وإنَّه لكتابٌ عزيزٌ»[٢].

فقد قدروه: (معذَّبون أو مهلَكون أو معاندون)[٣]، وذلك على الرغم من كون اسم (إنَّ) معرفة، وهو اسم موصول.

وقد توقف ابن جني عند قراءة سهل بن شعيب بتحريك الهاء من (جهَرة)، و(زَهَرة).

ومنه قوله تعالى: «وإذْ قلتم يا موسى لن نؤمن لك حتى نرى الله جهَرَة»[١]، وقوله تعالى: «ولا تمدن عينيك إلى ما متعنا به أزواجا منهم زهَرَة الحياة الدنيا»[٢].

---

(١) المحتسب ١/ ٣٤٩.

(٢) فصلت: ٤١.

(٣) الدر المصون ٩/ ٥٢٩.

فيبدو من تعليقه على هذه القراءة أنه يوافق الكوفيين في جواز تحريك الوسط في كل ما عينه حرف حلق وإن لم يسمع عن العرب، بخلاف البصريين الذين لا يجيزون ذلك إلا إذا كان لغة عن العرب، وفي ذلك يقول: «مذهب أصحابنا في كل شيء من هذا النحو مما فيه حرف حلقي ساكن بعد حرف مفتوح: أنه لا يحرك إلا على أنه لغة فيه؛ كالزَّهْرة والزَّهَرة، والنَّهْر والنهَر، والشَّعْر والشَّعَر، فهذه لغات عندهم كالنشْز والنشَز، والحلْب والحلَب، والطرْد والطرَد.

ومذهب الكوفيين فيه أنه يحرك الثاني لكونه حرفًا حلقيًا، فيجيزون فيه الفتح وإن لم يسمعوه؛ كالبحْر والبحَر، والصخْر والصخَر.

وما أرى القول من بعد إلا معهم، والحق فيه إلا في أيديهم»[٣].

فهذا إنصاف من ابن جني؛ لأنه يؤيد الحق ولو كان مع الكوفيين، ونحن نلاحظ أن ابن جني في هذا النص وغيره يتعصب للبصريين معبرا عنهم بقوله: «أصحابنا»، وإن لم يكن معهم فيما يذهبون إليه، وقد وضحنا من قبل أن تعصبه هذا للبصريين لا يخرجه عن كونه بغدادي المذهب؛ لأنه ينتخب ويختار ما يروقه من آراء المدرستين.

«ولعل في ذلك ما يدل دلالة واضحة على أنه كان ينزع غالبا إلى البصريين لكن لا عن حمية ولا عن عصبية، وإنما عن طول النظر والتبصر تبصرا كان يدفعه في كثير من الأحيان إلى الوقوف في صف الكوفيين وأوائل البغداديين حين يجد السداد في جانبهم. وهو ما يؤكد بغداديته وأنه كان يقيم مذهبه النحوي والصرفي على الانتخاب من المذهبين البصري والكوفي وما انبثق

(١) البقرة: ٥٥.

(٢) طه: ١٣١.

(٣) المحتسب ١/ ٨٤.

عنهما من المذهب البغدادي عند أوائل البغداديين، وعند أستاذه أبي علي الفارسي وقد تبعه في كثير من آرائه الاجتهادية»[١].

وذلك لأن البغداديين وخاصة المتأخرين منهم لم يقفوا عند حد الانتخاب والاختيار من كلا المذهبين، ولكنهم تجاوزوا ذلك إلى الإتيان بآراء اجتهادية خالفوا بها كلا الفريقين.

ومن ثم اتبع ابن جني أستاذه أبا علي الفارسي في كثير من هذه الآراء الاجتهادية؛ وذلك لما كان من ابن جني من طول الملازمة لأستاذه أبي علي والتلمذة عليه، والتأثر به في كثير من الآراء.

ومن الآراء التي تابع فيها ابن جني أستاذه أبا علي الفارسي أن الظرف والجار والمجرور هما الخبر في مثل: (محمد عندك)، و(محمد في الدار)، وليسا متعلقين بمحذوف هو الخبر[٢].

وأن نصب المعطوف على محل المجرور في نحو قولهم: (مررت بزيد وعمرا) جائز[٣].

وأن إتباع فاعل (نعم وبئس) بالنعت في نحو قولهم: (نعم الفتى المدعو بالليل عليٌّ) جائز[٤].

كما تابع أستاذه أبا علي الفارسي في جواز تقديم خبر (كان) ومعموله عليها مستدلين بقوله تعالى: «**أهؤلاء إياكم كانوا يعبدون**»[٥]؛ لأن (إياكم)

---

(١) المدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص٢٧٢.

(٢) الهمع: ١/ ٩٩.

(٣) السابق ٢/ ١٤١.

(٤) السابق ٢/ ٨٥.

(٥) سبأ: ٤٠.

معمول (يعبدون)، وهو خبر (كان)، وإنما يجوز وقوع المعمول فيه بحيث يجوز وقوع العامل[1].

كما أجاز متابعا له أن يكون (لك) في نحو قولهم: (لا أبا لك)، و(لا أخا لك)، خبر (لا)، وأن يكون (أبا)، و(أخا) اسمين تامين مقصورين على لغة من يقول: (هذا أبا، ورأيت أبا، ومررت بأبا)[2].

كما أنه وافقه على أن اللام الداخلة على ما بعد (إنْ) المكسورة المخففة من الثقيلة كما في قوله تعالى: «**وإن كانت لكبيرة إلا على الذين هدى الله**»[3] ليست لام الابتداء، وقد صارت لازمة للفرق بين (إنْ) النافية، و(إنْ) المخففة من الثقيلة، كما ذهب إلى ذلك سيبويه ومن تبعه، وإنما هي لام أخرى غير لام الابتداء اجتلبت للفرق بين (إنْ) النافية، و(إنْ) المخففة[4].

كما وافق أستاذه أبا علي على أنه لا يصح تأكيد العائد المحذوف في نحو قولهم: (الذي ضربتُ نفسَه زيد)، وهم يعنون: الذي ضربتُه نفسَه زيد.

قال ابن جني: «هذا عندنا غير جائز؛ وليس ذلك لأن المحذوف هنا ليس بمنزلة المثبت بل لأمر آخر وهو أن الحذف هنا إنما الغرض به التخفيف لطول الاسم، فلو ذهبت تؤكده لنقضت الغرض. وذلك أن التوكيد والإسهاب ضد التخفيف والإيجاز فلما كان الأمر كذلك تدافع الحكمان فلم يجز أن يجتمعا»[5].

(١) المحتسب ١/ ٣٢١.
(٢) الخصائص ١/ ٢٨٧.
(٣) البقرة: ٤٥.
(٤) المحتسب ١/ ٩١، والمغني ١/ ٢٣١، وما بعدها.
(٥) الخصائص ١/ ٢٤٩.

كما تابع أبا علي أيضا في جواز تعلق الجار والمجرور بأحرف المعاني إن كان الحرف نائبا عن الفعل، وعليه فإنهما يجيزان في نحو: (يا لَزيد) تعلق اللام بـ (يا)؛ لأنها نائبة عن الفعل: (أدعو) أو (أنادي)[(١)].

بل ذهبا إلى النصب في قولهم: (يا عبدَ الله) بـ (يا)[(٢)].

وهذا مبني على مذهبهما في أن الحرف النائب عن الفعل يعمل عمل ما ينوب عنه، ومن ثم ذهبا إلى أن (ما) النائبة عن (كان) في قول الشاعر:

أبا خراشةَ أما أنت ذا نفر فإن قوميَ لم تأكلهم الضُّبَعُ

هي التي عملت الرفع والنصب لا (كان) المحذوفة[(٣)].

غير أن ابن جني ذهب إلى طرد القاعدة وعمومها وهي أن ما ينوب عن شيء يعمل عمله، وهذا التعميم جعله يخالف أستاذه في كثير من المسائل التي تتعلق بالنيابة، فمن ذلك رأيه في أن العامل في المعطوف في نحو قولهم: (جاء محمد وعلي) هو الواو العاطفة باعتبارها نائبة عن الفعل العامل في المعطوف عليه خلافا لأستاذه حيث كان يرى أن العامل في المعطوف عامل مقدر من جنس العامل في المعطوف عليه[(٤)].

وقد مر بنا آنفا أنهما متفقان على أن (يا) في قولهم: (يا عبد الله) هي التي عملت النصب في المنادى كما ذكر ابن هشام، ولكنهما مختلفان حول حقيقة (يا)، فكان أبو علي يرى أن أدوات النداء أسماء أفعال[(٥)]، ولذلك عملت

---

(١) المغني ٢/ ٤٣٧.

(٢) المرجع السابق ٢/ ٤٣٧.

(٣) المغني ٢/ ٤٣٧، والخصائص ٢/ ٢٥٩.

(٤) الخصائص ٢/ ٤٠٩، والمدارس النحوية ص٢٧٣.

(٥) شرح الرضي على الكافية ١/ ١٣٢.

النصب في المنادى، أما ابن جني فكان يرى أنها حروف عاقبت الأفعال فلذلك عملت عملها[1].

ولم يتوقف ابن جني عند متابعته لأستاذه أبي علي الفارسي في كثير من المسائل النحوية نتيجة تأثره به لطول ملازمته والأخذ عنه، بل تجاوز ذلك إلى الاجتهاد في دراسة الأصوات والصرف والنحو، مما أدى به إلى الإتيان بآراء اجتهادية خالف بها كلا من البصريين والكوفيين وشيوخه البغداديين.

ومن الظواهر اللغوية التي يعد ابن جني أول من أصل قوانينها وعمل على تثبيتها: ظاهرة الاشتقاق الأكبر، الذي يقوم على تقليب أصول الكلمة إلى صورها الست، والربط بين هذه الصور معنويا أو دلاليا.

ولقد نسب ابن جني مصطلح الاشتقاق الأكبر إلى نفسه، حيث يقول: «هذا موضع لم يسمِّه أحد من أصحابنا غير أن أبا علي -رحمه الله- كان يستعين به ويخلد إليه، مع إعواز الاشتقاق الأصغر، لكنه مع هذا لم يسمِّه، وإنما كان يعتاده عند الضرورة، ويستروح إليه ويتعلل به، وإنما هذا التلقيب لنا نحن، وستراه فتعلم أنه لقب مستحسن»[2].

ثم أخذ يوضح الاشتقاق الأكبر وكيف يطبقه على أصول اللغة فقال: «وأمَّا الاشتقاق الأكبر فهو أن تأخذ أصلًا من الأصول الثلاثية، فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنًى واحدًا، تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه، وإن تباعد شيء من ذلك عنه رُدَّ بلطف الصنعة والتأويل إليه، كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التركيب الواحد»[3].

(١) الخصائص ٢/ ١٨٣.

(٢) الخصائص ٢/ ٨٨.

(٣) السابق ٢/ ١٣٤.

وقد طبق على عدة أمثلة في أكثر من موضع من كتابه الخصائص، وإن كان قد أفرد له بابا؛ فقد تناوله في معرض حديثه عن معنى الكلام والقول، فبين أن تقاليب الكاف واللام والميم الستة، وهي: (كلم-كمل-مكل-ملك-لكم-لمك) تدور حول معاني القوة والشدة.

وأن تقاليب القاف والواو واللام، وهي: (قول-قلو-وقل-ولق-لقو-لوق) ترجع إلى معاني الإسراع والخفة[١].

وأن تقاليب الجيم والباء والراء، وهي: (جبر-جرب-رجب-ربج-برج-بجر) ترجع إلى معاني القوة والشدة.

وأن تقاليب القاف والسين والواو، وهي: (قسو-قوس-وقس-وسق-سوق) وأهمل (سقو) ترجع إلى القوة والاجتماع[٢].

وهكذا راح ابن جني يطبق هذه النظرية على بعض كلمات اللغة، وكان الخليل بن أحمد قد سبقه إلى فكرة التقاليب في معجمه العين غير أنه كان يرمي من وراء هذه الفكرة إلى معرفة المستعمل والمهمل من تقاليب الكلمة، ولم يفكر في الربط بين هذه التقاليب دلاليا.

ويبدو أن نظرية ابن جني هذه - وإن كانت رائقة مستساغة لا تطرد - في جميع مفردات اللغة.

«وعلى نحو ما عُني بالاشتقاق الأكبر وتطبيقاته على بعض الأبنية، عُني بالتضمين، وهو أن تُشْرِبَ لفظا معنى لفظ وإذا كان فعلا أو مصدرا أُعطي حكمه، فعُدي بما يعدى إليه»[٣].

---

(١) الخصائص ١/ ١٩، ٢٦.

(٢) الخصائص ٢/ ٨٩.

(٣) المدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص٢٧٥.

وكان تناوله للتضمين في معرض حديثه عن نيابة الحروف بعضها عن بعض بأن يستعمل الحرف في معنى حرف آخر، وقد رفض ابن جني ذلك، فقال: «هذا باب يتلقاه الناس مغسولًا ساذجًا من الصنعة، وما أبعد الصواب عنه وأوقفه دونه.

وذلك أنهم يقولون: إن (إلى) تكون بمعنى (مع)، ويحتجّون لذلك بقول الله سبحانه: ﴿مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾[1] أي: مع الله، ويقولون: إن (في) تكون بمعنى (على)، ويحتجون بقوله عز اسمه: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾[2] أي: عليها... ولسنا ندفع أن يكون ذلك كما قالوا، لكنا نقول: إنه يكون بمعناه في موضع دون موضع على حسب الأحوال الداعية إليه، والمسوغة له، فأما في كل موضع وعلى كل حال فلا»[3].

وقد ضرب أمثلة للتضمين منها قوله تعالى: «**أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم**»[4]، وأنت لا تقول: رفثت إلى المرأة وإنما تقول: رفثت بها أو معها، لكنه لما كان الرفث هنا في معنى الإفضاء، وكنت تعدي (أفضيت) بـ (إلى) كقولك: (أفضيت إلى المرأة) — جئت بـ (إلى) مع الرفث؛ إيذانا وإشعارا أنه بمعناه[5].

أما في مجال الأصوات والحروف فإن ابن جني قد أتى بما يطابق في كثير من الأحيان ما أتى به علماء اللغة المحدثون.

ومن ذلك تفريقه بين الصوت والحرف، فيقول: «اعلم أن الصوت عرض يخرج من النفس مستطيلا متصلا، حتى يعرض له في الحلق والفم والشفتين

---

(١) آل عمران: ٥٢.

(٢) طه: ٧١.

(٣) الخصائص ٢/ ٢٠٤، ٢٠٥.

(٤) البقرة: ١٨٧.

(٥) الخصائص ٢/ ٢٠٥.

مقاطع تثنيه عن امتداده واستطالته، فيسمى المقطع أينما عرض له حرفا، وتختلف أجراس الحروف بحسب اختلاف مقاطعها»(١).

وهذا ما نجده عند المحدثين من الفرق بين الصوائت – وهي الحركات – والصوامت – وهي الحروف.

كما وضح لنا ابن جني كيفية تعرفنا على مخرج الحرف وصفته، فقال: «وسبيلك إذا أردت اعتبار صدى الحروف، أن تأتي به ساكنا لا متحركا، لأن الحركة تقلق الحرف عن موضعه، ومستقره، وتجتذبه إلى جهة الحرف التي هي بعضه، ثم تدخل عليه همزة الوصل مكسورة من قبله لأن الساكن لا يمكن الابتداء به، فتقول: أكْ، أقْ. أجْ، وكذلك سائر الحروف، إلا أن بعض الحروف أشد حصرا للصوت من بعضها»(٢).

وهذه الطريقة التي يعرف بها مخرج الصوت وصفته لم تختلف عند علماء اللغة المحدثين، وفي هذا النص إشارات إلى اختلاف مخارج الأصوات في جهاز النطق، وإلى اختلاف صفاتها من حيث الجهر والهمس، والشدة والرخاوة، أو الانفجار والاحتكاك.

وتتضح مهارة ابن جني عند وصفه للحركات الثلاث، وهي التي تعرف عند المحدثين بالأصوات الصائتة، وهي الألف والياء المكسور ما قبلها، والواو المضموم ما قبلها؛ فقد وصف هذه الأصوات عند النطق بها وصفا دقيقا يتفق تماما مع ما جاء في الدرس اللغوي الحديث، يقول: «والحروف التي اتسعت مخارجها ثلاثة: الألف، ثم الياء، ثم الواو، وأوسعها وألينها الألف، إلا أن الصوت الذي يجري في الألف مخالف للصوت الذي يجري في الياء والواو، والصوت الذي يجري في الياء مخالف للصوت الذي يجري في الألف والواو.

(١) سر صناعة الإعراب ١/ ٦.

(٢) السابق ١/ ٧.

والعلة في ذلك أنك تجد الفم والحلق في ثلاث الأحوال، مختلف الأشكال، أما الألف فتجد الحلق والفم معها منفتحين، غير معترضين على الصوت بضغط أو حصر، وأما الياء فنجد معها الأضراس سفلا وعلوا قد اكتنفت جنبتي اللسان وضغطته، وتفاج الحنك عن ظهر اللسان، فجرى الصوت متصعدا هناك، فلأجل تلك الفجوة ما استطال، وأما الواو فتضم لها معظم الشفتين، وتدع بينهما بعض الانفراج، ليخرج فيه النفس، ويتصل الصوت. فلما اختلفت أشكال الحلق والفم والشفتين مع هذه الأحرف الثلاثة اختلف الصدى المنبعث من الصدر»[1].

وإذا كانت الأصوات اللغوية تختلف باختلاف مخارجها في جهاز النطق — فإن ابن جني سبق علماء الأصوات المحدثين في وصف مخارج الحروف وكيفية انتاجها في جهاز النطق وصفا يدل على براعته ودقة ملاحظته، حيث شبه جهاز النطق بالآلة الموسيقية التي تتنوع أنفاسها بتنوع فتحاتها وأوتارها، فهو تارة يشبه جهاز النطق بالناي، وتارة يشبهه بالعود، فيقول: «ولأجل ما ذكرنا من اختلاف الأجراس في حروف المعجم باختلاف مقاطعها، التي هي أسباب تباين أصدائها، ما شبه بعضهم الحلق والفم بالناي، فإن الصوت يخرج فيه مستطيلا أملس ساذجا، كما يجري الصوت في الألف غفلا بغير صنعة، فإذا وضع الزامر أنامله على خروق الناي المنسوقة، وراوح بين أناملها اختلفت الأصوات، وسمع لكل خرق منها صوت لا يشبه صاحبه، فكذلك إذا قطع الصوت في الحلق والفم، باعتماد على جهات مختلفة، كان سبب استماعنا هذه الأصوات المختلفة.

ونظير ذلك أيضا وتر العود، فإن الضارب إذا ضربه وهو مرسل، سمعت له صوتا، فإن حصر آخر الوتر ببعض أصابع يسراه، أدى صوتا آخر، فإن أدناها

(١) سر صناعة الإعراب ١/ ٨، ٩.

قليلا، سمعت غير الاثنين، ثم كذلك كلما أدنى أصبعه من أول الوتر تشكلت لك أصداء مختلفة»[1].

وهكذا فإن ما قدمه ابن جني في عالم الأصوات لا يختلف عما قدمه علماء اللغة المحدثون، بل اتخذوا مما قدمه ابن جني منطلقا إلى مزيد من البحث والدرس في مجال أصوات اللغة العربية.

ولم تتضح جهود ابن جني وإسهاماته في اللغة والصرف والأصوات فقط، بل تجلت جهوده وإسهاماته أيضا في مجال التراكيب والنحو، حيث أتى بآراء اجتهادية خالف بها البصريين والكوفيين وشيوخه من البغداديين.

ومن ذلك أنه أجاز تقديم المفعول معه على معمول الفعل، فيقال في: (جاء البردُ والطيالسةَ): (جاء والطيالسةَ البردُ)، وذلك قياسا على جواز تقديم المعطوف بالواو على المعطوف عليه في نحو: (ضربت وزيدا عمرا).

واستشهد على ذلك بقول الشاعر:

جمعتَ وفحشا غيبة ونميمة ... ثلاث خصال لست عنها بمرعوي[2]

كما ذهب إلى أن رافع الخبر هو المبتدأ والابتداء جميعا، ومن ثم أجاز تقديم الخبر على المبتدأ، وبذلك يكون الخبر قد قدم على أحد عامليه، وهو المبتدأ، ولم يتقدم على رافعه مطلقا؛ لأن ذلك لا يجوز.

وفي هذا يقول ابن جني: «وبعد فليس في الدنيا مرفوع يجوز تقديمه على رافعه، فأما خبر المبتدأ فلم يتقدَّم عندنا على رافعه؛ لأن رافعه ليس المبتدأ وحده، إنما الرافع له المبتدأ والابتداء جميعًا، فلم يتقدم الخبر عليهما معًا،

---

(١) السابق ١/ ٩، ١٠.

(٢) الخصائص ٢/ ٢٦١.

وإنما تقدم على أحدهما وهو المبتدأ، فهذا لا ينتقض لكنه على قول أبي الحسن مرفوع بالمبتدأ وحده، ولو كان كذلك لم يجز تقديمه على المبتدأ»[١].

كما ذهب إلى جواز زيادة (إلا) مستشهدا بقول ذي الرُّمَّة في وصف النوق:

حراجيج ما تنفك إلا مناخةً　　على الخَسْفِ أو نرمي بها بلدا قفرا[٢]

وقد حكم على زيادة (إلا) هنا؛ لأن النفي في (ما تنفك) ليس نفيا حقيقيا، وإنما هو في الحقيقة إثبات، ولا تستعمل (إلا) إلا بعد نفي حقيقي، حيث تنقضه وتحوله إلى إثبات.

كما ذهب إلى جواز إعمال (لا) العاملة عمل (ليس) في المعارف خلافا للجمهور حيث ذهبوا إلى وجوب إعمالها في النكرات، وقد استشهد بقول النابغة:

وحلَّتْ سوادَ القلبِ لا أنا باغيا　　سواها ولا عن حبها متراخيا[٣]

ومعروف أن الأسباب المانعة للاسم من الصرف هي: العلمية، والعدل، وزيادة الألف والنون، والوصفية، ووزن الفعل، والتأنيث، وموازنة جمعي مفاعل ومفاعيل، والعجمة، والتركيب المزجي.

وكان الجمهور يذهب إلى أنها تنقسم إلى معنوية: هي العلمية والوصفية، ولفظية، وهي البقية.

وذهب ابن جني إلى أنها جميعا معنوية ما عدا وزن الفعل في مثل: (أحمد ويزيد)[١].

---

(١) الخصائص ٢/ ٢٦٢، ٢٦٣.

(٢) المغني ١/ ٧٣.

(٣) السابق ٢/ ٢٤٠.

وكان الجمهور يرى أن اللام بعد (لو)، و(لولا) و(لوما) إنما هي داخلة على الجواب كما في قوله تعالى: «**لو تزيلوا لعذبنا الذين كفروا**»[٢]، و«**ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض**»[٣]، ولكن ابن جني ذهب إلى أن هذه اللام ليست داخلة في جواب هذه الأدوات، وإنما هي داخلة على جواب قسم مقدر، وقد عقب ابن هشام على هذا الرأي بقوله: «وفيه تعسف»[٤].

وكان الجمهور يرى أن (ما) قد تستعمل مصدرية زمانية، أي: نائبة عن ظرف الزمان بالإضافة إلى تأويلها مع الفعل بعدها بمصدر، ولم يشركوا معها (أنْ) المفتوحة الخفيفة في هذا الاستعمال، ولكن ابن جني خالف الجمهور فأشرك معها (أنْ) في كونها مصدرية زمانية، واستشهد بقول الشاعر:

وتاللهِ ما إن سهلةٌ أمُّ واحدٍ ... بأوجد مني أن يهانَ صغيرها[٥]

أي: مدة إهانة صغيرها.

ومن مظاهر اجتهادات ابن جني مذهبه في أصل اللغات، حيث نقل عن بعضهم «أن أصل اللغات كلها إنما هو من الأصوات المسموعات كدوي الريح وحنين الرعد وخرير الماء وشحيج الحمار ونعيق الغراب، وصهيل الفرس ونزيب الظبي ونحو ذلك، ثم ولدت اللغات عن ذلك فيما بعد»[٦].

---

(١) الخصائص ١/ ١١٠، والمدارس النحوية ص٢٧٣، ٢٧٤.

(٢) الفتح: ٢٥.

(٣) البقرة: ٢٥١.

(٤) المغني ١/ ٢٣٤، ٢٣٥.

(٥) المغني ١/ ٣٠٥.

(٦) الخصائص ١/ ٥٥، ٥٦.

ثم عقب على هذا بقوله: «وهذا عندي وجه صالح ومذهب متقبل»[(١)].

«وقد مضى في الخصائص يثبت ذلك من حين لآخر كقوله عن الأفعال: إنه كثُر اشتقاقها من الأصوات الجارية مجرى الحروف مثل (هاهيت) من قولهم في زجر الإبل: هاها، و(عاعيت) في زجر الغنم من قولهم: عاعا، و(حأحأت) في زجر الكبش من قولهم: حاحا، و(شأشأت) في زجر الحمار من قولهم: شأشأ»[(٢)]، ويقول: «وهذا كثير في الزجر، وقد كانت حضرتني وقتًا فيه نشطة فكتبت تفسير كثير من هذه الحروف في كتاب ثابت في الزجر، فاطلبها في جملة ما أثبته عن نفسي في هذا وغيره»[(٣)].

وكان ابن جني يتمتع بقدرة فائقة على التأويل ورد ما أجمع العرب على شذوذه إلى القياس، فقد كان سيبويه يذهب إلى أن كلمة (خرب) في قولهم : (هذا جحرُ ضبٍّ خَرِبٍ) مجرور على الجوار لـ (ضب)؛ لأنه كان ينبغي أن ترفع؛ إذ هي صفة لـ (جحر).

وقال ابن جني: بل هي مجرورة على الأصل؛ إذ أصل التعبير: (هذا جحر ضب خرب جحره) فحذف المضاف وأنيب المضاف إليه في (جحره) وهو الضمير، فارتفع واستتر في (خرب)، فهو صفة لـ (جحر) على تقدير حذف المضاف[(٤)]، وهو تأويل بعيد كما يقول الدكتور شوقي ضيف[(٥)].

وهكذا رأينا ابن جني تارة يوافق البصريين في بعض آرائهم، بل يتعصب لهم أحيانا، ويصفهم بقوله: (أصحابنا)، وتارة يوافق الكوفيين، وتارة يتفق مع أستاذه أبي علي الفارسي في بعض ما ذهب إليه، وهذا يرجع إلى طول ملازمته

---

(١) السابق ١/ ٥٦.

(٢) المدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص٢٧٤، ٢٧٥.

(٣) الخصائص ٢/ ٢٧.

(٤) الخصائص ١/ ١٧٢، ١٧٣.

(٥) المدارس النحوية ص٢٧٤.

والأخذ عنه، وتارة يأتي بآراء اجتهادية خالف بها أسلافه من البصريين والكوفيين والبغداديين، فقد أتى بآراء كثيرة، منها ما يتعلق باللغة والأصوات، ومنها ما يتعلق بعلم التصريف، ومنها ما يتعلق بالقضايا النحوية.

وهذا المسلك الذي سلكه ابن جني في معالجته لقضايا اللغة المختلفة جعلنا ننسبه إلى المدرسة البغدادية التي جمعت بين البصريين والكوفيين للاختيار والانتخاب، ولم يقف بعض أعلامها عند حد الجمع والاختيار، بل تجاوز ذلك إلى الاجتهاد والتوسع في شرح قضايا اللغة.

أما موقف ابن جني من أصول النحو، وهي: السماع والقياس والتعليل، فشأنه في ذلك شأن أسلافه من النحاة المتقدمين؛ حيث عني بالسماع عناية كبيرة؛ إذ أكثر من الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته، وبكلام العرب شعرهم ونثرهم، كما كان يستشهد بالحديث النبوي الشريف، ولكن ليس على سبيل بناء القاعدة عليه، شأنه في ذلك شأن من تقدمه، وإنما على سبيل التمثيل والاستئناس.

أما من حيث القياس فقد اقتدى ابن جني بأستاذه أبي علي في التثبت بالقياس وطرد القاعدة.

وقد عقد في كتابه (الخصائص) عدة أبواب تدور حول الاطراد والشذوذ ومقاييس العربية مما يدل على عنايته بالقياس، فضلا عن تعرضه بين الحين والآخر في مؤلفاته لقضايا القياس والسماع، وكان يقول: «ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب»[1]، بل كان يقيس على المثال الواحد ما دام موافقا للقياس، مثل قولهم: (قَتَبِى وركبى وحلبي) نسبة إلى (قتوبة وركوبة وحلوبة)، ولم يسمع عن العرب إلا (شنئي) نسبة إلى (شنوءة)[2].

---

(١) الخصائص ١/ ١١٤.

(٢) السابق ١/ ١١٥.

فهو يتشبث بالقياس بغض النظر عن المادة اللغوية المسموعة عن العرب قلت أو كثرت.

ويتضح تشبثه بالقياس في علم التصريف، حيث يأتي بتمرينات غير عملية بأن يفترض أبنية غير مستعملة مقيسة على أبنية مستعملة، توصلا بها إلى وضع مقاييس في علم الصرف.

أما من حيث التعليل فقد توسع ابن جني توسعا كبيرا في التماس العلل لكل ظاهرة صرفية أو نحوية، وقد عقد أيضا في كتابه (الخصائص) عدة أبواب حول العلل وأنواعها.

وقد ربط بين علل النحاة وعلل المتكلمين والفقهاء، مما يدل على تأثره بعلم الكلام والفقه وأصوله[1].

ولعلنا نكون قد ألقينا بعض الضوء على هذا العالم الفذ في علوم العربية، وكشفنا النقاب عن إسهاماته الواسعة في تأصيل علوم العربية بمستوياتها المتعددة، وهي المستوى الصوتي، والمستوى الصرفي، والمستوى النحوي، والمستوى الدلالي واللغوي، مما يجعلنا نعده علامة بارزة في تاريخ النحو العربي امتد أثره إلى الأجيال بعده حتى الآن.

أبو الحسن الرَّبَعي

هو: علي بن عيسى بن الفرج بن صالح الربعي الزُّهري االأصل، البغدادي المنشأ والدار، الأديب النحوي.

وكنيته: أبو الحسن، ولقبه: الرَّبَعي – بفتح الباء – نسبة إلى ربيعة، كما يقال في النسب إلى (حنيفة)، و(مدينة)، و(قبيلة): (حَنَفي)، و(مَدَني)، و(قَبَلي).

---

(١) الخصائص ١/ ٥٧، وما بعدها.

ولد سنة ثلاثمائة وثمان وعشرين للهجرة.

كان أحد أئمة النحويين وحذاقهم الجيدي النظر، الدقيقي الفهم والقياس.

أخذ النحو في بغداد عن السيرافي، ثم رحل إلى شيراز فلازم أبا علي الفارسي عشرين سنة، وقيل: عشر سنين، حتى قال له: ما بقي شيء تحتاج إليه، ولو سرت من المشرق إلى المغرب لم تجد أعرف منك بالنحو، ثم عاد إلى بغداد، وأقام بها إلى أن مات.

وكان يحفظ الكثير من أشعار العرب مما لم يكن غيره يقوم به.

ولم تذكر كتب التراجم أن أحدا تتلمذ على الربعي، وتذكر أن مرد ذلك إلى أن الربعي كان مجنونا، ولذلك لم يتمكن أحد من الأخذ عنه.

قال التبريزي: قلت لابن برهان: كيف تركتَ الربعي، وأخذت عن أصحابه مع إدراكك له ؟ فقال لي: كان مجنونا، وإنا كما ترى، فما كنا نتفق.

ولعل وصف بعضهم له بالجنون مبالغ فيه، أو ليس المراد بالجنون هنا أنه فاقد الإدراك أو الذاكرة، إذ لا يعقل أن يكون كذلك وهو على هذه الدرجة من العلم والمكانة، فيبدو أن عدم الأخذ عنه يرجع إلى أنه لم يكن يتمتع بما يتمتع به الشيوخ من الصبر والأناة والحلم على تلاميذه والآخذين عنه.

وتروي كتب التراجم عنه أيضا أنه كان مغرما بقتل الكلاب.

وله في النحو عدة مؤلفات، منها: شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي، والبديع في النحو، وشرح مختصر الجرمي، وشرح البلغة، والتنبيه على خطأ ابن جني في تفسير شعر المتنبي، وما جاء من لفظ النبي على وزن (فعال).

توفي الربعي سنة أربعمائة وعشرين للهجرة في عهد القادر[1].

آراؤه ومذهبه النحوي

عرفنا من ترجمة الربعي أنه أخذ النحو عن السيرافي وعن أبي علي الفارسي، وقد لازم أبا علي عدة سنوات مما يدل على أنه تأثر بمنهج أستاذه ومذهبه في النحو، وهو الجمع بين نحوي البصرة والكوفة، والاختيار منهما، بل والاجتهاد في كثير من القضايا النحوية، ويبدو أن الربعي كان أميل إلى مذهب البصريين شأنه في ذلك شأن أستاذه أبي علي وزميله ابن جني.

على أن كتب النحو تناقلت عن الربعي آراء اجتهادية خالف بها جمهور النحاة من البصريين والكوفيين وبعض البغداديين، وإن كانت هذه الآراء قليلة.

منها: رأيه في طريقة إفادة (إنما) معنى القصر في نحو قوله تعالى: «**إنما حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير**»[2].

فيرى أئمة النحو أنها تفيد إثبات ما بعدها ونفي ما سواه؛ فهي بمعنى: (ما وإلا)، أي: ما حرم عليكم إلا الميتة.

وهناك وجه آخر وهو معنوي في إفادتها الحصر، وقد أسند إلى الربعي؛ فهو يرى أنه لما كانت (إنَّ) لتأكيد إثبات المسند للمسند إليه، ثم اتصلت بها (ما) الزائدة المؤكدة ناسب أن تضمن معنى الحصر؛ لأن الحصر ليس إلا

---

(١) انظر ترجمته في: نزهة الألباء في طبقات الأدباء لابن الأنباري ص٣٤١، وإنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي ٢/ ٢٩٧، وشذرات الذهب لابن العماد ٣/ ٢١٦، ومعجم الأدباء ليقاوت ١٤ / ٢٧٨، وبغية الوعاة للسيوطي ٢/ ١٨١، والأعلام للزركلي ٤/ ٣١٨، وهدية العارفين ص٣٦٦، والوسيط في تاريخ النحو لعبد الكريم محمد الأسعد ص١٣١.

(٢) البقرة: ١٧٣.

تأكيدا على تأكيد، فإن قولك: (زيد جاء لا عمرو) لمن يتردد في المجيء الواقع بينهما، يفيد إثباته لـ (زيد) في الابتداء صريحا، وفي الآخر ضمنا[١].

ويرى أن (أيان) – وهي من أدوات الاستفهام بمعنى: (متى) – إنما تستعمل في مواضع التفخيم[٢] نحو قوله تعالى: «**يسأل أيان يوم القيامة**»[٣]، و«**يسألون أيان يوم الدين**»[٤].

وقد اختلفوا في إعراب (دهر) في قول المتنبي:

كفى ثعلا فخرا بأنك منهمُ ودهر لأن أمسيت من أهله أهلُ

فهو مرفوع عند ابن جني على أن يكون فاعلا لفعل مقدر، أي: (وليفخر دهر)، وقوله: (أهل) نعت له، بمعنى مستحق، واللام متعلقة بـ (أهل).

وجوز ابن الشجري في (دهر) ثلاثة أوجه:

أحدها- أنه مبتدأ حذف خبره، أي: ودهر يفتخر بك، وصح الابتداء بالنكرة؛ لأنه قد وصف بـ (أهل).

والثاني- أنه معطوف على فاعل (كفى)، وهو المصدر المؤول المجرور بالباء الزائدة لفظا، والمعنى: أنهم فخروا بكونه منهم، وفخروا بزمانه لنضارة أيامه، وهذا وجه لا حذف فيه.

والثالث- أن يكون بالجر مع رفع (فخرا)، فيكون (فخر) هو فاعل (كفى)، و(دهر) بالجر معطوفا على المصدر المؤول (بأنك منهم)، وعليه لا تكون الباء

(١) مفتاح العلوم للسكاكي ١/ ١٣٠، والجنى الداني ص٦٧.
(٢) القيامة: ٦.
(٣) الذاريات: ١٣.
(٤) مفتاح العلوم ١/ ١٤٠.

زائدة، بل تكون أصلية متعلقة بـ (فخر)، وحينئذ يكون (أهل) خبرا لمبتدأ محذوف.

وزعم أبو العلاء المعري أن الصواب نصب (دهر) بالعطف على (ثعلا)، أي: وكفى دهرا هو أهل لأن أمسيت من أهله أنه أهل لكونك من أهله، ولا يخفى ما فيه من التعسف – كما يقول ابن هشام، ويرى الربعي أن (دهرا) بالنصب معطوف على اسم (أنَّ)، وأن (أهل) معطوف على خبرها.

وقد عقب ابن هشام على هذا التأويل بقوله: «ولا معنى للبيت على تقديره»[1].

ورأى الجمهور أن التنوين في المجموع بالألف والتاء نحو: (مسلمات) هو تنوين المقابلة؛ لأنه يماثل النون في جمع المذكر السالم، ولكن الربعي يرى أنه تنوين الصرف، وقد ضعف أبو البقاء العكبري رأيه هذا، وقال: «وما قاله ضعيف بدليل ثبوته فيما لا ينصرف كقوله تعالى: «**أفضتم من عرفات**»[2].

ويرى الربعي أن الأسماء الستة – وهي: أبوه، وأخوه، وحموها، وفوه، وذو علم، وهنوه – معربة بالحركات المقدرة على حرف العلة، والأصل عنده في الرفع واو مضمومة، لكن نقلت حركتها إلى الحرف الذي قبلها، ففي هذا نقل فقط، وفي النصب واو مفتوحة فتحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا، ففي هذا قلب فقط، وفي الجر واو مكسورة، فنقلت كسرة الواو إلى ما قبلها، ثم قلبت ياء لسكونها وكسر ما قبلها، ففي هذا نقل وقلب، وقد ضعف العكبري والرضي وغيرهما هذا الرأي، يقول العكبري: «وهذا ضعيف لأنه يؤدي إلى أن تكون الحركة المنقولة حركة إعراب، فيكون الإعراب في وسط الكلمة، ولا يصح تقدير الإعراب في حروف العلة على قوله، لأن المنقول ملفوظ به فلا

(١) مغني اللبيب ١/ ١٠٧، ١٠٨.

(٢) البقرة: ١٩٨، اللباب في علل البناء ص٣٢، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٤.

حاجة إلى تقدير إعراب آخر»[١]، ويقول الرضي: «وهو ضعيف؛ لأن نقل حركة الإعراب إلى ما قبل حرفها لم يثبت إلا وقفا بشرط سكون الحرف المنقول إليه»[٢].

ويرى الجمهور أن (ما) الحجازية التي تعمل عمل (ليس) لا تعمل إذا قدم الخبر على الاسم، نحو: (ما قائم زيد)، وذهب ابن عصفور وتبعه العبدي إلى أن عملها لا يبطل إذا كان الخبر المتقدم ظرفا، أو جارا ومجروا؛ لكثرة التوسع فيه، نحو: (ما عندي زيد)، (ما في الدار زيد)، وذلك قياسا على (إنَّ) وأخواتها، وقد رد أبو علي الفارسي إعمالها في حالة تقدم خبرها، فقال: «زعموا أن قوما جوزوا إعمالها متقدمة الخبر ظرفا كان أو غيره»، ولكن الربعي يرى إعمالها، فيقول: «الإعمال عندي هو القياس لبقاء معنى النفي»[٣].

ويرى الجمهور أن (قاعد) في قولهم: (ما زيد بقائم أو قائما، ولا قاعدٌ عمرو) لا يجوز فيه إلا الرفع، ولا يجوز نصبه عطفا على خبر (ما)؛ لأن (عمرا) لا يصلح أن يكون فاعلا لـ (قاعد)؛ إذ هو أجنبي لا سببي؛ لأن المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب له، وقد وجب في المعطوف عليه أن يكون فيه أو في معموله ضمير يرجع إلى اسم (ما) لكونه مشتقا، فكذا يجب في المعطوف الذي هو (قاعد)، ولا ضمير فيه لو رفع (عمرو) ولا في معموله، فإذا لم يجز عطف الخبر على الخبر لم يبق إلا عطف الجملة على الجملة، فوجب إما رفع (قاعد) لتقدمه على الاسم، أو جره إن جوزنا دخول الباء على خبر (ما) المتقدم على الاسم على ما هو مذهب الربعي[٤].

---

(١) اللباب في علل البناء ص٢٠، وراجع الإنصاف ١/ ١٧.

(٢) شرح الكافية للرضي ١/ ٢٧.

(٣) شرح الكافية ١/ ٢٦٧.

(٤) شرح الكافية ١/ ٢٧٠.

وتجويز الربعي دخول الباء الزائدة على خبر (ما) المتقدم أو في المعطوف عليه مبني على مذهبه في جواز إعمال (ما) مع تقدم الخبر.

ويرى الجمهور أن (ذا) في قولهم: (حبذا)، و(لا حبذا) هي فاعل فعل المدح أو الذم، وأن المرفوع بعده هو المخصوص، وهو مبتدأ مؤخر، ولكن الربعي يرى أن (ذا) زائدة، كما في (ماذا صنعت)، والمخصوص بالمدح أو الذم هو الفاعل(١).

وكان ابن السراج وأبو علي الفارسي يلتزمان كون الفعل بعد (ربما) ماضيا، وعلى ذلك يكون الفعل المضارع بعدها في قوله تعالى: «**ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين**»(٢) في معنى الماضي؛ لأن مثل هذا المستقبل - أي الأمور الأخروية - غالب عليها في القرآن ذكرها بلفظ الماضي نحو: «**وسيق الذين**»(٣)، «**ونادى أصحاب الجنة**»(٤)، ولكن الربعي يرى أن تقدير الآية: (ربما كان يود)، فحذف (كان) لكثرة استعماله مع (ربما)، وقد عقب الرضي على هذين المذهبين بقوله: «والأول أحسن»(٥).

وأجاز أبو علي في كتاب الشعر أن تكون (ما) في (ما عدا)، و(ما خلا) زائدة، وعليه يجوز أن تكون (عدا)، و(خلا) جارتين، وتابعه الربعي على ذلك(٦).

---

(١) شرح الكافية ٢/ ٣١٩.

(٢) الحجر: ٢.

(٣) الزمر: ٧١.

(٤) الأعراف: ٤٤.

(٥) شرح الكافية ٢/ ٣٣٣.

(٦) اللباب ص١٧، ومغني اللبيب ١/ ١٣٣، ١٣٤.

ويرى الجمهور أن علة بناء (فَعَالِ) – وهو مبني على الكسر – مثل: (حَذامِ) علما مؤنثا في لغة الحجازيين شبهه بـ (نَزالِ) وهو اسم فعل أمر بمعنى (انْزِلْ)، ويرى الربعي أن علة بنائه تضمنه معنى هاء التأنيث[1].

فهذه الآراء التي تناقلتها كتب النحو عن الربعي تصور على قلتها جنوحه إلى مخالفة الجمهور من البصريين والكوفيين وأسلافه البغداديين، وهي كما رأينا آراء تميل إلى الغرابة والتفرد، مما جعل بعض النحاة يردها أو يضعفها، وهي على كل حال تدل على نزعته البغدادية في الجمع بين آراء البصريين والكوفيين، ومخالفتهما بآراء اجتهادية انفرد بها أو تابع فيها أستاذه أبا علي.

الثمانيني

هو: أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني الضرير النحوي، ولقب بالثمانيني نسبة إلى ثمانين، وهي قرية من نواحي جزيرة ابن عمر عند الجبل الجوديّ، وهي أول قرية بنيت بعد الطوفان، وسميت بعدد الجماعة الذين خرجوا من السفينة مع نوح – عليه السلام؛ فإنهم كانوا ثمانين، وبنى كل واحد منهم بيتا، فسميت القرية ثمانين، وقد خرج من هذه القرية جماعة.

وكان قيما بعلم النحو، عارفا بقوانينه، وكان نحويا فاضلا، أخذ النحو عن أبي الفتح بن جني، وأخذ عنه الشريف أبو المعمر يحي بن محمد بن طباطبا العلوي الحسيني، وكان هو وأبو القاسم بن برهان متعارضين يقرئان الناس بالكرخ ببغداد، فكان خواص الناس يقرءون على ابن برهان، والعوام يقرءون على الثمانيني.

وتوفي في ذي القعدة سنة اثنتين وأربعين وأربعمائة- رحمه الله تعالى.

---

(١) شرح الأشموني ٣/ ٢٦٨.

ومن مصنفاته: شرح كتاب (اللمع) لابن جني، وقد شرحه شرحا تاما حسنا، أجاد فيه، وانتفع بالاشتغال عليه جمع كبير، وهو مخطوط في أربعة مجلدات.

وشرح كتاب (الملوكي في التصريف) لابن جني أيضا، وهو المشتهر بالتصريف الملوكي.

وله أيضا الفوائد والقواعد، والمقيد، وكلاهما في النحو[1].

آراؤه ومذهبه النحوي

يعد الثمانيني منتميا إلى الاتجاه البغدادي الذي يقوم على الجمع بين نحوي البصرة والكوفة واختيار ما يشاء وما يروق له منهما.

والدليل على أنه بغدادي النزعة نشأته وتلقيه النحو في بغداد حيث أخذ النحو والصرف عن ابن جني وشرح (اللمع) في النحو له، والتصريف الملوكي له أيضا.

فيبدو أنه كان يدور في فلك ابن جني، فيتابعه فيما ذهب إليه من آراء صرفية ونحوية، ولعل هذا هو السبب في عدم احتفاء كتب النحو والصرف بالنقل عنه.

وما نقلته عنه بعض المراجع آراء قليلة تعد على الأصابع، ومعظمها في اللغة، منها ما حكاه من أن العرب تقول في (مائة): (مِئْيَة)[2].

---

(١) انظر ترجمته في: وفيات الأعيان لابن خلكان ٣/ ٤٤٣، ٤٤٤، ومعجم الأدباء لياقوت الحموي ١٦/ ٥٧، وبغية الوعاة للسيوطي ٢/ ٢١٧، والأعلام للزركلي ٥/ ٤٣، وهدية العارفين للبغدادي ص٤١٤، والوسيط في تاريخ النحو للدكتور/ عبد الكريم محمد الأسعد ص١٣١، ١٣٢.

(٢) راجع لسان العرب لابن منظور مادة (مأى) ٦/ ٤١٢٤.

وقد وقف أمام بيت لبيد يبين دلالة العطف بالواو وأنها تفيد الجمع، أي: قد تعطف السابق على اللاحق:

أغْلَى السِّباءَ بكل أدكن عائقٍ   أو جونةٍ قُدِحَت وفُضَّ ختامُها

فالتقدير – كما يقول الثمانيني: (فض ختامها وقدحت)؛ لأنه يريد بالجونة ههنا: القِدر، وقدحت، أي: غرفت، والمغرفة يقال لها: المقدحة، وفض ختامها أي: كُشِفَ غطاؤها، والغَرف إنما يكون بعد الكشف(١).

وبذلك يكون موافقا للجمهور في أن الواو العاطفة لمطلق الجمع فلا تفيد ترتيبا ولا تعقيبا، غير أنه استدل بهذا البيت على ما ذهب إليه شارحا المراد من البيت.

ويرى جمهورِ النحاة أن إجراء القول مجرى الظن لا يجوز إلا بشرط كون القول مضارعا للمخاطب مسبوقا باستفهام متصل به، ولكن الثمانيني قد ذكر أن من العرب من يعمل القول إعمال الظن بشرط الاستفهام فقط، كان للمخاطب أو الغائب(٢).

وهكذا فلم تحفل كتب النحو والصرف بنقل آراء للثمانيني تكشف عن ميوله واتجاهاته النحوية، وهذا ما جعلنا نذهب إلى القول بأنه كان متابعا لأستاذه ابن جني في كل ما ذهب إليه.

ابن برهان

هو: عبد الواحد بن علي بن عمر بن إسحاق بن إبراهيم بن برهان – بفتح الباء الموحدة – أبو القاسم الأسدي العكبري النحوي، صاحب العربية واللغة والتواريخ، وأيام العرب، قرأ على عبد السلام البصري، وأبي الحسن

---

(١) أسرار العربية لابن الأنباري ص١٢٩، وراجع شرح المعلقات السبع للزوزني ص١٣١.

(٢) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان ٣/ ٧٩.

السمسمي، وكان أول أمره منجما فصار نحويا، وكانت فيه شراسة على من يقرأ عليه، ولم يكن يلبس سراويل، ولا على رأسه غطاء، وقد سمع من ابن بطة كثيرا، ومن غيره.

وكان زاهدا فعرف الناس منه ذلك، وإلا كانوا رموه بالحجارة لهيئته، وكان يتكبر على أولاد الأغنياء، وإذا رأى الطالب غريبا أقبل عليه، وكان متعصبا لأبي حنيفة، محترما بين أصحابه.

ولما ورد الوزير عميد الدين إلى بغداد استحضر ابن برهان، فأعجبه كلامه، فعرض عليه مالا فلم يقبله، فأعطاه مصحفا بخط ابن البواب، وعكازة حملت إليه من الروم مليحة فأخذها، فقال له أبو علي بن الوليد المتكلم أنت تحفظ القرآن، وبيدك عصا تتوكأ عليها فلِمَ تأخذ شيئا فيه شبهة، فنهض ابن برهان في الحال إلى قاضي القضاة ابن الدامغاني، وقال له: لقد كدت أهلِك حتى نبهني أبو علي بن الوليد – وهو أصغر مني سنا، وأريد أن تعيد هذه العكازة والمصحف على عميد الدين، فما يصحبانني، فأخذهما وأعادهما إليه، وكان مع ذلك يحب المليح مشاهدة، ويحضره أولاد الأمراء والرؤساء فيقبلهم بحضرة آبائهم، ولا ينكرون عليه ذلك لعلمهم بدينه وورعه.

توفي ابن برهان في جمادى الآخرة سنة ست وخمسين وأربعمائة.

وقد ذكر ابن الأنباري في نزهة الألباء أنه توفي سنة أربعمائة وخمسين للهجرة، وهذا خطأ، لأن الباخرزي صاحب (دمية القصر) ذكر أنه رآه في بغداد سنة أربعمائة وخمس وخمسين للهجرة،ومن مصنفاته: الاختيار في الفقه، وأصول اللغة، واللمع في النحو وهو مخطوط[1].

---

(١) انظر ترجمته في: دمية القصر وعصرة أهل العصر ١/ ٢٣٥، ونزعة الألباء ص٣٥٦، والوافي بالوفيات ٦/ ٢٧٧، وبغية الوعاة ٢/ ١٢٠، وشذرات الذهب ٣/ ٢٩٧، والأعلام ٤/ ١٧٦، والوسيط في تاريخ النحو ص١٣٢.

مذهبه النحوي وآراؤه

كان ابن برهان يسير في فلك المدرسة البغدادية القائمة على الاختيار والانتخاب من آراء البصريين والكوفيين فضلا عن نزوعه إلى الاجتهاد في كثير من المسائل النحوية والإتيان بآراء انفرد بها أو وافق فيها شيوخه من البغداديين، غير أنه كان ميالا إلى البصريين شأنه في ذلك شأن المتأخرين من أصحاب المدرسة البغدادية، وكان يكثر من ذكر (أصحابنا) لعله يقصد بها أتباع المدرسة البصرية كما فعل سلفه ابن جني من قبل، ولا يبعد أن يقصد بها جمهور البغداديين الذين أخذ عنهم، وقد تناقلت عنه كتب النحو كثيرا من الآراء النحوية التي تفرد بها، أو وافق فيها البصريين أو الكوفيين، أو أسلافه من البغداديين، ومن ثم لا يمنع تعصبه للبصريين من انتمائه للمدرسة البغدادية.

ومن آرائه أنه كان يتابع ابن كيسان وأبا علي الفارسي في جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر غير زائد مطلقا، أي: سواء أكان صاحب الحال ظاهرا أم ضميرا، وسواء أكانت الحال اسما أو فعلا، واستشهدوا بقوله تعالى: «**وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيرا ونذيرا**»[1]، في حين كان جمهور البصريين يمنعون ذلك، فلا يجوز عندهم: (مررت ضاحكة بهند)، وقد كان الكوفيون يجيزون ذلك إذا كانت الحال فعلا، نحو: (مررت تضحك بهند).

أما إذا كان صاحبها ظاهرا وهي اسم نحو قولهم: (مررت ضاحكة بهند) فقد منعه الكوفيون[2].

وكان جمهور النحاة يمنعون تقديم الحال على عاملها الظرف أو الجار والمجرور مطلقا، أي سواء أكانت الحال نفسها ظرفا أو جارا ومجرورا، أم غير ذلك، فلا يجوز عندهم: (قائما في الدار زيدٌ)، وأجاز الأخفش التقديم إذا

(١) سبأ: ٢٨.

(٢) الهمع ١/ ٢٤١.

كانت الحال نفسها ظرفا أو جارا ومجروا أيضا، واستشهدوا بقوله تعالى: «**هنالك الولاية لله الحق**»[١]، فـ (هنالك) ظرف مكان وهو حال من الضمير المستكن في الاستقرار المحذوف الذي تعلق به الخبر (لله)، أما إذا كانت الحال غير ظرف أو جار ومجرور فقد منع ابن برهان التقديم[٢].

ولم يكن سيبويه يثبت زيادة الفاء، وأجاز الأخفش زيادتها في الخبر مطلقا، وقيد الفراء والأعلم وغيرهما جواز زيادتها بكون الخبر أمرا أو نهيا، وقال ابن برهان: «تزاد الفاء عند أصحابنا جميعا، كقول الشاعر:

لا تجزعي إنْ منفسٌ أهلكتُه فإذا هلكتُ فعند ذلك فاجزعي

فالفاء في قوله: (فاجزعي) زائدة عنده»[٣].

وذهب إلى أن الكاف في قوله تعالى: «**ويْ كأنه لا يفلح الكافرون**»[٤] تفيد التعليل، أي: (أعجب لأنه لا يفلح الكافرون)[٥].

وأجاز موافقا للكوفيين وأبي علي الفارسي وابن جني أن تكون (أو) للإضراب بمعنى (بل)، واستشهدوا بقراءة أبي السمَّال: «**أوْ كلما عاهدوا عهدا**»[٦]، فـ (أو) هنا بمعنى (بل)، أي: (بل كلما عاهدوا عهدا).

وكان سيبويه لا يجيز مجيء (أو) بمعنى (بل) إلا بعد النفي والنهي بشرط إعادة العامل، نحو: (لست بِشْرًا أو لست عمرا)، (لا تضرب زيدا أو لا تضرب عمرا)[١].

---

(١) الكهف: ٤٤.

(٢) شرح الرضي على الكافية ١/ ٢٠٥، والهمع ١/ ٢٤٣.

(٣) مغني اللليب ١/ ١٦٦.

(٤) القصص: ٨٢، وانظر: الجنى الداني ص٧٢.

(٥) الجنى الداني ص٨٤، وحاشية الصبان ٢/ ١٨٢.

(٦) البقرة: ١٠٠.

وذهب متابعا للسيرافي إلى أن علة بناء نعت اسم (لا) النافية للجنس إذا توافرت فيه شروط البناء، وهي كون النعت مفردا متصلا بالمنعوت، وكون المنعوت مبنيا أيضا، كما في نحو قولهم: (لا رجل ظريفَ في الدار) تركبه مع المنعوت تركيب (خمسة عشر) على أن (لا) ليست داخلة في التركيب حتى لا يكون ثلاث كلمات كالكلمة الواحدة، بل هي داخلة على الموصوف المركب مع صفته تعمل في محلهما كما تعمل في (خمسة عشر)[(٢)].

وقد أجاز النحاة نصب النعت تبعا لمحل اسم (لا)، فيقولون: (لا رجل ظريفا في الدار)، كما أجازوا رفعه تبعا لمحل الاسم مع (لا) وهو الابتداء، غير أن مذهب ابن برهان أن رفع وصف مبني (لا) نحو قولهم: (لا غلامَ ظريفٌ) دليل على أن (لا) غير عاملة لا في محل الاسم ولا في الخبر، بل هي ملغاة، والخبر المقدر مرفوع بكونه خبر المبتدأ؛ إذ لو عملت النصب في المبتدأ، وهي مغيرة معنى الكلام لكانت كـ (ليت)، و(لعل)، و(كأن) ونحوها، فلم يجز رفع وصف اسمها، كما لم يجز رفع أوصاف أسماء تلك؛ لانتفاء معنى الابتداء معها كلها[(٣)].

كما ذهب إلى أن اسم (لا) إذا انتصب بكونه مضافا أو مضارعا له – أي: شبيها بالمضاف – لم يجز رفع وصفه، بل الواجب نصبه كالموصوف[(٤)].

ويرى أن ألفاظ التوكيد وهي (أجمعون- أكتعون- أبصعون- أبتعون) كل منها توكيد لما قبله، فإذا قلت: (حضر القوم كلهم أجمعون أكتعون أبصعون

---

(١) الجنى الداني ص٢٢٩.

(٢) شرح الكافية ١/ ٢٦٣.

(٣) شرح الكافية ١/ ٢٦٣.

(٤) شرح الكافية ١/ ٢٦٣.

أبتعون) كانت (كلهم) توكيدا للقوم، وكانت (أجمعون) توكيدا لـ (كلهم)، وهكذا في البواقي كل منها توكيد لما قبلها[١].

واختار ابن برهان متابعا للأخفش وأبا علي الفارسي مذهب الكوفيين في جواز منع المصروف من الصرف في ضرورة الشعر[٢].

ويرى أن (أيْ) بفتح الهمزة وسكون الياء من أدوات النداء لنداء المتوسط في البعد، في حين يرى سيبويه أنها لنداء البعيد، ويرى المبرد أنها لنداء القريب[٣].

كما يرى ابن برهان أن (أيا) و(هيا) للبعيد، والهمزة للقريب، و(يا) للجميع[٤].

ونقل ابن برهان في شرح اللمع عن عبد الله ابن داوود عن أبي عمرو بن العلاء إمالة الناس في جميع القرآن مرفوعا ومنصوبا ومجرورا، قال ابن مالك: «وهذه رواية أحمد بن يزيد الحلْواني عن أبي عمرو الدوري عن الكسائي، ورواية نصر وقتيبة عن الكسائي»[٥].

ويرى ابن برهان أن القرآن الكريم نص مترابط الآيات والسور فكأنه قطعة واحدة، ولذلك حكى عن أبي يوسف القاضي صاحب أبي حنيفة أنه ذهب إلى أن تقدير الموقوف عليه من القرآن بالتام والناقص والحسن والقبيح وتسميته بذلك بدعة ومتعمد الوقوف على نحوه مبتدع، قال: لأن القرآن معجزة فهو كالقطعة الواحدة، فكله قرآن وبعضه قرآن، وكله تام حسن وبعضه حسن،

---

(١) شرح الكافية ١/ ٣٣٧.

(٢) الإنصاف ٢/ ٥١١٣.

(٣) الكليات ١/ ٣٢٧.

(٤) شرح الأشموني ٣/ ١٣٤.

(٥) شرح الأشموني ٤/ ٢٣٥.

والوقوف على السكون هو الأدب في لغة العرب، وعلى الحركة خطأ العامة»[١].

ولا يرتضي ابن برهان إنكار أبي إسحاق الإسفراييني للمجاز في لغة العرب، فيقول: «ومنكر المجازات في اللغة جاحد للضرورة ومعطل محاسن لغة العرب»[٢].

من هذه الآراء النحوية والبلاغية والقرآنية يتبين لنا أن ابن برهان يسير في ركب البغداديين الذين بنوا منهجهم في دراسة النحو واللغة على الجمع بين آراء البصريين والكوفيين واختيار ما يروق لهم من هذه الآراء بالإضافة إلى التوسع في شرح المسائل اللغوية والنحوية والنزوع إلى الاجتهاد والإتيان بآراء يخالفون بها كلتا المدرستين، ولا يمنع تعصب ابن برهان للبصريين وميله إليهم في كثير من الأحيان من القول بأنه بغدادي المذهب والنزعة؛ لأنه لم يتبع البصريين في كل ما نقلناه عنه من آراء، بل وجدناه يوافقهم حينا وحينا يوافق الكوفيين، وفي أحيان يأتي بآراء اجتهادية إما متابعا فيها أسلافه البغداديين أو منفردا بها.

وتعد آراء ابن برهان على قلتها جديرة بالنظر والدراسة؛ لأنها تعد لبنة أضيفت إلى صرح النحو العربي.

عبد القاهر الجرجاني

هو: عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي أبو بكر، الإمام المشهور، واضع أصول البلاغة، كان من أئمة اللغة، ومن كبار أئمة العربية والبيان، وكان شافعيا أشعريا، أخذ النحو عن ابن أخت الفارسي، ولم

---

(١) الكليات ١/ ١٥١٢.

(٢) تاج العروس ١/ ١٢.

يأخذ عن غيره؛ لأنه لم يخرج عن بلده، وهو منسوب إلى جرجان (بين طبرستان وخراسان)، وكان شاعرا، وله شعر رقيق، ومن شعره:

كبِّرْ على العلم يا خليلي ... ومِلْ إلى الجهل مَيْلَ هائمْ
وعِشْ حمارا تعش سعيدا ... فالسعد في طالع البهائمْ

وله مصنفات عديدة في النحو والبلاغة، ومنها: أسرار البلاغة، ودلائل الإعجاز، والجمل في النحو، والتتمة في النحو أيضا، والمغني في شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي، وهو ثلاثون جزءا، ثم اختصره في شرح آخر أسماه (المقتصد)، وإعجاز القرآن، والعمدة في تصريف الأفعال، والعوامل المئة، مات سنة أربعمائة وإحدى وسبعين للهجرة، وقيل: سنة أربعمائة وأربع وسبعين[1].

مذهبه وآراؤه

يدرج كثير من الدارسين عبد القاهر الجرجاني في قائمة البلاغيين فقط، والحق أن الجرجاني نحوي بالدرجة الأولى، وله من المصنفات النحوية والصرفية أكثر مما صنف في البلاغة، ولم يتخل الجرجاني عن نزعته النحوية حتى في مصنفاته البلاغية، حيث بنى نظرية النظم التي شاع أمرها في الدراسات البلاغية والتي أثبت بها الإعجاز القرآني في كتابه (دلائل الإعجاز) على توخي المعاني النحوية؛ إذ لا يتحقق جمال الأسلوب إلا إذا توافرت فيه الصحة النحوية واستقامة التركيب، أما من حيث مذهبه النحوي فإنه يعد دائرا في فلك المدرسة البغدادية التي تقوم على الجمع بين مدرستي البصرة والكوفة، وعلى الاختيار والانتخاب من كلتا المدرستين، فضلا عن اتباعه في كثير من الآراء لشيوخ البغداديين: كأبي علي الفارسي وابن جني، وغيرهما، فقد سبق أن ذكرنا في ترجمته أنه لم يأخذ النحو إلا عن ابن أخت أبي علي الفارسي، ويبدو أنه كان معجبا بالفارسي بدليل شرحه للإيضاح شرحا موسعا،

(١) إنباه الرواة ٢/ ١٨٨، وفوات الوفيات ١/ ٢٩٧، وبغية الوعاة ٢/ ١٠٦، والأعلام ٤/ ٤٨، ٤٩٤.

وقد نقلت كتب النحو عن عبد القاهر مجموعة من الآراء التي انفرد ببعضها، ووافق في بعضها غيره، مما يدل على أنه كان حرا في فكره النحوي.

ومن آرائه أن عامل النصب في المفعول معه في نحو قولهم: (استوى الماءُ والخشبةَ) هو الواو وحدها، وكان الجمهور يرى أن العامل فيه ما قبل الواو من فعل أو شبهه بواسطة الواو، وقد ضعف المرادي رأي عبد القاهر؛ لأن الواو لو كانت عاملة لاتصل بها الضمير في نحو: (سرت وإياك)[1].

ومنها أيضا أن العامل في المستثنى (إلا) واختاره ابن مالك ونسبه إلى سيبويه والمبرد[2].

وكان الجمهور يشترط فيما بعد ضمير الفصل أن يكون معرفة، أو كالمعرفة في أنه لا يقبل (أل)، وشرط الذي كالمعرفة أن يكون اسما، وخالف في ذلك الجرجاني، فألحق المضارع بالاسم لتشابههما، وجعل منه قوله تعالى: «**إنه هو يبديء ويعيد**»[3]، و(هو) عند غيره توكيد، أو مبتدأ[4].

وكان يرى أن الاسم المفرد المضاف إلى ياء المتكلم نحو: (غلامي) مبني، وليس معربا بالحركات المقدرة كما ذهب الجمهور، وتابعه في ذلك ابن الخشاب[5].

قال ابن هشام: «وأما قول الجرجاني وموافقيه إن (غلامي)، ونحوه مبني فمردود، ويلزمهم بناء (غلامك)، و(غلامه)، ولا قائل بذلك»[6].

---

(١) الجنى الداني ص١٥٥.

(٢) الجنى الداني ص٥١٦.

(٣) البروج: ١٣.

(٤) المغني ٢/ ٤٤٩.

(٥) ارتشاف الضرب ٢/ ٥٣٦.

(٦) المغني ٢/ ٥١٧.

وقد وافق البصريين في أن المانع لنحو (سكران)، و(عثمان) من الصرف ليس الوصفية والعلمية مع الزيادة كما ذهب الكوفيون، وإنما هو الزيادة المشبهة لألف التأنيث المقصورة والممدودة، ولهذا قال الجرجاني: ينبغي أن تعد موانع الصرف ثمانية لا تسعة، وإنما شرطت العلمية أو الصفة؛ لأن الشبه لا يتقوم إلا بأحدهما[1].

وزاد الجرجاني على الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل: (استعطى)، ومنع الجمهور ذلك، وأولوا المستشهد به على التضمين أو حذف حرف الجر أو الحال[2].

وإذا عطف على خبر (ما) الحجازية بـ (بل) أو (لكن) سواء أكان الخبر منصوبا، أو مجرورا بالباء الزائدة فالواجب الرفع لزوال علة العمل وهي النفي، نحو: (ما زيدٌ قائما لكنْ قاعدٌ أو بل قاعدٌ)، ويوافق عبد القاهر الجمهور في أن وجه الرفع كونه خبرا لمبتدأ محذوف، أي: (لكن هو قاعد)، أو (بل هو قاعد)، ويكون العطف حينئذ من عطف الجمل لا من عطف المفردات[3].

وألحق عبد القاهر (عَتَمة) و(ضحوة) معينتين بـ (سحر) في الصرف، لا عن سماع، وقد عقب الرضي على ذلك بقوله: «والأولى منعه؛ إذ لم تسمعا إلا منونتين»[4].

وكان يوافق سيبويه والمبرد وابن السراج وأبا علي الفارسي وابن جني وابن برهان في أن (كان) وأخواتها إنما سميت نواقص لأنها لا تدل على

---

(١) المغني ٢/ ٦٥٣.

(٢) الهمع ١/ ١٥٩.

(٣) شرح الرضي على الكافية ١/ ٢٦٨.

(٤) شرح الرضي على الكافية ١/ ١٨٨.

الحدث، ومن ثم لا تعمل في ظرف أو جار ومجرور، والمشهور عند كثير منهم أنها تدل على الحدث والزمن، وأن الحدث مسند إلى الجملة[١].

كما كان يوافق جمهور الكوفيين والمبرد والزجاج وابن السراج والسيرافي وأبا علي الفارسي في الحلبيات وأكثر المتأخرين في منع تقديم خبر (ليس) عليها، خلافا لجمهور البصريين والفراء[٢].

والجمهور على أن (عسى) فعل جامد، وذهب الجرجاني إلى أنه متصرف، وروى: (عَسَى – يَعْسِي) فهو (عاسٍ)، وقد عقب أبو حيان على هذا بقوله: (وهو غريب)[٣].

ويرى أن بعض الإضافة تقدر بـ (في) نحو قولهم: (فلان ثبت الغدر)، أي: ثبت في الغدر، وهو المكان الصلب[٤].

وذهب الجمهور إلى أن حرف الجر لا يجوز حذفه إلا قبل (أنَّ) و(أنْ)، وفي أفعال مسموعة، ومنها: (اختار – استغفر – أمر – سمَّى – كنَّى – دعا)، فيقال: (اخترت زيدا من الرجال)، و(اخترت زيدا الرجال)، وزعم الجرجاني أن من باب (اختار): (كلته كذا)، و(وزنته كذا درهما)، أصله: (كلت له)، و(وزنت له)، فحذفت اللام كما حذفت (مِنْ)[٥].

ومما يؤيد رأي عبد القاهر قوله تعالى: «وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون»[٦]، أي: (كالوا لهم)، و(وزنوا لهم).

---

(١) ارتشاف الضرب ٢/ ٧٥.
(٢) السابق ٢/ ٨٧.
(٣) السابق ٢/ ١١٩.
(٤) السابق ٢/ ٥٠٢.
(٥) السابق ٣/ ٥٢.
(٦) المطففين: ٣.

وتابع الفارسي في أن قولهم: (قام قام زيد)، و(فهيهات هيهات العقيق وأهله) من باب التنازع لا من باب التوكيد اللفظي كما ذهب غيرهما، فيذهبان إلى أن (العقيق) ارتفع بالثاني وأضمر في الأول، أو ارتفع بالأول وأضمر في الثاني[1].

والجمهور على أن المنادى المضاف إلى نكرة نحو: (يا أخا رجل)، و(يا أخا صدق) من قبيل النكرة، ولا يصح أن يقصد به واحد بعينه، فيعرفه بالنداء، وقال الجرجاني: «يصح أن يكون معينا»[2].

ويجيز النحاة في المنادى المبني على الضم الموصوف بـ (ابن) مضافا إلى علم كما في نحو قولهم: (يا زيدُ بنَ عمرو) الفتح والضم، وعلى الفتح تكون حركة (ابن) – وهي الفتحة – حركة إعراب؛ لأنه مضاف إلى مابعده، ويرى عبد القاهر أنها حركة بناء؛ لأنه مركب مع (زيد)، وجعلا بمنزلة (يا بن أم)، و(يا بن عم)[3].

وكان عبد القاهر يربط بين الظاهرة النحوية ودلالة النص، فقد يرفض إعراب النحاة إذا تعارض مع المعنى – وإن كان الإعراب موافقا في الظاهر للقياس، ومن ذلك رفضه إعراب النحاة بأن (ثلاثة) في قوله تعالى: «ولا تقولوا ثلاثة»[4] خبرا لمبتدأ محذوف، أي: (ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة)؛ إذ يتعارض هذا الإعراب – وإن كان صحيحا – مع المعنى المراد للآية؛ إذ المراد نفي تعدد الآلهة، ولكن هذا الإعراب يقتضي نفي الخبر عن المبتدأ، ولا يقتضي نفي المبتدأ نفسه، فإذا قلنا: (ما زيد منطلقا) كان النفي موجها إلى انطلاق زيد، لا إلى زيد نفسه كذلك الآية، فإذا قدرنا: ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة – كان النفي

(١)ارتشاف الضرب ٣/ ٨٧.
(٢)السابق ٣/ ١٢١.
(٣)السابق ٣/ ١٢٣.
(٤)النساء: ١٧١.

منصبا على كون الآلهة ثلاثة، وليس منصبا على الآلهة نفسها، كما أنك إذا قلت: (ليس امراؤنا ثلاثة) كنت قد نفيت أن تكون عدة الأمراء ثلاثة، ولم تنف أن يكون لكم أمراء، هذا ما لا شبهة فيه، وإذا أدى هذا التقدير إلى الفساد وجب أن يعدل عنه إلى غيره.

والوجه – والله أعلم – أن تكون (ثلاثة) صفة مبتدأ لا خبر مبتدأ، ويكون التقدير: (ولا تقولوا لنا آلهة ثلاثة)، أو (في الوجود آلهة ثلاثة)، ثم حذف الخبر الذي هو (لنا) أو (في الوجود)، كما حذف من (لا إله إلا الله)، و«**ما من إله إلا الله**»[١]، فبقي (ولا تقولوا آلهة ثلاثة)، ثم حذف الموصوف الذي هو (آلهة) فبقي: (ولا تقولوا ثلاثة)[٢].

وهكذا فإن عبد القاهر لم يكن ينظر إلى القواعد النحوية نظرة جافة بمعزل عن دلالات النص، ولكنه كان ينظر إلى القواعد في ضوء دلالات النص، فلم يتبع النحاة اتباعا مطلقا دون إعمال نظر وفكر، ولعل توجهاته البلاغية جعلت نظرته النحوية إلى النص أوسع وأرحب، وقد أشرنا من قبل إلى أنه بنى نظريته في النظم على توخي معاني النحو، وعلى صحة الإعراب، فالقوانين اللغوية عنده نظام متكامل، ولا يمكن الفصل بين أحدهما والآخر.

التبريزي

هو: يحيي بن علي بن محمد بن الحسن بن محمد بن موسى بن بسطام الشيباني أبو زكريا ابن الخطيب التبريزي.

وذكر ياقوت أنه يقال له: الخطيب التبريزي، ولكن السيوطي عقب على ذلك بأنه وهم، بل يقال له: ابن الخطيب التبريزي.

---

(١) آل عمران: ٦٢.

(٢) دلائل الإعجاز ص٣٧٩.

ولد سنة إحدى وعشرين وأربعمائة.

كان أحد الأئمة في النحو واللغة والأدب، حجة صدوقا ثبتا، رحل إلى الشام وأخذ عن أبي العلاء المعري، كما أخذ عن عبيد الله الرقي، والحسن بن رجاء بن الدهان، وابن برهان، والمفضل القسباني، وعبد القاهر الجرجاني، وغيرهم من الأئمة.

وسمع الحديث وكتب الأدب على خلق، منهم القاضي أبو بكر الطبري، وأبو القاسم التنوخي، والخطيب البغدادي.

وقد ولي تدريس الأدب بالنظامية، كما ولي خزانة الكتب بها، وانتهت إليه الرياسة في فنه، وشاع ذكره في الأقطار.

وقد أخذ عنه العلم موهوب الجواليقي وغيره، وروى عنه السلفي، وأبو الفضل بن ناصر.

ودخل مصر في شبابه فتلقى عنه فيها ابن بابشاذ وغيره، ثم عاد إلى بغداد واستوطنها إلى أن مات فيها فجأة في جمادى الأولى سنة اثنتين وخمسمائة في خلافة المستظهر بالله.

وله كتب كثيرة، منها: شرح المعلقات العشر، وثلاثة شروح لديوان الحماسة، وشرح ديوان المتنبي، وشرح ديوان أبي تمام، وشرح سَقْط الزَّند للمعري، وشرح المفضليات، وتهذيب إصلاح المنطق لابن السكيت، وشرح الدريدية، وهو شرح لمقصورة ابن دريد، وشرح قصيدة بانت سعاد، والكافي في العروض والقوافي، وكتاب غريب القرآن.

ومنها في النحو والصرف: مقدمة، وشرح اللمع لابن جني.

وكان شاعرا، ومن شعره:

فمَنْ يسأمْ من الأسفار يوما فإني قد سئمتُ من المُقامِ

أقمنا بالعراق على رجال لئام ينتمون إلى لئامِ(١)

مذهبه وآراؤه

لا يخرج التبريزي عن عباءة البغداديين في دراسة النحو واللغة، حيث نسج على منوالهم في الجمع بين آراء البصريين والكوفيين، واختيار ما يروق له من آراء المذهبين فضلا عن اجتهاده في كثير من مسائل النحو واللغة، وإتيانه بآراء خالف بها كلا الفريقين.

وواضح من آراء التبريزي التي تناقلتها كتب النحو واللغة أنها تتسم بالطابع اللغوي والصرفي، وهذا واضح أيضا من مؤلفاته؛ إذ وجدناه معنيا بشروح المعلقات والدواوين والقصائد وكتب اللغة، ومن ثم لا نجد له في مسائل النحو إلا آراء قليلة تتسم بالغرابة والندرة، ومن ذلك تخريجه لقراءة يحي بن يعمر: «تماما على الذي أحسنُ»(٢) - بضم (أحسنُ) - حيث ذهب إلى أن أصله: (أحسنوا) فحذفت الواو اجتزاء عنها بالضمة، كما قال:

إذا ما شاءُ ضروا مَنْ أرادوا ولا يألوهمُ أحدٌ ضرارا

وقد عقب ابن هشام على تخريج التبريزي هذا بقوله: «واجتماع حذف الواو وإطلاق (الذي) على الجماعة كقوله:

وإنّ الذي هانت بفلجٍ دماؤهم همُ القوم كلُّ القوم يا أمَّ خالد

---

(١) انظر ترجمته في: نزهة الألباء للأنباري ص٣٧٢، وشذرات الذهب لابن العماد ٤/ ٥، ومعجم الأدباء لياقوت ٢٠/ ٢٥، وبغية الوعاة للسيوطي ٢/ ٣٣٨، والوسيط في تاريخ النحو د/ عبد الكريم محمد الأسعد ص١٣٢.

(٢) الأنعام: ١٥٤.

ليس بالسهل، والأولى قول الجماعة: إنه بتقدير مبتدأ، أي: هو أحسن»[١].

ويرى الصرفيون أن جموع القلة أربعة، وهي: (أفعُل)، و(أفعلة)، و(أفعال)، (فِعْلة).

وذهب الفراء إلى أن من جموع القلة: (فُعَل) نحو: (ظُلَم)، و(فِعَل) نحو: (نِعَم)، و(فِعَلَة) نحو: (قِرَدة)، وذهب بعضهم إلى أن منها (فَعَلَة) نحو: (بَرَرَة)، نقله ابن الدهان.

وذهب أبو زيد الأنصاري إلى أن منها (أفعلاء) نحو: (أصدقاء)، وقد نقله عنه أبو زكريا التبريزي.

وقد عقب الأشموني على هذه الآراء بقوله: «والصحيح أن هذه كلها من جموع الكثرة»[٢].

والمعروف من مذهب النحاة أن كلمة (ابن) إذا وقعت بين علمين ثانيهما أبو الأول وكانت وصفا لأولهما وجب أمران: أحدهما: حذف ألف (ابن) في الخط، وثانيهما: حذف تنوين العلم الأول إن كان منونا، لكن حكى التبريزي في شرح الحماسة في هذا لغتين: **الأولى**-حذف التنوين كالمشهور عن النحاة، **وثانيتهما**-جواز التنوين[٣].

وأكثر النحاة لم يثبت ورود (لو) مصدرية، وممن أثبت ورودها مصدرية الفراء وأبو علي الفارسي، وتبعهما التبريزي وابن مالك، وعلامتها أن يصلح في موضعها (أنْ) ويشهد لهم قراءة بعضهم: «ودوا لو تدهن فيدهنوا»[٤] -

---

(١) مغني اللبيب ٢/ ٥٥٢.

(٢) شرح الكافية للرضي ٢/ ١٩١، الهامش.

(٣) شرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٢٣٤.

(٤) القلم: ٩.

بحذف النون، فعطف (يدهنوا) بالنصب على (تدهن) لما كان معناه : (أنْ تدهن)[١].

وقد اشترط النحاة لجواز حذف (رب) ألا تكون معطوفة على (رب) أخرى مذكورة قبلها، فإن قلت: (رُبَّ رجل عالم لقيت، ورب رجل كريم صاحبت) وجب إظهارها.

ويبدو أن التبريزي لم يعتد بهذا الشرط، حيث قال في قول الشاعر:

فَسُمَيُّ ما يدريكِ أنْ رُبَ فتية ....

ومُعَرِّض تغلي المراجلُ تحته

قال: «و(معَرِّض) يجوز أن يكون معطوفا على قوله: (رب فتية)، كأنه قال: (ورب معرض)»[٢].

ومما هو معروف عند العرب أنهم يغلبون على الشيء ما لغيره، لتناسب بينهما أو اختلاط، فلهذا قالوا: (الأبوين) في الأب والأم، ومنه قوله تعالى: «ولأبويه لكل واحد منهما السدس»[٣].

وفي الأب والخالة، ومنه: «ورفع أبويه على العرش»[٤].

و(المشرقين والمغربين)، ومثله: (الخافقان) في المشرق والمغرب، وإنما الخافق: المغرب، ثم إنما سمي خافقا مجازا، وإنما هو مخفوق فيه.

و(القمرين) في الشمس والقمر، قال المتنبي:

---

(١) شرح الأشموني ١/ ٣٧٦.

(٢) نزع الخافض في الدرس النحوي ١/ ٢٨٢.

(٣) النساء: ١٨٠.

(٤) يوسف: ١٠٠.

واستقبلتْ قمرَ السماءِ بوجهها فأرتنيَ القمرينِ في وقتٍ معا

أي: الشمس وهو وجهها، وقمر السماء.

وقال التبريزي: يجوز أنه أراد قمرا وقمرا؛ لأنه لا يجتمع قمران في ليلة كما أنه لا تجتمع الشمس والقمر.

وقد عقب ابن هشام على هذا بقوله: «وما ذكرناه أمدح، والقمران في العرف الشمس والقمر»(١).

واختلفوا في ضبط الصاد من كلمة (الصحاح)، فالجاري على ألسنة الناس الكسر.

وقد رجحه التبريزي، وأقره السيوطي في (المزهر)، ورجح بعضهم الفتح.

قال الزَّبيدي: «قال شيخنا: والحق صحة الروايتين وثبوتهما من حيث المعنى، ولم يرد على المؤلف في تخصيص أحدهما بالسند الصحيح ما يصار إليه ولا يعدل عنه»(٢).

هذه هي بعض الآراء النحوية والصرفية واللغوية التي عزتها المراجع إلى التبريزي، وهي على قلتها تكشف عن منهجه في دراسة اللغة والنحو، وهو منهج لا يقوم على التعصب للبصريين أو للكوفيين، وإنما هو منهج يتسم بالخصوصية والتفرد.

الزمخشري

هو: أبو القاسم محمود بن عمر جار الله الزمخشري، ولد بزمخشر – وهي قرية بخوارزم نسب إليها – سنة أربعمائة وسبع وستين للهجرة، وقد لقب بجار

---

(١) مغني اللبيب ٢/ ٦٨٦، ٦٨٧.

(٢) تاج العروس ١/ ٣٦.

الله لمجاورته في مكة مدة طويلة نشط فيها لتصنيف تفسيره المسمى: (الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل)، ودرس فيها حينئذ كتاب سيبويه على أحد علماء الأندلس النابهين.

وكان واسع العلم، كثير الفضل، غاية في الذكاء وجودة القريحة، متفننا في كل علم، معتزليا قويا في مذهبه مجاهرا به حنفيا.

ورد بغداد غير مرة، وأخذ الأدب عن أبي الحسن علي بن المظفر النيسابوري، وأبي مضر الأصبهاني، وسمع من أبي سعد الشفاني، وشيخ الإسلام أبي منصور الحارثي وجماعة، ثم عاد إلى موطنه (زمخشر) وشهرته قد ملأت الآفاق، والطلاب يفدون عليه من كل صوب وحدب يأخذون عنه معجبين مُكبِرين.

وقد أقبل منذ نعومة أظفاره على العلوم اللغوية والدينية، ورحل في سبيل طلب العلم إلى بخارى، وإلى بغداد ومكة، وقد جاور فيها حقبة من الزمن كما سبق، وكان الزمخشري إمام عصره في النحو، يعد في ساقة المتقدمين، وأول المتأخرين من النحاة، وقد صنف في اللغة والأدب والعروض والنحو مصنفات كثيرة، ويعد تفسيره الكشاف تفسيرا لغويا نحويا بلاغيا للقرآن الكريم فضلا عن كونه تفسيرا دينيا دلاليا، وهو من أشهر مصنفاته، ومن مصنفاته النحوية: (الأنموذج في النحو)، و(الأحاجي النحوية)، و(المفصل) في علم العربية، وعني بصنع حاشية له، وقد عني بشرحه كثير من النحاة، ولعل أوفى شرح له هو شرح ابن يعيش، حيث شرحه في عشرة أجزاء، وقد جعله في أربعة أقسام: قسم للأسماء تحدث فيه عن المرفوعات والمنصوبات والمجرورات والنسب والتصغير والمشتقات، وقسم للأفعال وضروبها وأنواعها المختلفة، وقسم للحروف وأصنافها من حروف عطف وغير حروف عطف، وقسم للمشترك أراد به الإمالة والزيادة والوقف والإبدال والإعلال والإدغام.

ومن مصنفاته أيضا: معجم لغوي اسمه (أساس البلاغة)، و(الفائق في غريب الحديث)، و(المقامات)، و(المستقصي في الأمثال)، و(ربيع الأبرار)، و(أطواق الذهب)، و(صميم العربية)، و(شرح أبيات الكتاب)، و(الرائض في الفرائض)، و(شرح بعض مشكلات المفصل)، و(والكلم النوابغ)، و(القسطاس في العروض)، و(أسماء الأودية والجبال)، و(المفرد والمؤلف)، و(أعجب العجب في شرح لامية العرب)- وهو مطبوع.

وقد ابتلي الزمخشري بقطع رجله؛ إذ أصابها خراج، وصنعوا له عوضا عنها رجلا من خشب، وكان إذا مشى ألقى عليها ثيابه الطوال، فيظن من يراه أنه ليس مقطوع الرجل، وإنما هو أعرج، وبعد هذا العمر الذي قضاه متعلما ومعلما توفي يوم عرفة في زمخشر بعد عودته من مكة سنة خمسمائة وثمان وثلاثين للهجرة[1].

مذهبه وآراؤه

يعد الزمخشري من نحاة الاتجاه البغدادي الذي يجمع بين آراء البصريين والكوفيين، ويختار منها ما يراه راجحا، أو أقرب إلى القياس، غير أن المتتبع لآرائه يجده يمثل الطراز البغدادي الذي رأيناه عند أبي علي الفارسي وتلميذه ابن جني، فهو في معظم آرائه يتفق ونحاة البصرة الذين نهجوا علم النحو ووطئوا الطريق إلى شعبه الكثيرة، ومن حين إلى حين يأخذ برأي الكوفيين أو بآراء أبي علي أو ابن جني، وقد ينفرد بآراء خاصة به لم يسبقه أحد من النحاة إليها[2].

(١) انظر ترجمته في: نزهة الألباء للأنباري ص٣٩١، وإنباه الرواة للقفطي ٣/ ٢٦٥، وشذرات الذهب لابن العماد ٤/ ١١٨، ومعجم الأدباء لياقوت ١٩/ ١٢٦، وبغية الوعاة ٢/ ٢٧٩، ٢٨٠، والمدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص٢٨٣، والوسيط في تاريخ النحو ص١٣٣، ١٣٤.

(٢) المدارس النحوية ص٢٨٤.

ومن ثم لا يخرجه تعصبه للبصريين وعلى رأسهم سيبويه من كونه بغدادي المذهب، والدليل على أنه متعصب لسيبويه أنه يضع كتاب سيبويه نصب عينيه حتى كأنه ملخص له أحيانا في كتابه المفصل، ولذا كان يزعم أنه ليس في كتاب سيبويه مسألة إلا وقد تضمنها مفصله.

ويحكي أن بعضهم أنكر عليه هذا القول، وذكر له مسألة من كتاب سيبويه، وقال: هذه ليست في المفصل، فأجابه إنها إنْ لم تكن فيه نصا، فهي فيه ضمنا، وبين له ذلك[١].

ومما وافق فيه سيبويه أن الفعل الثاني في باب التنازع هو العامل[٢]، وأن (زيد) في نحو: (هل زيدٌ قام) يعرب فاعلا لفعل محذوف يفسره المذكور لا مبتدأ كما زعم الكوفيون[٣].

وكذلك متلو (إنْ) الشرطية في نحو قوله تعالى: «**وإنْ أحد من المشركين استجارك فأجره**»[٤]، فإن (أحد) فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور[٥].

واختار رأي سيبويه في أن الواقع بعد (لولا) في نحو قولهم: (لولا عليٌّ لسافرت) مبتدأ خبره محذوف[٦]، وفي أن خبر (إنَّ) وأخواتها مرفوع بها لا بما كان مرتفعا به من قبل كما زعم الكوفيون[٧]، وفي أن الناصب للمنادى هو الفعل المحذوف: (أريد)، أو (أدعو) الذي نابت عنه أداة النداء[٨].

---

(١)الوسيط في النحو ص١٣٤.

(٢)شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٧٧.

(٣)السابق ١/ ٨١.

(٤)التوبة: ٦.

(٥)شرح المفصل ١/ ٨٢.

(٦)شرح المفصل ١/ ٩٥.

(٧)السابق ١/ ١٠١.

(٨)السابق ١/ ١٢٧.

وقد جعله ميله الشديد إلى البصريين وسيبويه يعبر عنهم بقوله: (أصحابنا)، كما وجدنا ذلك من قبل عند أبي علي الفارسي وابن جني، فهو إما أن ينسج على منوالهم جميعا أو على منوال أحدهم، فقد اتفق مع الخليل على أن الفاعل أصل المرفوعات، وأن المبتدأ فرع عنه، وكان سيبويه يرى عكس ذلك، حيث ذهب إلى أن المبتدأ أصل المرفوعات وأن الفاعل فرع منه[1].

كما أخذ برأي الأخفش في أن الكاف تأتي في النثر كثيرا بمعنى (مثل)، فتعرب إعرابها، وتخرج عن حرفيتها، وبذلك جوزا أن تعرب في مثل: (زيد كالأسد) خبرا لـ (زيد) مضافا لـ (الأسد)[2]، وكما أخذ برأي المبرد في أن لفظ (الآن) مبني؛ لأنه استعمل من أول وضعه بالألف واللام، ولم يستعمل نكرة[3]، وكأخذه برأي الزجاج في أن مثل (أكْرِمْ بزيد) أمر على حقيقته لكل أحد أن يصف زيدا بالكرم، والباء زائدة، وكان سيبويه يذهب إلى أن الفعل في مثل هذه الصيغة ماض أخرج بلفظ الأمر، والباء زائدة مثل الباء في قوله تعالى: «**وكفى بالله شهيدا**»[4].

وعلى شاكلة أضرابه من البغداديين كان الزمخشري يوافق الكوفيين في بعض ما ذهبوا إليه، ومن ذلك أنه جعل الفعل (حدَّث) من الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل كقول الحارث بن حِلِّزة اليشكري:

إنْ منعتم ما تُسألون فمن حُـ ـدِّثتموه له علينا العلاءُ[5]

ومن ذلك أيضا جواز أن يكون البدل والمبدل منه نكرتين كما في قوله تعالى: «**أو كفارةٌ طعامُ مساكين**»[1]، وقوله تعالى: «**من شجرةٍ مباركةٍ زيتونةٍ**»[2].

---

(١) شرح المفصل ١/ ٧١، والهمع ١/ ٩٣.

(٢) شرح المفصل ٨/ ٤٢.

(٣) السابق ٤/ ١٠٣.

(٤) الفتح: ٢٨.

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ٦٥.

كما اختار أن تكون جملة البسملة متعلقة بفعل محذوف تقديره: (أقرأ) ونحوه، لا بـ (اسم) كما ذهب البصريون(٣).

كما اختار أيضا رأيهم في أن تكون (أنَّ) المفتوحة المشددة وما بعدها في نحو: (لو أنك جئت) فاعلا لفعل محذوف تقديره: (ثبت)، أي: (لو ثبت مجيئك)؛ لأن (لو) تختص بالدخول على الفعل(٤).

وقد نجد الزمخشري يوافق أبا علي الفارسي في بعض المسائل، ومن ذلك أن تكون (ما) في قولهم: (نعمَّا محمد) نكرة تامة منصوبة على التمييز بمعنى (شيئا)، وهي مفسرة للفاعل المستتر، وعليه يكون (محمد) هو المخصوص(٥).

كما وافق الفارسي على أن الجملة تنقسم إلى اسمية وفعلية وشرطية وظرفية، وقد اعترض ابن يعيش على هذا التقسيم، حيث رد كلا من الجملة الشرطية والظرفية إلى الفعلية؛ لأن الجملة الشرطية تتألف من فعل الشرط والجواب؛ ولأن الظرف يتعلق بفعل محذوف(٦).

كما وافقه على أن الباء الزائدة في خبر (ما) في نحو قولهم: (ما زيد بقائم) دليل على أن (ما) حجازية عاملة عمل (ليس)؛ لأن (ما) التميمية المهملة لا تزاد الباء في خبرها(٧).

---

(١) المائدة: ٣٣.

(٢) شرح المفصل ٣/ ٦٨، والمغني ٢/ ، والهمع ٢/ ١٢١.

(٣) المغني ص٤٥٥، تحقيق مازن المبارك.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٨١، والهمع ١/ ١٣٨.

(٥) شرح المفصل ٧/ ١٣٤، والهمع ١/ ٢٥٠.

(٦) شرح المفصل ١/ ٨٨.

(٧) المغني ص٢٧٩.

كما نجد الزمخشري يوافق ابن جني أيضا على بعض المسائل، ومن ذلك مجيء (أنْ) مصدرية ظرفية مثل (ما) المصدرية الظرفية، مثل: (جئتك أنْ تصلي العصر)، أي: زمنَ صلاتك العصر)، وخرج على هذا المعنى قوله تعالى: «ألم ترَ إلى الذي حاجَّ إبراهيمَ في ربِّه أنْ آتاه الله الملك»[1]، أي: (وقتَ إيتاء الله الملك)[2].

كما وافق ابن جني أيضا على جواز إبدال الجملة من المفرد، كما في قول الشاعر:

إلى اللهِ أشكو بالمدينة حاجةً وبالشام أخرى كيف يلتقيان

فـ(كيف يلتقيان) بدل من (حاجة) و(أخرى)، كأنه قال: (أشكو هاتين الحاجتين: تعذرّ التقائهما)[3].

وإذا كان الزمخشري يوافق البصريين أو بعضهم أحيانا، وفي بعض الأحيان يوافق الكوفيين، وتارة يوافق بعض البغداديين، فإننا نراه في كثير من الأحيان ينفرد بآراء اجتهادية خالف بها كلا من البصريين والكوفيين والبغداديين، ومعظم هذه الآراء التي انفرد بها نجده في تفسيره: (الكشاف) من خلال تحليله للنص القرآني.

ومن هذه الآراء مذهبه في أن السين إذا دخلت على فعل مضارع محبوب أو مكروه أفادت أنه واقع لا محالة، ووجه أنها ذلك تفيد الوعد بحصول الفعل، فدخولها على ما يفيد الوعد أو الوعيد مقتضٍ لتوكيده، وتثبيت معناه، وقد أومأ إلى ذلك في قوله تعالى: «فسيكفيكهم الله»[4]، فقال: «ومعنى السين

---

(١) البقرة: ٢٥٨.

(٢) المغني ص٨٩٠، والهمع ١/ ٨٢.

(٣) الهمع ٢/ ١٢٨.

(٤) البقرة: ١٣٧.

أن ذلك كائن لا محالة - وإن تأخر إلى حين»[١]، وقد صرح به عند قوله تعالى: «**أولئك سيرحمهم الله**»[٢]، فقال: «السين مفيدة وجود الرحمة لا محالة، فهي تؤكد الوعد كما تؤكد الوعيد إذا قلت: سأنتقم منك»[٣].

وقد عقب ابن هشام على رأي الزمخشري هذا قبل أن يوضح وجهه ومراده بقوله: «ولم أرَ مَنْ فهم وجه ذلك»[٤]؛ لأن النحاة لم يفهموا من دخول السين على المضارع إلا إفادتها وقوع الفعل في المستقبل.

كما يرى أن الواو العاطفة قد تأتي بمعنى (أو) الدالة على الإباحة، ومثل لذلك بقولهم: (جالس الحسن وابنَ سيرين)، يريد: (جالس أحدهما)، ولذا ذكر الله تعالى: «**تلك عشرة كاملة**»[٥] بعد قوله تعالى: «**فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم**»[٦] لئلا يتوهم إرادة الإباحة[٧].

ويرى جواز اقتران جملة النعت بالواو، وذلك لتأكيد لصوقها بموصوفها، وإفادتها أن اتصافه بها أمر ثابت، وحمل على ذلك قوله تعالى: «**وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم**»[٨]، وقوله تعالى: «**وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئا وهو شر لكم**»[٩]، وهذه الواو عند جمهور النحاة للحال[١٠].

---

(١) الكشاف ١/ ٢٢٢.

(٢) التوبة: ٧١.

(٣) الكشاف ٢/ ٢٧٥.

(٤) المغني ص١٨٥.

(٥) البقرة: ١٩٦.

(٦) البقرة: ١٩٦.

(٧) المغني ص٤٨٦.

(٨) الحجر: ٤.

(٩) البقرة: ٢١٦.

(١٠) المغني ص٤٧٧.

وأجاز الزمخشري حذف المعطوف عليه بـ (أم)، وجعل منه قوله تعالى: «**أم كنتم شهداء إذ حضر يعقوب الموت**»[١]، فقال: «يجوز كون (أم) متصلة على أن الخطاب لليهود، وحذف معادلها، أي: أتدَّعون على الأنبياء اليهودية أم كنتم شهداء[٢].

ومذهب الجمهور أن همزة الاستفهام تتميز على أخواتها بأن لها الصدارة في الكلام، ولذلك فإنها إذا كانت في جملة معطوفة بالواو أو بالفاء أو بـ (ثم) قدمت على العاطف تنبيها على أصالتها في التصدير نحو قوله تعالى: «**أفلم ينظروا**»[٣]، «**أفلم يسيروا**»[٤]، «**أثم إذا ما وقع آمنتم به**»[٥]، وذهب الزمخشري إلى أن الهمزة هنا في محلها الأصلي، وأن العطف على جملة مقدرة بينها وبين العاطف، والتقدير: أمكثوا فلم يسيروا في الأرض، والتقدير في قوله تعالى: «**أفنضرب عنكم الذكر صفحا**»[٦]: أنهملكم فنضرب عنكم الذكر صفحا، وقد ضعف ابن هشام هذا الرأي لما فيه من التكلف، وأنه غير مطرد في جميع المواضع[٧].

ويرى الجمهور أن (لن) لا تفيد تأكيد النفي ولا تأبيده، وقد خالف الزمخشري فذهب إلى أنها تفيد التأكيد والتأبيد، وقد رد الجمهور هذا الرأي لأنه ادعاء بلا دليل، واستدلوا بأنها لو كانت للتأبيد لما قيد منفيها بـ(اليوم) في

---

(١) البقرة: ١٣٣.

(٢) المغني ص٦٥.

(٣) ق: ٦.

(٤) يوسف: ١٠٩.

(٥) يونس: ٥١.

(٦) الزخرف: ٥.

(٧) المغني ص٢٣.

قوله تعالى: «فلن أكلم اليوم إنسيا»[١]، ولكان ذكر (الأبد) بعدها في قوله تعالى: «ولن يتمنوه أبدا بما قدمت أيديهم»[٢] تكرارا، والأصل عدم التكرار[٣].

وجوز أن تكون (إذ) في قوله تعالى: «لقد من الله على المؤمنين إذ بعث فيهم رسولا»[٤] في موضع رفع على الابتداء المؤخر وذلك على قراءة بعضهم: «لَمِنْ مَنِّ اللهِ على المؤمنين إذ بعث فيهم»، فالجار والمجرور (من مَنِّ الله) هو الخبر المقدم، والمبتدأ المؤخر (إذ)، والتقدير: (لَمِنْ مَنِّ الله على المؤمنين وقتُ بعثه)، وذلك قياسا على (إذا) في نحو قولهم: (أخطبَ ما يكون الأمير إذا كان قائمًا)[٥].

وقد استغرب ابن هشام هذا الرأي، فقال: «ولا نعلم بذلك قائلا، ثم تنظيره بالمثال غير مناسب؛ لأن الكلام في (إذ) لا في (إذا)، وكان حقه أن يقول: (إذ كان)؛ لأنهم يقدرون في هذا المثال ونحوه (إذ) تارة، و(إذا) تارة أخرى بحسب المعنى المراد، ثم ظاهره أن المثال يتكلم به هكذا، والمشهور أن حذف الخبر في ذلك واجب، وكذلك المشهور أن (إذا) المقدرة في المثال في موضع نصب»[٦].

والحق أن (إذ) على الوجه الأول الذي ذكره الزمخشري قبل هذا الوجه الذي قدر فيه المبتدأ محذوفا، أي: (لَمِنْ مَنِّ اللهِ على المؤمنين مَنُّه إذْ بعث

---

(١) مريم: ٢٦.

(٢) البقرة: ٩٥.

(٣) المغني ص٣٧٤.

(٤) آل عمران: ١٦٤.

(٥) الكشاف ١/ ١٦٤.

(٦) المغني ص١١٣.

فيهم) ليست في موضع رفع على الابتداء، وإنما هي في موضع نصب على الظرفية، وتتعلق حينئذ بالمبتدأ المحذوف الذي دل عليه السياق[١].

وكان يرى أن (أمَّا) لا تأتي للتفصيل فقط، وإنما تأتي للتوكيد، ويذكر ابن هشام أن التوكيد في (أمَّا) قل مَنْ ذكره، ولم ير من أحكم شرحه غير الزمخشري، فإنه قال: «فائدة (أمَّا) في الكلام أن تعطيه فضل توكيد، تقول: (زيد ذاهب)، فإذا قصدت توكيد ذلك وأنه لا محالة ذاهب، وأنه بصدد الذهاب، وأنه منه عزيمة قلت: (أمَّا زيد فذاهبٌ)»[٢].

وكان يرى أن رافع الخبر هو الابتداء فقط خلافا لابن جني حيث كان يرى أن رافع الخبر المبتدأ والابتداء[٣].

وسبق أن عرفنا أنه يجيز اقتران جملة النعت بالواو، وقد أجاز أيضا أن يلي (إلا) نعت لما قبلها مفردا كان أو جملة، فالمفرد نحو: (ما مررت برجل إلا شجاعٍ)، والجملة نحو: (ما مررت بأحد إلا زيدٌ خير منه)[٤].

وكان يرى أن بين تعدية الفعل بالهمزة وتعديته بالتضعيف فرقا دلاليا، وهو أن التعدية بالهمزة تدل على وقوع الحدث دفعة واحدة، وأن تعديته بالتضعيف تدل على وقوع الحدث مفرقا، ولذا فرق بين (نزَّل)، و(أنزل) في قوله تعالى: «**نزل عليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه وأنزل التوراة والإنجيل**»[٥]، فبين أنه لما نُزِّل القرآن منجما، والتوراة والإنجيل جملة واحدة، جيء بـ (نزَّل) في الأول، و(أنزل) في الثاني[٦].

---

(١) الكشاف ١/
(٢) المغني ١/ ٥٧.
(٣) شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٨٣، ٨٥.
(٤) السابق ٢/ ٩٣، والهمع ١/ ٢٣٠.
(٥) آل عمران: ٣.
(٦) المغني ٢/ ٥٢٤.

وكان يجيز أن يكون الفاعل جملة، وجعل من ذلك قوله تعالى : «**أفلم يهد لهم كم أهلكنا قبلهم من القرون**»[١]، فجعل جملة (كم أهلكنا قبلهم من القرون) فاعلا للفعل (يهد)، وقد رد ابن هشام هذا الرأي، وذكر أن الصواب أن الفاعل مستتر راجع إلى الله – تعالى، أي: أو لم يبين الله لهم، أو راجع إلى الهدى[٢].

والحق أن تجويز مجيء الفاعل جملة لم ينفرد به الزمخشري، وإنما أجازه هشام وثعلب من الكوفيين مطلقا، وأجازه الفراء من الكوفيين أيضا وجماعة بشرط أن يكون الفعل قلبيا، وفي الجملة معلِّق له عن العمل في اللفظ، نحو: (ظهر لي أقام زيد)[٣].

فهذه الآراء المتنوعة التي وافق في بعضها البصريين، ووافق في بعضها الكوفيين، ووافق في بعضها البغداديين، وانفرد ببعضها دليل على أنه لم يكن يدور في فلك مدرسة معينة، وإنما كان يسير في اتجاه البغداديين الذين بنوا منهجهم في دراسة النحو واللغة على الجمع بين آراء البصريين والكوفيين واختيار ما يروق لهم من آراء هؤلاء وهؤلاء، إلى جانب توسعهم في بسط المسائل والقضايا وتفريعها وشرح العلل والحجج واستنباط آراء جديدة لم يسبقوا إليها، ونلاحظ أن ابن هشام قد تعقبه في كثير من الآراء بالرد عليه أو بتخطئته أو بتصويب آرائه أو بتضيعفها، إلى غير ذلك من وجوه التعقب والاستدراك، ومما يَلْفِت النظر أن الزمخشري قد عرف بموقفه المتشدد من القراءات القرآنية، حيث ضعف كثيرا من القراءات الصحيحة المتواترة وطعن في أصحابها، ويبدو أن مذهبه الاعتزالي كان له الأثر في الاحتكام إلى العقل في توجيه القراءات في حين أن القراءات إنما تثبت بالرواية والنقل، لا بالدراية والعقل، وليس لأئمة القراءات اجتهاد شخصي فيما نقل عنهم، وإنما اعتمدوا

---

(١) طه: ١٢٨.

(٢) المغني ٢/ ٥٨٩.

(٣) المغني٢/ ٤٢٨.

فيه على صحة النقل، وثبوت الرواية، واتصال السند إلى الرسول – صلى الله عليه وسلم، وقد تصدى للزمخشري دفاعا للقراءات الصحيحة ابن مالك وأبو حيان وابن هشام وغيرهم، وقد أفرد الشيخ/ أحمد بن المنير السكندري مصنفا رد فيه على الزمخشري، وتعقبه في فكره الاعتزالي وأسماه : (الانتصاف بذيل الكشاف)، وقد أوضحنا موقفه من قراءة ابن عامر في رسالتنا للماجستير حول قراءة ابن عامر صوتيا وصرفيا ونحويا، كما أبرزنا موقفه من القراءات القرآنية بوجه عام في رسالتنا للدكتوراه: مواقف النحاة من القراءات القرآنية من أول القرن الخامس إلى أواخر القرن الثامن.

ابن الشجري

هو: الشريف أبو السعادات هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة العلوي الحسني المعروف بابن الشجري، نسبة إلى شجرة، وهي قرية من أعمال المدينة، كان أوحد زمانه في معرفة اللغة وأشعار العرب وأيامها وأحوالها، ولكنه لم يكن في النحو كذلك، وكان حسن البيان حلو الألفاظ، وكان معرفته بالنحو أدنى من معرفته بالأدب وأيام العرب، فقد حكى يوما قول المبرد في بناء (حذامِ) و(قطامِ) إنه اجتمع فيه ثلاث علل، هي: التعريف، والتأنيث، والعدل، فبعلتين يجب منع الصرف، وبالثالثة يجب البناء؛ إذ ليس بعد منع الصرف إلا البناء، فقال له تلميذه الأنباري: هذا التعليل ينتقض بقولهم: (أذْرَبيجان)، فإن فيه أكثر من ثلاث علل، ومع هذا فليس بمبني، بل هو معرب غير منصرف، فقال ابن الشجري: هكذا قيل.

ولكن بعض المراجع تذكر أنه كان أحد أئمة النحاة له معرفة تامة باللغة والنحو، وتشهد له بذلك تصانيفه في النحو، وكان فصيحا، حلو الكلام، حسن البيان والإفهام.

قرأ الحديث بنفسه على جماعة، منهم: أبو الحسن المبارك بن عبد الجبار بن أحمد بن القاسم الصيرفي، وعلى محمد بن سعيد بن سهل الكاتب، وغيرهما.

وقرأ النحو واللغة على أبي المعمر بن طباطبا العلوي وابن فضال المجاشعي، وأبي جعفر سعيد بن علي السلالي الكوفي، وأبي زكريا التبريزي، وممن قرأ عليه الشيخ تاج الدين أبو اليمن الكندي، والأنباري صاحب نزهة الألباء.

ومن مصنفاته: (الأمالي) أملاه في أربعة وثمانين مجلسا، وهو أكبر مؤلفاته، وأكثرها إفادة لاشتماله على فنون من الآداب، وهو مطبوع في جزأين، ثم حققه الدكتور/ محمود الطناحي – رحمه الله تعالى – في ثلاثة أجزاء، وقد التمس من ابن الخشاب أن يسمعه فما أجابه، فعاداه، فلما أتيحت له فرصة الاطلاع عليه خطأه في كثير مما فيه، فأحنق ذلك ابن الشجري ونهض للرد عليه، وألف في ذلك كتابه (الانتصار).

ومن مؤلفاته أيضا: (الحماسة) ضاهى به حماسة أبي تمام، وهو مطبوع، وله أيضا ديوان مختارات الشعراء، وهو مطبوع أيضا، وله ديوان شعر مطبوع، وكتاب (ما اتفق لفظه واختلف معناه)، و(شرح اللمع)، و(شرح التصريف الملوكي) وكلاهما لابن جني.

ولد ابن الشجري سنة أربعمائة وخمسين للهجرة، وكانت وفاته ببغداد سنة خمسمائة واثنتين وأربعين للهجرة في خلافة المقتفي، ودفن في داره بالكرْخ(١).

---

(١) انظر ترجمته في: الوافي بالوفيات ٧/ ٣٩٧، ٣٩٨، ونزهة الألباء للأنباري ص٤٠٤، وإنباه الرواة للقفطي ٣/ ٣٥٦، وشذرات الذهب لابن العماد ٤/ ١٣٢، ومعجم الأدباء لياقوت ١٩/ ١٨٢، وبغية الوعاة ٢/ ٣٢٤، والأعلام للزركلي ٨/ ٧٤، والوسيط في تاريخ النحو ص١٣٤.

مذهبه وآراؤه

على الرغم من غلبة الأدب والشعر والأخبار على ابن الشجري، ولذا وصفه بعض المؤرخين بأنه لم يكن في النحو مثلما كان في الأدب، على الرغم من هذا فإنه كان أحد أئمة النحو في عصره، حتى قيل: إنه لم يكن أنحى منه في عصره، وإنه ظل يدرس النحو لطلابه نحو سبعين عاما، وفي أخباره ما يدل على أنه موصول النسب العلمي بأبي علي الفارسي، فقد أخذه عن ابن طباطبا، وأخذه ابن طباطبا عن علي بن عيسى الربعي تلميذ أبي علي، مما يدل على أنه ذو قدم راسخة في النحو.

ونراه منذ فاتحة أماليه معجبا بالبصريين على شاكلة الفارسي وابن جني، وهو إعجاب جعله يقول في حجج الكوفيين: «ولنحاة الكوفيين في أكثر كلامهم تهاويل فارغة من الحقيقة»[1].

غير أن هذا التعصب للبصريين شأنه في ذلك شأن سائر المتأخرين من البغداديين لا يجعلنا نخرجه من فلك الاتجاه البغدادي القائم على الجمع بين آراء البصريين والكوفيين، واختيار ما يروقه منها، فضلا عن التفرد بآراء اجتهادية خالف بها كلا الفريقين.

ومن آرائه أنه ذهب إلى جواز الجزم بـ(لو) الشرطية في ضرورة الشعر، واستشهد بقول الشاعر:

لـو يشـأْ طار به ذو ميعة　　　لاحقُ الآطالِ نهدٌ ذو خُصَلْ[2]

وكان سيبويه يذهب إلى أن (إذ) بعد (بينا) و(بينما) تفيد المفاجأة مثل (إذا)، ومنه قول الشاعر:

(١) أمالي ابن الشجري ١/ ٥٦، والمدارس النحوية ص٢٧٧.

(٢) الجنى الداني ص٢٨٦، ٢٨٧، والمغني ١/ ٢٧١.

استقدر الله خيرا وارضينَّ به   فبينما العسرُ إذ دارت مياسيرُ

واختار ابن الشجري أن تكون في مثل هذا زائدة، ثم اختلفوا في كونها ظرف مكان أو زمان، أو حرفا أصليا أو زائدا(١).

ويذكر النحاة أن من معاني اللام أنها تأتي بمعنى (بعد) كما في قوله تعالى: «أقم الصلاة لدلوك الشمس»(٢)، ومنه قول الرسول – صلى الله عليه وسلم: «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته»، وجعل ابن الشجري منه قول الشاعر:

فلمَّا تفرقنا كأنا ومالكا   لطول اجتماع لم نبت ليلة معا(٣)

وذهب موافقا لابن جني إلى أن (لا) العاملة عمل (ليس) يجوز أن تعمل في المعارف خلافا للجمهور، حيث اشترطوا تنكير معموليها، وعلى ظاهر قولهما جاء قول النابغة الجعدي:

وحلتْ سوادَ القلب لا أنا باغيا   سوها ولا عن حبها متراخيا(٤)

وذهب متابعا للرماني، وتابعه أبو علي الشلوبين وابن مالك إلى أن الخبر بعد (لولا) لا يجب حذفه على الإطلاق، وإنما فيه تفصيل: فإن كان كونا مطلقا كالوجود والحصول غير مقيد وجب حذفه، نحو قولهم: (لولا زيد لأكرمتك)، وإن كان مقيدا كالقيام والقعود، ولا دليل يدل عليه إذا حذف وجب ذكره، كقوله عليه الصلاة والسلام لعائشة: «لولا قومُك حديثو عهد بكفر لهدمت الكعبة»، وإن كان مقيدا ولكن في الكلام ما يدل عليه إذا حذف جاز ذكره وحذفه، كقولك: (لولا أنصار زيد لهلك)، أي: (نصروه)(٥).

---

(١) المغني ١/ ٨٣.

(٢) الإسراء: ٧٨.

(٣) الجنى الداني ص١٠١، ١٠٢.

(٤) السابق ص٢٩٣، والمغني ١/ ٢٤٠.

(٥) الجنى الداني ص٦٠٠، ٦٠١، والمغني ١/ ٢٧٣.

ويظهر أنه كانت تنقصه الدقة، فقد تعقبه ابن هشام في عدة مواضع من كتابه (المغني) مغلطا له ومثبتا عليه عدم التحري في نقل آراء الفارسي وسيبويه والأخفش والكسائي[1].

ابن الخشاب

هو: عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد بن عبد الله بن نصر بن الخشاب أبو محمد النحوي، كان أعلم أهل زمانه بالنحو، حتى يقال: إنه كان في درجة الفارسي، وكانت له معرفة بالحديث والتفسير واللغة والمنطق والفلسفة والحساب والهندسة، وما من علم من العلوم إلا وكانت له فيه يد حسنة.

قرأ الأدب على أبي منصور الجواليقي وغيره، وتعلم الحساب والهندسة على أبي بكر بن عبد الباقي الأنصاري، وتعلم الفرائض على أبي بكر المزرقي، وسمع الحديث من أبي الغنائم النرسي، وأبي القاسم بن حصين، وأبي العز بن كادش وجماعة، وأخذ النحو عن ابن الشجري وغيره، وكان حسن الخط، ولم يزل يقرأ حتى علا على أقرانه، وقرأ العالي والنازل، وحصل كتبا كثيرة جدا، وقرأ عليه الناس، وانتفعوا به، وتخرج به جماعة، وروى كثيرا من الحديث.

وقد سمع منه أبو سعد السمعاني وأبو أحمد بن سكينة وأبو محمد بن الأخضر، وكان ثقة فى الحديث صدوقا نبيلا حجة إلا أنه لم يكن فى دينه بذاك، وكان بخيلا مبتذلا فى ملبسه وعيشه، قليل المبالاة بحفظ ناموس العلم، يلعب الشطرنج مع العوام على قارعة الطريق، وكان يتعمم بالعمامة فتبقى مدة على حالها حتى تسود مما يلى رأسه وتتقطع من الوسخ، ولم يتزوج ولم يتسرى، ومن مصنفاته : شرح الجمل للجرجانى وقد أسماه :(المرتجل فى شرح الجمل)، وقيل : هو جمل الزجاجى وشرح اللمع لابن جنى، ولم يكمله، والرد على بابشاذ فى شرح الجمل، والرد على التبريزى فى تهذيب الإصلاح،

---

(١) المدارس النحوية ص٢٧٨.

وشرح مقدمة الوزير ابن هبيرة فى النحو، يقال إنه وصله عليها بألف دينار، ونقد المقامات الحريرية، وهو مطبوع.

ولد ببغداد سنة أربعمائة واثنتين وتسعين للهجرة، وكانت وفاته ببغداد أيضا سنة خمسمائة وسبع وستين، وقد وقف كتبه قبيل موته على أهل العلم، ورئى بعد موته بمدة فى النوم على هيئة حسنة، فقيل له : ما فعل الله بك ؟ قال : غفر لى، قيل : ودخلت الجنة ؟ قال : نعم إلا أن الله أعرض عنى، قيل : وأعرض عنك ؟ قال : نعم، وعن كثير من العلماء ممن لا يعمل[١].

مذهبه وآراؤه

لا يخرج ابن الخشاب عما كان عليه أسلافه البغداديون من الجمع بين آراء البصريين والكوفيين، ودراستها والاختيار منها، ويبدو أنه كان متبعا لأصحاب الكتب التى شرحها مثل : لمع ابن جنى، وجمل الجرجانى، ومقدمة ابن بابشاذ الى غير ذلك من كتب أسلافه ممن كانوا يسيرون فى الاتجاه البغدادى، ولعل هذا يفسر لنا عدم انفراد ابن الخشاب بكثير من الآراء النحوية، ومن ثم لا نجد له إلا آراء قليلة، ومعظمها آراء تفسيرية توضيحية أو تعليقات على آراء السابقين.

ومن آرائه أن أصل (هيا) من أدوات النداء (أيا) وقلبت الهمزة هاء[٢]، وأن أفعال المطاوعة لا تنقاس، فلا يقال : (أخرجته فانخرج)[٣]، ونسب إبدال التاء المنقلبة عن فاء الافتعال فى نحو : (اتعد) و (اتسر) من الوعد واليسر ياء أو واوا أو ألفا على حسب حركة ما قبلها إلى الحجازيين، فيقولون : (ايتعد)،

---

(١) انظر ترجمته في: إنباه الرواة ٢/ ٩٩، ومعجم الأدباء لياقوت ١٢/ ٤٧، وبغية الوعاة ٢/ ٢٩، والأعلام ٤/ ٦٧، والوسيط في تاريخ النحو د/ عبد الكريم محمد الأسعد ص١٣٤، ١٣٥.

(٢) الجنى الداني للمرادي ص٥٠٧، وارتشاف الضرب ٣/ ١١٧.

(٣) ارتشاف الضرب ١/ ٨٥.

(ايتسر)،(ياتعد)،(ياتسر)، (موتعد)، (موتسر)، وقال ابن الخشاب «وعلى الرغم من أنها لغة الحجاز جاء القرآن على لغة غيرهم»[١].

ويرى أن جمع جمع الجمع نحو: (أصائل) فهو جمع (آصال)، و(آصال) جمع (أُصُل)، و(أُصُل) جمع (أصيل) أبعد من جمع الجمع الذي منعه كثير من النحاة[٢].

وكان يرى أن الاسم المفرد المضاف إلى ياء المتكلم نحو (صديقي)، و(كتابي) مبني لا معرب بالحركات المقدرة كما ذهب الجمهور، وهو متابع في هذا الرأي عبد القاهر الجرجاني[٣].

وقد استدل أبو حيان بنقله الخلاف عن هشام حول جواز ترخيم الاسم الثلاثي الساكن الوسط، نحو: (بكر، هند) ردا على ابن عصفور الذي زعم أن ترخيمه لا يجوز قولا واحدا[٤].

فهذه الآراء - وإن كانت قليلة - تدل على استقلالية فكره النحوي واللغوي، وأنه ليس بصريا ولا كوفيا، وإنما هو دائر في فلك البغداديين الذين يجمعون بين المذهبين، ويختارون منهما ما يروق لهم بالإضافة إلى نزعتهم الاجتهادية.

ملك النحاة

هو: الحسن بن صافي بن عبد الله بن نزار بن أبي الحسن أبو نزار الملقب بـ (ملك النحاة).

---

(١) ارتشاف الضرب ١/ ١٤٧.

(٢) ارتشاف الضرب ١/ ٢١٩.

(٣) السابق ٢/ ٥٣٦.

(٤) السابق ٣/ ١٥٥.

ولد سنة أربعمائة وتسع وثمانين للهجرة، كان والده مولى حسين الأرموي التاجر، وكان مولده بشارع الرقيق ببغداد، ثم انتقل إلى الجانب الشرقي، وأخذ الفقه الشافعي عن أحمد الأشتهي، وقرأ الأصول على ابن برهان، وأخذ النحو عن الفصيحي حتى برع فيه، ودرس النحو في الجامع، ثم سافر إلى خراسان وكرمان وغزنة، وعاد إلى الشام واستوطن دمشق إلى أن مات.

وكان من أئمة النحاة، غزير الفضل، متفننا في العلوم، كما كان صحيح الاعتقاد، كريم النفس، مطبوعا متناسب الأحوال يحكم على أهل التمييز بحكم ملكه، فيقبل ولا يستثقل، فيقول: هل سيبويه إلا من رعيتي وحاشيتي، ولو عاش ابن جني لم يسعه إلا حمل غاشيتي.

وهو الذي لقب نفسه بملك النحاة، وكان يغضب على من لم يسمه بـ (ملك النحاة).

ومن مصنفاته: (الحاوي)، و(العمدة)، وهما في النحو، و(المقتصد في التصريف)، و(العروض)، و(التذكرة السفرية)، و(الحاكم في الفقه)، و(المقامات)، وديوان شعر، و(المنتخب)، و(المسائل العشر المتعبات إلى الحشر)، وكان شاعرا وأديبا، توفي بدمشق سنة خمسمائة وثمان وستين للهجرة.

وقد رئي في المنام فقيل له: ما فعل الله بك؟ قال: أنشدته قصيدة ما في الجنة مثلها، وهي:

يا هذه أقصري عن العذلِ ... فلستِ في الحل ويك من قِبلِ
يارب ها قد أتيت معترفا ... بما جنته يداي من زللِ
ملآنَ كفٌّ بكل مأثمة ... صفر يد من محاسن العملِ
فكيف أخشى نارا مسعرة ... وأنت يا رب في القيامة لي

قال: فوالله منذ فرغت من إنشادها ما سمعت حسيس النار[1].

مذهبه وآراؤه

على الرغم من سمو مكانة ملك النحاة فى النحو واللغة وغيرهما، وعلى الرغم من كثرة مؤلفاته، فإن كتب النحو التى عنيت بنقل الخلافات النحوية لم تحفل بنقل آرائه، ولعل هذا يرجع إلى تبعيته المطلقة لمن سبقوه فلم يأت بآراء اجتهادية يخالف بها النحاة.

ويمكن أن يكون هناك سبب آخر فى عدم احتفاء من جاءوا بعده بذكر آرائه وهوأنه ـ كما تذكر كتب التراجم ـ كان يستخف بالعلماء، فكان إذا ذكر واحد منهم، قال : كلب من الكلاب، فلما رد عليه رجل قائلا: أنت إذا لست ملك النحاة، بل ملك الكلاب استشاط غضبا، وقال: أخرجوا هذا الفضولى.[2]

فقد يكون هذا الغرور الذى كان يتملكه سببا فى أن النحاة من بعده لم يعبأوا به ولا بآرائه لأن بعض المؤلفين قد يعنى بذكر من سبقوه وإن لم ينفرد بآراء معينة.

وقد ورد ذكر ملك النحاه فى ارتشاف الضرب فى معرض حديث أبى حيان عن لغة تميم، وهى رفع ما بعد (إلا) فى نحو قولهم : (ليس الطيبُ إلا المسكُ) قياسا على إلغاء (ما) إذا انتقض نفيها بـ (إلا)، وعلى هذه اللغة جاءت حكاية سيبويه برفع المسك، ويذكر أبو حيان أن أبا على الفارسى قد جهل هذه اللغة، ولذا فأول هذا المثال بتأويلات مختلفة، وكذلك تأوله أبو نزار ملك

---

(١) إنباه الرواة ١/ ٣٠٥، وشذرات الذهب ٤/ ٢٢٧، ومعجم الأدباء ٨/ ١٢٢، وبغية الوعاة ١م٥٠٤،والوسيط فى تاريخ النحو ص١٣٥.

٢بغية الوعاة ص٥٠٤.

النحاه[١]، فزعم أن (الطيب) اسم (ليس)، وأن (المسك) مبتدأ خبره محذوف تقديره: (إلا المسك أفخره)، والجملة الاسمية في محل نصب خبر (ليس)[(٢)].

وزعم أن (ده) من قول الراجز:

وقُوَّلٍ ألا دهِ فلا دهِ

اسم فعل، وأن معناه فى كلام العرب صح أو يصح.[٣]

ابن الدهان

هو: أبو محمد سعيد بن المبارك بن علي بن عبد الله المولود ببغداد سنة أربعمائة وثلاث وتسعين للهجرة أو أربعمائة وأربع وتسعين، الملقب بـ (ابن الدهان النحوي)، كان من أعيان النحاة المشهورين بالفضل ومعرفة العربية، وكان سيبويه عصره، وكان يقال حينئذ: النحويون ببغداد أربعة: ابن الجواليقي، وابن الشجري، وابن الخشاب، وابن الدهان.

وقد سمع الحديث من أبي القاسم هبة الله محمد بن الحصين وأبي غالب أحمد بن البناء وجماعة.

ومن مصنفاته: شرح الإيضاح في أربعين مجلدا، وشرح اللمع لابن جني في عدة مجلدات، والدروس في النحو، والرياضة في النكت النحوية، والفصول في النحو، والدروس في العروض، والمختصر في القوافي، والضاد والظاء، وتفسير القرآن، والأضداد، والعقود في المقصور والممدود، والنكت والإشارات على ألسنة الحيوانات، وإزالة المراء في شرح العين والراء، وتفسير سورة الإخلاص، وديوان شعر، ومن شعره:

---

١ ارتشاف الضرب ٢/ ٩٣.

(٢) الهمع للسيوطي ١/ ١١٥.

٣ارتشاف الضرب ٣/ ٢٠١.

لا تحسبنْ أنَّ بالكتْب مثلنا سنصيرْ

فللدجاجة ريش لكنها لا تطيرُ

وتوفي بالموصل ليلة عيد الفطر سنة خمسمائة وتسع وستين للهجرة[(١)].

مذهبه النحوي

شأن ابن الدهان شأن غيره من البغداديين الذين درسوا نحوي البصرة والكوفة واختاروا منهما ما يشاءون فضلا عن توسعهم في شرح المسائل وبسطها والإتيان بآراء اجتهادية لم يسبقوا إليها.

ومن آراء ابن الدهان جواز الإخبار عن النكرة متى أفادت وإن لم تخصص بإضافة أو وصف، وقد استحسن الرضي قوله: «إذا حصلت الفائدة فأخبر عن أي نكرة شئت؛ لأن الغرض من الكلام إفادة المخاطب، فإذا حصلت جاز الحكم سواء تخصص المحكوم عليه بشيء أو لا»[(٢)].

ومن آرائه أيضا أن (ذو) الموصولة الطائية يجوز تصريفها تصريف (ذو) التي بمعنى صاحب، مع إعراب جميع متصرفاتها حملا للموصولة على التي بمعنى صاحب[(٣)].

وكان يؤيد أبا علي الفارسي في أن اسم الفاعل المقترن بـ (أل) لا يعمل إلا إذا كان دالا على المضي، نحو: (الضاربُ زيدا أمسِ عمرو)، وقد نقل ابن

---

(١) انظر ترجمته في: إنباه الرواة ٢/ ٤٧، وشذرات الذهب ٤/ ٢٣٣، ومعجم الأدباء ١١/ ٢١٩، وبغية الوعاة ١/ ٥٨٧، والوسيط في تاريخ النحو ص١٣٦.

(٢) شرح الكافية ١/ ٨٨، ٨٩.

(٣) شرح الكافية ٢/ ٤٢.

الدهان ذلك عن سيبويه، ولم يصرح سيبويه بذلك لكنه قال: (الضارب زيدا) بمعنى: (ضرب)[١].

وكان الجمهور يذهب إلى أن اسم التفضيل إذا أضيف إلى معرفة وكان بمعنى التفضيل جازت فيه المطابقة لما هو له، وعدم المطابقة، فيقال: (محمد أفضل الرجال)، و(المحمدان أفضل الرجال)، أو (أفضلا الرجال)، وذهب ابن الدهان موافقا لابن السراج وتابعهما ابن يعيش إلى أن اسم التفضيل المضاف إلى معرفة يجب إجراؤه مجرى المصاحب لـ (مِنْ)، فلا يجوز مطابقته لصاحبه؛ لأنه مثله في ذكر المفضول بعده[٢].

ونقل ابن الدهان عن بعضهم أن من جموع القلة (فَعَلَة)، مثل: (بَرَرَة)، والجمهور على أنه من جموع الكثرة[٣].

ويذهب الجمهور إلى أن من أسباب الإمالة أن تقع الألف بعد الياء أو قبل الياء، ولم يذكر سيبويه إمالة الألف للياء بعدها في نحو (بايعته)، و(سايرته)، وذكرها ابن الدهان وغيره[٤].

أبو البركات الأنباري

هو: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد الإمام أبو البركات الأنباري النحوي.

ولد سنةخمسمائة وثلاث عشرة للهجرة، قدم بغداد في صباه، وأخذ الفقه عن سعيد بن الرزاز حتى برع فيه، وكان مدرسا بالمدرسة النظامية، وكانت له مجالس وعظ، ثم قرأ الأدب على أبي منصور الجواليقي، ولازم ابن الشجري

(١) السابق ٢/ ٢٠١.
(٢) السابق ٢/ ٢١٧.
(٣) شرح الأشموني ٤/ ١٢١.
(٤) السابق ٤/ ٢٢٥.

آخذا عنه النحو واللغة حتى برع فيهما، وصار من المشار إليهما في النحو، وقد سمع بالأنبار من أبيه، وببغداد من عبد الوهاب الأنماطي، وحدث باليسير، لكنه روى الكثير من كتب الأدب ومن مصنفاته.

وقد أخذ عنه العلم جماعة، وكان إماما ثقة صدوقا، فقيها مناظرا، غزير العلم في اللغة والأدب وتاريخ الرجال، ورعا زاهدا عابدا تقيا عفيفا لا يقبل من أحد شيئا، خشن العيش والمأكل، لم يتلبس من الدنيا بشيء، ودخل الأندلس فذكره ابن الزبير في الصلة.

وله مؤلفات كثيرة في شتى العلوم والفنون، منها كتابان درس فيهما أوجه الخلاف بين البصريين والكوفيين، وهما: (الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين) الذي نشره (فايل) لأول مرة، و(أسرار العربية) المنشور بدمشق، ولاحظ (فايل) أنه ينزع في أولهما نزعة بصرية واضحة، وهي نزعة استمدها من أبي علي الفارسي ومنهجه، وقد وقف مع البصريين في جمهور المسائل التي أحصاها، ورجح – كما لاحظ (فايل)- مذهب الكوفيين في سبع مسائل هي: العاشرة، والثامنة عشرة، والسادسة والعشرون، والسبعون، والسابعة والتسعون، والواحدة والسادسة بعد المائة.

ومنها: لمع الأدلة في أصول النحو، وقد نشر معه: الإغراب في جدل الإعراب، وله أيضا: البيان في غريب إعراب القرآن، وحواشي الإيضاح، والأضداد، والنوادر، والبلغة في المذكر والمؤنث، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء، وميزان العربية، ومسألة دخول الشرط على الشرط، وتصرفات (لو)، وحلية العربية، وتاريخ الأنبار، وهداية الذاهب في معرفة المذاهب، وبداية الهداية، والداعي إلى الإسلام في علم الكلام، والنور اللائح في اعتقاد السلف الصالح، واللباب المختصر، ومنثور العقود في تجريد الحدود، والتنقيح في مسلك الترجيح، والجمل في علم الجدل، والاختصار في الكلام على ألفاظ تدور بين النظار، ونجدة السؤال في عمدة السؤال، وعقود الإعراب، ومنثور الفوائد، ومفتاح المذاكرة، وكتاب (كلا وكلتا)، وكتاب (كيف)، وكتاب الألف

واللام، وكتاب في (يعفون)، وشفاء السائل في بيان رتبة الفاعل، والوجيز في التصريف، والبيان في جمع أفعل أخف الأوزان، والمرتجل في إبطال تعريف الجمل، وجلاء الأوهام وجلاء الأفهام في متعلق الظرف في قوله تعالى: «أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم»[1]، ورتبة الإنسانية في المسائل الخراسانية، ومقترح السائل في (ويل أمه)، والزهرة في اللغة، والأسمى في شرح الأسما، وكتاب حيص بيص، وحلية العقود في الفرق بين المقصور والممدود، وديوان اللغة، وزينة الفضلاء في الفرق بين الضاد والظاء، و(فَعَلتُ وأفعلتُ)، والألفاظ الجارية على لسان الجارية، وقبسة الأديب في أسماء الذيب، والفائق في أسماء المائق، والبلغة في أساليب اللغة، وقبسة الطالب في شرح خطبة أدب الكاتب، وتفسير غريب المقامات الحريرية، وشرح ديوان المتنبي، وشرح الحماسة، وشرح السبع الطوال، وشرح مقصورة ابن دريد، والمقبوض في العروض، وشرحه، والموجز في القوافي، واللمعة في صنعة الشعر، والجوهرة في نسب النبي – صلى الله عليه وسلم – وأصحابه العشرة – رضي الله عنهم، ونكت المجالس في الوعظ، وأصول الفصول في التصوف، والتفريد في كلمة التوحيد، ونقد الوقت، وبغية الوارد، ونسمة العبير في التعبير.

وكثير من هذه المصنفات مطبوع وذائع الصيت.

وكان له شعر حسن، ومن شعره:

إذا ذكرْتُكَ كاد الشوق يقتلني ... وأرقتنيَ أحزانٌ وأوجاعُ

وصار كلي قلوبا فيك داميةً ... للسقم فيها وللآلام إسراعُ

فإن نطقتُ فكلي فيك ألسنةٌ ... وإن سمعتُ فكلي فيك أسماعُ

---

(١) البقرة: ١٨٧.

وتوفي الأنباري ليلة الجمعة تاسع شعبان سنة سبع وسبعين وخمسمائة، ودفن بباب أبرز بتربة الشيخ أبي إسحاق الشيرازي[١].

مذهبه النحوي

سبق أن ذكرنا أن الأنباري لازم ابن الشجري النحوي فترة طويلة حتى برع في علم النحو، وبذلك يتصل نسبه النحوي بأبي علي الفارسي، ويظهر أنه كان يعكف على مصنفاته، ويدرسها لتلاميذه في المدرسة النظامية؛ إذ نجد بين مؤلفاته كتاب حواشي الإيضاح، وهو من أهم مصنفات الفارسي[٢].

ولعل مذهبه النحوي يتضح من خلال عرضه المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين، فقد لاحظ (فايل) الذي نشر كتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف) لأول مرة أنه ينزع نزعة بصرية واضحة، وهي نزعة استمدها من أبي علي الفارسي ومنهجه، حيث أيد البصريين في جمهور المسائل التي أحصاها، كما رجح مذهب الكوفيين في سبع مسائل، وهي:

١-أن العامل في الاسم المرفوع بعد (لولا) هو (لولا)، نحو قولهم: (لولا زيدٌ لأكرمتك)، في حين يرى البصريون أنه مرفوع بالابتداء، قال الأنباري: «والصحيح ما ذهب إليه الكوفيون»[٣].

٢-عدم جواز تقديم خبر (ليس) عليها، خلافا للبصريين، حيث أجازوا تقديم خبرها عليها، قال الأنباري: «والصحيح عندي ما ذهب إليه الكوفيون»[١].

(١) انظر ترجمته في: إنباه الرواة ٢/ ١٦٩، وشذرات الذهب لابن العماد ٤/ ٢٥٨، وبغية الوعاة للسيوطي ٢/ ٨٦، ووفيات الأعيان لابن خلكان ٣/ ١٣٩، والمدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص٢٧٨، والوسيط في تاريخ النحو د/ عبد الكريم محمد الأسعد ص١٣٧، ١٣٨.

(٢) المدارس النحوية ص٢٧٨.

(٣) الإنصاف ١/ ٧٥، وما بعدها، المسألة العاشرة.

٣-أصالة اللام الأولى من (لعل)، وقد ذهب البصريون إلى أنها زائدة، قال الأنباري: «والصحيح في هذه المسألة ما ذهب إليه الكوفيون»[٢].

٤-جواز منع صرف ما ينصرف لضرورة الشعر، في حين لا يجيز البصريون ذلك، قال الأنباري: «والذي أذهب إليه في هذه المسألة مذهب الكوفيين؛ لكثرة النقل الذي خرج عن حكم الشذوذ، لا لقوته في القياس»[٣].

٥-كون الضمير المتصل بـ (لولا) نحو: (لولاي)، و(لولاك) في محل رفع، في حين ذهب البصريون إلى أنه في موضع جر بـ (لولا)، قال الأنباري: «والصحيح ما ذهب إليه الكوفيون»[٤].

٦-كون الاسم المبهم مثل: (هذا، وذاك) أعرف من الاسم العلم مثل: (زيد، وعمرو)، في حين يرى البصريون أن العلم أعرف من الاسم المبهم، قال الأنباري: «والذي أذهب إليه ما ذهب إليه الكوفيون»[٥].

٧-جواز الوقف على المنصوب المحلى بـ (أل) بنقل حركته إلى الساكن قبله، فيقال عند الوقف على (رأيت البكْرَ): (رأيت البكَرْ) - بفتح الكاف، وسكون الراء، أي بنقل حركة الراء - وهي الفتحة إلى الكاف، في حين لا يجيز ذلك البصريون، قال الأنباري: «والذي أذهب إليه في هذه المسألة ما ذهب إليه الكوفيون»[٦].

---

(١) الإنصاف ١/ ١٦٠، المسألة الثامنة عشرة.

(٢) الإنصاف ١/ ٢١٨، المسألة السادسة والعشرون.

(٣) الإنصاف ٢/ ٤٩٣، المسألة السبعون.

(٤) الإنصاف ٢/ ٦٨٧، المسألة السابعة والعشرون.

(٥) الإنصاف ٢/ ٧٠٧، المسألة الحادية بعد المائة.

(٦) الإنصاف ٢/ ٧٣١، المسألة السادسة بعد المائة.

هذه هي المسائل السبع التي أيد فيها الأنباري مذهب الكوفيين، والتي أحصاها (فايل)، أما ما عدا ذلك من المسائل فقد أيد فيه الأنباري مذهب البصريين، وبذلك يصبح بغداديا على شاكلة أبي علي الفارسي، فهو يجري في جمهور آرائه مع البصريين، ويفتح الأبواب لاختيار بعض آراء الكوفيين[1].

المطرزي

هو: ناصر بن عبد السيد بن علي بن المطرز أبو الفتح النحوي الأديب المشهور بالمطرزي، والمشهور أيضا بصدر الأفاضل، ولد في رجب سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة في خوارزم، وقد نشأ بها، وقرأ على الموفق خطيب خوارزم، وذكر السيوطي أنه قرأ على الزمخشري، وهو غلط؛ لأن الزمخشري مات سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة، وهذا هو تاريخ ولادة المطرزي، فكيف يقرأ عليه؟

وربما التبس الأمر على السيوطي حيث كان المطرزي معتزليا كالزمخشري حتى إنهم كانوا يطلقون عليه خليفة الزمخشري، فضلا عن اقتدائه بالزمخشري في براعته في النحو واللغة، كما كان له معرفة تامة بالشعر وأنواع الأدب، وكان المطرزي حنفي المذهب، حيث برع أيضا في الفقه الحنفي، وللمطرزي مصنفات كثيرة منها: شرح المقامات، والمعرب في لغة الفقه، والمُغْرب في شرح المعرب، والإقناع في اللغة، ومختصر المصباح في النحو، ومقدمة في النحو مشهورة بالمطرزية، ومختصر الإصلاح لابن السكيت، وتوفي المطرزي بخوارزم في يوم الثلاثاء الحادي عشر من جمادى الأولى سنة عشر وستمائة.

ومن شعره:

وزَنْدُ ندى فواضله وُرِيٌّ   وزندُ رُبى خواضله نضيرُ

(١) المدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص٢٧٨.

ودرُّ خلالِه أبـدا ثمينٌ وذُرُّ نوالِـه أبـدا غزيرُ[١]

مذهبه وآراؤه

لم يكن المطرزي متعصبا لأي من آراء البصريين أو الكوفيين، وإنما كان يأخذ ما يروق له من آراء هؤلاء وهؤلاء اتباعا لمنهج البغداديين، فضلا عما تناقلته عنه كتب النحو من آراء اجتهادية خالف بها تلك المدرستين، ومن هذه الآراء: إعرابه لقول الحريري: (كأني بك تنحط)، وقول بعضهم: (كأنك بالدنيا لم تكن)، وقد حمل الكوفيون مثل هذه التراكيب على إفادة (كأن) معنى التقريب، ولكن النحاة بعد ذلك اختلفوا في إعراب التركيب، فذهب الفارسي إلى أن الكاف حرف خطاب، وأن الباء زائدة في اسم (كأن) وجملة (لم تكن) هي الخبر، على أن (كان) تامة.

وذهب بعضهم إلى أن الكاف اسم (كأن) و(لم تكن) جملة الخبر، والباء في (بالدنيا) بمعنى (في) وهي متعلقة بالفعل بعدها، وفاعل (تكن) ضمير المخاطب، وذهب ابن عصفور إلى أن الكاف في (كأنك) والياء في (كأني) زائدتان كافتان لـ (كأن) عن العمل، كما تكفها (ما) والباء زائدة في المبتدأ، وخبره (لم تكن)، وذهب ابن عمرون إلى أن المتصل بـ (كأن) اسمها والظرف خبرها، والجملة بعده حال، وذهب المطرزي إلى أن الأصل: كأني أبصرك تنحط، وكأني أبصر الدنيا لم تكن، ثم حذف الفعل وزيدت الباء[٢].

وذهب الخليل إلى أن الجار والمجرور في قوله تعالى: «**ومن آياته أنك ترى الأرض خاشعة**»[٣] خبر مقدم مبتدؤه المصدر المؤول، أي: ومن آياته

---

(١) انظر ترجمته في: إنباه الرواة ٣/ ٣٩٣، ووفيات الأعيان ٥/ ٣٦٦، ومعجم الأدباء ١٩ / ٢١٢، وبغية الوعاة ٢/ ٣١١، والوسيط في تاريخ النحو ص١٣٨.

(٢) مغني اللبيب ١/ ١٩٢، ١٩٣.

(٣) فصلت: ٣٩.

رؤيتك الأرض خاشعة، ونقل المطرزي عن سيبويه أن اسم الحدث المرفوع بعد الظرف فاعل له، وإن لم يعتمد الظرف على شيء(١).

وكان يرى أن جملة الشرط لا يجوز أن تقع حالا؛ لأنها مستقبلة، فلا تقول: (جاء زيد إن يسأل يُعْطَ)، أما إذا أريد صحة ذلك قيل: (جاء زيد وهو إن يسأل يعط)؛ لأن جملة الحال حينئذ اسمية(٢).

وكان يرى أن (سحر) المعرفة مبني على الفتح، لا معرب إعراب ما لا ينصرف كما ذهب إلى ذلك غيره، وعلة البناء تضمنه معنى الحرف وهو (أل) المُعرفة(٣).

وكان يذهب متابعا للجرجاني والخشاب إلى أن الاسم المفرد المضاف إلى ياء المتكلم نحو: (غلامي) مبني على الكسر لا معرب بالحركات المقدرة كما ذهب الجمهور(٤).

وكان يرى أن (هَنٌ) - الذي عده كثير من النحاة من الأسماء الستة - ليس من الأسماء الستة، نظرا إلى أن لغة النقص فيه أقل اللغات الجائزة فيه(٥).

ويذهب الجمهور إلى أن الجملة المقترنة بالواو في نحو قولهم: (جاء زيد والشمس طالعة) في موضع الحال، وقد أولها ابن جني بقوله: (جاء زيد طالعة الشمس عند مجيئه)، يعني فهي كالحال والنعت السببيين كـ (مررت بالدار قائما

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني ١/ ٢٧٣.

(٢) السابق ٢/ ١٨٧، وراجع ارتشاف الضرب ٢/ ٣٦٣.

(٣) شرح الكافية للرضي ١/ ٤٢، مع الهامش، وارتشاف الضرب ٢/ ٢٢٧، وشرح الأشموني ٣/ ٢٦٦.

(٤) ارتشاف الضرب ٢/ ٥٣٦.

(٥) شرح الكافية للرضي ١/ ٢٩٧.

سكانها، وبرجل قائم غلمانه)، وذهب صدر الأفاضل – وهو المطرزي – إلى أن الجملة مفعول معه، وأثبت مجيء المفعول معه جملة[١].

وتجدر الإشارة إلى أن كثيرا من كتب النحو لقبت المطرزي بـ (صدر الأفاضل)، يقول الأشموني: «وذهب صدر الأفاضل – وهو أبو الفتح ناصر أبي المكارم المطرزي – إلى أنه – يعني سحر – مبني لتضمنه معنى حرف التعريف»[٢]، ولكنني وجدت كتب التراجم فرقت بين المطرزي الذي هو ناصر بن عبد السيد بن علي بن المطرز أبو الفتح النحوي الأديب المشهور بالمطرزي الخوارزمي، وصدر الأفاضل الذي هو القاسم بن الحسين بن أحمد الخوارزمي مجد الدين الملقب بصدر الأفاضل، وهو عالم بالعربية من فقهاء الحنفية، من أهل خوارزم، المتوفى سنة ستمائة وسبع عشرة للهجرة، كما أنني وجدت اختلافا بين مؤلفات المطرزي ومؤلفات صدر الأفاضل، حيث صنف الثاني شرح المفصل للزمخشري، وضِرام السقط في شرح سقط الزند لأبي العلاء المعري، والتوضيح في شرح المقامات، وبدائع الملح، والزوايا والخبايا في النحو، والسر في الإعراب[٣].

فليس بين مؤلفات المطرزي ومؤلفات صدر الأفاضل اتفاق إلا في مؤلف واحد وهو شرح المقامات، كما نلاحظ أنهم وصفوا المطرزي بأنه تلميذ الزمخشري أيضا، مع أنهما لم يشهدا حياة الزمخشري إلا إذا فهمنا من التلمذة أنهما تتلمذا على مصنفات الزمخشري، حيث صنف صدر الأفاضل شرح المفصل، كما أطلق الناس على المطرزي بأنه خليفة الزمخشري لأنه كان معتزليا مثله، ويمكن الخروج من هذا الخلط بأن لقب صدر الأفاضل يقصد به أكثر من نحوي، فلا مانع من أن يكون ناصر بن عبد السيد بن علي الملقب

---

(١) المغني ٢/ ٤٦٥، ٤٦٦.

(٢) شرح الأشموني ٣/ ٢٦٦.

(٣) الأعلام ٥ / ١٧٥.

بصدر الأفاضل وأن يكون القاسم بن الحسين بن أحمد الخوارزمي ملقبا أيضا بصدر الأفاضل، فأدى هذا إلى الخلط بينهما.

كما أن سبب الخلط بينهما أيضا نسبة كل منهما إلى خوارزم.

أبو البقاء العكبري

هو: عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين الإمام محب الدين أبو البقاء العكبري البغدادي الضرير النحوي الحنبلي، ولد في أوائل سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة للهجرة ببغداد، وقد لقب بالعكبري لأن أصله من عكبرا، برع في عدة علوم لغوية وإسلامية كما برع في الحساب والقراءات، فقرأ بالروايات على أبي الحسن البطائحي، وأخذ الفقه الحنبلي عن القاضي أبي يعلي الفراء، ولازمه حتى برع في المذهب الحنبلي، والخلاف، والأصول، وقد تشبث بالمذهب الحنبلي، وتعصب له، حتى إن جماعة من الشافعية سألوه أن ينتقل إلى مذهب الشافعي ويعطوه تدريس النحو بالنظامية، فقال: لو أقمتموني وصببتم علي الذهب حتى واريتموني ما رجعت عن مذهبي.

كما أخذ النحو واللغة عن يحي بن نجاح، وابن الخشاب، حتى حاز قصب السبق، وصار فيهما من الرؤساء المتقدمين، وحتى لم يكن في أواخر حياته من معاصريه من يضارعه فيهما، وقصده الناس من الأقطار، وأقرأ النحو واللغة والمذهب والخلاف والفرائض والحساب وسمع الحديث من أبي الفتح بن البطي، وأبي زرعة المقدسي، وخلق.

وكان ثقة صدوقا غزير الفضل كامل الأوصاف، كثير المحفوظ، دينا، حسن الأخلاق، متواضعا، وله تردد إلى الرؤساء لتعليم الأدب، وقد فقد بصره بسبب إصابته بالجُدَرِيّ، ولم يمنعه ذلك من التأليف والتصنيف، فكان إذا أراد التصنيف أحضرت إليه مصنفات ذلك الفن، وقرئت عليه، فإذا حصل ما يريده في خاطره أملاه على تلاميذه، وكان لا تمضي عليه ساعة من ليل أو نهار إلا في العلم.

وله مصنفات كثيرة في شتى العلوم والفنون، منها: التبيان في إعراب القرآن، وهو المسمى: إملاء ما مَنَّ به الرحمن، وإعراب الحديث، وإعراب الشواذ، والتفسير، والتبيين في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، واللباب في علل الإعراب والبناء، والترصيف في التصريف، وشرح ديوان المتنبي، وشرح المقامات الحريرية، والاستيعاب في علم الحساب، وشرح إيضاح أبي عي الفارسي، وشرح لمع ابن جني، والمحصل في شرح المفصل للزمخشري، وترتيب إصلاح المنطق على حروف المعجم، والإشارة والتلخيص والتلقين والتهذيب – والأربعة في النحو، وشرح أبيات الكتاب، ولباب الكتاب، وشرح الفصيح، وشرح الحماسة، وشرح خطب ابن نُباتة، وشرح التكملة، وله في الفرائض الناهض والبلغة والتلخيص.

وله شعر صرح به الوزير ابن مهدي، ولم يقل غيره:

بك أضحى جِيدُ الزمان مُحلَّى ... بعد أن كان من حلاه مخلَّى

لا يجاريك في نِجارَيْك خلقٌ ... أنت أعلى قدرا وأعلى مَحَلَّى

دمت تحيي ما قد أميت من الفضـ ... ـل وتنفي فقرا وتطرد مَحْلا

توفي العكبري ليلة الأحد ثامن ربيع الآخر سنة ست عشرة وستمائة[(1)].

مذهبه وآراؤه النحوية

ولا يخرج أبو البقاء العكبري عن منهج البغداديين الذي يقوم على الاختيار والانتخاب من آراء البصريين والكوفيين فضلا عن الإتيان بآراء اجتهادية لم يسبق إليها، فلم يكن متعصبا للبصريين ولا للكوفيين، بل نجده أحيانا يؤيد البصريين، وتارة أخرى يؤيد الكوفيين، وفي أحيان أخرى يأتي بآراء يخالف بها كلا الفريقين، فهو بذلك بغدادي من مدرسة أبي علي الفارسي التي كانت تعول

---

(١) انظر ترجمته في: وفيات الأعيان لابن خلكان ٣/ ٣٤٩، وإنباه الرواة للقفطي ٢/ ١١٦، وشذرات الذهب لابن العماد ٥/ ٦٧، والبغية ٢/ ٣٨، والوسيط ص١٣٩.

على الاختيار والانتخاب من آراء النحاة السابقين، ومن ثم كان الدكتور مصطفى جواد محقا حين اتهم نسبة شرح ديوان المتنبي المطبوع باسم: (التبيان في شرح الديوان) إليه؛ لما يردده شارحه فيه من أنه كوفي وعلى مذهب الكوفيين[1].

ومما يدل على اتباعه منهج أسلافه من البغداديين صلته بالشيخين أبي علي الفارسي وابن جني التي تتضح في شرح الإيضاح للأول ولمع الثاني، وأيضا في مصنفاته: (الإفصاح عن معاني أبيات الإيضاح)، و(تلخيص أبيات الشعر) لأبي علي، و(تلخيص التنبيه) لابن جني، و(المنتخب من كتاب المحتسب)[2].

وللعكبري كثير من الآراء النحوية المبثوثة في كتبه، وكتب من بعده، ومنها أنه يؤيد البصريين في أن لام الجحود هي الجارة للمصدر المنسبك من (أنْ) المضمرة والفعل المضارع المنصوب، وأن هذه اللام متعلقة بمحذوف هو خبر (كان)، والتقدير في قولك: (ما كان زيد ليفعلَ): (ما كان زيد مريدا للفعل).

ورد ما ذهب إليه الكوفيون من أن الفعل المضارع منصوب باللام، وأن هذه اللام زائدة، وأن الفعل المضارع في موضع الخبر ولا حذف عندئذ، واحتج عليهم بأن نصب الفعل إن كان باللام فليست بزائدة[3].

ويرى متبعا للفراء وأبي علي الفارسي والتبريزي أن (لو) في نحو قوله تعالى: «**يود أحدهم لو يعمر ألف سنة**»[4] مصدرية، حيث يمكن أن تحل محلها (أنْ)، فالتقدير: (يود أحدهم تعميره)[5].

---

(١) المدارس النحوية ص٢٨٠، نقلا عن مقال مصطفى جواد في الجزأين الأول والثاني من المجلد الثاني والعشرين من مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق.

(٢) المدارس النحوية ص٢٧٩.

(٣) الجنى الداني ص١١٨، ١١٩.

(٤) البقرة: ٩٦.

(٥) الجنى الداني ص٢٨٨.

ويرى أن الفاء الداخلة في جواب (إذا) لا تمنع من عمل ما بعدها في (إذا)، ومن ثم فإن العامل في (إذا) في قوله تعالى: «**إذا جاء نصر الله والفتح ورأيت الناس يدخلون في دين الله أفواجا فسبح**»[1] هو (سبِّح)، وهو في ذلك متبع للحَوْفي والزمخشري[2].

ويرى أن صلة (ما) المصدرية في قوله تعالى: «**ولهم عذاب أليم بما كانوا يكذبون**»[3]: (يكذبون)، أي: (بتكذيبهم)، أو (بكذبهم)، وليست صلتها (كان)؛ لأنها ناقصة والناقصة لا مصدر لها[4].

وقد ضعف ابن هشام تخريج العكبري هذا؛ إذ يترتب عليه الفصل بين (ما) الحرفية، وصلتها بـ (كان)، وأن الجملة الفعلية: (يكذبون) في موضع نصب؛ لأنها خبر (كان)، ولا موضع لها؛ لأنها صلة (ما) في آن واحد[5].

وجوز أبو علي الفارسي في (إذا) في نحو قوله تعالى: «**حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها**»[6] وجهين:

احدهما: أن تكون مجرورة بـ (حتى)، وبذلك تكون قد خرجت عن الظرفية إلى الاسمية.

والثاني: أنه تكون (حتى) ابتدائية، و(إذا) في موضع نصب على الظرفية، وبه جزم أبو البقاء[7].

---

(١) النصر: ١ – ٣.

(٢)الجنى الداني ص٣٧٠.

(٣)البقرة: ١٠.

(٤)التبيان في إعراب القرآن ١/ ٣٢.

(٥)مغني اللبيب ١/ ٣٠٦.

(٦)الزمر: ٧٣.

(٧) الجنى الداني ص٣٧٢.

ويرى أن (إذا) الفجائية في نحو قوله تعالى: «**قال بل ألقوا فإذا حبالهم وعصيهم يخيل إليه من سحرهم أنها تسعى**»[١] ظرف مكان، وأن العامل فيها فعل مقدر، أي: (فألقوا فإذا)، ورده بعض النحاة بأن الفاء تمنع من عمل ما قبلها فيما بعدها[٢].

ويرى رأي الفارسي أن (ما) قد تأتي زمانية بالإضافة إلى كونها مصدرية، كما في قوله تعالى: «**فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم**»[٣]، أي: استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم)[٤].

ويرى ما رآه الفارسي من أن (ذلك) في قوله تعالى: «**ولباس التقوى ذلك خير**»[٥] صفة لـ (لباس التقوى)، في حين يرى بعضهم أنه بدل أو عطف بيان، ويرى بعضهم أنه مبتدأ ثان[٦].

وأجاز الجمهور أن تكون (مَنْ) في نحو قولهم: (مَنْ ذا لقيتَ) مبتدأ، و(ذا) اسم موصول خبر، والعائد محذوف، أي: مَن الذي لقيته؟، ويجوز على قول الكوفيين أن تكون (ذا) زائدة، و(مَنْ) مفعولا به مقدما، وأجاز جماعة أن تكون (مَنْ ذا) مركبة قياسا على قولهم: (ماذا صنعت)، فيكون حينئذ مفعولا به مقدما، ومنع أبو البقاء العكبري متبعا لثعلب تركيب (مَنْ ذا)، وخصا جواز ذلك بـ (ماذا)؛ لأن (ما) أكثر إبهاما فحسن أن تجعل مع غيرها كشيء واحد، ليكون ذلك أظهر لمعناها؛ ولأن التركيب خلاف الأصل[٧].

---

(١) طه: ٦٦.

(٢) الجنى الداني ص٣٨٠.

(٣) التوبة: ٧.

(٤) مغني اللبيب ١/ ٣٠٢.

(٥) الأعراف: ٢٦.

(٦) مغني اللبيب ٢/ ٥٠٠.

(٧) السابق ١/ ٣٢٧.

من ذلك يتضح أن العكبري كان حرا في تفكيره النحوي شأنه في ذلك شأن أسلافه البغداديين الذين جمعوا بين آراء البصريين والكوفيين واختاروا منها ما يروق لهم وما يرونه راجحا دون تعصب لأي من الفريقين فضلا عن توسعهم في تفريع المسائل والإتيان بآراء مبتكرة يخالفون بها كلتا المدرستين.

ابن الخبّاز

هو: شمس الدين أبو عبد الله أحمد بن الحسين بن أحمد بن معالي بن منصور بن علي الإربليّ الموصلي الضرير، ولد ونشأ بإربل، وتلقى العلم بالموصل، كان أستاذا بارعا، وعلامة زمانه في اللغة والنحو والفقه والفرائض والعروض، له مصنفات مفيدة، منها: شرح الإيضاح وشرح الجزولية،والكفاية، والنهاية في النحو، وشرح ألفية ابن معط، توفي بالموصل سنة ستمائة وسبع وثلاثين للهجرة(١)، وقيل: ستمائة وتسع وثلاثين(٢).

مذهبه وآراؤه

لم يخرج ابن الخباز عن سنن أسلافه البغداديين أمثال أبي علي الفارسي وابن جني ومن سار على نهجهما من الجمع بين آراء البصريين والكوفيين مع التوسع في التفريع والتعليل والاجتهاد في كثير من المسائل بالإتيان بآراء مبتكرة يخالف بها كلتا المدرستين، ولابن الخباز آراء مبثوثة في كتب النحو تناقلتها عنه.

من ذلك أنه قال: «إذا دخل (قد) على الماضي أثر فيه معنيين: تقريبه من زمن الحال، وجعله خبرا منتظرا، فإذا قلت: (قد ركب الأمير) فهو كلام لقوم ينتظرون حديثك»، كما يرى أن (قد) تؤثر التقليل في فعل الاستقبال(٣).

---

(١) بغية الوعاة ١/ ٣٠٤، وحاشية الصبان ٣/ ٧٤.والوسيط ص١٤٠.

(٢) نكت الهميان ص٩٦.

(٣) الجنى الداني ص٢٥٥، ٢٥٧.

ونقل عن بعضهم أنه جعل العرض كما في نحو قولهم: (ألا تنزلُ عندنا) نوعا من الاستفهام، ومنهم من جعله قسما برأسه[١].

وإذا عطف بـ (حتى) على مجرور لزم عنده إعادة الجار ليقع الفرق بين العاطفة والجارة، فيقال: (عجبت من القوم حتى من بنيهم)[٢].

ومذهب الجمهور أن (حتى) الابتدائية تقع بعدها الجملة الاسمية، كما تقع بعدها الجملة الفعلية مصدرة بفعل مضارع مرفوع نحو قوله تعالى: «**وزلزلوا حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه**»[٣] - على قراءة الرفع، أو بماض نحو قوله تعالى: «**حتى عفوا وقالوا**»[٤]، وأن الجملة بعدها لا محل لها من الإعراب، خلافا للزجاج، فإنه ذهب إلى أن (حتى) هذه جارة، والجملة في موضع جر بـ (حتى)، وهو ضعيف عند الجمهور، وقد اتبع ابن الخباز مذهب الجمهور من تضعيف مذهب الزجاج قائلا: «لأنه يفضي إلى تعليق حرف الجر عن العمل، وذلك غير معروف»[٥].

ونقل عن الإمام الشافعي – رضي الله عنه – أن الواو العاطفة قد تفيد الترتيب خلافا للجمهور حيث ذهبوا إلى أنها لمطلق الجمع[٦].

ونقل ابن الخباز عن شيخه أن الهمزة لنداء المتوسط، وأن (يا) للقريب، وقد عقب ابن هشام على ذلك بأنه خرق لإجماعهم[٧].

---

(١) السابق ص٣٨٣.

(٢) السابق ص٥٥١، والمغني ١/ ١٢٧، ١٢٨.

(٣) البقرة: ٢١٤.

(٤) الأعراف: ٩٥.

(٥) الجنى الداني ص٥٥٢.

(٦) الجنى الداني ص١٥٩.

(٧) مغني اللبيب ١/ ١٣.

ويرى متبعا لأبي سعيد السيرافي أن من معاني الكاف المبادرة وذلك إذا اتصلت بـ (ما) نحو قولهم: (سلِّم كما تدخل)، (صلِّ كما يدخل الوقت)، وقد عقب ابن هشام على هذا الرأي بقوله: «وهو غريب جدا»[١].

ومذهب الجمهور أن اللام الداخلة على الجمل الفعلية في نحو قوله تعالى: **«لبئس ما كانوا يفعلون»**[٢]، **«ولقد كانوا عاهدوا الله من قبل»**[٣]، **«لقد كان في يوسف وإخوته آيات»**[٤]، وفي نحو قولهم: (ليقوم زيد) للقسم، مانعين أن تكون للابتداء، وقد اتبع ابن الخباز هذا المذهب، فقال: لا تدخل لام الابتداء على الجمل الفعلية إلا في باب (إنَّ)[٥].

ويرى متبعا لابن الحاجب أن (لو) تفيد امتناع الشرط لامتناع الجواب، ويدل على هذا قوله تعالى: **«لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا»**[٦]، فإنها مسوقة لنفي التعدد في الآلهة بامتناع الفساد، لا أن امتناع الفساد لامتناع الآلهة، وهذا مخالف لما ذهب إليه الجمهور من أنها تفيد غالبا امتناع الجواب لامتناع الشرط كما في نحو قولهم: (لو جئتني أكرمتك)[٧].

وقد ذكر جمهور النحاة أن أقسام التنوين ستة، وهي: تنوين التمكين، وتنوين التنكير، وتنوين المقابلة، وتنوين العوض، وتنوين الترنم، وتنوين الغالي، وجعل ابن الخباز أنواع التنوين عشرة، حيث أضاف أربعة إلى الأنواع السابقة، وهي: تنوين المنادى، مثل: (يا محمدٌ)، وتنوين صرف ما لا ينصرف، ويطلق عليه تنوين

---

(١) السابق ١/ ١٧٩.، وحاشية الصبان ٢/ ٢٢٤.

(٢) المائدة: ٧٩.

(٣) الأحزاب: ١٥.

(٤) يوسف: ٧.

(٥) مغني اللبيب ١/ ٢٢٩.

(٦) الأنبياء: ٢٢.

(٧) مغني اللبيب ١/ ٢٦٢، ٢٦٣.

الضرورة؛ لأنه لا يكون إلا في الشعر، والتنوين الشاذ كقول بعضهم: (هؤلاءِ قومك)، وفائدته مجرد تكثير اللفظ، كما قيل في ألف قَبَعْثَرى، وتنوين الحكاية مثل أن تسمي رجلا: (عاقلةٌ لبيبةٌ) فإنك تحكي اللفظ المسمى به، وهذا اعتراف منه بأنه تنوين الصرف؛ لأن الذي كان قبل الاسمية حكى بعدها[١].

ومذهب الجمهور أن (ما) المتصلة بـ (إنَّ) وأخواتها في نحو قوله تعالى: «**إنما الله إله واحد**»[٢]، وقوله تعالى: «**كأنما يساقون إلى الموت**» [٣]حرف زائد كف هذه الأحرف عن عمل النصب، وزعم ابن درستويه وبعض الكوفيين أن (ما) مع هذه الحروف اسم مبهم بمنزلة ضمير الشأن في التفخيم والإبهام، وفي أن الجملة بعده مفسرة له ومخبر بها عنه، وقد رد الجمهور هذا الرأي بدليل أن (ما) لا يصح الابتداء بها، ولا يصح دخول ناسخ آخر عليها غير (إنَّ) وأخواتها.

ويرد ابن الخباز قياس (ما) عند ابن درستويه وبعض الكوفيين على ضمير الشأن من حيث صحة تفسيره بجملة أو الإخبار عنه بجملة؛ إذ لو كانت (ما) مساوية لضمير الشأن في ذلك لصح تفسير (ما) بجملة الاستفهام، ولكن يمتنع بقولهم: (إنما أين زيد) في حين يصح تفسير ضمير الشأن عند ابن الخباز بجملة الاستفهام.

وقد تعقبه ابن هشام في هذا وعده سهوا منه؛ لأن ضمير الشأن لا يفسر إلا بالجمل الخبرية، ولا يفسر بالجمل الإنشائية إلا في باب (أنْ) المفتوحة المخففة من الثقيلة في نحو قولهم: (أما أنْ جزاك الله خيرا)، ونحو قوله تعالى على قراءة بعضهم: «والخامسةَ أنْ غَضِبَ اللهُ عليها» - بتخفيف (أنْ) وبصيغة الماضي (غَضِبَ)، ورفع لفظ الجلالة[٤].

---

(١) مغني اللبيب ٢/ ٢٤٣، ٢٤٤.

(٢) النساء: ١٧١.

(٣) الأنفال: ٦.

(٤) المغني ١/ ٣٠٧.

وواضح من رأي ابن الخباز أنه يؤيد رأي الجمهور في أن (ما) حرف وليست اسما مبهما مفسرا بالجملة بعده كما ذهب ابن درستويه وبعض الكوفيين، والحق مع الجمهور؛ لأن (ما) لو كانت اسما مبهما مفسرا بالجملة بعده لكانت (إنَّ) في حاجة إلى خبر؛ لأنها حينئذ عاملة.

ومنع كثير من النحاة العطف على معمولي عاملين مختلفين نحو: (في الدار زيدٌ والحجرةِ عمروٌ)، فقد عطف (عمرو) على المبتدأ وهو (زيد) وهو مرفوع بالابتداء، وعطف (الحجرة) على (الدار) وهو مجرور بـ (في)، وأجازه بعضهم، وممن منعوا هذا العطف الزمخشري، ولذلك توقف عند قوله تعالى: «**والشمس وضحاها. والقمر إذا تلاها. والنهار إذا جلاها. والليل إذا يغشاها**»[1]، فإن الواو الأولى في الآيات للقسم، وقد جرت المقسم به وهو (الشمس)، وما بعده معطوفات عليه، ولكن العطف يؤدي إلى العطف على معمولي عاملين مختلفين؛ لأن (إذا) الأولى في محل نصب بفعل القسم المحذوف، فإذا عطفت عليها الظروف التالية كانت (إذا) الأولى معمولة لفعل القسم المحذوف، وإذا عطفت الكلمات (القمر)، و(الليل)، و(النهار) على الشمس فإن (الشمس) معمولة للواو، وإذا عددنا كل واو من هذه الواوات حرف قسم مستقلا كنا في حاجة إلى تقدير جواب لكل قسم، وهذا ما كرهه الخليل وسيبويه.

وبعد أن طرح الزمخشري هذين الاحتمالين أراد أن يفر من العطف على معمولي عاملين فأجاب بأن فعل القسم لما كان لا يذكر مع واو القسم بخلاف الباء صارت كأنها هي الناصبة الخافضة، فكان العطف على معمولي عامل[2].

وبذلك خرج الزمخشري من عطف معمولي عاملين في الآية، وقد أخذ ابن الخباز تخريج الزمخشري هذا وجعله قولا مستقلا، فقال: «وقيل: إذا كان أحد العاملين محذوفا فهو كالمعدوم»، ولهذا جاز في نحو قوله تعالى: «**والليل إذا**

---

(١) الشمس: ١ – ٤.

(٢) الكشاف ٤/ ٧٥٨.

يغشى. والنهار إذا تجلى»[١]، وعقب ابن هشام على قول ابن الخباز هذا بقوله: «وما أظنه وقف في ذلك على كلام غير الزمخشري، فينبغي له أن يقيد الحذف بالوجود»[٢].

ويبدو أن ابن الخباز قد سار في ركب الزمخشري وغيره ممن منعوا هذا النوع من العطف.

وأجاز ابن معط في ألفيته حذف (ما) النافية في جواب القسم، ومنع ذلك ابن الخباز فقال: «وما رأيت في كتب النحو إلا حذف (لا)، وقال لي شيخنا: لا يجوز حذف (ما)؛ لأن التصرف في (لا) أكثر من التصرف في (ما) [٣].

وتوقف النحاة أمام قول ابن معط:

اللفظ إن يفد هو الكلامُ

فوضعوا فيه احتمالين:

أحدهما: أن يكون جواب الشرط محذوفا دل عليه المذكور، ولكن هذا الاحتمال يوقع في ضرورة وهي حذف جواب الشرط مع كون الشرط فعلا مضارعا.

والآخر: أن يكون جواب الشرط جملة (هو الكلام)، وهذا الوجه يوقع في ضرورة أخرى، وهي عدم اقتران جواب الشرط الذي هو جملة اسمية بالفاء، وقد قطع ابن الخباز بالوجه الثاني، وعده ابن هشام وهما منه»[٤].

---

(١) الليل: ١، ٢.

(٢) المغني ٢/ ٤٨٨.

(٣) السابق ٢/ ٦٣٨.

(٤) السابق ٢/ ٦٤٧.

فهذه الآراء المعزوة إلى ابن الخباز تدل على أنه دائر في فلك البغداديين الذين يجمعون بين آراء البصريين والكوفيين، ويختارون منها ما يروقهم، وما يرونه راجحا.

الحركة النحوية في المشرق بعد سقوط بغداد

لقد كان سقوط بغداد سنة ستمائة وست وخمسين للهجرة على يد الطاغية (هولاكو) المغولي التتري حدث الأحداث، إذ تقوض عرش الخلافة العباسية الذي كان ملاذ المسلمين ردحا من الدهر على اختلاف أجناسهم، وتنائي أقطارهم[1].

ولما مُنيت بلاد الشرق بهذا الخطب الجلل الذي أباد تراثها، وأودى بحياة علمائها العاملين، نجا بعض العلماء بأنفسهم، وفروا إلى حيث يأمنون في سربهم، فمنهم من وجدوا لأنفسهم مراغما في الأرض وسعة، ومنهم من رضوا من الحياة الدنيا بالغذاء العلمي والروحي، ومن هؤلاء: الرضي الذي ولى وجهه شطر الحرمين، ونعِم بجوار الحرم المدني، وألف كتابه المشهور: (شرح الكافية).

وقد عقد الشيخ/ محمد الطنطاوي مقارنة بين حال النحو قبل سقوط بغداد على أيدي التتار، وحاله بعد سقوط بغداد، فبين أن علماء المشرق في العهد المغولي فما بعده يختلف حالهم عن علمائه قبله، وبعبارة ثانية يختلف حال النحاة بعد سقوط بغداد عن حالهم قبله، فإن السابقين على سقوط بغداد لم يدركهم المذهب الأندلسي الذي أدرك من كان من المشارقة بعد سقوط بغداد في بلادهم، ولذلك عرضت مؤلفات علماء العهد المغولي وما بعده للمذهب الأندلسي، فالمذاهب التي يفاضلون بينها أربعة: البصري، والكوفي، والبغدادي، والأندلسي، بينما أولئك كانوا يوازنون بين الثلاثة الأولى، ويرى الشيخ الطنطاوي أن الحقيقة الناصعة أن مؤلفات النحويين في هذا العهد – وإنْ أتقن

---

(١) نشأة النحو ص١٤٠.

ضبطها، وأحكم ترتيبها - إلا أن تأثير البيئة العجمية في المؤلفين على اتساع آفاقهم في مداركهم وقوة بداهتهم جعلت كتبهم على شرف موضوعها، وجلال مباحثها صعبة التناول، ضعيفة الأثر في تقدم اللسان العربي لما حشيت به من الفلسفة القديمة في تبيان قواعدها، والأسلوب المنطقي في توجيهها[١].

وممن يمكن أن يلحق بالمدرسة البغدادية النحويون الذين ظهروا في المشرق العجمي أو في بغداد أو في غيرهما بعد سقوط الخلافة العباسية[٢]، وذلك على الرغم من تفرقهم في بلاد خراسان والهند والسند وإيران والبلاد العثمانية في هذه الحقبة الممتدة[٣].

وفيما يلي نلقي الضوء على بعض النحاة الذين لم تتوقف قرائحهم عن التصنيف في النحو واللغة في ظل الغزو المغولي لبلاد المسلمين؛ حتى يتبين لنا أنهم لم يزالوا يدورون في فلك المذهب البغدادي في دراسة النحو العربي.

ابن إياز

هو: جمال الدين أبو محمد الحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله، نشأ ببغداد، وقرأ على تاج الدين الأرموي وقرأ عليه التاج بن السباك، كما قرا النحو أيضا على سعد بن أحمد البياني، وسمع من ابن القبيطي جزءا ولم يحدث به، وأجاز له الشيوخ، كان دمث الأخلاق، وكان أوحد زمانه في النحو والتصريف، ولي مشيخة النحو بالمستنصرية، قال عنه أبو حيان: ابن إياز أبو التعاليل، وقال عنه ابن مكتوم: لم أطلع له على غوامض في النحو، وقال عنه الشرف الدمياطي: رأيته شابا في زي أولاد الأجناد يقرأ النحو على سعد بن أحمد البياني.

---

(١) السابق ص١٤٣، ١٤٤.

(٢) الوسيط في تاريخ النحو ص١٤٠.

(٣) راجع نشاة النحو ص١٤٤.

ومن مؤلفاته: المحصول في شرح الفصول، وهو شرح فصول ابن معط، والإسعاف في مسائل الخلاف، وقواعد المطارحة، وشرح الضروري لابن مالك، وتوفي ببغداد سنة ستمائة وإحدى وثمانين للهجرة[1].

مذهبه وآراؤه

لا يخرج ابن إياز عن سنن أسلافه البغداديين من حيث النظر في آراء البصريين والكوفيين والاختيار من هذه الآراء، دون التعصب لإحدى المدرستين فضلا عما يأتي به من آراء اجتهادية لم يسبق إليها.

وقد سبقت الإشارة إلى أن ابن إياز لم ينظر في نحو البصريين والكوفيين وأسلافه البغداديين فقط، بل اتصل بنحو الأندلس، مما زاده توسعا وتعمقا في دراسة آراء السابقين، وقد رأيناه يشرح مصنفات المغاربة: كشرحه لفصول ابن معط، وشرح الضروري لابن مالك، وله آراء في النحو تناقلتها عنه المصادر تكشف عن نزعته البغدادية.

ومن هذه الآراء أنه اعترض على من ذهب إلى أن أصل نون (هَنٌ) الذي هو من الأسماء الستة التحريك بدليل قولهم: (هَنَةٌ)، و(هَنَوات) بأن فتحة النون في (هَنَة) تحتمل أن تكون لهاء التأنيث، وفي (هنوات) لكونه مثل (جَفَنات) فتح لأجل جمعه بالألف والتاء، وإن كانت العين ساكنة في الواحد[2].

ويرى الجمهور أن (أيًّا) الموصولة تبنى على الضم إذا أضيفت وحذف صدر صلتها خلافا للخليل ويونس، حيث ذهبا إلى إعرابها، وتأولا قوله تعالى: «**ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا**»[3] بأن (أيهم) مرفوعة على الابتداء، وهي اسم استفهام والجملة محكية بقول محذوف، والجملة عند

(١) بغية الوعاة للسيوطي ١/ ٥٣٢، ونشأة النحو ص١٤١، والوسيط ص١٤٠، والأعلام ٢/ ٢٣٤.

(٢) شرح الأشموني ١/ ٧٢.

(٣) مريم: ٦٩.

يونس استفهامية أيضا غير أن الفعل (لننزعن) علق عن العمل في لفظها بناء على مذهبه في جواز التعليق مطلقا لا في أفعال القلوب فقط، غير أن مذهب الخليل ويونس يرده قول الشاعر:

إذا ما لقيتَ بني مالك فسلِّم على أيُّهم أفضلُ

بضم (أي)؛ لأن حروف الجر لا يضمر بينها وبين معمولها قول، ولا تعلق، واستدل الجمَهور بهذا البيت أيضا على بطلان شرط ابن إياز في بنائها، وهو أن لا تكون مكسورة، بل مرفوعة أو منصوبة[1].

وأجاز جمهور النحاة في (النفس) و(العين) إذا أكد بهما المثنى الإفراد والتثنية والجمع، ولكن الجمع هو المختار، فيقال: (حضر الزيدان نفسهما أو عينهما او نفساهما أو عيناهما أو أنفسهما أو أعينهما)، وقد عقب أبو حيان على ابن الناظم في شرحه للألفية على تجويزه المثنى بقوله: «ووهم في ذلك؛ إذ لم يقل أحد من النحويين به»، وتعقبه الأشموني بقوله: «وفيما قاله نظر، فقد قال ابن إياز في شرح الفصول: «ولو قلت: نفساهما لجاز»، فصرح بجواز التثنية[2].

ويذكر أهل اللغة أن في (آمين) لغتين: (أَمين)- بالقصر على وزن (فَعيل)، و(آمين)- بالمد على وزن (فاعيل)، وكلتاهما مسموعة، وعلى لغة المد قيل: إنه أعجمي معرب؛ لأنه ليس في كلام العرب (فاعيل)، وقيل: أصله (أَمين)- بالقصر، فأشبعت فتحة الهمزة فتولدت الألف، قال ابن إياز: وهذا أولى[3].

وصرح ابن إياز بجواز إمالة الألف المنقلبة عن واو مكسورة، كقولهم: (رجلٌ مالٌ)، أي: كثير المال، و(نالٌ)، أي: عظيم العطية، والأصل: (هَوِلٌ)،

---

(١) شرح الأشموني ١/ ١٦٦، ١٦٧.

(٢) شرح الأشموني ٣/ ٧٤.

(٣) السابق ٣/ ١١٩٧.

و(نَوِلٌ)، وهما من الواوي، وانكسر الواو لأنهما صفتان مبنيتان للمبالغة، والغالب على ذلك كسر العين[(١)].

ويمكن القول بأن إمالة (خاف) في القرآن الكريم عند بعض القراء السبعة جازت لهذا السبب، لأن (خاف-يخاف) من باب (عَلِمَ- يِعلَم).

ويرى أن الحرف (قد) يفيد مع المستقبل – أي: المضارع – التقليل في وقوعه، أو في متعلقه، فالأول كقولك: (قد يفعل زيد كذا)، أي: ليس ذلك منه بالكثير، والثاني كقوله تعالى: «**قد يعلم الله ما أنتم عليه**»[(٢)]، والمعنى – والله عز وجل أعلم: أقل معلوماته ما أنتم عليه[(٣)].

واختلف النحويون في (مهما)، فقيل: إنها بسيطة ووزنها (فَعْلَى)، وألفها إما للتأنيث، وإما للإلحاق، وزال التنوين للبناء، فهي على هذا من باب (سَلِسَ)، وقال ابن إياز: لو قيل إنها (مَفْعَل) تحاميا لذلك لم أر به بأسا[(٤)].

وإذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبرا فأيهما أولى، فقد نقل ابن إياز في ذلك قولين:

أحدهما للواسطي، وهو كون المحذوف المبتدأ؛ لأن المخبر به محط الفائدة.

والآخر للعبدي، وهو كونه الخبر؛ لأن التجوز في أواخر الجملة أسهل[(٥)].

---

(١) شرح الأشموني ٤/ ٢٢٤.

(٢) النور: ٦٤.

(٣) الجنى الداني ص٢٥٧.

(٤) الجنى الداني ص٦١٢.

(٥) مغني اللبيب ٢/ ٦١٨، ٦١٩.

ولم يعلق ابن إياز على هذين القولين بترجيح أحدهما، ومعنى ذلك أنه يسوي بين الأمرين.

وقد اشترط النحاة لعمل اسم الفاعل المجرد من (أل) أن يكون دالا على الحال أو الاستقبال، فلا يقال: (انا ضاربٌ زيدا أمس)؛ إذ لا يقال: (أنا أضرب زيدا أمس)، حتى قال بعضهم: لا شيء على من قال: (أنا قاتلٌ زيدا أمس)؛ لأنه لا ينصب ماضيا، وذكر ابن إياز أنه لا يقال عن الوصف عمل ماضيا في نحو: (كان زيدٌ آكلا طعامَك)؛ لأن الأصل: (زيد آكل طعامك)، فلما دخلت (كان) قصد حكاية التركيب السابق، أي: دخلت (كان) بعد العمل[1].

وبذلك يسير ابن إياز في ركب النحاة الذين منعوا عمل الوصف الدال على المضي، غير أنه يزيل توهم عمل اسم الفاعل وهو دال على المضي في هذا التركيب السابق، فيوضح أن دخول (كان) على التركيب لا يمنع من دلالة اسم الفاعل على الحال؛ لأن المقصود حكاية حال ماضية، فهذا التركيب مقيس على قولهم: (كان زيد يأكل طعامك).

وبعد فهذه الآراء المعزوة إلى ابن إياز تدل على أنه بغدادي النزعة بمعنى أنه يوفق بين المذاهب والآراء ويختار منها ما يشاء، ونلاحظ أن كثيرا من آرائه لا تمثل اتجاهات مستقلة، بل لا تعدو عن كونها ترجيحا لأحد القولين، أو تأييدا لبعض الآراء، أو إضافة إلى رأي، مما يدل على أن آراءه هذه تتسم بالتبعية للسابقين في آرائهم، فيكتفي بالتعليق عليها إما بالترجيح أو بالتأييد.

الرضي

هو: محمد بن الحسن الرضي الاستراباذي، ولقبه نجم الأمة، عالم بالعربية، أصله من استَراباذ – بلد من أعمال (طَبَرِستان)، هجر بلاد المشرق وأقام بالمدينة المنورة، وألف شرحه على كافية ابن الحاجب في النحو، وقد

---

(١) حاشية الصبان ٢/ ٢٩٣.

فرغ من شرح الكافية سنة ستمائة وثلاث وثمانين للهجرة، وقد وصف شرح الكافية بأنها لم يؤلف عليها - بل ولا في غالب كتب النحو - مثلها جمعا وتحقيقا وحسن تعليل، وقد أكب الناس عليه، وتداولوه، واعتمده شيوخ العصر في مصنفاتهم ودروسهم، وله فيه أبحاث كثيرة مع النحاة، واختيارات جمة ومذاهب ينفرد بها، وله أيضا شرح على شافية ابن الحاجب في الصرف، وهذان الكتابان يعدان أعظم آثاره، وبهما أصبح إماما تِغْلامة في النحو والصرف، وحجة عصره فيهما غير منازع، فهما لم يتركا شيئا من العلمين إلا أوفياه حقه، وكشفا النقاب عن سره، وعلى الرغم من مكانة الرضي العلمية وذيوع أمره، فإن كتب التراجم لم تسعفنا بكشف النقاب عن مولده ونشأته وحياته ومؤلفاته ووفاته، يقول السيوطي: «ولم أقف على اسمه ولا على شيء من ترجمته إلا أنه فرغ من تأليف هذا الشرح سنة ثلاث وثمانين وستمائة»، وقد اختلفوا في سنة وفاته، فقيل: سنة ستمائة وأربع وثمانين للهجرة، وقيل: سنة ستمائة وستٍ وثمانين[1].

مذهبه وآراؤه

يتضح من شرح الرضي لكافية ابن الحاجب في النحو أنه انتهج نهج البغداديين؛ إذ نراه يقف تارة مع الكوفيين، وتارة مع البصريين، وكثيرا ما يختار ما انفرد به بعض أعلامهما، وقد يختار بعض آراء البغداديين[2].

فقد اختار رأي الكسائي والفراء من الكوفيين في عامل المبتدأ والخبر بأن كلا منهما يرفع الآخر؛ إذ كل واحد منهما صار عمدة بالآخر، مضعفا رأي البصريين في أن المبتدأ مرفوع بالابتداء[3].

---

(١) انظر ترجمته في: بغية الوعاة ١/ ٥٦٧، ٥٦٨، والمدارس النحوية د/ شوقي ضي ص٢٨١، وما بعدها، والوسيط ص١٤٠، ١٤١.

(٢) المدارس النحوية ص٢٨٢.

(٣) شرح الكافية ١/ ٢١، ٨٧.

كما نراه يختار رأي الكوفيين في ناصب الفضلات، فذهب مع الفراء إلى أن العامل في الفضلات هو الفعل مع الفاعل، ويرى أنه ترتيب على الأصل المذكور؛ إذ بإسناد أحدهما إلى الآخر صار فضلة، فهما معا سبب كونها فضلة، فيكونان أيضا سبب علامة الفضلة، وهنا يذكر رأي هشام بن معاوية من الكوفيين في أن عامل الفضلات هو الفاعل، ويعقب عليه بقوله: «وليس ببعيد»؛ لأنه جعل الفعل الذي هو الجزء الأول بانضمامه إليه كلاما، فصار غيره من الأسماء فضلة، وقد ضعف رأي البصريين في أن العامل هو الفعل فقط، فقال: «وقول الكوفيين أقرب بناء على الأصل المذكور»(١).

ويذهب مذهب الأخفش وابن السراج إلى أن كلا من المبتدأ والخبر والفاعل أصل في الرفع، وليس المبتدأ والخبر محمولين على الفاعل في الرفع، ولا دليل عنده على ما يعزى إلى الخليل من كونهما فرعين على الفاعل، ولا على ما يعزى إلى سيبويه من كون المبتدأ أصل الفاعل في الرفع(٢).

كما يرى أن التمييز والحال والمستثنى الفضلة أصول في النصب كالمفعول به وليست بمحمولة عليه كما هو مذهب النحاة(٣).

ونراه يستعرض أقوال النحاة في إعراب الأسماء الخمسة فيضعفها إلا قول أبي علي الفارسي فإنه يختاره ويرجحه، يقول: «وقال أبو علي: إنها حروف إعراب وتدل على الإعراب، فإن أراد أنها كانت حروف إعراب يدور الإعراب عليها ثم جعلت كالحركات فذاك ما اخترنا، وإن أراد أن الحركات مقدرة عليها

(١) شرح الكافية ١/ ٢١.
(٢) السابق ١/ ٢٣.
(٣) السابق ١/ ٢٣.

الآن مع كونها كالحركات الإعرابية فهو ما حمل المصنف كلام سيبويه عليه»[١].

ويقف مع البصريين في إعمال الثاني في المعمول المتنازع عليه دون الأول خلافا للكوفيين الذين يعملون الأول، يقول الرضي مرجحا رأي البصريين: «ولا شك مع الاستقراء أن إعمال الثاني أكثر في كلامهم»[٢].

وكان الرضي من أوائل من يفرقون بين مفهوم الجملة، ومفهوم الكلام، فالجملة ما تضمن الإسناد الأصلي سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا، كالجملة التي هي خبر المبتدأ في الحال أو في الأصل، وجملة الصفة، وجملة الحال، والجملة المضاف إليها، وجملة الصلة، والجملة القسمية، وجملة الشرط، وجملة الجواب، والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصودا لذاته، فكل كلام جملة، ولا ينعكس[٣].

وكان الرضي يخالف جمهور الصرفيين، حيث لا يزن الكلمة التي حدث فيها إبدال على حسب أصلها، بل يزنها حسب ما آلت إليه، فيقول في وزن (اصطبر): (افطعل) خلافا للجمهور حيث يقولون في وزنه: (افتعل) على حسب الأصل[٤].

وهكذا فإن آراء الرضي التي يوافق في بعضها البصريين، ويوافق في بعضها الكوفيين وفي بعضها يؤيد أسلافه البغداديين، وتارة ينفرد ببعضها تدل على أنه بغدادي المذهب والمنهج، وإن كان يميل في معظم آرائه إلى البصريين شأنه في ذلك شأن أسلافه البغداديين أمثال أبي علي الفارسي وابن جني وغيرهما.

---

(١) السابق ١/ ٢٨.

(٢) شرح الكافية ١/ ٧٩.

(٣) شرح الرضي ١/ ٨.

(٤) شرح الشافية ١/ ١٨.

الجامي

هو: أبو ضياء الدين عبد الرحمن بن أحمد الجامي، ولد في إحدى قرى جام - ولاية بخراسان - وانتقل مع والده صغيرا إلى هراة، فشب معروفا بالجامي، ثم توجه إلى سمرقند، وسافر للحج، ثم عاد إلى هراة، وأقام فيها واشتغل بالعلوم الشرعية والعقلية فأتقنها وخلف مؤلفات شتى في مختلف الفنون، ومن آثاره النحوية: شرحه على كافية ابن الحاجب، وسماه: (الفوائد الضيائية) نسبة إلى ولده ضياء الدين، وهو شرح صغير الحجم لكنه كبير الفائدة، وقد نقل فيه كثيرا عن شرح الرضي الأستراباذي للكافية مع عزو النقل إليه، وعُني العلماء بهذا الشرح، فعليه حاشية لمحرم لم يكملها فأكملها الأنصاري، وهو غير ابن هشام الأنصاري المشهور المتوفى في سنة سبعمائة وإحدى وستين للهجرة، بل وفاة الجامي بعده بأكثر من قرن، وحاشية للبسنوي، وحاشية لعصام الدين الاسفراييني، وحاشية لمحمد عصمة الله، وللجامي أيضا كتب بالفارسية، وتوفي بهراة في سنة ثمانيمائة وثمان وتسعين للهجرة[1].

مذهبه وآراؤه النحوية

على الرغم من أن الجامي لم يتخذ بغداد مستقرا ومقاما، بل كانت إقامته ورحلاته في بلاد الفرس نظرا لما كانت تعانيه الأمصار الإسلامية من الآثار السيئة للغزو التتاري وتقويض الحضارة الإسلامية فإنه انتهج نهج أسلافه البغداديين في دراسة النحو واللغة، حيث جمع بين آراء السابقين من بصريين وكوفيين وبغداديين، واختار منها ما يروق له وما يراه راجحا بالإضافة إلى اجتهاداته النحوية التي انفرد بها، وإن كانت قليلة لما يتسم به علماء عصره من التبعية للسابقين، وهذا ما تعكسه جهودهم النحوية التي غالبا ما تتمثل في

---

(١) انظر ترجمته في: شذرات الذهب لابن العماد ٧/ ٣٦٠، والوسيط ص١٤٢، ونشأة النحو للشيخ الطنطاوي ص١٥٣.

الشروح والحواشي على المتون والمختصرات التي خلفها شيوخهم، ونلاحظ أن ما وضعنا عليه أيدينا من آراء الجامي معظمه تفسير وتوضيح لآراء السابقين، كما نلاحظ أن آراءه لا تخلو من التأثر بالفلسفة والمنطق والجدل، وهذه سمة الحواشي والشروح في القرون المتأخرة.

ومن آرائه أن المسوغ للابتداء بالنكرة في قولهم: (عند زيد نَمِرَة)، و(في الدار رجل) ليس تقديم الخبر المختص على النكرة كما ذهب إلى ذلك الجمهور، وإنما بتخصيص المبتدأ بتقديم الخبر عليه كما قيل بذلك في الفاعل؛ لأنه إذا قيل: (في الدار) علم أن ما يذكره بعد – وهو (رجل) مثلا – موصوف بالاستقرار في الدار، فهو في قوة التخصيص بالصفة(١).

كما نراه يتوقف عند اشتراط الرضي إضافة المصدر الذي حذف خبره وجوبا وسدت الحال مسده في نحو قولهم: (ضربي العبد مسيئا) إلى فاعله أو إلى مفعوله أو لهما معا، وذلك إذا كان فعل المصدر دالا على المشاركة كما في نحو: (تضاربُنا)، أو (مضاربتُنا)، ففي بعض حواشي الجامي أن (نا) في محل رفع ونصب باعتبار الفاعل والمفعول، وفي محل جر باعتبار الإضافة(٢).

وأجاز بعض النحاة إعمال (لا) عمل (ليس) من رفع الاسم ونصب الخبر، غير أن عملها قليل بالنسبة لعمل (ليس)، بل جعله ابن هشام في شرح القطر ضرورة، وجعله الجامي تبعا لابن الحاجب سماعيا(٣).

ويرى أن الضمير في قولهم: (رُبَّه فتى) عائد على مبهم في الذهن، يعني قبل ذكره مؤخرا تمييزا، ويعقب الصبان على ذلك بأنه لا ينافي عدهم هذا الضمير مما يعود على متأخر لفظا ورتبة(٤).

---

(١) حاشية الصبان ١/ ٢٠٤.

(٢) السابق ١/ ٢١٨.

(٣) حاشية الصبان ١/ ٢٥٤.

(٤) السابق ٢/ ٢٠٧، ٢٠٨.

ويفسر الجامي قول النحاة أن الإضافة إذا لم تصلح لتقدير اللام نويت على معنى (مِنْ) أو (في)، والمراد بـ (مِنْ) هي (مِنْ) البيانية التي لبيان جنس المضاف كما نقل ذلك الاسقاطي عن الجامي[1].

وإذا لم يصلح تقدير (مِنْ) البيانية أو (في) الظرفية فلا مفر من تقدير اللام، ويرى الجامي أنه لا يلزم صحة التصريح باللام، بل تكفي إفادة مدلولها، فقولك: (يوم الأحد)، و(علم الفقه)، و(شجر الأراك) بمعنى اللام الاختصاصية، ولا يصح إظهارها فيه، وبهذا الأصل يرتفع الإشكال عن كثير من مواضع الإضافة اللامية، ولا يحتاج فيه إلى التكلفات البعيدة[2].

وأجاز جمهور النحاة إبدال الظاهر من المضمر بدل كل من كل بشرط الدلالة على الإحاطة والشمول، وبدل بعض من كل، وبدل اشتمال، ومنعوا إبدال الظاهر من المضمر بدل إضراب، ولكن صرح الجامي بجواز ذلك[3].

ويرى أنه لا يتصور رفع تابع العلم الموصوف بـ (ابن) إذا كان العلم الموصوف بـ (ابن) مفتوحا نحو قولهم: (يا زيدَ بنَ عمرو العاقلَ)، ومقتضى هذا تصور رفعه إذا ضم العلم الموصوف بـ (ابن)[4].

ومعنى هذا أن العلم المنادى الموصوف بـ (ابن) إذا كان مفتوحا لم يجز في تابعه – وهو (العاقل) – إلا النصب، أما إذا كان العلم مضموما جاز رفع التابع ونصبه.

ويرى الجمهور أن من أسماء الأفعال ما يدل على المضارع، نحو: (أُفٍّ) بمعنى: أتضجر، و(أوَّه) بمعنى: (أتوجع)، ولم يثبته ابن الحاجب، وعليه فإن

---

(١) السابق ٢/ ٢٣٧.

(٢) السابق ٣/ ٢٣٨.

(٣) السابق ٣/ ١٢٩.

(٤) السابق ٣/ ١٤٢.

(أف) بمعنى (تضجرت)، و(أوه) بمعنى: (توجعت)، وهكذا كما قاله الجامي، ثم يعقب الصبان على ذلك بقوله: «والإنصاف أن المذهبين محتملان»[1].

وهكذا فإن هذه الآراء التي تناقلتها الحواشي عن شروح وحواشي الجامي تتسم في معظمها بالتصورات العقلية والتعليلات المنطقية، ولعل مرد هذا إلى صلته القوية بالعلوم الشرعية والعقلية: كالفلسفة والمنطق، وهذه – كما أشرنا من قبل – سمة المؤلفات والمصنفات النحوية واللغوية والبلاغية في هذه الحقبة من الزمن، ولعلنا لاحظنا أن آراء الجامي تكاد تنحصر في التعليق والتفسير والتوضيح والتعليل لآراء السابقين وخاصة مَنْ اشتغل بشرح مصنفاتهم، وقد اتسمت هذه التعليقات – كما ذكرنا – بالغوص في الأمور العقلية، مما جعل آراءه تبعد عن الواقع اللغوي، أو الاستعمال الفعلي للغة.

---

(١) السابق ٣/ ١٩٧.